

جرج كاشمان

الجزء الأول

ترجمة : د. احمد حمدي محمود

الجزء الأول



لماذا نشب الحروب ؟

الألف كتاب الثاني

الإشراف العام

د سمير سرحان

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير

أحمد صليحة

سكرتير التحرير

عزت عبدالعزيز

الإخراج الفني

محسنة عطية

لماذا تنشأ الحروب؟

مدخل لنظريات الصراع الدولي

تأليف

جرج كاشمان

ترجمة

د. أحمد جدي محمود

الجزء الأول



الهيئة العامة للكتاب - القاهرة

١٩٩٦

WHAT CAUSES WAR

by

Greg Cashman

1993

الى ذكرى يوم لن أنساه ..

٨ يناير ١٩٩٥ (يوم الوفاة) الذي

أمضيته في أبي صوير في صحبة

الأفراد وضباط قوات الدفاع الجوي

وقائدهم الفريق أحمد أبو طالب ..

• الفهرس •

٩ مقدمة المترجم

١١ تمهيد وقرار بالفضل

الفصل الأول :

١٣ النظرية التجريبية وأسباب الحرب

الفصل الثاني :

٣١ الطبيعة العدوانية

الفصل الثالث

المستوى الفردي للتحليل :

٦٥ التفسيرات السيكلوجية للحرب

الفصل الرابع :

١٢٥ صنع القرار في مستوى الحكومة

الفصل الخامس :

١٦٣ الدولة والصراع الدولي

مقدمة المترجم

عندما أصدر ميخائيل جورباتشوف كتابه الشهير : «البريسترويكا» هللنا جميعا واعتبرناه اعلانا لنهاية الحرب الباردة التى لم تقل ضراوة عن الحربين العالميتين اللتين ابتلى بهما أبناء قروننا ، الذى يقترب من استوائه الأخيرة . ولعل أمثالى ممن شاركوا فيها وقع عن حروب على أرض مضر ، ربما لا يعترف بها بعضنا لكونها كانت فى الأغلب على هامش الحروب الحقبة الجديرة بهذا الاسم ، وإن كانت قد احتوت على صورة مصغرة لجميع المأسى والفظائع ، وبخاصة بعد أن غدت حروب القرن العشرين - أيا كان حجمها - حروبا شاملة لا يشعر خلالها أى انسان مهما نأى عن خطوط المواجهة بالآمان ، ولا تنجو فيها أية بقعة من الخراب والدمار الذى يحتاج اصلاحه الى استنفاد كل ثروات البلاد وارتغامها على الاستدانة من المولدين الذين جمعوا أموالهم من تجارة السلاح . ولا يظن أنهم سيروضون عن طيب خاطر بإحلال السلام فى العالم .

واتضح بعد فترة قصيرة من الزمان أن جورباتشوف كان حالما مثل أقرانه البيوتوبيين ممن أضافوا الى تراثنا العديد من الأسفار الحافلة بالأوهام . ولست أظن أن جورباتشوف قد ندم على ما كتب ولبالفن فى التفاؤل ، ولأنه لم يأتى بالا الى ما نخبئه الأحداث لبلاده التى كانت مصابة بتخبة مرضية ، بعد أن جمعت بين أعراق مختلفة ورثت تركة ضخمة لم تحسن استيعابها ولم شملها ، وتوهمت أن السيطرة عليها لا تحتاج الى ما هو أكثر من تشديد القبضة الحديدية وكتم الأنفاس وإزهاق أرواح المعارضين . وما لبثت عورة أوروبا أن انكشف أمرها بعد أن كانت تتخفى وراء المناظر السياحية الرائعة أو بعض مبتكرات التكنولوجيا .

ولا عجب بعد كل ذلك أن يجتذبنى عنوان كتاب كاشمان : لماذا
تنشب الحروب ؟ وأغلب الظن أنه أيقظني من سباتي الفكري والفني الذي
عشت من خلاله سنوات طويلة ، وأعادني الى صوابي والى بدايتي الأولى
عندما اقتصررت قراءاتي في بداية الحرب العالمية الثانية على التاريخ الحربي
والاستراتيجية - وربما كان عشوري على هذا الكتاب ايذانا باختتام رسالتي
في عالمي التأليف والترجمة التي طافمت بي في مجالات شتى من الفكر ، طننت
أمني احد من يرتادون تعريفها للقارىء العربي ، ان صبح أن لي قرأه بالمعنى
الصحيح للكلمة .

تمهيد واقرار بالفصل

غالباً ما يكون بمقدور المراجع الأكاديمية نسبة الأصل الذي انحدرت منه هذه المراجع إلى الضرورة والشعور بالاحباط ! . ويصح هذا القول عن مشروع كتابنا ، فعندما شرعنا في أواخر السبعينات في تدريس موضوع أسباب الحرب ، شعرنا بالاحباط لعجزنا عن تجميع مادته في مجلد واحد يضم مختارات من الكتابات المثلة للموضوع ، وتشتمل على مختلف النظريات والدراسات التي تارت حول الحرب ، وتناسب طلبتي . فربما استطاع المرء الاهتمام إلى نصوص تحقق الهدف عن نظرية العلاقات الدولية، وإن لم نزد الأجزاء المتصلة اتصالاً وثيقاً بنظريات الحرب عن ثلث الكتاب، إذ تعد المؤلفات المتعلقة بالحرب إلى استبعاد نطاقات كاملة من البحث ، مكتفية بمستويات معينة من التحليل ، متجاهلة التحليلات الخاصة ببعض الدراسات الأكاديمية الموثوقة . وهكذا كانت بداية كتابنا عبارة عن ملخصات مقتضبة لطلبتى لسد مختلف الفجوات التي تتخلل الكتب التي أوصيتهم بالاطلاع عليها، وأحسن الطلبة الاستجابة لهذه الفكرة مما استحسنى على التوسع في تقديم الملخصات .

وسميت لتحقيق جملة أهداف كانت تراودني أثناء تنفيذ مخطط هذا الكتاب . أولاً - أردت أن يتصف الكتاب بأكبر قدر استطاع من الشمول، حتى يزود دارسي الصراع الدولي . بأرخب عرض مستفيض للنظريات التي حاولت تفسير أسباب الحرب - ثانياً - رأيت أن تبين الدراسة وثوق الصلة والعلاقات البيئية، بين العلوم ، أى تمثل مواضع التداخل والتشابك بين شتى البحوث العلمية ، ومن ثم سيتم الجمع بين الاستقصاءات والنظريات المتعلقة بعلم السياسة ونظريات البيولوجيا والاثولوجيا(*) وعلم النفس

(*) Ethology : ابتكر الفيلسوف الإنجليزي جون ستوارت ميل هذا الاسم

للدلالة على العلم الذي يدرس مختلف أشكال السلوك البشري في أتراف شتى من التطبيقات الاجتماعية ، ولا اعتد أنه شاع كثيراً .

(انظر كتاب : John Stuart's Mill بعنوان John Skori Paki ص ٢٥)

والانثروبولوجيا والاقتصاد والجغرافيا والتاريخ . ثالثا - أملت أن أتمكن من تقديم بعض إرشادات للدارسين، تساعد على استخلاص المزايا النسبية لهذه النظريات . رابعا - حاولت مراعاة أكبر قدر مستطاع من التبسيط والابحاز ، متجنبيا الاستعمالات الأكثر إثارة للنفور في رطانة العلوم الاجتماعية (واعتذر مقدما عن أية غشوات عقوية وقعت فيها في هذه الناحية) . وأثبت تأليف هذا الكتاب أنه تجربة عظيمة الفائدة (وإن طالت بعض الشيء) ، وآمل أن يتماثل معي القارئ في الشهور بقيتها .

وما كان بالاستطاعة ظهور هذا الكتاب بغير المساعدات التي تفضل بتقديمها جمع هائل من علماء المسائل الدولية ممن تبحروا في دراسة مسائل الحرب والسلام ، وزادوا من رقعة معرفتنا بها . وينتمي هذا الكتاب - في الحق - إليهم ، وكم أدين فكريا لأساتذتي في جامعة أوهايو وجامعة ديترويت (*) . وأدين بالفضل لأساتذتي من العلماء الذين أطلعوا على ميسودات قبول عديدة . فلقد قرأت كارين فست محاولاتي الأولى ، ولم تفسن ببعض انتقادات حسيقة شجعتني تشجيعا صادرا من القلب . وقرأ عدة زملاء من جامعة ولاية ساليسبري بعض الفصول ، وقسموا عونا ونصيحا بالغ الكرم . ولقد استفدت عبر السنين من حكمة فيل بوسمان ، وأنور بصفة خاصة بدراسته لمشكلة العنف الدولي وأيضا دراسته للدواعي (**) وهو مصطلح غير عملي ولنظرية تسلسل الكلمات (***) « ولا أنسى شكر طلبتي الذين أحسنوا الاستجابة لكتابتي . وواصلوا بحث النقاط التي اعتقدت أنني استوفيتها . ولقد سمحت جامعة ساليسبري بإجازة لمدة دورة دراسية كاملة ، سرت شروعي في تأليف هذا الكتاب والاهتمام الجاسي بإنجازه . وكشفت كل من استعنت به من زملائي (****) عن بالغ الكرم . ولا أنسى التفرج بالخلص لشكر لجيمس روستو لتعليقاته التي جاءت في موعدها ، ولما عانى من عشقة . فلقد أقنعتني ضلالتة ولباقتة بضرورة إعادة النظر في أجزاء عديدة من الكتاب ، وإعادة كتابتها . واكتسب الكتاب بفضلها الكثير من المزايا ، التي لولا لما توافرت له . وأخيرا فأنسى مدين أزواجتي (ليندا) ، بالفضل ، لأنها ساعدتني على الحفاظ على توازني العقلي (!) أثناء تهاويي بهمة التأليف والتقيق ، ولذا أهدى الكتاب إليها .

(*) وأشكر بالذكر منهم Karen Feste و Arthur Gilbert و Harold Molineu

والمرحوم Fred Sondermann

Soft ware...

(***)

Word procession...

(****)

Bruce Nichols و Peter Donerly, Poul O'Connell ولا سينا

Charles Hanson

الفصل الأول

النظرية التجريبية وأسباب الحرب

ما ندعوه بالحكمة هو كل ما يتعلق بالعقل
والأصول الأولية .

أرسطو .

هذا كتاب عن أسباب الحرب . وزيادة في التخصص ، إنه كتاب
عن أسباب الحروب بين الدول ، أو بين ما تتألف منه من ولايات . فلا بد
أن يكون مفهوما أن العنف المنظم قد يتخذ أشكالا عديدة كحروب المعصبات
والحروب الأهلية داخل الجماعة الواحدة . أو العشيرة الواحدة والحروب
الانفصالية وحروب التحرر الوطني ، وأيضا الحروب بين الدول . وإذا
حاولنا تحليل أسباب جميع هذه الأشكال من العنف المنظم ، فستكون نتيجة
ذلك فرض أطرا ذات وقواسم مشتركة أكثر مما تتضمنه هذه الأشكال .
فهناك اختلافات متعددة بين هذه الأشكال المتنوعة ، وتكشف أسبابها بعد
تحليلها عن فروق متباينة ، ومن ثم فأننا سنركز على الحروب بين الدول
ونسبعد البحث في الأشكال الأخرى من الحروب .

ويستند أغلب ما سيجي فيما بعد على الافتراض بأنه إذا تصورنا
حدوث مساواة بين جميع العوامل والمؤثرات (وهو ما لا يحدث قط بطبيعة
الحال) ، فسيصبح بالمقدور تجنب الحرب . زعمى الرغم من أن الحرب ملازمة
لنا منذ عهد لا ينحصر من القرون ، إلا أن القدرة المتزايدة للحكومات لتحيث
شعوبها للحرب ، بالإضافة إلى التزايد المستمر لتكنولوجيا العنف الجماعي
قد زادت زيادة جمة من القدرة التدميرية لحروب القرن العشرين . ومن
هنا ظهر النداء الملح لعصرنا الداعي لتجنب حروب الدمار الجماعي . وتعاني
الأهداف الأخرى تبعا لذلك . فكما ذكر جاك كوستو : مسادا نحسب
الأسماك ما دامت الكرة الأرضية ستتعرض للدمار ؟ (١) . فإذا كان النداء
الملح لعصرنا هو تجنب الحرب ، فإن المآزق الأولى لعصرنا هو كيف نحقق

ذلك . وأول الأفكار التي سيتناولها هذا الكتاب هو أننا إذا أدركنا أسباب الحرب ، فسنكون أفضل تمهؤاً للحيلولة دون وقوعها .

النظرية التجريبية :

لما كان هذا الكتاب يدور حول نظريات الحرب ، فلا غرو أن يكون أفضل المداخل للبحث هو تحديد المقصود بمصطلح « النظرية » (٢) . فقلنا سمعنا أحد أصدقائنا يقول : « عندى نظرية تبين لماذا خسرنا مباراة كرة السلة » ، أو « عندى نظرية عن سبب انتخاب جورج بوش رئيساً » . وفى أغلب الحالات ، فإن ما يقصده بالنظرية هو ما نستطيع تسميته بالشعور الباطنى (٣) ، والتخمينة المبنية على علم . وتنتهى فى كتابنا إطلاق كلمة نظرية على ما هو أكثر من الشعور الباطنى : فعلماء الاجتماع ممن يحللون معنى الحرب معنيون بنوعين من النظرية : « النظريات المعيارية » و « النظريات التجريبية » .

وتختص النظريات المعيارية بكيف يتعين أن تكون الأشياء . فهى تتناول الأخلاقيات والسلوكيات وأحكام القيم . وتختص بالمسائل المتعلقة بما هو صواب وما هو خطأ ، وبأى المسالك يصلح للتقبل وأياً يستأهل الرفض ، وبمقدور النظريات المعيارية أن تبحث مسائل مماثلة لمسألة هل توجد حرب عادلة (نستطيع تقبلها أخلاقياً) . ولو كان ذلك كذلك ، فيما هى الشروط الواجب توافرها لها ؟ وما هى أنواع المدارس والتقنيات القتالية المقبولة فى الحرب ، وأياً تعدل أخلاقية ومتعارضة مع الأخلاق ؟ وتقع هذه التساؤلات فى دائرة اختصاص فلاسفة السياسة ، وعلى الرغم من أن مثل هذه الأسئلة ستثار بالضرورة فى سياق الكتاب ، فأننا سنركز بصفة أساسية على النوع الثانى من النظرية : النظرية التجريبية .

النظريات التجريبية :

وتعرف أيضاً بالنظريات السببية (العلية) . ولا تتناول هذه النظريات كيف يتعين أن تكون الأشياء ، ولكنها تختص بكيف غلت الأشياء على هذا الحال . وتهدف النظريات التجريبية إلى تفسير السلوك . وفى حالتنا يقصد بالسلوك الحرب ، وبالرغم من وجود سبيل عديدة للتفسير ، فإن النظرية التجريبية – فى علم السياسة على أقل تقدير – تحتوى ضمناً على اتباع « المنهج العلمى » للبحث . فليس بالمقدور استنقاد الكشف العلمية على الشعور الداخلى أو الحدوس ، فمن الواجب أن تعتمد – عوضاً عن

ذلك - على اختبارات صارمة قابلة للبرهنة - ولقد كُتبت العلوم الاجتماعية المنهج العلمي المتبع في العلوم البقية مثل الفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء حتى تناسب البحث في السلوك السياسي . ويتضمن هذا المنهج اتباع أسلوب الخطوة خطوة الذي يستعمل عند محاولة كشف أسباب أية ظاهرة معينة . ولما كان الكثير من نظريات الحرب التي ستبحث في هذا الكتاب قد تمت واختبرت اعتمادا على تطبيق المنهج العلمي - وبخاصة في الفصول بين الخامس والتاسع ، لذا قد يكون من المفيد التزويد بتمهيد مختصر لطريقة البحث في العلوم الاجتماعية .

المنهج العلمي :

إن نظريات العلوم الاجتماعية - بالضرورة - تفسيرات معنية بأسباب السلوك البشري . وتشتمل نظريات الحرب على قضيتين : لماذا تنشب الحروب ، ولماذا توجد مثل هذه الصلة بين السبب والنتيجة . ومن الناحية المنطقية ، يستطيع إنشاء النظريات باتباع ثلاث سبل مختلفة : بوساطة الاستقراء ، أو الاستنباط ، أو بالجمع بين الوسيلتين السابقتين . وفي حالة الاستقراء ، ينشأ المحلل النظرية اعتمادا على ملاحظة الوقائع (أو المعطيات) ، وينتقل من الخاص إلى العام . وعندما تزداد معرفة الباحث بالحروب النوعية ، وبعد فحص الفروض ، يتم إنشاء النظريات وتنقيحها . وفي الاستنباط تلاحظ أن النظرية قد وضعت على أساس الاستنتاج المنطقي ، الذي يسبق عادة استقصاء الوقائع الوثيقة السلة بالبحث ، ويحتمل أن يتحقق ذلك عن طريق استنباط نظرية الحرب من نظرية أعم وأشمل عن العلاقات الدولية أو السياسية . وفي الواقع من يصح النظريات هم علماء يعملون في كلا الاتجاهين : أي من القاع إلى المستويات الأعلى ، اعتمادا على استقراء الوقائع المتعلقة بحروب بعينها ، ومن المستويات العليا إلى القاع بالاستمانة بنظريات ومبادئ أعم .

فكيف تختبر النظريات ؟ في العلوم الاجتماعية ، لا يحتمل إثبات صحة أية نظرية بصفة مطلقة ، ولكن بالاستطاعة إثبات زيف النظريات . فأساسا تختبر النظريات اعتمادا على اختبار الفروض المستمدة منها عن طريق الاستنباط . فإذا ثبت أن الفروض غير صحيحة ، فاما أن يكون الاستنباط خاطئا ، أو يكون هناك خلل في النظرية . فإذا تعذر عدم إثبات الفروض ، فستكون النظرية قد أثبتت صحتها بصفة غير نهائية ، ويستمر قبولها إلى أن تثبت عدم صحتها فيما بعد . ومن هنا تنزع النظريات إلى ابطال العمل بها لسببين :

(١) افتقارها إلى ما يؤكدها .

(ب) حلول نظريات أفضل محلها :

وفيما بعد دليل سريع لكيفية العمل بالمنهج العلمي .

الخطوة الأولى : صوغ التعاريف التجريبية للتصورات :

ان كل نظرية عن الحرب تتعرف الى التصورات أو العوامل التي يعتقد أنها ذات أهمية تساعد على فهم سبب الحرب . وثمة اتجاهات للبحث تتحدد باعتبارها إحدى من الأخرى . وبالإستطاعة تحديد ماهية الأسئلة التي ستسأل ، وماهية العوامل التي تتميز بأهميتها ، أو عدم أهميتها عن طريق الاستقراء بعد دراسة المعطيات ، أو عن طريق الاستنباط من المبادئ العامة . غير أن كل نظرية تقوم بتخصيص بعض التصورات التي تعد أوثق اتصالا بأسباب الحرب من التصورات الأخرى .

والتصورات هي المصطلحات أو الكلمات التي تدل على فئات عامة من الأشياء أو الأفكار . فالحرب ذاتها تعتبر تصورا . والأمور بالمثل فيما يتعلق بالدبابات وصناع القرار ، والدبلوماسيين والمدركات ومسابقات التسلح والتعبئة والتحالفات . أما الشخصيات ذات الصفة المحددة فلا تنضوي تحت معنى التصورات . فمثلا الرئيس بوش والحرب العالمية الثانية ليسا ضمن التصورات . إذ تشير هذه المصطلحات الى جزئيات وشخصيات وأشياء بعينها ، أكثر من إشارتها الى فئة عامة من الظواهر .

يتعين لأغراض البحث منح التصورات تعريفات تيسر تداولها واستخدامها في الأغراض العملية ، أي يجب أن تعرف بالرجوع الى شيء ما يمكن إدراكه ادراكا مباشرا وقياسه بصفة مباشرة . وتتنبر هذه الحالة بالنسبة للتصورات التي يستطاع مشاهدتها بصفة مباشرة كالدبابات والدبلوماسيين والتعبئة والحروب بعض المشكلات . على أن بعض التصورات تنسم بكونها أكثر تجريدا ولا يستطاع ملاحظتها بصفة مباشرة . فمثلا ليس بالإمكان ملاحظة تصورات مثل القوة والمكانة والردع والسيادة والديموقراطية والليبرالية بصفة مباشرة . ويحتاج وضع تعاريف متداولة لكل هذه التصورات الى شيء من الحيلة .

ففيما يتعلق بتصوير مثل الحرب بين القول ، من المرغوب عادة الاتيان بنوع ما من التعريف السهل التداول ، حتى يستطاع تحديد ماهية الحرب ، وتحديد نوعية العمليات العسكرية التي تنتمي الى فئات من الأفعال العسكرية الأقل جسامة من « الحرب » مثل المناوشات الحدودية . وعندما أقدم دافيد ستجر وملفين سمول على جنح بيانات عن الحرب بين

دولتين من الدول بين ١٨١٦ و ١٩٨٠ للحصول على معادل الارتباط COW للحرب ، عرفا الحرب - تماوليا - بين الدولتين كصراع يدور بين طرفين ، يتألف كل طرف منهما من دولة واحدة ، ويتجاوز عدد القتلى المرتبطين بالمعارك بين جميع المتحاربين الألف شخص . واتخذ هذا المعيار معيارا عمليا لتعريف الحرب بين أية دولتين . وربما طالبت بعض النظريات معرفتنا ما هو أكثر من نشوب حرب في زمان محدد ، إذ قد تقتضي الضرورة عند تعريف تصور الحرب التشديد على عنصر قسوة الحرب وحجمها وشدها . وابتكر سنجر وسمول مؤشرات لكل عامل من هذه العوامل ، كقياس العنف بالرجوع الى عدد القتلى في المعارك بين جميع من اشتركوا في الحرب ، وقياس الشدة بالرجوع الى عدد من قتلوا في المعارك من كل دولة في الشهر (٣) .

وهناك بعض تصورات يمكن تعريفها على نحو أفضل اعتمادا على استعمال أكثر من مؤشر . وقدوات أية أمة (التي يشار إليها بصفة تقريبية) من الأمثلة الحسنة الدلالة . فمن الناحية التصورية ، يعتمد تصور القوة على ما هو أكثر من القوة العسكرية ، ومن ثم فعندما نحدد تعريفا صالحا للتعامل به لقوة الأمة سنحتاج الى تضمين مؤشرات لخصائص متنوعة شتى لقوة الأمة . وبوسعنا وضع دليل لقوة الأمة يراعى فيه ما يأتي :

- ١ - الحجم الجغرافي - مقاسا بالكيلو مترات المربعة .
- ٢ - الحجم السكاني مقاسا بعدد المواطنين .
- ٣ - التقدم التكنولوجي بعد الرجوع الى الإنتاج السنوي لتجديد الصليب (و - أو) استهلاك الطاقة .
- ٤ - القوة العسكرية المتمثلة في عدد المجندين بالقوات المسلحة (و - أو) الميزانية السنوية للدفاع .
- ٥ - الاستقرار السياسي . ويقاس بالرجوع الى عدد الأشهر التي مضت بعد آخر تغيير للنظام الحاكم غير الدستوري .
- وبالمثل ، قبلا استطاعة تعريف الديمقراطية تعريفا صالحا للتداول بوضع سلم لدرجة الديمقراطية السائدة في البلد اعتمادا على مؤشرات مثل :
- ١ - درجة حرية الصحافة بالرجوع الى الجرائد المستقلة ومدى إقبال القراء على قراءتها .

٢ - درجة حرية المعارضة بالرجوع الى مؤشر عدد الاحزاب السياسية او عدد السجنا السياسيين المدعنين في السجون بالنسبة لعدد المشتغلين بالمهنة -

٣ - درجة حرية الانتخاب - وتقاس اعتمادا على معيار وجود او اختفاء الانتخابات الشعبية المباشرة للوظائف التنفيذية الرئيسية والأجهزة التشريعية الوطنية - ودرجة انتظام الانتخابات القومية ومتوسط عدد المرشحين لكل وظيفة ووجود او غياب الاستفتاء - او اجراءات الاقتراع والتصويت العام -

٤ - درجة حرية الافراد - وتبين من وجود ضمانات دستورية للحقوق المدنية الفردية والسياسية مثل حرية الرأي والتجمع والتصويت والتحرر من أية اجراءات غير قانونية او قبض غير قانوني -

٥ - اختفاء دور العسكريين في العملية السياسية - وتبين ضرر الحالة من وجود او عدم وجود عرشين عسكريين للوظائف العامة ووجود او عدم وجود عمليات عسكرية لا يبطال نتائج الانتخابات -

ولا يخفى انه النتيجة التي ستتحقق في مختلف الامم ستختلف اختلافا يينا تبعا لهذه المؤشرات - اذ تختلف الامم في تاحية ما لديها من قوة ودرجة الديمقراطية - وعدد الحروب التي خاضتها - ومن ثم فبالاستطاعة تسمية هذه التصورات بالمتغيرات - وهي الاشياء التي تتعرض للتغيير - أي التي قد تتخذ قياسا حسي - والهدف الاساسي من النظرية هو تفسير التغير - فمثلا - لماذا تتعرض بعض الدول لخوض عدد اكبر من الحروب (او حروب شديدة العنف) اكثر من الدول الاخرى ؟ - فلولا وجود التغيرات ما دعت الحاجة الى أي تفسير أو ايضاح - فلو صبح مثلا ان جميع الدول تتشابه في تاحية ميلها أو استعدادها للحرب - وصبح ان أحداث الحرب تستمر طوال الوقت - فقلما ستدعو الحاجة الى أي بحث علمي -

الخطوة الثانية : طرح الفروض :

تعلم الفروض قضايا غير مبرهنة - فهي بالضرورة تخمينات عن العلاقة السببية لبعض المتغيرات - وبعبارة أخرى - انها تخمينات عن نتيجة معينة أو عكسها معين (متغير تابع) يتحدد أو يحدث بفعل عامل ما أو مجموعة من العوامل (متغيرات مستقلة) - وربما أمكن الاهتمام الى الفروض عن طريق الاستقراء الذي يتم بملاحظة الأحداث والوقائع والبيئات - أو قد يهتدى اليها عن طريق الاستنباط بالتراجع أو الارتداد - من نظرية سببية

عامة : وعادة تطرح الفروض اعتمادا على الجمع بين الاستنتاج الاستنباطي والاستقرائي *

وقد تتخذ الفروض أشكالا عدة . فمثلا قد تكون كلية (مطلقة) أو قد تكون احتمالية . ولننظر في بعض الأمثلة . فإذا انتزعنا هذه الأمثلة ، إما استقرائيا من معرفتنا بالماضى أو استنباطيا من فهمنا للنظرية أو من كلتا الوسيلتين ربما رغبتنا في افتراض وجود صلة سببية بين الدول الديمقراطية والسلام ، أو عكس ذلك ، أى وجود صلة بين الدول الاديوقراطية والحرب . فلنستعمل بهذا المثال لتصور انشاء الفرض . ويمثل فى الفرض متعلما يتخذ شكل الصيغة الكلية :

ف ١ = جميع الديمقراطيات تميل للسلام .

على أننا ربما نزعنا الى الاعتراف بأن هذا الحكم لا يمد صحيحا في واقع الأمر ، وأن هناك استثناءات لهذا الحكم ، ومن ثم فأننا قد تميل الى التخفيف من هذه الصيغة من الفروض ، ونعترف بوجود استثناءات . وفى العلوم الاجتماعية عموما يوجد القليل من الحقائق الكلية ، ومن ثم فأننا ننزع الى استعمال الفروض الاحتمالية لعكس هذه الحالة . وربما كان الفرض الأصح . آنشد هو :

ف ٢ = تنزع الديمقراطيات الى المسالة .

وتدخل هذه الصيغة من الفرض فكرة الاحتمالية على الصلة بين الحدين . فبدلا من أن تطرح القول بأن الديمقراطيات تتصرف دائما بالمسالة ، فإنها توحى بالقول باحتمال أن تكون الدول الديمقراطية اقرب الى المسالة فى معظم الوقت . ويطرح الفرض (ف ٣) فى صيغة مختلفة .

ف ٣ = اذا كانت الدولة ديموقراطية ، فإن هناك احتمالا كبيرا أن تكون مسالة .

وتساعد إعادة صياغة المعادلة فى صورتها الكلاسيكية ، اذا كان . . . سيكون ، على تحديد الصلة بين المتغيرات المستقلة والتابعة . أما ف ٤ فإنها تطرح تنوعا مختلفا اختلافا بسيطاً لنفس القضية .

ف ٤ = كلما ازداد نصيب الدولة من الديمقراطية ، قل استعدادها لخوض الحرب .

ولقد دمجت هذه الصيغة فكرة عدم اتصاف الديمقراطيات أو الحرب بالاطلاق . اذ يستطاع وضعها سويا فى مستتر (*) تحتوى فيه بعض الحالات

على أية صفة جزئية إلى حد ما ، وبعبارة أخرى ، أنها تضم فكرة التنوع ،
فربما اختلفت الدول في مقدار حظها من الديمقراطية ، وقد تختلف
أيضا في مقدار تجربتها للحرب خلال الزمان ، ويوحى الفرض بأن أحد
التنوعيات (التنوع الديمقراطي المستقل) يفسر التنوع في التنوع
الثاني (التنوع التابع - الحرب) .

الخطوة الثالثة : تجميع عادة البحث .

الخطوة الرابعة : اختبار الفرض :

بمجرد الانتهاء من صوغ الفروض يتوجب اختبارها على ضوء شواهد
العالم الحقيقي . وهذه القاعدة هي جوهر المنهج العلمي : إذ تدعونا الحاجة
إلى معرفة هل تعد فروضنا صحيحة بالفعل أم غير صحيحة ، وهل الصلة
التي افترضنا وجودها بين متغيرين قائمة في الواقع ؟ وهل هناك تداع
بالفعل بين المتغيرين ؟ وتسلم جميع هذه العناصر بأن لدينا شواهد في
العالم الحقيقي بوسعنا الاستعانة بها لاختبار الفرض . وأحيانا تتطلب هذه
الهمة جهدا هائلا للتهوض « بمجموعات البيانات » التي تخص تساؤلات
مثل التساؤل عن متى حدثت الحروب ، وما هي الشعوب التي حازبت
منها ومدى ما وقع فيها من خسائر ، وتصيب بلدان بالذات عن
الديموقراطية ، في بعض أزمته محددة ، والقلوات السلطوية في كل
دولة . - وعندما يكون الخط مؤتيا فائنا ، نهتدي إلى باحثين آخرين طرقتوا
نفس هذا النوع من البحوث المضيئة .

ولا بد أن يتميز اختبار الفروض بالجدية والصرامة ، يعني عليك
أن تحاول اعتيادا على مختلف المناهج والطرائق إثبات عدم وجود الصلة !
فمن المسؤوليات الملقاة على كاهل الباحث محاولة إثبات زيف فروضه .
فليست وسيلة إثبات الفروض هي التنقيب في السجلات التاريخية للعثور
على أمثلة مؤيدة للشواهد والأدلة (٤) . فليس من حقه أن تنسب صفة
الصحة لأي واقعة بمجرد طرح وقائع مؤيدة لها . ولو اقتصر الأمر على
ذلك ، لكانت مهمة البحث ! ، فعليك بدلا من ذلك أن تجد في البحث عن
أمثلة تنقض الفرض ، ولن يكون بوسعك ادعاء النجاح إلا إذا ثبت أن
بحك عن الدليل المعارض لم يثمر .

فكيف نتابع جهدنا في اختبار الفروض عن الصلة المسلم بها بين
الديموقراطية والسلام ؟ أو أننا بدأنا بالفرض الكلي الذي مؤداه أن جميع
الديموقراطيات مسالمة ، لبات مهمةنا المباشرة هي تحديد ماعية الدولة التي

تطبق عليها صفة الديمقراطية ، وتحديد مقومات السلام * وهذه معاملا تتبع التعاريف التي تكتسب من الممارسة العملية وللباحول حلها في معالجة تيسيرا للمحاجة على نحو بسيط نسبيا : الديمقراطية هي الدول التي أجرت بلا انقطاع أو توقف انتخابات منتظمة للمؤسسات التشريعية في السنوات العشرين الأخيرة ، اشترك فيها مرشحون من أكثر من حزبين أو يزيد * وسوف يعرف السلام بأنه اختفاء المشاركة في الحرب في السنوات العشرين الأخيرة ، مع تعريف الحرب بأنها نشوب قتال مع دول أخرى ، تخفى عن سقوط أكثر من ألف من الضحايا من الدولتين المتقاتلتين أو يزيد *

ولو صدق هذا الافتراض الكلي ، فأننا سنكتشف بعد فحص البيانات عدم وجود أي نظام ديمقراطي تورط في الحرب ، وأن جميع الدول التي تورطت في الحرب كانت بلدانا غير ديمقراطية * ويبين الجدول المبين أدناه كيف تظهر مثل هذه البيانات لو صنع هذا الافتراض الكلي *

ولقد ذكرنا آنفا أن هذه النتيجة غير محتملة الحدوث في العالم الحثي . وأن بعض أنماط الفروض الاحتمالية هي الأقرب للحدوث . ولنعمه النظر في الفرض (ف) ومؤداه أنه كلما ازداد نصيب الدولة من الديمقراطية، قل احتمال خوضها للحرب * ولكرر القول بأن مهمتنا المباشرة (بالإضافة الى تجميع البيانات المناسبة للبحث) هي تحديد التعاريف المكتسبة مما يحدث بالفعل للديمقراطية والحرب * فلم تعد الديمقراطية والحرب حدين ثنائيين يتغيران بتغير أي حد منهما * وبعبارة أخرى أننا لم تعد ننظر إليهما كتغيرين ينحصر تقيسهما بين حالتين : حالة عدم الوجود وحالة الوجود * فلا بد أن نوضح صياغة للمتغيرين تسمح باكتسابهما قيمة متدرجة من الناحية العددية * أما بالتدرج حسب المرتبة (رتبوي) أو تدرجا فاصليا تمثل فيه الأعداد وقاما حقة * ولنفترض أننا بعد جهد شاق وبعد قديم زناد أفكارنا استطعنا الاهتداء الى مقياس رتبوي تقريبي لمؤشرات دولة على وجود الديمقراطية مثل حرية الصحافة وحرية المعارضة وحرية الانتخابات وحقوق الأفراد * ولنفترض أننا منحصص على المؤشر الدال على الديمقراطية الجلمعة من متوسط مجموع بلد طبقا لما ستبينه هذه المؤشرات الأربعة المنفصلة ، وليكن المؤشر الذي اخترناه لمقياس الحرب هو عدد المروب التي خاضتها الدولة خلال السنوات العشرين الماضية * ومنحصص في هذه الحالة على مقياس رتبوي للديمقراطية ومقياس فاصلي * للحرب وسييسر لنا ذلك الشروع في جولة اختبارات متنوعة للتعهد والإلتزام لتقرير حيحة فروضنا *

وربما أمكننا البدء بترتيب البيانات على نحو يساعد على تحليلها بمجرد القاء نظرة عليها . ويكفي لانجاز هذه المهمة الرجوع الى جدول يضم ثلاثة حدود ، ولا يحتاج الى اصدار بعض الاحكام العقوبة وليكن تقويمنا للبلدان على النحو الآتي : البلدان التي تحصل على المجموع من صفر الى ٣٠ في مقياس الديمقراطية تعتبر دولا لا ديموقراطية . وتوصف الدول التي تسجل من ٣١ الى ٥٦ بالدول الديمقراطية نوعا . أما التي تسجل من ٥٧ الى ٩ فتعتبر ديموقراطية . ولنتبع - بالمثل - نفس الأسلوب في بحثنا للتغير الآخر : الحرب . فإذا كان متوسط عدد الحروب التي خاضها البلد في فترة تزيد عن عشرين سنة واحدا ، فإننا منصرف السلام بأنه يمثل اختفاء الحروب (عدد الحروب صفر) . أما في حالة الحرب الواحدة فتعني أن البلد أميل نوعا للحرب . وإذا زاد العدد عن ذلك ، فإنه سيفسر على أنه من دلائل ولع البلد بالحرب . وإذا أردنا التيقن من هذه الصلات ، فسيوجب أن يتخذ الجدول الثلاثي الحدود شكل الجدول الآتي فيما بعد .

وإذا صغفنا البيانات في جدول ثنائي الحدود أو ثلاثي الحدود ، كما فعلنا - فإننا ستكون قد بدأنا بداية حسنة ، غير أننا مستحتاج الى اختبارات معقدة أشد ، وسيحتاج الباحثون الى الاستعانة باختبارات احصائية شتى ، لتقدير مدى الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ، ولتقرير هل جاء هذا الارتباط مصادفة أو عشوائيا . على أنه من الأفضل في أغلب الظن التوقف عند هذه النقطة قبل خوض انحراف أعمق أكثر مما صادفنا حتى الآن فيما يتعلق بمشكلة المنهج .

ولقد ذكرنا أن الحاجة تدعو الى اجراء اختبارات شتى وليس من شك في وجود وسائل عديدة لاختبار نفس الفرض الأساسي . فمثلا هناك افتراض منطقي عن العلاقة التي اعتدنا اليها نظريا بين الحرب والديموقراطية ، تبين لنا أن تورط أي بلد في الحرب يختلف باختلاف

جدول ١

(العلاقة الكلية المفترضة بين الديمقراطية والحرب)

الدول الديمقراطية		الدول غير الديمقراطية
السلام	س	صفر
الحرب	صفر	س

عستواها الديمقراطية . ويفهم من ذلك أن غلبة الميل للحرب عند أية

دولة تختلف باختلاف مستواها الديمقراطي . وإبان اليهود التي يسودها الحكم غير الديمقراطي أكثر من غلبتها خلال اليهود التي تنعم بالديموقراطية . فلابد أن يزداد جنوح البلدان الى المسألة بمجرد نزوعها الى الديمقراطية . أما البلدان الديمقراطية التي تصاب بنكوص الى الحكم السلطوي ، فانها تغدو أكثر جنوحا الى الحرب . وقضالا عن ذلك ، ولما كانت الدول الديمقراطية - في زعمنا - مسألة تسببا ، فان الحرب بين أية دولتين ديمقراطيتين ستضحي نادرة الحدوث ، أو تختفي تماما . ولابد أن تدعم مثل هذه الاختبارات لغرضنا لغتنا في صحة الاختبارات الأصلية .

جدول ٢ عن العلاقة المفترضة

بين درجات الديمقراطية ودرجات الحرب

الدول الديمقراطية	الدول الديمقراطية	الدول غير الديمقراطية
نوعا		
لا حروب	العديد من الحالات	بعض الحالات
حرب واحدة	بعض الحالات	بعض الحالات
حربان أو أكثر	لا حالات	بعض الحالات

ثم تحذيران لابد من ذكرهما عند هذه النقطة . أولا - عندما اعتمدنا على متغير واحد لتفسير الحرب على سبيل التبسيط ، فإن التفسيرات متعددة المتغيرات للحرب يحتمل أن تكون هي الأقوى . قلنا كانت المسالك الاجتماعية والسياسية شديدة التعقيد ، فانها لا تتجاوب البتة لتفسير حالات الاعتماد على عامل واحد فحسب . ولقد ساقى عشرات المئين من البحث معظم المحللين للعلاقات الدولية الى رفض تفسيرات الحرب المرتكزة الى سبب واحد . فمثلا رأى دافيد ستجر صاحب النظريات في العلاقات الدولية أن علينا الابتعاد عن تصور السببية أو العلية ، بعد أن أصبح مرتبطا بالبحث عن سبب واحد للحرب ، وأن علينا - عوضا عن ذلك - أن نعيد توجيه جهودنا نحو الكشف عن « تفسيرات » . وقد استعمل مصطلح تفسيرات للدلالة على رد الحرب لأسباب متعددة ؛ وللدلالة أيضا على احتمال حلول الحرب لسبب عشوائي وبفعل (المصادفة) (٥) .

والتحذير الثاني هو أن الربط الاحصائي بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة لا يعنى آليا تأكيد وجود صلة سببية . فمثلا ربما اكتشفنا صلة احصائية عكسية بين كثافة الشعر عند الرعاة السوفيت

والميل نحو الإصلاحات الليبرالية^١، إذ كان ليتين وغروتشوف وجورباتشوف من المصلحين الصلح^٢، أما ستالين وبرجنيف وتشيرينكو فكانوا من المحافظين أرباب الشر الكثيف^٣، وربما اكتشفنا صلة إحصائية موجبة بين عدد العمال أصحاب الرءاء المميز في مدينة نيويورك وقطاعة الحروب في النظام الدولي^٤، وهذا لا يعني أن الصلح وراء الإصلاح السياسي^٥، أو أن انتعاش صناعة التلونات القصيرة وراء الحروب شديده الشراسة^٦، فليس بالمقدور إقامة استدلالات سببية إلا في ثلاث حالات^٧ :
١ - عندما تكون هناك فسخة من الوقت بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة^٨، ومن الناحية المنطقية لابد أن يسبق العامل السببي احتمال النتيجة المترتبة عليه^٩.

- ٢ - هناك متغيرات يمكن إثبات عدم ارتباطها بالمتغير التابع
٣ - بالاستطاعة قيام إحدى النظريات بالتفسير المنطقي والمستصوب للعلاقة التي رُئي وجودها^{١٠}.

عود على بدء للنظرية :

إذا تأيد الفرض مراراً من قبل ملاحظين مختلفين يعتمدون على اختبارات أو معايير مختلفة^{١١}، في هذه الحالة يكون الفرض قد بلغ مرتبة القانون أو التعميم^{١٢}، فالقوانين عبارة عن فروض مؤيدة تدل على وجود صلة بين متغيرين^{١٣}، وقد تكون القوانين كلية أو إحصائية مثل الفروض التي استندت إليها^{١٤}، على أن القوانين لا تعني ما هو أكثر من الدلالة على وجود صلة بين متغيرين (أو أكثر)^{١٥}، ولكنها لا تفسر سبب وجود هذا الارتباط^{١٦}، ومن ثم فإن الحاجة تدعو إلى التزود بنظريات تتقدم بهذا التفسير^{١٧}، فلما كان علماء السياسة مولعين بالقول : « بأن البيانات (المعطيات) لا تتحدث قط عن نفسها » لذا فلا وجود لتفسير حق إذا لم توجه النظريات^{١٨}، تصور أننا اكتشفنا علاقة قوية بين الحروب وما سيقها من سياق التسليح^{١٩}، فماذا بعد ذلك^{٢٠}، وكيف نفسر هذه الحالة^{٢١}؟ ما الذي يتضمنه سياق التسليح من مؤشرات تدعو إلى تصور احتمال قيام الحرب^{٢٢}؟ وبالمثل افترض أنه قد اتضح وجود علاقة بين الدول الديمقراطية والسلام^{٢٣}، فكيف تفسر هذه الحالة^{٢٤}، هذا هو نطاق عالم النظرية^{٢٥}.

ولقد ذكرنا آنفاً أنه كثيراً ما لا تطرح النظريات جانباً إلا عندما تجعل سجلها نظريات أفضل^{٢٦}، وعلى القارئ أن ينتبه إلى إمكان وجود أكثر من نظرية قادرة على تفسير مجموعة من الوقائع والعلاقات^{٢٧}، وربما صادفنا وجود عدة نظريات في ذات الوقت تتبارى بعضها مع بعض^{٢٨}، لتفسير نفس

المجموعة من الوقائع فمثلا - اذا اكتشفنا وجود علاقة بين سياقات التسلح والحرب ، فإن عدة نظريات قد تدعى لتفسير كيف أدى سياق التسلح الى حدوث الحرب . ولا يستبعد أن تكون النظرية السائدة هي أن سياقات التسلح تدفع الى حدوث الحرب ، لأنها تزيد التوتر والريبة والخوف المتبادل بين البلدان المعنية . فقد تولد هذه الحالة أو تزيد من تفاقم العداء الحزوني بين المتنافسين في التسلح ، ويتصاعد العداء الى أن يصل الى درجة اعظم من الصراع والعنف يؤدي الى اشتعال الحرب ، ومن ثم يكون هناك ارتباط بين سياقات التسلح والحروب ، وإن كانت لا تعد سببا مباشرا لاشتعالها . ويقتصر دورها على زيادة تعقيد وتفاقم احوال أخرى أشد ارتباطا بصورة مباشرة بالحرب . على أن البديل لذلك هو أن يكون الارتباط بين سياقات التسلح والحرب أكثر مباشرة . فلا تستبعد المخاطرة بالقول بأن زيادة تعزيز الأسلحة ، تؤدي الى حدوث ضغوط بيروقراطية لاستعمال هذه الأسلحة المجهزة والمتراكمة . وقد تشجع المؤسسات العسكرية والمتعاونون معها من رجال الصناعة والسياسة ، بالحاجة الى تبرير ما يستنزف من أموال لشراء الأسلحة ، بالأطاح على شدة الحاجة الى تكديس الأسلحة ، وتكون الوسيلة الناجعة الوحيدة لإثبات هذه الحاجة هي الاحتشاك في قتال على نطاق واسع . وقد تثير صفوة المشتغلين بالمسائل العسكرية والسياسية والصناعية الدعوة لسياق التسلح لجتي منافع اقتصادية ، ولزيادة سلطاتهم ورفع مكانتهم داخل مؤسساتهم . ثم يستغلون نفوذهم لدفع الأمة الى الاستعمال القملي للقوة العسكرية ، حفاظا على سلطاتهم وزيادة أرباحهم الاقتصادية .

ولقد اتبعت هاتان النظريتان التفسيريتان اتجاهات بعيدة الاختلاف في الاستدلال ، ومثلتا مستويين مختلفين من مستويات التحليل . وهما تؤديان الى اتباع افتراضين واختبارين مختلفين مما ييسر منطقيا تقرير أي النظريتين هو الصحيح .

ولقد ذكرنا أن النظريات تجنح الى إحلال نظريات أخرى محلها بمرور الزمان . ولنعد الى السؤال عما يدفعنا الى تفضيل إحدى النظريات على الأخرى .

تقييم النظريات ومقارنتها :

لا تتساوى جميع النظريات في حظها من السداد . ولما كان القاري سواجة في الموازنة التي يتضمنها هذا الكتاب مجموعة من النظريات المتنافسة التي تزعم القدرة على تفسير إنبات نشوب الحرب ، لذا بات من الضروري مراعاة بعض المعايير التي تصدى للحكم على القيمة النسبية

لهذه النظريات . فمن بين خصائص النظرية الحسنة ما سنذكره في التو
وبينما لم تتخذ هذه المعايير عند طرحها أى نظام محدد ، فإن المعايير
التي اعتبرها المؤلف صاحبة النصيب الاوفر من الاهمية مستجنى في نهاية
القائمة .

١ - النظريات الحسنة هي التصورات المحددة تحديدا جديدا بحيث
تصلح للتطبيق العملي .

٢ - تتميز النظريات الحسنة بوضوحها ودقتها .

٣ - وببساطتها أو تركيزها في كلمات قليلة . فهي تفسر الظواهر
اعتمادا على عدد قليل من المتغيرات ، وبأقل قدر مستطاع من التعقيد .
وعليا - فيما يحتمل - ألا تسرف في اعترازا بهذه المعايير بعينها ، لأن
العالم ذاته لا يتميز ببساطته وحسن تديره . وقد يؤدي الغلو في التبسيط
في أية نظرية الى فقدان قدرتها التفسيرية .

٤ - يتعين أن تتصف النظرية الحسنة بمعقوليتها . فليها أن
تساعد على تنشيط حسنا الحدسي ، والا تنجدي بقوة احساسنا بالممكن
والمحتمل .

٥ - لا بد أن تتصف النظريات الحسنة بتوافقها المنطقي .

٦ - وجوب صلاحيتها للاختبار والبرهنة (ومن ثم فلا بد أن تتقبل
النقد والنقض) .

٧ - تتصف النظريات الأفضل عادة باعتمادها على أكبر قدر من
الأدلة التجريبية لتدعيمها . وكما سنكتشف توا ، فإن الدليل المتعلق
بصفة معظم نظريات الحرب يكون أقرب الى الخلط ، والتناقض في بعض
الأحيان . ويمثل جانب الكيف والكم في الدليل المؤيد عاملا مهما في تقييم
نظريات الحرب ومقارنتها .

٨ - عادة ما يكون بوسع النظريات الحسنة تفسير « الحوادث »
النظريات الأخرى ، أى الفجوات أو الثغرات ، أو كل ما لا يقبل التفسير .
أو المفسرة تفسيراً سيئا وغرباً من النظريات .

٩ - كلما زاد حظ النظرية من التصميم ، كان هذا أفضل .
والنظريات الحسنة تفسر ما هو أكثر ما كان بمقدور النظريات التي
سبقتها تفسيره . وتنطبق على مدى زمني أوسع ومجال أكبر . ويهدف
انتشاء النظرية الى خلق نظرية عامة للحرب ، تصلح للتطبيق على نزاعات
الدول في جميع البقاع الجغرافية للعالم ، خلال المدى الزمني الذي عاشته

الدول . وتتمتع مثل هذه النظريات بصفة إمكان تطبيقها في عالم لا يعرف الحدود الثقافية والجغرافية والزمنية الا في أضيق نطاق .

١٠ - غالبا ما يكون يوسع النظريات الحسنة اقامة معابر للنظريات الأخرى ، بفضل قدرتها على التزويد بوسائل للربط بين نظريات عديدة عبر مستويات شتى من التحليل . وعندما يقترب القارئ من الفصول الأخيرة من هذا الكتاب سيتضح جليا أن أصحاب الأدوار الفعالة والظواهر في مستويات عدة يضطلعون بأدوار فعالة في مسببات الحرب . ولقد أثبتت النظريات القائلة بوجود عامل واحد وراء الحرب ، وأيضا نظريات الحرب ذات المستوى المفرد ، أثبتت جميعا عدم كفايتها في مهيتها ، ومن ثم يتعين أن تراعى أية نظرية شاملة حقاً للحرب العوامل المؤثرة عليها في مستويات عديدة من التحليل .

تشبيه النظريات بالجزر :

لقد اتصفت نظريات العلاقات الدولية في الأغلب بكونها نظريات متوسطة المدى ، أكثر من كونها نظريات كبرى ذات طابع أشمل يحاول تفسير نطاق متسع من الظواهر . وتركز معظم نظريات الحرب على مدى محدود من المسائل في مستوى مفرد من التحليل يشتمل على أقل قدر مستطاع من المتغيرات . قسنا قد تنزع النظريات متوسطة المدى الى محاولة تفسير العلاقات بين التحالفات والحرب ، وبين الردع والحرب ومدركات صنع القرار والحرب والتحديث الاقتصادي والحرب وعلم جرا . وعلى الرغم من أن الصلات بين هذه النظريات متوسطة المدى قد وضعت في الوقت الحالي على أساس واضح ، فإن معظم أصحاب النظريات يزعمون أن تجسيع النظريات متوسطة المدى في مختلف مستويات التحليل سينتهي بها الأمر الى الالتقاء والارتباط في نظريات جمة التعقيد والتركيب والارتقاء . على أن تشبيه هذا القرب من النظريات بالجزر (*) سيظل مقبولا وملائما :

« نحن نتشابه في تعالينا وأبحاثنا مع مسافرين في (ذهبية) يلفون ويدورون بين جزر منعزلة من الفكر النظري ، يقتصر ما بينها من روابط على كونها قائمة ضمن محيط واسع من المسائل الدولية وربما اتخذ بعض أصحاب النظريات محل إقامة دائما على جزيرة أو أخرى ، ويستمر آخرون في التنقل ، ولكن قلائل يحاولون إنشاء معابر . ولعل مرجع ذلك هو تباعد الجزر بعضها عن بعض (٦) » .

(*) وعلى الأخص ما ذكره Snyder و Diesing

التنبؤ :

وأخيرا لابد من ذكر كلمة أو كلمتين عن التنبؤ . فمن بين أهداف التنظير عن الحرب القدرة على التنبؤ بشئ من اليقين عن متى ستحدث الحرب وأين . وقد يكون التقدم في نظريات أسباب الحرب عظيم الفائدة في هذه الناحية . ولكن النظرية لا يلزم بالضرورة انقضاءها من أجل التنبؤ ، فليس من الضروري لنا أن نعرف لماذا اشرقت الشمس كل صباح من الشرق في الآلاف العديدة من السنوات التي مضت . لكي نتنبأ بأنها ستعود الشروق في صباح الغد في نفس الموعد مثلما حدث اليوم . كما أننا لسنا بحاجة لمعرفة ما الذي يحدث المد والجزر لكي يتسنى لنا التنبؤ بحدوثه بأي قدر من الدقة . فيكفي أن نتعرف على العلاقة والانهاط دون أن نتوافر لنا القدرة على تفسير لماذا وجدت العلاقة .

ومن ناحية أخرى ، فإن الأحداث المفردة لا تصلح للتنبؤ . إذ لا يناسب التنبؤ غير الأحداث النمطية المنتظمة . والواقع لو كانت جميع الأحداث فريدة ، فستكون لها أسباب فريدة . وسيكون للتفسير والتنبؤ بما يجري لغات من الأحداث مثل الحروب على نحو عام القليل من النفع . ومن بين المزايم الأساسية لعلماء السياسة اعتقادهم أن الأحداث ليست فريدة ، وأن الظواهر السياسية لا تحدث عشوائيا . وبدلا من ذلك ، فإنها تتأور الحوادث في أنماط واتجاهات يمكن التعرف عليها . وبالمقدور اكتشاف مشابهاة محددة في مسلك الشعوب . ولو صح أن هذه المزايم زائفة ، فلن يكون من المستطاع الاهتمام إلى ما هو أكثر من تفسير كل حرب على حدة ، وسيكون سبب كل حرب مختلفا بالضرورة .

مستويات التحليل :

بالإمكان العثور على مفاتيح سبب الحرب في مواضع شتى وبلاستطاعة القول بأن أسباب الحرب قائمة في عدة مستويات للتحليل . وبينما توجد نظرات مختلفة لعدد مستويات التحليل وهويتها ، إلا أننا سنلخص نظريات الحرب في مستويات خمسة : المستوى الفردي - ومستوى المجموعة الصغيرة - ومستوى الدولة - وحالات التفاعل بين دولتين - والنظام الدولي . وبالمقدور النظر إلى هذه المستويات من التحليل كمستويات من النتائج . فكل مستوى يتألف من وحدات أكبر وأكبر من المستوى الذي سبقه . وبذلك يصبح القول بأن الجماعات الصغيرة تتألف من تجمعات من الأفراد . وتتألف الدول من تجمعات من عدة جماعات . والتجمعات الثنائية من دولتين . وتتألف الأنظمة الدولية من التفاعل المشترك للعديد من الدول .

وفي كل مستوى ، يسعى كل نمط من النظريات لتفسير أسباب الحرب . ففي المستوى الفردي يقال أن التنافس الأساسي وراء الحروب يرجع إلى طبيعة البشر ، أو للطبيعة الخاصة لبعض الزعماء الأفراد الذين يسوقون دولهم إلى الحرب . وفي مستوى الجماعة الصغيرة ، يقال أن الأفراد نادرا ما يكونون مسئولين عن قرارات خوض الحروب . وبدلا من ذلك ، فإن هذه القرارات تكون من صنع مجموعات صغيرة نسبيا من العاملين ضمن الحكومات القومية . وإذا أردنا التعرف على سبب الحرب ما علينا إلا أن نسمى افهم السبيل الذي تسلكه هذه الجماعات الصغيرة للاهتمام إلى قراراتها . وفي مستوى الدولة - الأمة ، فإن القاعدة هي وجود شيء ما في طبيعة دولة يعينها يدفعها إلى اتباع مسلك عدواني ، أو تكون أميل للحرب أكثر من الدول التي تفتقر إلى هذه الصفات . وفي مستوى التفاعل الثنائي بين الدول لا تعد طبيعة الدول أو الأفراد في ذاتها هي المسؤولة عن الحرب . إذ يرجع ذلك إلى طريقة التعامل بين الدولتين . فهذه التي تقرر هل ستحدث الحرب أم لا . ويحيز التركيز أساسا على أنماط التفاعل ؛ فهي التي تتصاعد في الشبهة والعداء وتؤدي إلى الحرب . وأخيرا - في مستوى النظام الدولي ، ينظر إلى الحرب على أنها حصيلة بعض جوانب من تكوين النظام الدولي ذاته - أي التوازن في القوى داخل النظام ، والتكوين الهرمي للدراتب والنفوذ والسلطة داخل النظام ، أو لدورات النمو الاقتصادي والركود الاقتصادي الكامن في تكوين النظام الدولي .

وسننتقل في كتابنا من المستوى الفردي ومن خلال مستوى النظام الدولي بحثا عن أسباب الحرب وسنتناول الفصل الثاني والفصل الثالث المستوى الفردي للتحليل . وبتناول الفصل الرابع اتخاذ الجماعات الصغرى للقرار داخل الحكومة . ويتناول الفصل الخامس الصفات القومية . ويختص الفصل السادس والفصل السابع بالتفاعل الثنائي بين أية دولتين . ويركز الفصل الثامن على النظام الدولي . ويجمع الفصل العاشر بعض الاستبصارات المنتزعة من هذه المستويات من التحليل .

مواش الفصل الأول

- (١) نشرت في مجلة St. Louis Post Dispatch في ١٢ أبريل ١٩٨٥
 ص ٢ - واستشهد بها Ronald J. Glossop في كتابه : *Confronting War : An Examination of Humanity's most Pressing Problem*
 (الطبعة الثانية ١٩٨٧) ، ص ٢
- (٢) هناك فصلان ممتازان عن نظرية العلاقة الدولية : الأول لجيشيل ب. سوليفان
 في كتاب *International Relations : Theories & Evidence* ١٩٧٦ والثاني كتاب
Theory of International Politics - Kenneth N. Waltz الفصل الأول
- (٣) انظر *J. David Singer* و *Melvin Small* في كتاب *The Wages of War*
 (1916 - 1965) دراسة احصائية ، ١٩٧٢
- (٤) Sullivan ص ٩
- (٥) *J. David Singer* - مقدمة للمؤلف وبعض الطعام في تفسيرات الحرب
 ضمن كتاب *Selected Papers from the Correlates of War Project* (١٩٧٦) -
 انظر أيضا : *Beyond Correlations : David Dessler* في مجلة *International Studies*
 القمعية العدد ٢٥ سبتمبر ١٩٩١ ، ص ٣٣٧ - ٣٥٥
- (٦) *Glenn H. Snyder* و *Paul Diesing* في كتاب *Conflict Among Nations* (١٩٧٧) ص ٢١ - ٢٢

الفصل الثاني الطبيعة العدوانية

اعتقدنا أن نتعامل (إن تكن الحرب - وما الذي جعلها تبدو شديدة الخطورة - ولقد اشركنا الآن - أين يكمن أصل الحرب - أنه داخل نفوسنا - « الليبر تكلمى »

كثيرا ما نسمع تعليقات مثل القول : « مستبشر الحرب في الوجود لأن البشر حيوانات عدوانية » (فما دام هناك بشر سيتظل الحروب سائدة » أو « مادام هناك مهووسون مثل هتلر أو صدام حسين على رأس بعض الحكومات ، سيستمر العدوان » . وترد مثل هذه الآراء بسبب الحروب إلى طبيعة الانسان بوجه عام ، أو إلى طبيعة انسان بعينه ، وبينما تشترك هذه الأحكام الصادرة من مصدرين مختلفين في رد أسباب الحرب إلى اناس من البشر ، إلا أنها تصور نوعين مختلفين للغاية من النظريات - ففى الحق أنها يشيران إلى مستوى من تحليل الاختلاف يتبع « المستوى الفردى للتحليل » (١) .

إن من يعتقدون أن السبب الرئيسى للحرب يرجع إلى أن البشر عدوانيون بطبعهم انسا يتبعون موقفا يرى أن جميع الرجال (والنساء) متماثلون . فلا اختلاف بين الزعماء القوميين الذين يتخذون القرار لخوض الحرب وبين عامة الجماهير . فهم يشتركون مع جميع البشر في نفس الصفات العدوانية التي يتصف بها النوع البشرى . وتؤثر هذه الخاصية الجماعية للعدوان البشرى على عملية الحرب في المستوى الأكبر للفعل الجماعى .

ومن ناحية أخرى ، فإن من يعتقدون أن السبب الجذرى للحرب لا يند أن يوجد في الخصائص الشخصية لميكولوجية الزعماء القوميين أنفسهم ، يعاجون بالقول بأن البشر ليسوا جميعا متماثلين . فاختلاف الفرد له أثره . وثمة اختلاف بين زاعم أدولف هتلر لألمانيا وتزعم سلوت كوى لها ، مثلما يختلف الحال بين قيام جوزيف ستالين بحكم الاتحاد السوفيتى (السابق) وحكم ميخائيل جورباتشوف له . وعلى هذا ينظر إلى العدوان كخاصية فردية أكثر من كونه خاصية جماعية ، أى يدرك أثره على الحرب في المستوى الأصغر (الميكرو) لصناع القرار الذين يمسكون بزمام القدرة على الاختيار بين الحرب والسلام .

ولنبحث الفكرتين كلا منهما على حدة . وسيكون العدوان كخاصية عامة للبشر موضوع الفصل الثاني . وسنبحث عن العلاقة بين الفرد والمصادر السيكولوجية للحرب في الفصل الثالث .

هل تعد الكائنات البشرية عدوانية بطبعها ؟

سمى الفلاسفة وعلماء اللاهوت عبر السنين لتفسير عدوانية الأدميين اعتماداً على تفسير طبيعة البشرية (٢) . ووصف الفيلسوف الانجليزي في القرن السابع عشر توماس هوبز في كتابه الخالد المواليان الأحوال الطبيعية في حالة الطبيعة ، بمعنى في المجتمعات البدائية قبل ظهور الحكومات ، كحرب يشنها كل آدمي ضد الأدمي الآخر . ولقد اتفق الصراع المستمر - تخلياً مع ما قاله هوبز - من طبيعة البشرية . فالبشر مشغولون بأنفسهم وأنانيون وطماعون ولا يهتمون بغير اشتباغ شهواتهم - فالدافع الأساسي للإنسان هو الكسب الشخصي . والمجد . ولاحظ القديس اغسطين أيضاً القدرة الفاتحة للإنسان على الحاق الأذى بالآخرين ، والاعتداء عليهم ، وبدأ هذا الميل للبشر للاضطهاد في حاجة إلى تفسير لاموتى . يعنى ارجاعه للخطيئة الأصلية . إذ تربط الطبيعة العدوانية للإنسان ارتباطاً مباشراً بالمسقط من عناية الميثية الالهية في جنة عدن . وجاء الفيلسوف الهولاندى-اسبيكوزا في القرن السابع عشر يرد مقابل لذلك ، تضمن القول بوجود صراع هائل داخل الإنسان بين قوى الهوى والقوى العاقلة . وعن سيود الطامح أن الهوى غالباً ما ينتصر على العقل .

ولاحظ علماء النفس في باكورة عهد هذا العلم أن القتال والحرب يشيعان احتياجاً مستتباً للذود عند الأفراد والمجتمعات . أنها احتياجات من المفروض أنها فطرية عند جميع بني البشر . وليس بالامكان قمع هذا الدافع المملوئى ، ولكن بالامتطاعة ترويضه وإعادة توجيهه وتحويله صوب أنشطة أكثر انسياباً . بالتسليحة . تتغصن . بالمثل تحديات وجهوداً عبثية . وهكذا رأى ولیم جيسس الحاجة الى خلق « مكافئ أخلاقي للحرب » (٤) . فربما يمكن تجنيد الشباب لزور الأشجار وإنشاء الطرق أو الخزانات والسدود بدلاً من تجنيدهم لقتل شباب المجتمعات الأخرى . وقد تساعد مثل هذه البرامج على تطعيمهم بنفس « الفيتامينات الاجتماعية » ، أى تضطلع بدور متساوية لدور الحرب دون أن تلحق أى تدمير للحياة أو الممتلكات .

واقترح ديجونود فرويد أيضاً بنوع السلوك العدوانى للبشر من دوافع لا شعورية بعيدة الغور في النفس الانسانية . وفى الحق فإن العدوان يبدو كأنه صفة سلوكية عند جميع الأدميين . ورأى فرويد أن تفسير مثل هذا العدوان قد يكون مرتبطاً بوجود غريزة الحياة (ايروس)

فى الانسان . وفى الغريزة التى تسمى للحفاظ على البشرية وتحقيق
 وجودها . وهناك أيضا غريزة الموت فاناثوس (٤) - يفترض أن غريزة
 الموت تهدف الى ازالة كل توتر واثارة انتباه الفرد ، وتتركز هذه الغريزة
 الخاصة بالموت فى أعماق الانسان ، وعند ما تسيطر على نفوسنا فان
 ما يتخض عن ذلك هو الانتحار . يعنى يتجه العدوان الى النفس على أن
 هذه الدوافع لا توجه منعزلة بعضها عن بعض ، ولكنها تتفاعل سويا وتعمل
 كل منها مسار الدوافع الأخرى . فالانسان يحيا بفضل تصدى غريزة
 الحياة لغريزة الموت ، ويغير مسارها من الاتجاه نحو النفس الى الاتجاه نحو
 الآخرين - وهكذا يكون العدوان السافر حيلة دوافع عدوانية باطنية
 أعيد توجيهها نحو الآخرين . ويرى فرويد أنه من الواجب ليس فقط
 انطلاق العدوان على نحو أو آخر ، ولكن يتعين أن يجنى الانسان ثمرها من
 الاشباع من هذا الانطلاق . وبعبارة أخرى ، يحتاج الانسان الى اشباع
 هذه الدوافع العدوانية، وإن كان لا يلزم أن يتحقق ذلك عن طريق العدوان
 السافر .

وفى عهد قريب ثار الجدل فى الدوائر الأكاديمية والمخالف الشعبية
 حول مصدر العدوان البشرى فى المستوى الأكبر (ماكرو) ، وتركز الجدل
 حول هل يرجع ميل البشرية الى الاساءة الى أبناء جنسهم - أساسا - الى
 صفة كلية فطرية (لعلها متوارثة) أم أن هذا الميل يرجع الى الانتماء الى
 ثقافة بعينها وإلى بيئة بالذات نشأت فيها بعض الجماعات البشرية . وبعد
 من تبناوا الرأى الأول من اتساع الاثنولوجيا ومن اتبعوا الرأى الآخر من
 الأثروبولوجيين ، ويوصف الجدل عادة بالجدل بين اتساع الطبيعة
 واتساع التنشئة .

الطبيعة فى مقابل التنشئة :

وعلم الاثنولوجيا علم حديث نسبيا ، ويعنى دراسة السلوك الحيوانى .
 وساعد نشر كتاب كونراد لورينز عن العدوان ١٩٦٠ على لفت الانتباه
 لنظرياته وشيوعها على نطاق واسع (٥) ، وأضاف ماكتبه آخرون الى ما جاء
 فى كتاب لورينز وغيره من علماء الأثروبولوجيا الى تعريف الكافة بهذه
 الآراء المستحدثة (٦) . والفكرة الأساسية ليرلاند العلماء هى أن الانسان
 نتاج مليونين من سنوات التطور البيولوجى . ويعتقد عالم الأثروبولوجيا
 ليونل تايجر أن البشر ظلوا آلات مشحونة على خير وجه للكفاية فى مطاردة
 انوحوش . فنحن مزودون ببيولوجيا أو وراثيا للصيد ، وبلافاعلات
 ومظاهر الاثارة والفضول والخاوف والعصاة الاجتماعية التى
 كانت حياة الصيد تتطلبها (٧) . وجاءت أشد صيغ هذا الموقف تطرفا

عنده واميونه دارت ، وعند آردى الذى زوج . للكثير من معتقدات دارت -
 اذ ذكر دارت - وهو من علماء التشريح - أن الانسان هو الوريث المباشر
 للقرود القاتل (٣) - وعلى أساس بحوث بقايا الحفريات الأفريقية ، استخلص
 القول بأن هذا القرود بعينه لم يكن مجرد حيوان لاحم (أى من آكل
 اللحوم) ولكنه كان أيضا سفاحا قفريا يقتل لمجرد الاستمتاع بعملية
 القتل (٨) . (والظاهر الآن أن دارت ربما يكون قد اخطأ فى تقديره
 والتخلص من وجود عدد كبير من آثار الكائنات الشبيهة بالانسان)
 والتي تعرضت للتهشيم والتلف مما حصل عليها دلالتها على وجود عنف
 على نطاق واسع فى مسلك الافراد تحر بعضهم البعض عند الأفريقانوس .
 ولقد أعيد فحص الأدلة الحفرية الآن بواسطة آخرين ، اعتقدوا أن ما حدث
 من أذى إنما يرجع فى الأرجح الى اتسافط المظالم وغير ذلك من الانقراض
 خلال حقبة طويلة من الزمان (٩) .

ويعتقد لورينز أن تصور المدون يشير فقط الى تركيز ظاهرة المدون
 داخل نفس النوع ، أى نتيجة للاقتتال بين أبناء نفس النوع . فمتما
 تنقاتل نوعيتان (مثلا يحدث عندما يقتل أحد الأنواع نوعا آخر للغذاء)
 لا يقوم المدون بأى دور فى هذه العملية . ولعل أفضل أمثلة المدون
 يمكن ملاحظتها عندما تدافع الحيوانات عن مأواها ضد جماعة أخرى من
 نفس نوعها .

ويرى علماء الاثنولوجيا المدون كغريزة (أى : نزوع قفري) مساعد
 يوما ما على تحقيق استمرار الفرد أو النوع فى البقاء - وربما لذلك ، فإنه
 انتقل من جيل لآخر ، كجانب من تكويننا الموروث ، وبطبيعة الحال ، فإن
 المشكلة تكمن فى أن وجود مثل هذا النزوع فى العصر الحديث ، بنا فيه
 من أسلحة الفعار الشامل ، قد يكون شديد التماضى مع الانتاج .

ويعتقد أن المدون قد نهض بعدة مهام فى الحفاظ على النوع :

١ - حافظ على التوازن فى أى نطاق بين المصادر التى يحتاج اليها
 من ناحية ، وبين عدد الافراد الذين سيقتاتون عليها ، من ناحية أخرى .

٢ - مساعد فى الدفاع عن النفس .

٣ - ساهم فى استمرار الألبق فى البقاء من خلال الالتقاء
 الجنسى .

٤ - سامع في توطيد العلاقات الاجتماعية المستقرة عن طريق خلق
الظمة تضم سادة وتابعين ، كما حدث في نظام بكين المعروف جيدا .

ومن الملاحظ المثيرة للاهتمام لهذا العدوان الذي يتخلل نفس النوع
انه لا يهدف - بوجه عام - الى عملية القتل أو الإبادة . ويشير علماء
الانثولوجيا الى أن العدوان داخل النوع عند الحيوانات لا يترب عليه
- عادة - موت المغلوب . ومن جهة أخرى ، فإن مسلك الانسان جد مختلف .
وإذا تفاضينا عن الجرذان التي تشبك هي الأخرى في حروب «قبائلية»
وفي عمليات للتمييز لنوعها ، فإن الانسان - كما يرى لورينز - هو النوع
الوحيد الذي يقتل نوعه بصفة روتينية . ومن المحتمل أن يكون لورينز
قد أخطأ بوجه عام في هذا الحكم ، فلقد أصبحنا نعرف الآن أن هناك
نوعيات عديدة تقتل من حين لآخر أبناء نوعها .

فمثلا ، لقد بحث ادوارد ولسون المسلك العدواني المعروف في
مستعمرات النمل ضد بعضها ، وأيضا « الحرب الاستعمارية » داخل النوع
الواحد أو بين نوع ونوع آخر ، ولاحظ أن مستعمرات نمل الأوصفة تدافع
عن ماواها وتخوض معارك ساخنة تشترك فيها جحافل من قلعة النمل .
ويسود القتل والتهام بعض الأنواع لنفس نوعها بين التدييات المرحية
تفوق ما سبق أن شاع . فالأسود تقتل أبناء نوعها من الأسود . وهناك
دلائل على قتل حيوانات كجرو الثعالب ، بل وأكل لحمه بعد أن مات
من كان يرعاه ، وبعد أن غزت ماواها فصائل أخرى . والحق أن الانسان
لم يعد يحتل عرش الأنواع العدوانية . إذ أصبح من المسلم به الآن أن
هذا الشرف قد غدا من نصيب أبناء عمومتنا الضباع (١٠) .

وعلى أية حال ، إذ ما يهم في هذا الاختلاف بين الانسان ومعظم
الحيوانات الأخرى هو أن العدوان الذي يجري داخل نفس النوع عند معظم
الحيوانات يتبع طقوسا تفرض عليه . إذ يتشارك المتقاتلون داخل الباط
رمزية وقيود روتينية . فإذا تبين من سير المعارك وجود تفاوت نسبي في
البسالة ، فإن الغريم الأضعف يقدم على اظهار بعض الإيماءات الداعية
للسلالة أو إشارات دالة على الاعتراف بالهزيمة والاستعداد للإذعان
والخضوع ، وبذلك يتجنب التعرض للمزيد من العنف ويحول دون
استمرار القتال حتى الموت . والمثل الأكثر شيوعا في الاستشهاد به في
هذه الآليات الداعية الى الكف عن الاستمرار في القتال هو ما يفعله الذئب
عندما يتعرض برقبته أثناء القتال . وقد يظن أن هذه الفعلة تجعله أكثر
عرضة للقتل ، ولكنها بدلا من ذلك تفسر على أنها إشارة استسلام للخصم
الذي ينهي القتال .

ويفتقر الإنسان - ظاهريا - الى مثل هذه الآليات الكابحة - واذا تساءلنا عن ذلك ، فسيكون الرد الذي يرضه علماء الاثنولوجيا هو أنه في المراحل المبكرة من تطوره لم يكن بحاجة اليها - اذ اختلف الانسان عن النمر وامثاله الشبيهة بعدد السيوف ، وغير ذلك من الوحوش المفترسة في كونه لا يستطيع قتل اقربائه الادميين بسرعة - فبدون انياب ومخالب فانه يمحز عن توفير هذه الآليات - وعلت صعوبة القتال يدا يبه اضطرار معظم الادميين الى عدم مواصلة الكفاح قبل أن ينتهي الصراع بالقتل - واذا امكن التغلب على الصعوبة الفزيائية ، فمن المفترض أن المعتدى حيكف عن الاسترسال في عدوانه بعد استناعه أو مشاهدته توسلات خصمه المكروب ، ولكن الانسان بعد استناعته بما حدث لمعه من امتناع واوقفه استطاع ابتكار معدات واسلحة ، يمكن استعمالها لذبح أعدائه حتى اذا كانوا بعيدين عنه ، وبذلك خفت من وطأة القيود الشعورية والفزيائية التي تدفعه للقتل (المباشر) ومع هذا فعلى هذا العهد كان الوقت قد فات ، ولم يستطع تطوير ايساءات الكبح التي اتسمت بها العلاقات الدانية لآلاف السنوات .

وبدلا من هذه الآليات الفزيائية التي تنقل أو تنطبع في النفس البشرية عن طريق الوراثة ، أرغمت البشرية على الاعتماد على سبل أخرى لكبح القتل كالأخلاق والدين والكوابح الحضارية . ولعله من الاسراف في يخص حق الانسان القول بان هذه السبل قد أثبتت عدم فاعليتها - وقضارى القول هو أنه اذا كانت الفرائز العدوانية قد اضطلعت في يوم من الأيام بدور الحفاظ على النوع ، الا أنها لم تعد تؤدي هذه المهمة ، ولعل اثرها عكس ذلك . فقد أدى الجمع بين الفرائز العدوانية للانسان ، بالاضافة الى الافتقار الى الكوابح الفزيائية والقدرة على اختراع اسلحة دمار ذات مدى بعيد الى استمرار الصراع والموت .

وأجمل لورينز كيف أثر العدوان على تقدم البشرية :

« أنه لاكثر من محتمل أن تكون الشدة التدميرية للدافع العدوانى نتيجة لعملية الانتقاء داخل النوع قد استمرت تقوم بدور فعال عند أسلافنا زهاء أربعين ألف سنة ، أى خلال العصر الحجري الباكر . وعندما بلغ الانسان المرحلة التي اكتسب فيها التعرف على الأسلحة والملبس والتنظيم الاجتماعى، تمكن من التغلب على أخطار الجوع والتجمد والتعرض لافتراض الحيوانات المتوحشة له ، وبذلك توقفت هذه الأخطار عن القيام بدور العوامل الأساسية المؤثرة في الانتقاء ، مما منحه لعملية انتقاء شديدة

داخل النوع البده في الاطلاق براسها ، وأصبح العامل المؤثر في الانتقال
الآن هو الحروب التي تنش بين القبائل المتجاورة المتعادية (١١) .

وهكذا ، فمن منظور علم الاثنولوجيا استطاعت الحروب التزويد بسند
للميول العدوانية الكامنة داخل البشر . والحق ان لورينز قد رأى العدوان
كدافع لا بد ان يسمى للانطلاق . وبعبارة أخرى ، فان لدى الانسان
« حاجة » للعدوان . وأشار بعضهم الى هذا التصور للعدوان كنموذج
لتصرف النوازع ، أي نظير للعدوان كنزوع يسعى للانطلاق أو التصرف ،
وبذلك يرغب الانسان على الاقدام على أفعال عدوانية - ويسمى نفر آخر
هذه الحالة بالمودج الهيدروليكي على غرار ما يحدث في ضغوط المياه
عندما تساعد المسدود المائية (١٢) على كبح جماح المياه المتدفقة . وبعبارة
أخرى ، فان هناك طاقة تتراكم في اليؤر الفريزية للحيوانات فتنتج ضغطا
يحتاج للتصرف . وهذا المعنى يكون العدوان تلقائيا ، ويكون مصدوره
داخل الكائن وليس خارجه .

وثمة بعض الخلاف بين علماء الاثنولوجيا (وآخرين) حول كيف
تندلع أو تتفجر مثل هذه الأفعال العدوانية . ويتركز السؤال حول المثير
الذي يحدث مثل هذه الاستجابة . ويرى لورينز وعالم النفس انطوني
ستور أنه بالرغم من أن الآليات الفزيائية للعدوان فطرية ، إلا أنها تتفجر
- عادة - من تأثير البيئة الخارجية . غير أنها يريان أيضا حاجة هذا
العدوان الى مثير خارجي لتفجيره ، وإن كان هذا لا يعنى امكان تجنب
الانسان الحاجة لاتباع سلوك عدواني . ويعتقد لورينز أنه كلما طالت
فترة تخزين الطاقة العدوانية ، قلت قيمة قاعدة انطلاق المثير الذي يحتاج
اليه لحدوث الاستجابة العدوانية ، ويتكهن بأن العدوان بعد مروه بفترة
ممتدة من التخزين لا يستبعد حدوثه بغير وجود مثير خارجي قادر على
اثارة العدوان ، فان الانسان يسعى بالفعل للمثير على مثل هذا
المثير (١٤) .

ويعتقد آخرون ، مثل عالم النفس ج . ب . سكوت بعد اقراهم
رد جنود العدوان الى عملية فسيولوجية يحتاج تشخيصها الى مثير خارجي
بان العدوان لا يحتاج الى الظهور . قلما كان العدوان لا بد أن يوجد ما يثيره
من تفجير خارجي ، فانه لا يحدث اذا لم يوجد هذا التفجير (١٥) . فاذا
صحت نظرية سكوت المتفائلة ، فان البشرية لن يكون من المحتوم تورطها في
العدوان ، وبذلك استطاع تجنب العنف .

ومن الأفكار التي يعتز بها علماء الأتولوجيا فكرة الاقليمية (*) .
والعلاقة بين الاقليم والمدون - فمثلا يرى اردري انه موروثات الانسان
تزوده بنفس الغرائز الاقليمية التي تزوده بها علاقته الدانية . ويرتكز
اردري على كتاب ف . ف . دارلنج الذي اعتقد ان دوافع السلوك
الاقليمية في الحيوانات كانت سيكولوجية وليست فسيولوجية ، أي انها
انبثقت عن الاحتياجات المزدوجة للأمان وبواعث المثيرات . ويضيف اردري
الى هذين الاحتياجين احتياجا ثالثا يوجه في الحيوانات الأوقي
« الهوية » (١٦) .

ويعتقد اردري ان « الاقليم » يتجاوب مع الاحتياجات الثلاثة
الأساسية ، فالاقليم هو الذي يحدد هوية الشخص ، وتعني كلمة « نحن »
أحادا يعيشون سويا في الاقليم ، وتعني كلمة « هم » الخارجين عن الاقليم .
وسواء تحدثنا عن المجتمعات الانسانية أو الحيوانية ، فان الفارق مهم ،
وتعتمد الهوية داخل الاقليم أيضا على ترتيب الأفراد حسب منزلتهم أو
نظام الكيل (**) الذي ينطبق على أبناء الاقليم وحدهم . والاقليم هو الذي
يضع الأمان أيضا ، وهذه مهمة بؤرة الاقليم ، أي الموضع الذي تبلغ فيه
قدرة الحماية على حماية نفسها ذروة قوتها ، وأيضا حيث يكون تصميم
الدخيل - على تحدي الحقوق الاقليمية في أضنف حالاته . ويزود الاقليم كذلك
بمهام المفز - وهذه مهمة محيط الاقليم ففي هذا الموضع يحتك أبناء
جماعات الاقليم بأشخاص آخرين من نفس النوع الانساني في الاقليم
المجاور . ويحدثون وقرة من الاضطراب - ويستشهد اردري بدراسة
أجرها وليم ماسون :

« كانت البقعة الرئيسية التي اختارها وليم ماسون لدراسة ٢٠
طدانا في أحد الأخاديد تشتمل على تسعة أقاليم عائلية » وتعرف كل عائلة
حدودها حتى آخر بوصة من أرضها كوجود غصن مكسور في أحد المواضع
وشجيرة منعزلة في موضع آخر ، وجذع شجرة يعترض الطريق - ويعرف
أبناء هذه القرية مثل أبناء سائر القرى كل شبر من أرضهم ، ويمثل المحيط
الذي تنتهي عنده بقعة اقامتهم بسخريّة من الحياة ، كما اعتقد
دارلنج

فلقد اكتشف ان من بين خصائص قرود هذه القرية الاستعداد
للتضحية بطعام فطورهم ، في سبيل البقاء في محيط الاقليم العزيز الى

Territoriality.
Pecking

(*)
(***)

قلوبهم . وليس لدى أية عائلة مهما صغرت أى استعداد للتنازل عن مبدئها . إذ يظهر على محياتها أمارات الإبتهاج والرضا عندما تترك في النهوض بواجبها عند الحدود ، حتى إذا لم تكن قد تناولت أكثر من نصف غذائها فهي تتوق للعمل وتنتظر وصوله الجيران . لكن تصب عليهم جام غضبها . وليس لديها أى استعداد للتضحية بشبر واحد من أرضها لصالح الجار إلا في حضور الجيران ، حتى تستغل وجودهم للمعاينة لصالحها . أما إذا ظهر الجيران بعد أن يكونوا قد تصببوا عرقا وتناولوا وجباتهم الشحيحة ، فإن نيران غضب هذه القرية تشتعل .

ويسمع قدر من الصرخ والويل كبداية ، ويتخلل الأب ، ويطارده أب المسكر الآخر ، ويتخلل بدوره . وهنا تتناوب العائلات في التدخل . وتطرح الأمهات كل مظاهر الرقة وتستسلمن للغنائم وتسود الجو مظاهر الخجل والعداء زهاء نصف الساعة أو يزيد ، ثم يذكرهم أحدهم بوجود حد آخر متروك بلا دفاع أو استغلال . وتنسحب العائلة وتذكر العائلة في الطرف الآخر أن لها حداً آخر وعدوا آخر يستحق صوب غضبها عليه . ولا تحدث أية تصفية للنزاع أو (صافى يا لين) ، لأن قواعد اللعبة معروفة للجميع .

وعند الحدود الأخرى يوجد متشاجنون آخرون يعارضون مناقسيهم ولا بد أن تجري الاشتباكات معهم على نطاق واسع . ويرتفع ضغط الدم ، وتنفرد جلود الحاضرين ، وتفوح رائحة الغضب من أفواه الجميع ، ثم تجيء الساعة التاسعة تقريبا في الصباح ، وبعد بضع ساعات من غليان المشاعر يخطر ببال أحدهم وجود جاثع بينهم ، فيكون ذلك إذانا بانتهاء خصومة يوم من الأيام ، ويقبل الجميع بالهنا والشفاء على التهام ثمار الأشجار التي اغتادوا تناولها في قطورهم (١٧) .

فاذا افترضنا أن السلوك الانساني يتطابق مع سلوك أبناء عمومة من أسلافه ، فإن جميع هذه الآراء ستتعارض كثيرا هي وفكرة فرويد عن اتجاه السلوك الانساني الى تخفيف التوتر . فلقد أثبتت أبحاث متفرقة أجريت للحيوانات عكس ذلك : فالكائنات تحيد عن طريقها عندما تتعرض للثيرات من البيئة الخارجية (١٨) . وما يصح عن الحيوانات يصح بالمثل عن الأدميين . ونرى استيل رامى - وهي عالمة فسيولوجيا وكيمياء حيوية - بعد أن درست حالات الملل أن تجاربها المعملية على الآثار الباثولوجية (المرضية) للملل قد أيلت فكرة التأثير كاحتياج مهم (١٩) . وأيدتها التقارير الواردة من نقاط المراقبة في قارة المحيط الجنوبي ، ومن دراسة أحوال

أمري الحرب وساقى الشاحنات في المسافات الطويلة - وكما لاحظ
 ف. ه. - نابت في إحدى المناسبات : « ان ما يحتاجه البشر هو المتاعب »
 وعندما لا يكون لديهم قدر كاف منها فانهم يضطعونها . ولعل المسابقات
 الرياضية أبلغ دليل مؤيد لذلك (٢٠) .

وبطبيعة الحال ، يرى أزدري أن الحرب أيضا قادرة على اتباع
 الاحتياجات الأساسية الثلاثة التي تسعى لتحقيق الهوية والأمان والاثارة ،
 فأولا - يمكن الحصول على الهوية عن طريق الرتب العسكرية كالانتماء الى
 الفصائل واللواءات والفيالق والكتائب والفرق والجيوش ، التي تتيح لهم
 الالتقاء بجنود آخرين ، بمقدور ما تحققه الحرب من أمجاد التزويد بنوع من
 تحقيق الهوية الشخصية للجنود . ثانيا - يسود الزعم على نطاق واسع
 بأن المشاركة في الحرب تحقق أغراض الأمان : فاما أن يشتمل فتيلها
 لو كانت غير قائمة ، أو تحدث محاولة لزيادة اشتغالها ، أو تجرى أفعال
 تساعد على الإبقاء عليها . ثالثا ، تزود الحرب أيضا بما هو أكثر من الحفز
 والاثارة ، عند معظم الرجال ، وبخاصة عند المشتركين بالفعل في القتال .
 وهكذا يلت أزدري الحرب مؤسسة نموذجية الى حد ما لاتباع الاحتياجات
 الأساسية للإنسان .

الدراسات الاثولوجية القريبة العهد :

بينما ركزت أعمال لودينز وغيره من العلماء من الرعيل الأول في
 الستينات على سلوك الأسماك والطيور في دراستهم الاثولوجية ، اتجه
 الرعيل الثاني من علماء الاثولوجيا الى تعريفنا ما هو أكثر عن سلوك
 أقرب الكائنات اليينا من الناحية البيولوجية ، يعنى الشمبانزى
 والفوريلا (٢٢) .

فحة قرابة وصلة وثيقة فسيولوجيا ووراثيا بين عالم الانسان
 وحيوانات الشمبانزى ، ولا يزيد الاختلاف بينهما عن مقدار لا يتجاوز
 ١٪ . وهذا دليل أيدته الدراسات التي أثبتت الطابع العدوانى للشمبانزى ،
 مما دعم حجج علماء الاثولوجيا .

ولاحظت عالمة جودويل أثناء إقامتها في جومبي لمدة ثلاثين سنة مسالك
 عديدة ، بددت جميع تصوراتنا المسبقة عن أبناء عوصتنا في ملهم التطور .
 فلقد اكتشفت - مثلا - أن الشمبانزى ليست فقط ممن يستعملون
 الأدوات ، ولكنها أيضا من صانعيها . ولكن لعل أكثر كسوفها انشاشا كان
 متصلا بمختلف معاملاتها الجماعية . فبينما كان الصراع الضعيف المتصل
 بالتصميم على التسلسل أو التسييد عند الذكور يتبع طقوسا محددة .

ولا يحدث في جاليتها أية مشاحنات قد تنتهي بالقتل ، لاحظت ما يتلقاه المتشاحنون غالبا من عقوبات بدنية أثناء صراعمهم من أجل التسديد ، ولاحظت أيضا هي ومساعدوها ما يجري من صراعات اقليمية في عالم الشيمبانزي ، ولا تتحول المناوشات بين المتبعين لجماعات اقليمية مختلفة الى أحداث خطيرة الا عندما تتدخل الاناث ولا تتوفر لهن الحماية ، ولاحظت جودويل أيضا حربا استمرت زهاء أربع سنوات بين جماعات متنافسة ، فعندما انقسم مجتمع الشيمبانزي الذي شاهدت أحواله الى جاعتين اقليميتين منفصلتين ، أجهز أبناء المجتمع الأصلي على المنضمين الى الجماعة المنشقة الواحد تلو الآخر في مدى أربع سنوات ، وضرب كل منشق ومنشقة بوحشية حتى الموت بواسطة أصدقائه وأصدقائها السابقين ، وأحيانا اقترنت هذه الحرب بصلية التهام لأجسامهم (٢٢) .

نقد الاثنولوجيا :

لقد وجه النقد الى لورينز وأتباعه في ناحيتين : المنهج الذي اتبعوه وصحة نتائجهم . اذ يله الدليل الجوهري شديد الضعف ، ويرتكب بصفة أولية على استنتاجات محصلة الوقوع والحلافة عن سلوك النوع الحيواني ، ويراد تطبيقها على الكائنات البشرية ، ولعل ذكر بعض الانتقادات المحددة يساعد القارئ على تذوق بعض ما دار في المجادلة :

١ - هل العدوان حقاً من الغرائز ؟ فلما كان الأفراد يبدون التعلم من بيئاتهم منذ سن مبكرة للغاية ، لذا من الصعب تماماً - غلباً - التيقن من هل كان أي مسلك بعينه نتاجاً لغريزة سبق وجودها ، ثم أنه جاء نتيجة للتعلم ، ونظراً لصعوبة التفرقة بين التعلم والغريزة ، عمد علماء كثيرون الى الاعتماد عن مصطلح غريزة (٢٣) ، وراى بعضهم مثلاً فعل أشلى مونتاو رد خطأ لورينز وعلماء الاثنولوجيا الى قولهم أن الانسان قد اكتسب صفته الانسانية من كونه بلا غرائز ، على أقل تقدير في الحالات التي تتجاوز ردود أفعال الأطفال عند سماعهم أصواتاً عالية مباغتة أو عند السحب المفاجيء للعود (٢٣) .

٢ - يختلف الانسان عن باقي الحيوانات ، ويبدو أن أول اخفاق أخفق فيه لورينز هو علم ادراكه الاختلاف الجوهري للانسان عن باقي الحيوانات ، فيفضل كبر مخه الذي تماء استطاع التكيف مع بيئته والتعامل مع متطلباتها وأيضاً على التفكير ، أن هذا يعنى في نهاية الأمر أن التصحيحات المستندة على ملاحظة مسالك الحيوانات الأدنى لا ينبغي الاعتراف بصحتها فيما يتعلق بالبشر ، وإذا تحدثنا بوجه عام سنقول أنه كلما ارتقى النوع ، قل تحكم العوامل الوراثية في السلوك .

٣ - **التفسير اللازمي** : لقد أخفقت نظرية لورينز في تفسير جميع المسالك العدوانية ، لتجاهلها متغيرات أخرى قد تقوم بدور في تقرير إمكان حدوث العدوان مثل وجود الاحباط ودور البيئة السياسية الاجتماعية ، أو قسوة الانسان على التعقل والتعلم .

٤ - **منهج البحث** : لم يضع لورينز فرضا ميدانيا يستطاع اختباره تجريبيا . وبدلا من ذلك ، اعتمد على الاستدلال من خلال التشبيهات والماتلات والاستنتاج من وقائع محتملة الوقوع . فمثلا ، ذكر لورينز أن سبب العدوان عند الطيور والاشماك هو بالضرورة نفس اسباب العدوان الأدمي . وفضلا عن ذلك ، فإن سبب عدوان فرد على آخر يفترض أن يعزى إلى نفس اسباب عدوان جماعة على أخرى أو دولة على أخرى . وهذا الأسلوب بكل بساطة هو أسلوب العلم السايك . فليس من المشروع أن نستعين بملاحظة مسلك نوع ما لتفسير مسلك الأنواع الأخرى . وعلينا أيضا ألا نستعين بملاحظة الأفراد لتفسير تصرفات الجماعات . وهكذا ربط بين تشبيهات المشكلات الخاصة بالعلاقة بين الأنواع بمستوى المشكلات التحليلية . فعلينا أن نلتزم الحذر ازاء محاولات تطبيق نظرية في العدوان الغيرى على مستويات العدوان الدولية .

٥ - **النموذج التروعي التصرفي** : لو صح بالفعل وجود تراكم للطاقة العدوانية ، فإن هذا التراكم لن يتم حتى ينطلق من خلال السنوك العدوانى . وعلينا أن نعثر على دليل فزيائى مؤيد لذلك فى المنح . كما يفترض . على أنه لا وجود للدليل حصصى قسيولوجى لوجود أى نوع من تراكم الطاقة فى المنح ، ترفع الى تصرفها تلقائيا خلافا لما يحدث فى التغيرات الداخلية (كتغير نسبة السكر فى الدم ، التى تصحبها بداية الشعور بالجوع) . فليست هناك تغيرات داخلية تسبق بداية العدوان . ان هنا لا يعنى ان العدوان ذاته لا يترك آثارا عصبية . فلقد تعرف العلماء على مراكز معينة داخل المنح مرتبطة بأنواع شتى من الاستجابات العدوانية (٣) .

ولقد أجريت تجارب للعدوان فى بعض الحالات باستعمال الهرمونات وعضيات المنح ، غير أن مراكز المنح الأكثر تأثرا بالعدوان قد استجابت بصفة أولية للانذارات المصنعة ، بعد تفسير بعض المؤثرات الخارجية . كما أن مستويات الغدد الصماء فى الجسم قد تأثرت نائرا نموذجيا أيضا . وبعبارة أخرى ، فإن معاملات الارتباط الفسيولوجية للعدوان قد تكشف بعد استجابة الفرد لادراك البيئة الخارجية ، أكثر من تكشفها من الداخل (٤٦) .

(*) ان يبدو أن الـ *hyperhalantus* هو مركز انفعال الغضب مثلا :

٦ - الزحام والاقليمية : ثبت انه عند حدوث اشتداد في الزحام

عند بعض الأنواع الاقليمية ، يحدث تصدع باثولوجى فى التفاعل الاجتماعى المألوف للأنواع ، وغالبا ما يحدث العنف ومع ذلك ، وعلى الرغم من أن الاقليمية لا تفسح الا عند الحيوانات الأرضى (كالحوانات الفقارية والاثروبويد) ، الا ان النقاد يرون أن أقرب الأقارب عند البدائيين القدامى (*) (كروود السافانا والشيمبانزى والغوريلا) لا تظهر أى مسالك اقليمية كثيرة لا جماعيا ولا فرديا (٢٧) . ونحن لا نعرف الكثير عن السلوك الاقليمي للانسان السابق للحضارة ، ولكن علماء الاثروبولوجيا لاحظوا أن مؤسساته الاقليمية والملكية الفردية تختلف اختلافا كبيرا عند الانسان الحديث . وطرح سكوت مثلا ذكر فيه علم وجود دفاع عن الاقليم فى مجتمعات الاسكيمو الا عند قبيلة واحدة (٢٨) . كما لا يبدو أيضا أن الزحام يحدث عند العدوان والخصومة . اذ يختلف سلوك الانسان فى حالات الزحام اختلافا جوهريا يعتمد على رد فعل المجتمعات المزدهمة هى والمتغيرات المدينة الأخرى ، اذ لا يترك الزحام فى ذاته فى حالة غياب متغيرات مثل مستوى الدخل وسوء التغذية والوضوء والنفايات وغير ذلك من المتغيرات . انما يذكر على ظواهر مثل الجريمة والتنافس والروح العدوانية (٢٩) . فالاقليمية ترتكن على أسس حضارية أو ثقافية ، أكثر من ارتكانها على أساس بيولوجى .

وبعد القصد والتدقيق يتضح ضعف الدليل الأساسى للنظرية الاثولوجية فى العدوان . فالظاهر أنه لا وجود لأية علامات دالة على التحفز للعدوان حتى عند الحيوانات الدنيا . وبدلا من ذلك ، فإن هناك أنواعا عديدة من العدوان وأنماط العدوان تختلف من نوع لآخر ، وحتى فى نطاق النوع الواحد . ويعتقد سمويل كيم أننا كلما صعدنا فى سلم التطور سنلاحظ أن العدوان قد أصبح أقل شيوعا . وعندما يحدث ، فإن أمهابه تكون أكثر تعقيدا وتعهدا وأقل خضوعا برئته لنوع المورثات وأكثر تأثرا بالعوامل البيئية والتجريبية (٣٠) . ولا يقبل كثيرون من علماء البرايماتولوجيا (**) تشخيص لورينز للحيوانات الراقية وزعمه أنها أميل للغضب ، ويرونها بوجه عام أميل للممسالة والتعاون . وحتى العائلة جودويل فإنها تعتقد أن العنف الشديد نادرا بين الشيمبانزى .

« فلما كان العنف والسلوك الوحشى يتحيزان بشدة الحيوية وإثارة الانتباه » لذا من السهل أن يتطبع فى عقولنا الظن بأن الشيمبانزى أكثر

Primal.

(*)

(**) Primates وتعنى الحيوانات الراقية مثل الشيمبانزى

عدواتا مما هو في الحقيقة - والواقع أن الملاحظات والتصرفات المسألة
تعلني - عتته - على الملاحظات الحيوانية - كما أن التهديدات البينة أكثر
شيوعا من التهديدات الشديدة ، ولعل التهديدات الأقرب إلى (التنوير) ،
لوا الغلبة على التناجرات ، والمصراعات العلوية أكثر تسببا من المصراعات
المخفية . فضلا عن ذلك ، فإن للشيماني سجيلا حافلا بالمسالك التي
ساهمت على الحفاظ أو استعادة التوافق الاجتماعي ، والتي زادت وثوقا
التضامن بين أفراد الجماعة (٣١) .

الطبيعة : البيولوجية الاجتماعية :

بعد نشر إدوارد أ. ويلسون لكتابه الجديد (*) مولدا للعلم الجديد
المسمى البيولوجيا الاجتماعية (٣٢) ، ويصف صاحب هذا المصطلح عمله
بأنه محاولة لوضع جميع العلوم الاجتماعية في نطاق إطار بيولوجي لا يركز
على الدراسات الانثولوجية للسلوك الحيواني فحسب ، ولكنه يركز أيضا
على دراسات التطور وعلوم الوراثة وبيولوجيا السكان وعلم النفس وعلم
الأنثروبولوجيا . وعلى الرغم من أن ويلسون يعتقد أن السلوك الانساني
قد خضع في برمجته بقدر جوهري للانتخاب الطبيعي إلا أنه لا يزعم أن
علم الوراثة هو السبب الوحيد الذي يفسر السلوك . وتعترف بدلا من
ذلك نظريته بالتفاعل بين المورثات والبيئة الثقافية . ومع ذلك فقد ركز
ويلسون على المحددات الوراثية للسلوك الانساني والثقافة البشرية .

فكيف نستطيع معرفة الأساس الوراثي الكامن وراء السلوك
الانساني ؟ أولا - من الثقافات الاجتماعية للإنسان والشيماني ، بعد أن
تبين وجود تماثل بينه وبين الأقارب المقربين منه تشريحيًا وفسبيولوجيًا .
أما ثانيا - فيقول ويلسون بوجود تمايز بين السلوك الانساني وأقربا
في علم التطور على أنه يمكن تبينها من وجود مورثات ينفرد بها الإنسان -
فمن الناحية الفعلية ، لقد كشفت كل ثقافة انسانية معروفة عن الخصائص
التمايزة المذكورة فيما بعد ، فحينما توجد نرى البشر يسلكون مسلكا
متشابهًا . فمثلا يبدو أن كل ثقافة انسانية تشترك في هذه الخصائص :
الالعاب الرياضية والمباريات والتنظيمات المجتمعية والعمل التعاوني وتقسيم
العمل والتعليم والأخلاقيات والاتيكية ومراسم الجنائز وتقديم الهدايا
والحكومة والضيافة وقواعد الوراثة واللغة والزواج والعقوبات الجنائية
والسياسات السكانية وحقوق الملكية والفقوس الدينية وقواعد السكنى
والقيود الجنسية والتفرقة بين الأفراد تبعا للمرتبة الاجتماعية والتجارة
وغير ذلك (٣٣) . وما كانت هذه الظواهر لتحدث عشوائيا وعفويا ، وكيف

استطاعت على هذه المجتمعات الإنسانية العديدة تطوير معنى هذه الأنماط
من السلوك ؟

ويزودنا تصور التكيف بفتح لفهم كيف حدث ذلك . إذ كانت
الصفات السلوكية للطبيعة البشرية قابلة للتكيف في الفترة التي تطور
فيها السلوك البشري ، وانتشرت تبعاً لذلك المورثات بين السكان التي
خلقت استعداداً لدى حاملها لتطوير هذه الصفات . وتعنى القابلية للتكيف
أن الفرد إذا كشف عن هذه الصفات فستتاح له فرصة أكبر لتمثيل
مورثاته في الجيل التالي تفوق فرصة من لم يكشف هذه الصفات .
وتدعى هذه الميزة « اللياقة الوراثية » . ويعتقد ويلسون أن الجانب الأكبر
من التطور قد وقع منذ أكثر من خمسة ملايين سنة قبل الحضارة ، وحدث
بعض التطور منذ ذلك الحين ، ولكنه لم يكن بالقدر الكافي الذي يساعد
على التأثير في عدد كبير من الصفات .

والمفروض أن التعاون والابتزاز من الصفات النظرية ، لأنهما يضيغان
إلى اللياقة الوراثية . وهذه ناحية حسيدة . أما الناحية غير الحسيدة فتتمثل
فيما يقال عن اتصاف البشر بالعدوانية في فطرتهم أيضاً . ويتعكس
- بالضرورة - هذا الاستعداد الوراثي/البيولوجي في المؤسسات الانسانية
الاجتماعية والثقافية . ويعتبر ويلسون الحرب المنتظمة مرضاً متوطناً في
كل شكل من أشكال المجتمع ، ويعتقد أن عدوانية الانسان قد أضادت إلى
لياقته الموروثة لأنها ساعدت على الحفاظ على التوازن الاقليمي وحماية
الصغار وذو الألق واستمراره في البقاء . ولما كانت العدوانية قد
أضادت إلى اللياقة الوراثية ، فإن هناك احتمالاً كبيراً أن ترتقى هذه الصفة
في مجموعة نوعية من البيئات ، ولكن ليس هناك ما يؤكد ارتفاع هذه
الصفة في جميع البيئات . ومن ثم فإن علينا ألا نتوقع اتصاف جميع
المجتمعات بالعدوانية (٣٤) .

لقد نظر إلى العدوانية كخاصية فطرية ، على الأقل من ناحية درجة
الاحتمال الكبرى لوراثية مكوناتها ، ومن ثم فإنها تقبل التطور المستمر .
بمعنى أن الاستجابة العدوانية لبعض الأنواع ، متخصصة وتصبح قالباً
واحد . ويستطاع التنبؤ بها إلى حد كبير في حالة وجود بعض المثيرات
شديدة الصبغة (٣٥) . وعلى الرغم من أن العدوان قد رُئي كصفة
موروثة ، فإن ويلسون أجزم عن تعريف العدوان بأنه غريزي ، كما أنه
لم يره من التوازن الفطرية التي تولد ضغطاً تنتهي بتحطيم سدود
الكبح . ويرى ويلسون عدم وجود غريزة عامة للعدوان ، وكل ما هناك هو
أنماط جزئية من السلوك العدوانى اكتشفت أنواع مختلفة أنه يساعدنا
على التكيف مع بيئتها . فالعدوان هو نوع « من المخطط الموروث المناسب

تواجه بعض الحالات الطارئة ، أى مجموعة من مركب الاستجابات تهيئ الكائن وجهازه الحسى حتى يكون صالحا للاستدعاء فى أوقات التوتر . (٣٦) *

ومن بين مجموعة كبيرة متنوعة من المسالك العنيفة المحتملة لا يكشف الإنسان إلا عن قدر ضئيل منها . فليس من بين المورثات أشكال بالذات من الحرب المنتظمة ، ولا وجود لمورثات تفرق بين اصطياد الرؤوس وأكل لحوم البشر ، وبين المبادزة أو الإبادة البشرية . فلقد ورث الإنسان مجموعة ضخمة من المسالك الممكنة . ويعتمد نوع المسلك الذى يستلذه كائنات بشرية بالذات على الاختلافات الثقافية . فكل ثقافة تضفى شكلا نوعيا مميزا على عدوانها . وتبعاً لذلك ، فإن التطور الثقافى للعدوان يبدو قد تأثر بما يأتى :

(أ) الاستعداد الوراثى لتعلم شكل ما من العدوان الجماعى .

(ب) الضرورات التى تفرضها البيئة .

(ج) التاريخ السابق للجماعة التى تدفعه الى الإتيار المتعصب .

لأخذ المستحدثات واستبعاد مستحدث آخر (٣٧) *

والبيولوجيا مسئولة عن التطور المبدئى للعدوان المنظم ، ولكن مرد استمرار هذا السلوك يرجع الى ما حدث من عمليات ثقافية خاضعة للفكر العقلانى . وبعبارة أخرى ، فحتى اذا سلمنا بأن للحرب أساسا موروثا ، فإن تطور العمليات الحربية يمكن أن يتبع اتجاهها معاكسا ، ومن أمثلة ذلك إحدى قبائل نيوزيلاند (٣٨) ...

ومع هذا ، فإن الفكرة الأساسية لويلسون ترى أن لدى الإنسان استعدادا للانزلاق الى حوة عميقة من العدوان اللامعقول فى ظروف معينة يمكن تحديدها (٣٩) *

» يبدو أن أمثاخنا تخضع للبرمجة الى المدى التالى . فنحن نميل الى تقسيم الناس الى أصدقاء وأغراب ، ونميل الى شدة الخوف من الغرباء وإلى حل عنازعتنا بالعدوان . ومن المحتمل أن تكون هذه القواعد والتعاليم قد تطورت إبان مئات الآلاف من السنين ، وبذلك تكون قد أضفت عيزة بيولوجية على من أفرطوا فى الاخلاص للتكيف معها (٤٠) * .

نقد البيولوجيا الاجتماعية :

يرجع الفضل فى الكثير من الانتقادات التى وجهت الى البيولوجيا الاجتماعية الى علماء الأنثروبولوجيا ، ومن ثم فإن بحثنا لانتقادات هذا

العلم ستكون بمثابة تمهيد لجانب التنشئة في الجدل حول أسباب العدوان
البشرى *

لقد ذكر ويلسون الكثير مما يقره عليه علماء الأنثروبولوجيا * . وعلى
الحق فإن هناك أرضية مشتركة جوهرية بينهما * . إذ يتفق أغلب علماء
الأنثروبولوجيا على عدم الشك في وجود أساس وراثي للسلوك الانساني.
غير أن هذا الرأي يختلف عن القول - مثلما فعل ويلسون - بأن مثل هذا
السلوك يخضع للمورثات * . وعلى الرغم من أن ويلسون يعترف بدوره
بأهمية الثقافة والبيئة والتعلم في تحديد العدوان ، إلا أنه يميل - بوجه
عام - الى إظهار المؤثرات الموروثة أكثر مما تستحق في نظر علماء
الأنثروبولوجيا *

فمثلا - يعتقد ويلسون أن كفاية التكاثر في الجماعة أو فرص
استمرارها في البقاء تزداد بفضل الأفعال الغيرية التي يقوم بها أعضاء
الجماعة ، ومن ثم فإن الانتخاب الطبيعي يؤثر في اختياره الغيرية ، ولكن
هل يعنى هذا أن المورثات هي التي تحدد الأفعال الغيرية ؟ إن مونتاجو
يشك في ذلك * . إذ تكشف البشرية عن أنواع شتى من الغيرية * . ويذكر
مونتاجو كمثال دراسة لهارلو أثبتت عجز القردة المنزلة عن التصرف
بنيرية فيما بعد في الحياة * . ويرى أن الرأي ذاته يصح أيضا عن الأدميين * .
فقد يكون للغيرية أساس وراثي ، غير أن العوامل البيئية تلعب دورا
حاسما في تحديد احتمال ارتقاء مثل هذا المسلك أو عدم ارتقاؤه (٤١) * .
ويصح نفس القول عن العدوان *

وبهاجم التقاد أيضا الأساس التاريخي لاستدلالات ويلسون * . إذ
يعتقد ويلسون أن الميل في ظروف معينة للانقياس في الحرب ضد الجماعات
المتنافسة ، قد يكون موجودا في مورثاتنا ، واكتشف مزاياه أسلفنا
النيوليثيك (٤٢) (في العصر الحجري الحديث) * . ويمترض عالم
الأنثروبولوجيا أشلى مونتاجو على ما جاء ضمننا في قول ويلسون بأن
الحرب قد ظهرت لأول مرة في المجتمعات النيوليثيك ، ويذكر أنه لا وجود
لأي دليل خال من التناقض يؤيد هذا المسلك * . فقد توفر للإنسان في ذلك
العصر أدوات كان بالإمكان استعمالها في الحرب ، ولكنها - في أغلب الظن -
كانت ذات فوائد أخرى أيضا ، وليس لدينا دليل مباشر عن استعمالها في
الحرب (٤٣) * . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الشعوب التي عاشت على
مقتنيات من الصيد لم تصل قط الى مرحلة النيوليثيك في التقدم ، كما
أنها لم تشارك بدور أساسي في الحرب * . والأقرب الى العقل هو الزعم
بأنهم لم يربوا المورثات العدوانية التي تحدث عنها ويلسون ، أو ربما كانه
الأكثر اقترابا من المطلق هو القول بأن الحرب لم تكن معروفة عند

الجماعات لأسباب ترجع إلى الناحية المضاراة والبيئية ، أكثر من ردها إلى الوراثة ؟ ويفضل مونتاجو التفسير الثاني ، أي أن الشعوب التي كانت تعيش ما تقتنيه من صيد لم تقتني في حروب ، لأنها لم تعرف أي عبروات بيئية أو ثقافية تدعوها إلى ذلك . والأرجح ، إذا صح ما قاله ويلسون ، وصح القول بأن دليل الحرب ظهر أولا بين المجتمعات النيوليثيك ، فإن علينا أن نفحص الأحوال الاجتماعية والبيئية الخاصة لمثل هذه المجتمعات التي أدت إلى يلوغ الحرب (٤٤) .

وأخيرا ، لقد أخفق ويلسون في تعريفنا بحالة مقنعة لقضيته العامة بأن الوراثة هي التي تتحكم في السلوك الاجتماعي إلى حد كبير . وكان الدليل الذي أدركنا إليه هو أن الإنسان يشترك في مظاهر وسمات متماثلة من السلوك الاجتماعي هو وأقاربه الأقربون من الحيوانات . إذ يبلغ عدد جماعات البانثين من واحد إلى مائة ، وليس أقل من ذلك . ويحتاج تدريب الصغار إلى فترة زمنية طويلة نسبيا ، يصطلع فيها اللعب بدور بارز . وبالمثل تشترك جميع الجماعات الإنسانية في المسالك الاجتماعية الماثلة (المذكورة آنفا) مثل الألعاب وتقسيم العمل والتعليم وطقوس الجنائز وتقديم الهدايا والزواج والتمييز بين الأشخاص تبعا لمراتبهم . . . وهكذا ، ويجنى رد فعل علماء الأنثروبولوجيا على ذلك بعدم استبعاد أن تحدث المؤثرات البيئية العامة في الإنسان أشكالا عامة من السلوك الاجتماعي . فعنينا واجهت مختلف الجماعات البشرية في شتى أنحاء العالم المشكلات عينها ونفس المهام قامت بإنشاء عادات وأعراف متماثلة لحل هذه المشكلات وتيسير هذه المهام . ولما كان ويلسون لم يتقدم بأي دليل وراثي لما زعم من مزاعم ، فلا يستبعد أن تكون مزاعم علماء الأنثروبولوجيا هي الصحيحة (٤٥) .

الألولوجيا والبيولوجيا الاجتماعية والحرب :

الموقفت قد جان - كيا ييلو - لذكر تعقيب عام حول نظريات العدوان البشري الذي ناقشناه آنفا ، فلو نظر إلى الحرب على أن مردها هو العدوان الفطري الذي يعد من مكونات طبيعة البشر ، في هذه الحالة يتعين أن تكون الحرب من الحالات المستمرة نسبيا ، غير أننا نعرف أن الحرب والعدوان ليسا من الثوابت في الزمان والمكان . فلماذا تركز بعض البطلان إلى السلم ؟ ولماذا تنتزع بلدان أخرى إلى المسالمة حينما وإلى العدوان في حين آخر ؟ . وليسست النظريات التي تركز على الطبيعة العدوانية العامة للبشر قادرة على التزويد بردود على هذه الأسئلة . فيقدر ما استطاعت الألولوجيا والبيولوجيا الاجتماعية الإتيان به من تفسيرات دقيقة للعدوان البشري

- وهذه مسألة بعيدة عن الموضوع - فإنها ما برحت غير كافية لسد احتياجات أية نظرية تجريبية للحرب بين الدول . فليما كانت عاجزة عن التطرق لانضواء الحرب تحت فئة المتغيرات ، فإنها بالضرورة لا تمثل أكثر من نهايات مسدودة . ويساعد القاء نظرة على جانب التنشئة في القضية على التعبير بناحية التنوع في العدوان البشري .

التنشئة :

شهدت مختلف المصور التاريخية حروبا متعددة متنوعة . وإبان هذه المصور ، مرت مختلف الدول بنوعيات شتى من الحرب . ولم يقتصر الأمر على حدوث تنوع في مدى شمول الحرب ، ولكن الاختلاف ظهر من عصر لعصر ومن مكان لآخر (٤٦) . واشتمل على أهداف الحرب وقواعد ادارة الحرب وأسبابها ومبرراتها . وأوجت جميع هذه الشواهد لبعض الملاحظين وجود تفاوت في مدى تقبل الحرب يختلف من الناحية الثقافية في بعض الأزمنة والأماكن (٤٧) . والحرب موجودة في سياق أية ثقافة سياسية عامة ، وتضطلع بدور مهم في تقرير هل تجرى الصراعات من خلال ما يدور من عمليات حربية ، أم أن الأوفق نحو تقنيها إلى سبل أقل شراوة وأبسط تكلفة .

ويتكشف الجانب المتغلب في حجة من يقولون إن الحرب من مقومات الفطرة البشرية عند الرأي المقابل الذي يمزوها إلى طريقة التنشئة . إذ ينظر إلى العدوان على أنه يخضع لموامل ثقافية وليس للناحية البيولوجية ، فليقد تعلم الإنسان العدوان من بيئته الثقافية . وكما يتعلم العدوان ، قبل هناك ما يحاول كونه غرس الاتجاهات المتمازجة للفكر المتنازعات أيضا ، فليس السلوك العدواني محتما . فبينما قد يوجد العدوان في المستوى «الماكروه» إلا أنه ليس كليا ، والأصح أنه من مقومات ثقافات بعينها . ومستثم من أوضاع ثقافية .

ويعرض أنصار جانب التنشئة ، في هذا الجدل - وعم أساسا عن علماء النفس والانتروبولوجيا أتباع السيكلوجية السلوكية - عدة حجج لتبرير موقفهم : ١ - لما كان الإنسان يختلف اختلافا كبيرا في سلوكه العيواني ، فإن مختلف الثقافات هي أفضل ميدان للتعرف على سر الاختلاف في التواحي العديونية ، ٢ - هناك بالفعل مختبرات مسألة تنحصر المعرفة القائلة بأن جميع البشر عدوانيون . ٣ - أثبتت التجربة بوضوح أن العدوان يتأثر بالتعلم ، لأنه بالمقدور تعليم العدوان ، وأيضا بالمقدور تعديله وتخفيفه ، بل واستئصاله عن طريق التعلم .

التيشة : التطور الثقافي :

كثيرا ما يردد علماء الأنثروبولوجيا القول بأن انسان العصور الباكرة كان مبدئيا حيوانا مسالما له طبيعة غير عدوانية . ويعتقد مؤنثاجو أن جميع الدلائل تشير الى ناحية الاصل في الجانب الاكبر من وجود الانسان الباكر ، والى الاسهام الذي تحقق من أثر التقدم المتزايد للجهود التعاونية ، كما حدث في حالة العملية الاجتماعية للصيد بالذات واختراع الكلام وتقدم أدوات استخراج الأطعمة وتجميعها . وليست هناك أدلة - بالمناسبة لمؤنثاجو - على وجود عداوات داخل الجماعة ، أو بينها وبين غيرها من الجماعات عند الانسان في بواكير عهده قبل تقدم المجتمعات الزراعية - الرعوية . ولعل مثل هذا المسلك العدواني كان سبب مرض للخطر السكان عن بكرة أبيهم ، ولعله كان سيحول دون الارتقاء بوسائل التكيف (٤٨) ، على حد قول ويلسون .

وفي نظر علماء الأنثروبولوجيا ، فإن أهم مفتاح للمدوان هو التغير الاساسي في البيئة الاجتماعية والثقافية ، الذي واجه البشرية عندما انتقلت من مرحلة البداءة الرحل والصيد للتطور الى مرحلة الوجود الزراعي أو الرعوي المستقر . ففي مجتمعات الزراعة أو الرعي ، غدت الأرض ملكية (يكسر الميم) قيمة ، وامتلكها للمرة الأولى أفراد أو جماعات ، وتطلبت الحماية من أفراد آخرين أو جماعات أخرى . فمثلا يذكر ريتشارد ليكي ما يأتي :

• بمجرد التزام الكافة بإنتاج الإغذية الزراعية في مقابل عادات الرعويين في جمع الغذاء ، فانهم التزموا بالدفاع عن الأرض التي يفلحونها . اذ يعني الفراد من مواجهة المعادين التعرض لخسارة حقة . فلو لم تكن كانت قيمة الحصيد المستثمرة ثمرة لجهد سنة كاملة في الحقول ، ولأن تسهيل التضحية بها .

والى جانب الأرض التي تحتاج الى حماية ، فإن المشتغلين بالزراعة يميلون الى الحصول على الملكية الشخصية والحماية التي تحتاج أيضا الى حماية (٤٩) .

ومن هنا يعتقد ليكي أن الثورة الزراعية قد مثلت تقريبا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا عظيما ، تبعه ازدياد جوهري في المواجهات والمناوشات القتالية بين الجماعات المتجاورة - وأدت الثورة الزراعية بصفة مباشرة الى خلق المدن والمراكز والبنادق والقرى . واحتاجت هذه المجتمعات الجديدة الى أشكال مستحدثة من التنظيم الاجتماعي البعيد الاختلاف عن جماعات البدو الرحل . واحتاجت أساسا الى إقامة مشروعات على نطاق واسع

(كانشاء المعابد والقصور والأسوار ومشروعات الري وحفر القنوات)
 التي تطلبت رقابة مركزية ، وعندما نمت المدن والبنادر استحدثت تكوينات
 سياسية جديدة لتنظيم ومراقبة الأنشطة الاجتماعية الأساسية ، كما
 اكتسبت القدرة التنظيمية لتشكيل الجيوش الكبيرة وصيانة أفرادها
 ومعداتها . وهكذا رأى ليكي الحرب ودا على ما حدث من تغير في الأحوال
 الاقتصادية والاجتماعية ، التي ألقى انعمان البواكير نفسه فيها بعد الثورة
 الزراعية (٥٠) .

ويضيف عالم اجتماعي آخر اضافة أخرى الى المعضلة عنصرا ذكر في
 احد كتبه أن التقلع الى المجتمع الزراعي المستقر قد مثلت نقطة تحول في
 التاريخ البشري (٥١) ، بعد أن تعرضت المجتمعات الزراعية في نهاية
 الأمر الى مواجهة حدود تضررت نموها من تأثير وجود مجتمعات أخرى ،
 انها المشكلة عينها التي حدثنا عنها مالتوس عما يواجه المجتمعات الزراعية
 من مشكلات يكمن حلها إما في تكثيف استعمال أو استثمار الأرض ،
 أو بالتوسع في مناطق الزراعة والرعي على حساب الجيران وباستعمال
 القوة . ولعدم وجود قوة متفوقة للحيولة دون وقوع ذلك (يعنى في حالة
 القوضى) اتبعت المدن الأفضل تنظيميا السبيل الثاني . وكان أمام
 المجتمعات المسألة للرد على ذلك ثلاثة اختيارات ممكنة :

١ - التعرض للدمار قبل جيرانها .

٢ - الخضوع .

٣ - الانسحاب عن طريق الهجرة ومحاكاة تصرف المعتدين . وأثبتت
 المحاكاة أنها أفضل اختيار لمعظم المجتمعات .

واستوجب الاستمرار في البقاء اضطرار المجتمعات الزراعية الى تقليد
 خصومها الأميل للعدوان ، فانشأت مجتمعات كبيرة اعتمادا على حشود
 الأفراد ، وانشأت تنظيمات سياسية على نطاق واسع حتى يتسنى لها تعبئة
 الأفراد بكفاية . وانشأت أنظمة جباية لتسيير الأموال لهذه الحكومات ،
 وانشأت مؤسسات عسكرية لحماية سلطتها بعد نفوذها . وفي واقع
 الأمر كانت سبيل التطور الثقافي مغلفة . إذ تمكنت المجتمعات الأفضل
 تنظيميا من ابتلاع الأقل تنظيميا ، أي اجتاحت الكبير الصغير واجتاحت الثقافات
 الأميل للحرب الثقافات الأكثر مسالمة . وبذلك اتبع التطور الاجتماعي
 اتجاه واحد ليس الا . انه الاتجاه المؤدى الى خلق مجتمعات أقوى وأقدر
 عسكريا والظاهر أن عملية انتقاء ثقافية كان لها دور فعال هنا . إذ أسفرت
 هذه العملية عن انتشار الوحدات السياسية ذات الطابع العسكري والتي
 تتمتع بالقوة في شتى أنحاء العالم . ولحدث الحرب بين هذه المجتمعات
 مرضا متوطنا .

التنشئة : المجتمعات المسألة :

على الرغم من الاتجاه العام الذي تعرفنا عليه عند سموكلر ، فإن المجتمعات المسألة لم يقتصر وجودها على الماضي السحيق فحسب ، ولكن الكثير من هذه المجتمعات استمرت في الوجود في عصور أحدث عهدا . والكثير من هذه المجتمعات قد اعتمدت على الصيد والحصاد ، وربما ساعدت ملاحظة هذه المجتمعات على تنويرنا بيجذور العدوان - وركزت لدراسة دافيد فابرو للمجتمعات المسألة على المجتمعات التي قدر لها أن تظل محتفظة بروحها المسألة نظرا للعوامل الآتية :

- (أ) اختفاء الحروب على أرضها .
 - (ب) عدم وجود الحروب التي تورطت فيها مع أعداء خارجيين .
 - (ج) عدم وجود حروب أهلية أو عنف جماعي داخلي .
 - (د) الانتقال إلى تنظيم عسكري سياسي مستديم .
 - (هـ) قلة الالتجاء للعنف أو عدم وجوده بين أفراد المجتمع (٥٢) .
- واستقصى فابرو حال سبعة مجتمعات واجهت هذه المعايير : مجتمع سيماي في ماليزيا ومجتمع سيروفو في بوليفيا ومجتمع كوير في الاسكيو في شمال كندا . وسكان الجزر في تريستان داكوتها في جنوب المحيط الهادي (٥٣) .

فما هي طبيعة هذه المجتمعات المسألة ؟ بالاستطاعة تصنيف المجتمعات المسألة السبعة التي فحصها فابرو على أنها : مجتمعات قائمة على المساواة في المعاملة بين الجماعات . اذ تقتصر بوجه عام إلى التنظيم الهرمي وترتيب الأشخاص حسب مرتبتهم ، كما أنها لا تضع قيودا لعدد من يمارسون السلطة أو يشغلون وظائف تشريعية ، ولديها اقتصاد عبادة تبادل السلع والمقايضة (٥٤) . وكلها مجتمعات صغيرة يوسع كل فرد فيها مواجهة الآخرين . وهذا عامل يساهم على انفتاح المجتمع وتحقيق المساواة بين الجميع في صنع القرار . وعلى الرغم من أن المجتمعات الخمسة الأولى من هذه المجتمعات السبعة من مجتمعات الصيد والحصاد ، إلا أن المجتمعين الآخرين لها ما يشبه القاعدة الزراعية ، ومع هذا فإنها لا تنتج

(*) والاستطاعة تصنيف مجتمعات أخرى ضمن المجتمعات المسألة مثل مجتمع Zuni في جنوب غرب أمريكا و Arapack و Fore في غينيا الجديدة و Wabibi في أمريكا و Tooday في اللابن وسكان تامبون و Lepohn وغيرها .

الا القليل ولا تحتفظ بأى فائض وتوزع ما ينتج بالتساوى . وربما بدأ من الأمور المهمة الافتقار الى فائض اقتصادى (ويقصد بذلك أن انتاج السلع الاقتصادية يفوق ما يحتاج اليه للاعاشة) . وعندما لا يتوفر فائض فان السلطة السياسية لا تستطيع مصادرتها أو التحكم فيه واستعمال حصيلة ما تحصل عليه من مال كأساس لاية سلطة تهددية بما فى ذلك تشكيل تنظيم عسكري (٥٤) .

ويستخلص فايرو القول بأن المجتمعات المسألة تركز الى السلام لانقارها الى بعض أهم المتطلبات البنيوية للاستيلاء فى الحرب ، أى تفقتر الى هيوارشية القهر والزعامة والفائض الاقتصادى الذى يساعد التنظيم المسكرى غير الانتاجى (٥٥) . ومن المهم أن يلاحظ أن ندرة الموارد التى تواجه معظم هذه المجتمعات ليست من العوامل المؤدية الى العنف . والأمير عكس ذلك ، فهى عامل مشجع على التعاون .

ووضعت عدة مجتمعات من هذا القبيل أعرافا ثقافية تحث على تجنب العنف فرأينا مثلا مجتمع الكونج يستهجن القتال المادى كوسيلة لفض المنازعات . وبدلا من ذلك تحظى بأعظم قدر من الإعجاب فى فولكلور الكونج الشخصيات التى تواجه الخصوم بالخيلة والخداع أكثر من مواجهتها بالقوة (٥٦) .

بطبيعة الحال يتعين أن نذكر أن الشعوب البدائية لم تعترض كلها على العنف . فالاختلاف كبير بين الميل للعنف عند المجتمعات البدائية . فبعضها عنف . بل وتنشبه بينها الحروب أيضا . ولكن النقطة الأساسية فى نظر جون داير هى أن المجتمعات السابقة للحضارة لم تكن تقدم كثيرا على قتل الآخرين . ويلاحظ داير أن مئات من مجتمعات الصيد والحصاد التى احتك بها الانسان الحديث تكاد تتبع نفس النظرة الى الحرب ! « انها من الطقوس غير المهمة ومباراة مثيرة وخطيرة ، ولعلها مناسبة تساعد على تحقيق الذات » ولكنها لا تتعلق بالقوة والسلطة بأى معنى من المعانى الحديثة المعترف بها للكلمة . وبالتأكيد انها لا تحض على القتل » (٥٧) ، كما انها لا تتعلق بغزو الاراضى .

ويعتقد داير أنه « قلما اعتدى الى مثل مسجل واحد لمثل هذه القبائل التى تشارك فى الصراع الدموى هى وجيرانها من أجل الضغوط السكانية أو ندرة الموارد الاقتصادية » وعلى الرغم من وجود العديد من الذين اشتبكوا فى حروب متدنية المستوى ضد جيرانهم فى وقت فراغهم ، إلا أنه لا أحد قد تصور أن للانتصار فى الحرب الأهمية التى تدعو الى

تخصيص جانب كبير من الفكر لتنظيم الحرب بكفاية (٥٨) . ان هذه الحرب القبلانية المتدنية المستوى كانت محدودة بطبيعتها ، وكانت خاضعة للفقوس الى حد كبير . ولعل المثل الخاص بؤسسة هنود السهول الأمريكية التي لا يقتل فيها الخصم ويكتفى ببلطشه قلمين بالكف أو بعضا من أفضل المثل الدالة على ذلك . وكثيرا ما كان القتال يتوقف في أى يوم تحدث فيه خسارة شخص واحد . ولا ننسى الخطوات المتعددة التي كانت تتخذ للحيلولة دون حدوث دمار في الحرب . نعم كان هناك ضحايا في الحروب . وان كان عددهم في أى وقت لا يتجاوز قلائل . واستمرت المجتمعات في البقاء دون أن تمس بأى أذى (٥٩) .

ويستخلص داير القول بأن الحرب في ما قبل الحضارة كانت في الأغلب رياضة عنيفة للذكور ، يمارسها الصيادون في أوقات فراغهم من الصيد . مع اتباع جميع القواعد التي تحد من الدمار التي تحرص عليها الرياضات التنافسية جميعا . ومن جهة أخرى ، وبعد أن تقدمت هذه الشعوب نحو امتنان الزراعة والرعى توافر للمحاربين وقت حر أطول ، وبدوا يعرفون المصالح المادية التي تتطلب الدفاع عنها . وترتب على ذلك أن غدت الحرب أكثر شمارة (٦٠) . وتؤكد تحليلات كورنيس رايت لستافة وثلاث وثلاثين ثقافة أن الصيادين والحاشرين في أدنى مستوياتهم ، وأيضا المزارعين في المستويات الدنيا كانوا الأقل ميلا للحرب بين هذه الشعوب البدائية ، بينما كانت مجتمعات الرعى والفلحة الأكثر تقدما هي الأكثر نزوعا للحرب (٦١) .

من هذا يتضح أن النتائج التي انتهى اليها علماء الأنثروبولوجيا والمؤرخون ، قد رأت وجود زيادة عائدة في العنف صاحب نقلة المجتمعات من حياة الصيد والحصاد الى مجتمعات الزراعة الأكثر استقرارا . وما صاحب ذلك من بزوغ المدن والبنادر ، وأدت التفورات في البيئات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية بالاشتراك مع الثورة الزراعية الى حدوث تغيرات مهمة في سلوك الكثير من المجتمعات البشرية ، وارتفع مستوى العنف والحرب بلوحة جوهرية .

وبالرغم من كل هذا ، فمن الواضح أن هناك أفرادا لا عدوانيين في نطاق هذه المجتمعات العدوانية الحديثة . فمعظم المجتمعات حافلة بأناس يستنكرون إزهاق روح أى شخص آخر حتى في حالات الغضب . وحتى اذا سلمنا بأن العدوان يمثل جانبا من البيئة الوراثية للإنسان ، الا أن هذا السبب لا يعد كافيا لدفع معظم الناس الى قتل الآخرين من بني جنسهم . ويلاحظ ووتر ليفي في تحليله الذى طالما استشهد به عن أسباب

الحرب عدم وجود وفرة من العدوانيين الذين يقدون الى مكاتب التجنيد أثناء الحرب ، مما دعا في كل مكان الى تجنيدهم اجباريا لاداء هذه المهام . وبمجرد تجنيدهم فانهم يحتاجون الى جرعة قوية من التلقين حتى يتحولوا الى سفاكين . ويحتاج الامر الى قدر كبير من التكييف لاعدادهم للقتال بالسلاح الأبيض ، وحتى اذا كان الأمر كذلك ، ففي بعض الجيوش ترى ان أكثر من نصف الرجال الذين يفترض مشاركتهم في القتال لم يصفطوا على زناد بنادقهم (٦٢) . لقد كانوا على أتم استعداد للموت في سبيل بلادهم ، ولكنهم كانوا عازفين عن القتل في سبيلها . وربما يدت العوامل البيئية قد نجحت نوعا على أقل تقدير في قمع أية نوازع وراثية يحصلها هؤلاء الرجال نحو العدوان .

التنشئة : نظرية التعلم الاجتماعي :

لا يخفى أن السلوك العنيف يختلف اختلافا كبيرا بين الأفراد والمجتمعات فما الذي يمكن قوله كتفسير لذلك ؟ ترى إحدى الاجابات امكان رد الاختلافات الى اختلاف تجارب التعلم .

وبين علماء النفس السلوكيون امكان تحويل العدوان عن طريق تعلم الاستجابات المسالمة أو التماوتية ويثبت الأبحاث التجريبية في المعامل قدرة التكييف على تغيير سلوك الحيوانات . فننلا ، أخبرنا سكوت كيف تدربت الفيران الذكور حتى أصبحت مسالمة تماما (٦٣) . ويظهر أيضا أن الكثير من المجتمعات تعلمت ، في بعض الثقافات حتى كرد فعل للاحياط ، وحتى في حالة وجود العدوان ، يلاحظ وجود نماذج بعميلة الاختلاف (ففي بعض المجتمعات كالاسكيمو هناك بعض العداوات الفردية ، ولكن ليست بها مشاركة جماعية في الرفاعة . أما في بعض مجتمعات الهند ، فإن الأفراد لا يتصرفون بالشاكية (وإن كانوا) يشاركون في الحرب الجماعية) . وتنزع هذه الحالات الى اثبات وجوب تعلم العدوانات الفردية والعدوانات الجماعية . وتعطى دوس في كل ناحية من الناحيتين كل على حدة (٦٤) .

ويرى البرت بانندورا - وهو من مؤيدي نظرية التعلم الاجتماعي - أن الجانب الأكبر من العدوان يتعلم من البيئة الاجتماعية (٦٥) . إذ يتأثر العدوان الى حد كبير بعملية التطبيع الاجتماعي التي يتعرض لها جميع الشبيبة على وجه التقريب في بيوتهم وبين أبناء عائلاتهم وأقرانهم في المدرسة والمجاعات الدينية ، كجانب طبيعي من النمو والتعرف الى الأعراف الاجتماعية (وهناك قدر كبير من البيانات الدالة على أن الأفراد الأكثر

عدوانية قد انحسروا عن بيوت تمارس فيها العقوبات البدنية ، وتعرض فيها المجرمون للامانة أثناء طفولتهم (٦٦) . وتبين أن التجربة الاجتماعية وراء التشكيل الذي يتخذه المسمون والمواقف التي يحدث فيها وشيوعه وشدة الأهداف التي يوجه لها - وتساعد عملية التكيف الاجتماعي على تحديد المقامات التي يسمح فيها بالعدوان (ان وجد) والأهداف (ان وجدت) التي يسمح بها للأفراد والذين يتعضون بأدوار معينة في المجتمع .

وبالمقدور تعلم العدوان مثل أى مسلك آخر اعتمادا على التجربة المبكرة ، أو عن طريق ملاحظة سلوك الآخرين . فما أسرع تعلم الأفراد كيف يتوقعون النتائج المختلف المسالك بفضل التجربة الشخصية ومن خلال ملاحظة الآخرين ومن الاتصال بهم . - وهلم جرا . - وببجرد تبنى أى مسلك بعينه (عدواني أم غير عدواني) يتم الحفاظ عليه وتحويله أو استبعاده بواسطة « التعزيز » الموجب أو السالب . ويتحقق هذا التعزيز - أساسا - فى شكل عواقب تنجم عن أفعال الشخص وتم السيطرة على السلوك البشرى الى درجة كبيرة عن طريق عواقبه . اذا تستعد جانبا الاستجابات التي تنجم عنها آثار غير مجزية أو عقابية ، بينما يحافظ على الاستجابات التي تسفر عن نتائج مجزية وتقوى . وإذا قوبلت الاستجابات العدوانية للمنبئات البيئية بالرضا من الأقران أو الأكبر سنا من المهتمين ، أو اذا قوبل أولئك الذين يمارسون مثل هذا السلوك بالانتباه واستجيب لرغباتهم ، فى هذه الحالة سيفوز العدوان . ومن جهة أخرى ، اذا قوبلت التكتيكات العدوانية بالرفض والتأنيب أو الانتقاد الى التأييد والانتباه أو العجز عن تحقيق الأهداف ، فى هذه الحالة سيخفف العدوان كاستجابة للمؤثرات البيئية .

ربما يبدأ مثيرا للاهتمام أن نفكر حثية فى الثقافة الجبائية فى الولايات المتحدة ، كما انعكست فى الأفلام السينمائية . - وإذا صح القول بأن الأفلام تعكس الاتجاهات الثقافية والإعراف فى المجتمع ، ولو صح أن الأطفال وصغار البالغين يتعلمون اتجاهات وأعرافا سلوكية من مثل هذه الأفلام ، فما هى دلالة ذلك بالنسبة للولايات المتحدة ؟ ووجه خاص ربما آثار الاهتمام تأمل صور أبطال الأفلام الأمريكية ، فمن هم أبطالنا ولماذا احتلوا هذه المكانة ؟ فمن جون وين فى الخمسينات الى كلينت استوود وتشارلز برونسون فى الستينات والسبعينات الى سلفستر ستالوني وأرنولد شوارسنجر فى الثمانينات والتسعينات ، يلاحظ أن أبطال الأفلام الأمريكية المذكور من مارسى العنف ، أو ممن يحسون منازعاتهم ببعض الشرائع القانونية الناعمة ، أى أولئك الذين تبدو الحلول الوسط

والدبلوماسية وقبول الوساطة والتحكيم والالتجاء الى القضاء مهازل تستحق
السخرية أو الارتياح. فليس البطل من المسالمين الذين يحصلون خلافهم
مع الجيران بالمنطق والاقناع ، ولكنه من المؤمنين بفاعلية العنف ويحسون
الخلاص عن طريق العنف والاقتصاص السوي . وعلى هذا النحو فإننا نعلم
العنف عن طريق ثقافتنا .

ومن العوامل المتقدمة خضوع الأفراد لتعاليم عامة مستمدة من البيئة ،
فكل ثقافة سواء أكانت مستمدة من أمريكا القرن العشرين أم من الهنود
الحمر في القرن التاسع عشر أم من الفايكنج في القرن العاشر ، تضع ثقافة
عامة يكتسب من خلالها المواطنون روحهم الاجتماعية ، ويستوعبون أعرافها
الثقافية . ومع هذا فإن أغلبية الثقافات - وبخاصة الثقافات الأكثر حداثة
وتعقيدا - لها ثقافات ثانوية تتفرع عنها مجموعة من القيم والأعراف
المتنافسة . وبالإضافة الى ذلك ، فإن كل فرد يواجه بتجارب تعليمية
مختلفة نوعا في البيت ومحل عمله . وربما كانت التجارب التعليمية في
هذه المستويات المختلفة متعارضة كل منها مع الأخرى . فمثلا بينما تنزع
الثقافة العامة الى الصق من العنف ومكافاته ، تنزع الأسرة من هذه الثقافة
وتعلم التعاون والممارسات البعيدة عن العنف . وفي مستوى آخر ، قد
يكشف الممارس السياسي للعلاقات الدولية مجموعة مختلفة من المعايير
الثقافية لها دور فعال في علاقات الدول في النظام الدولي . فقد تكون
المسالك التي يكافأ عليها المرء في المستوى القومي للثقافة ليست المسالك
التي يكافأ عليها (أو يعاقب) في البيئة الدولية .

فإذا صح أن السلوك الفردي نتاج للبيئة الثقافية ، أنهل يهتمل أن
يكون سلوك حكامنا نتاجا لعدة بيئات مختلفة - فلي يكون سلوك جورج
بوش في الرئاسة نتيجة للثقافة الأمريكية في عصره ، ولكنها قد تكون أيضا
نتيجة لنشأته الخاصة في البيت والمدرسة . وستأثر السلوك أيضا بالثقافات
الفرعية التي اكتسب منها عاداته الاجتماعية عندما خدم في وظائف الحكومة
كرئيس المخابرات الأمريكية ، وصحدر في الأمم المتحدة ورئيس مكتب
الاتصال في يمين بالصين وكنائب لرئيس الجمهورية وهكذا . والمفروض أن
يتأثر هذا السلوك أيضا بتجربته المباشرة في المسائل الدولية وبملاحظات
لنتائج التصرفات الأمريكية في حلبة الصراع الدولي .

قصارى القول : فإن نظرية التعلم الاجتماعي تذكرنا بأهمية الثقافة
كصدر للعنف ، وتوصينا اذا رغينا فهم سر العنف والعدوان بحاجة الى
أدراك كون الأفراد (بنا في ذلك الزعماء القوميون) لهم قى الأغلب من

فتأخر بينات اجتماعية وثقافية تصفع عن العدوان ، بل وتعلم تكافئه وتستخف بالتعاون السلمي . وعلى أن ما تتضمنه نظرية التعلم الاجتماعي عن القدرة في التحكم في العدوان والعنف يدل على التنازل ، فإذا أمكن تعلم العدوان ، فيمكن الاستطاعة أيضا عدم تعلمه . وإذا صح أن العنف يعتد على عوامل ثقافية وبشرية وأن بالإمكان تغييرها ، وأن تحقق ذلك ، حثيثا ، فلا ننسى أن المؤسسات الثقافية من صنع الإنسان وتخضع للممارسة الأدبية عبر الزمان ، فهي دينامية وليست استاتيكية . فكما استيعبت أغرافه معينة - اعتقد يوما ما أنها « طبيعية » - إلى حد ما في معظم الثقافات (كالرق مثلا) ، فهل يعد مستبعدا إمكان اداة العنف واستيعاده في المستقبل ؟

خلاصة

قبل أن ننتقل إلى التفسير الأكثر اتساما بالعلايق الفردي للحرب ، يتوجب علينا أن نتطرق إلى تعقيبات على نظريات عدوانية البشرية - أولا - لو صح أن للعدوان أساسا وراثيا أو غريزيا ، ولو صح أنه يمثل جانبا من الطبيعة البشرية ، أتشد سيكون مصير محاولات استئصال الحرب الانقراض بكل تأكيد . فمن الناحية المنطقية فأننا لو أردنا استئصال الحرب ، فأننا ستكون بحاجة إلى :

١ - تغيير طبيعة الانسان .

٢ - أن توضع طبيعة الانسان العنيفة تحت قيود قياسية ومصطنعة بالضرورة .

٣ - التزويد بمكافئ للعدوان الأدنى الفطري تتسم بكونها أكثر مقبولة أخلاقيا وثقافيا وأقل اهدانا للمسار من الناحية القزائية ، وللسنا قادرين في الوقت الحاضر على التعرف على كيف مستحق البند الاول . وحتى اذا تسنى لنا ذلك ، فليس من المستصوب الشروع في العنف في الطبيعة البشرية من خلال نوع ما من الهندسة الوراثية الراديكالية . أما البندان الثاني والثالث فقد توصل تقديمهما إلى حد ما في مختلف العصور ، ولم يحققا نجاحا يذكر في تعديل أو تحويل السلوك .

ثانيا - لو صح أن الحرب مستمدة من عدوانية نظرية تعد جانبا من الطبيعة البشرية ، فكيف إذن نفسر السلام ؟ فهل أصبح الناس مسالمين نتيجة لتسردهم على نحو ما على طبيعتهم ؟ وكما ذكرنا ، فإن الحرب والعدوان ليسا من الأشياء الثابتة لا في الزمان ولا في المكان . ان بعض الشعوب

قد كشفت عن ميولها المسألة بدرجة مشيرة للاهتمام ، بل وحتى الشعوب
 الأميل للحرب فانها لا تشغل دوما بالحرب المنظمة * ان النظريات التي
 تحاول تفسير الحرب بالرجوع الى الطبيعة العدوانية المشهورة للبشر لن
 تستطيع تبصيرنا الا بالقليل عن الاختلافات الجوهرية في مسلك الدول .
 فلما كانت عاجزة عن التصدي للتنوع الهائل في مسلك الدول ، لذا اتضح
 ان النظريات التي اخضرت أسباب الحرب في سبب واحد (العدوانية
 البشرية الفطرية) قد اثبتت عدم قدرتها على الاقناع ونحن سنغزو أقرب
 للنجاح في الاهتمام الى نظرية للحرب اذا ركزنا - مثلاً - فعل انصار نظرية
 التنشئة - على العوامل التي تفسر الاختلافات في مسلك الأفراد والجماعات
 والأمم *

ومن بين التفسيرات لاختلاف الروح العدوانية عند الدول ارجاع هذه
 الاختلافات الى الخصائص الفردية والشخصية والسيكولوجية لزعماء الدول .
 فيقال ان الاختلاف في عدوانية الدول يرد الى الاختلاف في الطباع
 السيكولوجية الشخصية لزعمائها ، وستكشف عن هذه الامكانية في الفصل
 التالي *

قوامش الفصل الثاني :

- (١) اشكر شكرا جزيلا الاستاذ James Rosenau لأخطائه .
- (٢) سيتمتعهم المسلمون ، انسان ، و « البشرية » من حين لآخر هنا للأشارة الجماعية للكائنات البشرية . وأن يقصد بها الدلالة على الذكور فقط .
- (٣) William James في مقال بعنوان The Moral Equivalent of War
- ظهر ضمن كتاب اشرف على نشره كل من Bramson و Gohlals بعنوان War : Studies from Psychology, Sociology & Anthropology (١٩٦٨)
- (٤) Sigmund Freud في مقال بعنوان Why War ضمن كتاب تمت اشراك M. Small و J. D. Singer . وعلى الرغم من أن فرويد بالذات لم يستخدم مصطلح thanators إلا أن آخرين استعملوه للدلالة على غريزة الموت .
- (٥) Konrad Lorenz في كتاب On Aggression (١٩٦٦)
- (٦) African Genesis — Robert Ardrey (١٩٦٦)
- The Territorial Imperative (١٩٦٦) و The Social Contract (١٩٧٠)
- (٧) Lionel Tiger و R. Fox The Imperial Animal
- (٨) انظر مثلا The Transition from Ape to Man — Raymond Dart
- مجلة الانثروبولوجيا واللغويات الدولية (١٩٥٢) ص ٢٠٧ - ٢٠٨
- (٩) The Making of Mankind — Richard Leachy (١٩٨١) (ص ٢٢١ - ٢٢٥)
- (١٠) Sociobiology — Edward O. Wilson (١٩٨٠) (ص ١٢ - ١٢١)
- (١١) On Aggression — Lorenz
- (١٢) The Lorenzian Theory of Aggression — Samuel S. Kim and Peace Research Studies in The War System (ص ٨١)
- (١٣) On Aggression — Lorenz ص ٥٢ - ٥٣ و Animal & Human Behavior - (استشهد بها) Kim في كتاب The Lorenzian Theory ص ٨٥
- (١٤) Aggression is an Instinct Anthony Storr (١٩٦٤)
- اخرجه D. Bender و H. Leoné بعنوان Are Humans Aggressive by Nature ? (١٩٨٢) ص ١٦ - ٢١
- (١٥) The Old-Time Aggression : J. P. Scott (١٩٦٨)
- Man and Aggression بعنوان Ashley Montagu

- (١٦) The Territorial Imperative-Ardrey من ١٦٨ - ١٧٢ و ١٧٢-١٨٢
- و ٢٢٢ - ٢٢٨ - ويتشابه التركيز هنا على الاحتياجات العنصرية الى حد ما مع تصور عالم النفس Abraham Maslow عن Instinctoid needs - انظر كتاب Motivation and Personality-Maslow * (١٩٥٤)
- (١٧) The Territorial Imperative Ardrey من ١٨٠ - ١٨٢
- (١٨) Aggression - Leonard Berkowitz - (من ٩ - ١١)
- (١٩) استشهد بها Blaine Hardin في كتاب Bering, Boring Boring في جريدة الواشنطن بوست ٣١ يناير ١٩٨٢ ، ص ١ D - (D٤)
- (٢٠) استشهد بها Kenneth Boulding في كتاب Conflict and Defense ١٩٦٢ ، ص ٣٠٦
- (٢١) انظر على سبيل المثال Diane Fossey في كتاب Mist زكاتب Jane Crood all Through a Window (- ١٩٩٠)
- (٢٢) Goodall انظر بوجه خاص ٧٥ - ٨٤ و ٩٨ - ١١١ و ٢٠٦ - ٢١٦
- (٢٣) The Lorenzian Theory- Kim من ٨٨
- (٢٤) The New Library of Innate Depravity Ashley Montagu
- قسم كتاب اشرف عليه Ashley Montagu بعنوان Man and Aggression من ٩ - ١١
- (٢٥) The Lorenzian Theory - Kim من ٩٧
- (٢٦) The Science of Conflict James A Schellenberg (١٩٨٢)
- من ٢٠ وكتاب That Old-Time Regime Scott من ٥٢
- (٢٧) انظر على سبيل المثال David Pilbeam - The Fashionable View of Man as a Naked Ape مجلة New York Times Magazine في ٢ سبتمبر ١٩٧٢
- من ١ استشهد بها Ronald Glossop في كتاب Confronting (١٩٨٧) من ٤٥
- طرح معظم هذه الحجج قبل ظهور ملحوظات Goodall عن سلوك الشمبانزي - وعن علاقة أرقى أنواع القردة Primates بالاختلاف في التكيف انظر كتاب : Life and Death Gombe Jane Goodall المجلة الجغرافية القومية العدد ١٥٥ (مايو ١٩٧١)
- انظر ايضا كتاب Through a Window-Goodall السابق ذكره هنا
- (٢٨) That Old - Time Aggression - Scott من ٥٦
- (٢٩) The Lorenzian Theory - Kim من ١٠١ - ٩٧
- (٣٠) نفس المصدر ، من ٩٥
- (٣١) Through a Window - Goodall من ٢١٠

- The New — Sociobiology Synthesis — Edward O. Wilson (٢٢)
 • ١١٧٨ On Human Nature — Wilson انظر أيضاً كتاب
 • ٢٢ — ٢٠ On Human Nature — Wilson (٢٢)
 (٢٦) نفس المصدر من ٩٩ — ١٠: وأغلب ما جاء في الفصل الخامس: من ٩٩ — ١٢٠
 • ١٢٢ Sociobiology — Wilson (٢٥)
 (٢٦) نفس المصدر
 On Human Nature (٢٧) من ١٠٦ — ١٠٧ و من ١١٤ وايضاً
 من ١٠١ — ١٠٢
 (٢٨) نفس المصدر من ١١٦ — ١١٧
 (٢٩) نفس المصدر من ١١٩
 (٤٠) نفس المصدر من ١١٩
 (٤١) Ashley Montagu « مقدمة » في كتاب الأثر على تصوريه
 Sociobiology Examined بعنوان A. Montagu من ٦ ، ٧ — ١٩٨٠
 (٤٢) Sociobiology — Wilson ١٧٥ من — ٢٤٥
 (٤٣) Sociobiology Examined — Montagu من ٧ — ٨
 (٤٤) نفس المصدر
 (٤٥) نفس المصدر ٨ — ١٠ انظر أيضاً Marshall Sahlins The Use and Abuse of Biology
 (٤٦) انظر Leonard — Eyan War in International Society (١١٧٦)
 Foreign Policy, — John A Vasquez انظر على سبيل المثال
 C. F. Hermann Learning and War فمن كتاب الأثر على تصوريه
 وآخرين بعنوان New Directions in the Study of Foreign Policy (١١٨٧)
 من ٢٧٢
 (٤٨) The New Litany — Montagu من ٦ ، من ١٦
 (٤٩) The Making of Manland — Leaky من ٢٢٩
 (٥٠) نفس المصدر من ٢٢٩ — ٢٢٠ ، ٢٢٧
 (٥١) The Parable of the Tribes — Smookler و Andrew Hard (١١٨٤)
 (٥٢) Peaceful Societies — David Fabbro فمن كتاب الأثر على تصوريه
 Falk, Kim بعنوان The War System من ١٨٠ — ٢٠٢
 (٥٣) نفس المصدر من ١٢١
 (٥٤) نفس المصدر من ١٩٩
 (٥٥) نفس المصدر من ١٨٨
 (٥٦) The Harmless People — Elizabeth Thomas (١٩٥١)
 The Cause and Prevention of War استشهد به Seyoós Brown في كتاب
 من ٤
 (٥٧) War — Gwynno Dyer ١٩٨٥ من ٦
 (٥٨) نفس المصدر من ٩

(٥٩) نفس المصدر .

(٦٠) نفس المصدر . ص ١٠ .

(٦١) A Study of War — Quincy Wright ، ص ٦٢ .

(٦٢) The Causes of War and the Condition of — Werner Levy

Peace ضمن كتاب اشرف على تحريره Richard Falk S. H. Mendlovitz بعنوان

Toward a Theory of War Prevention ، ١٩٦٦ .

(٦٣) The Old Time Aggression — Scott ، ص ٥٤ .

(٦٤) انظر كتاب Warfare is only an Invention — Margaret Mead

ضمن كتاب بعنوان Peace & War : اشرف على تحريره Charles Beitz

Theodore Herman ، ص ١١٢ - ١١٨ .

(٦٥) The Social Learning Theory of Aggression — Albert Bandura

The War System — Falk and Kim ، ص ١٤١-١٤٦ . ضمن كتاب

(٦٦) The Dynamics Jack E. Hokanson و Edwin I. Megargee

of Aggression (١٩٧٠) ، ص ٤٢ . جاءت في كتاب بعنوان Lloyd Jensen

Explaining Foreign Policy ، ص ٢٠ .

الفصل الثالث

المستوى الفردي للتحليل : التفسيرات السيكولوجية للحرب

- لا يلوّجه عامة الناس للحرب بمحض اختيارهم .
- ولكن هوس الملوك هو الذي يسوقهم اليها -
- ميجر لوماس مور *

حتى الآن كنا نتبع في بحثنا الزعم بإدراج عدوانية البشر الى جوانب مشتركة بينهم الى حد ما كالفرايز البدوانية الموروثة من خلال آلاف السنوات ، والاستعداد الثقافي نحو العنف والاحتياجات السيكولوجية المشتركة العامة للبشر . ولا يستبعد أن يكون الأهم من ذلك هو الاختلاف بين الأدميين ، وليس ما بينهم من تماثل .

ولابد أن يكون واضحاً عدم ضرورة توافر نفس الطبيعة لجميع البشر . فلا يخفى أن بعض الناس أعنف من البعض الآخر ، وهناك اختلافات جمة في التكوين السيكولوجي للأفراد . إنها اختلافات مهمة تساعد على فهم الصراع بين البشر .

تأمل الحرب التي اندلعت بين الهند وباكستان ١٩٧١ . لقد غزت قوات غرب باكستان شرق باكستان . لقلب نتائج انتخابات جرت هناك كان من المحتمل أن تضع زعيم باكستان الشرقية على رأس الدولة ، وتحملت الهند عبء نزوح أكثر من عشرة ملايين لاجئ من شرق باكستان ، وشعرت بالمرارة التي أرجع الى سنوات طويلة خلت ضد باكستان . واختار ، أمر رئيس وزراء الهند غاندي القوات الهندية باقتراح خمسة أميال داخل أرض باكستان ، وأصدر إنذاراً يأمر فيه حاكم باكستان يحيى خان بالانسحاب من باكستان الشرقية . واختار يحيى خان الحرب بدلاً من ذلك ، وكان خطأ جسيماً . إذ تعرض جيشه لهزيمة مريعة وحاسمة انهمت باستقلال باكستان الشرقية تحت اسم بانجلاديش . فلماذا حدث هذا ؟ ولنتأمل كيف نظر جون ستوبنجر الى رد فعل يحيى خان للإنذار الهندي .

فقد اعتبره :

« صفة شديدة في جميع الظروف ، ولكن في نظر انسان مثل يحيى خان يعتز بفحولته رغم هشاشته ، فان وصول هذا الالذار من امرأة بدا غير مقبول سيكولوجيا . وهكذا فحتى رغم ادراكه تفوق القوات الهندية في العدد بالنسبة لقواته (خمسة اضعاف) فقد أمر رئيس باكستان بشن هجوم جوي ضد الهند في ٣ ديسمبر (١) » .

قليل يحيى خان المعتز بفحولته وفي سبيل الدفاع عن ذكورته اذا عتافسته الانثى كان عاملا حاسما في قرار نخوض الحرب !

فمن المناسب اذن أن نتحدث عن أسباب الحرب بعد النظر في التكوين الفردي لأولئك الزعماء الذين يحتلون مناصب تساعد على تقرير مصير دولهم . وفي هذا المستوى من التحليل ، يكون الافتراض الاناسي هو اختلاف القرار باختلاف الأفراد . فمن المسائل ذات الاهمية شغل بوريس يتسيف منصب زعيم روسيا في الكرملين خلفا لجوزيف ستالين . وهناك اختلاف بين شغل جورج بوش لمنصب رئيس الولايات المتحدة بدلا من جيمي كارتر ، ويفترض أن تكون لهذه الناحية اهميتها ، لانه في معظم الحالات تخضع التجهيل بخوض الحروب لقرارات فردية من الزعماء ومستشاريهم . وقد يكون من الصعب الاعتناء الى أمثلة لاية حرب وقعت دون صدور قرار من أعلى مستويات السلطات الحكومية . وهكذا نأذا أردنا معرفة لماذا تنشعب الحرب ، كان علينا أن نتعرف على الأفراد الذين كانوا مسئولين عن اصدار مثل هذه القرارات .

ومن ناحية أخرى ، علينا أن نلتزم الحرص قبل أن نختصر أسباب جميع الحروب ونجعلها قاصرة على التكوين السيكولوجي للزعماء كافراد . فمن الواضح أن هناك عددا كبيرا من العوامل المهمة التي تتحكم في قدوة أي زعيم بمفرده على اصدار قرار الحرب أو السلام كدور الأجهزة البيروقراطية الحكومية في رسم السياسة وتنفيذها ، وفي النواحي الرسمية وغير الرسمية المحيطة بصنع القرار . . . وهكذا . ومن الواضح أيضا أن هناك بعض مواقف تتراخي فيها هذه القيود وتفتر قوتها ويتسنى فيها للزعيم بمفرده التأثير على السياسة القومية . وفي مثل هذه المواقف قد يكون لشخصية الزعيم والخصائص السيكولوجية دور حاسم .

فما هي الظروف التي نتوقع فيها تمكن الزعماء من تجاوز القيود التنظيمية العادية ؟ والاجابة واضحة على ذلك : عندما يصنع القرار في أعلى مستويات النظام السياسي . فقد يكون الموقف من المواقف التي يضع فيها كبار المسئولين ومستشاروهم القرار ، فكلما ارتفع قدر الشخص في الهرarchie البيروقراطية ، قلت القيود التنظيمية التي تقيد تأثير الشخصية

على القرار . ولعل هذا القرار سيكون القرار الذي يختص بالمسئولية عنه
أعلى صناع القرار وحدهم . وكلما قل عدد الأفراد المعنيين ازدادنا قدرة
على التركيز على العوامل الفردية والشخصية بدلا من تركيزنا على العوامل
المؤسسية . ولكن حتى تصادف صنع القرار في أعلى المستويات (٢)

يصنع القرار بمعرفة قلة من شغالي الوظائف العليا في بعض
الأحوال :

١ - عندما تتطلب الاجراءات الدستورية الرسمية (العوامل غير
الرسمية المرتبطة بالموقف) تبعا لنوع القرار المعنى أو تكوين الموقف .

٢ - عندما يسمح للزعيم المترجع على القمة بقدر كبير من حرية
العمل وإصدار القرار على مسئولية الخاصة (كما يحدث في الأنظمة
الديكتاتورية) .

٣ - عندما يكون للزعيم قدر كبير من المصلحة في إصدار القرار .

٤ - عندما تكون هناك مؤسسة واحدة مسئولة عن القرار . ويسمح
لقلة من العاملين في هذه المؤسسة برسم السياسة بغير تعويق من معارضة
القوى البيروقراطية الأخرى .

وفضلا عن ذلك فسيسمح للخصائص الشخصية لهؤلاء الزعماء
المترجعين على القمة بقدر كبير من التأثير على السياسة .

٥ - عندما يكون القرار من القرارات اللاوتينية أو المواقف غير
المتوقعة ، أي المواقف التي لم توضع لها تعليمات روتينية مستديرة تحدد من
سلطة صناع القرار أو من حريةهم في العمل ، كما يحدث في الأزمات .

٦ - عندما تكون المعلومات المتعلقة بالموقف إما شحيحة إلى أقصى
درجة ، أو عندما يكون الزعماء غارقين في بحر من المعلومات المكثفة ، وتكون
المعلومة المستخدمة مشحونة بالتفاصيل . وفي هذه الحالة ، يكون الموقف
شديد التضارب مما يسمح للأفراد بتحديد الموقف بأنفسهم وإصدار
القرارات المتوافقة مع ميولهم وقابليتهم .

٧ - عندما يكون صانع القرار صاحب تجربة بسيطة ، أو لم يتدرب
تدريبا كافيا على المسائل الخارجية ، ومن ثم فإنه يعود إلى استئصال
الرؤوس المتعاقب بإشارات السياسية الممكنة ، مما يرغم القائد أو الزعيم
على الرد ، اعتمادا على قدراته الفطرية في حل المشكلات .

٨ - عندما يكون الموقف مصحوبا بقدر كبير من التوتر .

فإذا افترضنا أننا واجهنا العديد من هذه الحالات / فإن علينا التوسع في فحص بعض الخصائص الشخصية التي قد تؤدي دورا حاسما في تقرير هل يحق للزعيم اختيار قرار دفع شعبه للحرب .

الاحتياجات السيكلوجية :

تعرف علماء النفس على حالات مختلفة من الاحتياجات السيكلوجية ، وبعضها وثيق الصلة بالسياسة ، كالحاجة للاعجاب بالذات أو الحب ، والمادة للتقدير أو الشعور بالاعتراف والحاجة لتحقيق الذات أو إثباتها . كل هذه الاحتياجات ممكن التعرف عليها ، وتضاف إليها الحاجة للأمان والسلطة والسيطرة (٣) . على أن جميع الأفراد لهم نفس الاحتياجات ، التي تختلف أهميتها باختلاف الشخص . فبينما يبدو بعض أفراد خاضعين لحاجتهم للتقدير الذاتي ، فإن آخرين تتسلط عليهم الحاجة للسلطة أو أي شيء آخر . وافترض ماسلو (ابراهام) وجود هياكلية للاحتياجات ورتبهم حسب الأفضلية على الوجه الآتي :

١ - الاحتياجات البيولوجية (الفزيائية) كالغذاء والماء والهواء والجنس . . . وهلم جرا .

٢ - احتياجات الأمان - تأمين البقاء .

٣ - الاعجاب بالذات وتعلق الآخرين بمعنى الحب .

٤ - احتياجات التقدير الذاتي واحترام الآخرين .

٥ - احتياجات تحقيق الذات والارتقاء الذاتي (٤) .

وتشباها مع ما ذكره ماسلو فإن هذه الاحتياجات غريزية ، ومشتركة بين الجميع . فهي موجودة لدى الكافة (بالقوة) ، وتحتكر كل مجموعة من الأهداف بدورها وبهي الفرد . فعندما يتم إشباع المجموعة الأولى من الاحتياجات ، تنزع التالية لها في المرتبة الى السيطرة على الحياة الواعية . وتضطلع بدور مركزي في تحريك السلوك الانساني . ولن تتسلط الاحتياجات الأسس الا بعد اشباع الاحتياجات الأولية بقدر معقول . فمثلا إذا تحقق اشباع كل من الاحتياجات السيكلوجية واحتياجات الأمان فقدت احتياجات الاعجاب بالذات هي الأهم لأي فرد بعينه وتتخذ الصدارة على ما سبق اشباعه من احتياجات (٥) .

ومما له أهمية خاصة في تصوير ماسلو للفرد الذي يسعى لتحقيق ذاته ، يعني الفرد الذي حقق اشباع احتياجاته الفزيائية واحتياجاته السيكلوجية الخاصة بالأمان وتعلق الآخرين والتقدير الذاتي ، أنه

يشعر بعد الاطمينان الى الشعور بالامان الفزيائى والسيكولوجى بازدياد وثوقه فى بيئته . والمفروض ان يتوافر للأفراد الشديدى التقدير لانفسهم ليس فقط زيادة الوثوق بانفسهم ، وانما ايضا أن يكونوا أشد اى فى الاعتراض على استعمال القوة . ومع هذا فلا يستبعد أن تدفعهم ثقتهم فى قدرتهم الى التفوق على الآخرين فى تحمل الاخطار . ومن جهة أخرى ، فقد ضوؤ مسائل الأفراد الذين لا يقدرون انفسهم تقديرا كافيا بأنهم قلقون ومشاكسون وغير متعاونين ويتصفون بالخشونة فى المعاملة ومصابون بالبارانويا ومتعصبون لقوميتهم وعندهم ميل لاستعمال القوة العسكرية . ويفترض أنه يكون هذا الميل للسلوك العدوانى نتيجة لاحتياج الفرد للتعويض (أو للخلو فى التعويض بمعنى أصح) من أثر الخلق الناجم عن قلة تقديره لذاته .

وربما تطرت ببالنا هنا ملاحظة هنرى كيسنجر عن الزعماء السوفيت الذين مروا بتجربة التطهير وشاهدوا ارتيابات عهد ستالين ، ولقد تعرضوا من أثر هذه الشكوك العامة وافترارهم الى الوثوق فى الآخرين الى زيادة الشك فى العالم الخارجى أيضا ، وبخاصة الولايات المتحدة (٦) .

ومن المحتمل أن يكون دارسو السياسة على علم بالزعماء الذين يبدو أنهم شديديو الاستهزاء للسلطة . فالناس الذين تهيمن عليهم فكرة السلطة يميلون للتحكم فى الآخرين والى المسالاة فى المجادلة وجنون العظمة ، ويفترون الى الاهتمامات الانسانية . ويكشغون قدرا كبيرا من التردد فى المخاطرة (وربما كانت هذه الصفة تعمة على البشرية) . ويتصل باحتياج الفرد للسلطة الميل للسلوك الاستقلال والاضطهادى (٧) . ويعتقد أن من تهيمن عليهم فكرة التسلط يعوضون - فى الاغلب - تجارب حرمان حدثت لهم فى طفولتهم عندما لم يستجيب لاحتياجاتهم للامان والحب والانجاز والتقدير الذاتى (٨) . ولسوء الطالع فإن هؤلاء الافراد «الذين لشغل وظائف الزعامة» ويصح القول بأن هذه الخاصية هى السمة الغالبة على السياسة المحترمين ! ورأى هارولد لاسول منذ سنوات عديدة ان الدافع الأول للاشتغال بالسياسة هو الافتقار الى الامان العاطفى ، أو ضالة التقدير الذاتى ، وهذه حالات يعوضها النزوع للتسلط (٩) ، بل وهناك بعض شواهد على أنه كلما ازدادت حاجة من يشغلون مناصب القبة للسلطة ، ازدادت ميابسة حكوماتهم الخارجية اعدائنا فى العدوان (١٠) .

ومن جهة أخرى ، فإن الافراد الذين تسيطر عليهم الحاجة الى الانتساب الى جماعة مرموقة والحاجة للانجاز ، يميلون الى زيادة التعاون والتفاعل مع الآخرين . ولقد بينت دراسة ونتر وستيوارت لروفسا

الولايات المتحدة أن الرؤساء أصحاب أعلى قدر من الرغبة في الأحزاب والاحتياج للانجاز (باعتبار هذه الاحتياجات مقابلة لاحتياجات التسلسل) كانوا الأقل استعدادا للخوض في الحرب والأكثر استعدادا لمساندة التحكم في التسلسل (١١) . وبينت دراسة تريهون للمتظاهر في العلاقات الدولية أن الأفراد من أصحاب الاتجاهات الانجازية يجعلون الصدارة للاستراتيجيات التعاونية ، آمليين أن يقتدى بهم خصوصهم في هذه الروح التعاونية (١٢) .

صفات الشخصية :

يعرض البشر أنواعا شتى من صفات الشخصية ، إلا أن بعضها له ارتباط خاص بموضوع الحرب . ومن بين أنماط الشخصية التي قد يرغب دارسو الصراع الدولي التعرف عليها ما سماه ميلتون روكيشر بالشخصية الدوجماطيقية (١٣) . ويتصف المتشون الى نمط الشخصية الدوجماطيقية بضيق العقل . فهم يرفضون قبول أية بينات جديدة تتعارض هي وفهمياتهم ، أو تطبيقاتها ، ومن ثم يرتأبون في مصدر هذه المعلومات الجديدة ، كما أنهم يضيقون بالمعلومات المتضاربة ولا يرحبون بها . ومن المستبعد إقدامهم على فحص المجالات الكاملة للبدائل المتاحة ، ولديهم ميل للاعتماد على المعلومات المتطابقة . ويتصفون بوجه عام بالتشكك ، ويعانون من قدر كبير من القلق . ومن المحتمل أن يتوجسوا من احتمال وجود مؤامرة وراء هذه النوعية من المعلومات ، ولديهم أيضا استعداد للتغاضي عن الاتجاه للقوة (١٤) . وإذا سلمنا بهذه المجموعة من الصفات غير المستساغة ، فأننا لن نجب إذا عرفنا عن الترحيب بنهوض واحد من أرباب الشخصية الدوجماطيقية بشغل منصب القيادة أو التحكم في إدارة دفة الأحداث عند حدوث أزمة دولية .

ومن بين مجموعة الصفات التي يستخدم النقاش حولها تلك التي تخص من يصح تسميتهم بالشخصيات السلطوية . وثمة دراسة شهيرة أجراها تيودور ادورنو ورفاقه تعرفوا فيها على مجموعة من الصفات التي تمثل هذه الشخصية ، ثم وضعوا سلميا يستعان به للتيقن (اعتمادا على الاستبيان) من اتصاف فرد بالذات بهذه الصفات (١٥) . وعلى الرغم من أن ادورنو أسس سلمه سلم ف (نسبة الى الفاشية) ، فإن من حصلوا على أعلى الدرجات في هذا السلم قد نزعوا للاتصاف بمعتقدات تدرجهم ضمن فئة الفاشيين اليمينيين أو متطرفي اليساريين .

والصفات المتصورة تتضمن الانفراد في العنفوان والقوة والميل للهيمنة على المرؤوسين والأذعان للرؤساء والحاجة لادراك العالم في هيئة

صرح فكتل والضيق بالقوضى وإنتار الاختبارات المطبوعة المعالم والاعتماد على النماذج المتطابقة . وبالإضافة الى الأثر الواضح الذى قد تركه مثل هذه النوعية من الشخصية فى قدرة الأفراد على اتخاذ أية قرارات عقلانية . إلا أن ما يبدو له أهمية خاصة هو جنوح السلطوى الى اتباع صفات شديدة التعصب للقومية والعنصرية . وكلتاها مرتبطة ببنافرة الحرب والعدوان (١٦) .

ويعرف دارسو السياسة أيضا الأشخاص أصحاب الشخصية المتسلطة . وهنا يخطر ببالنا فى التو شخصيات ليندون جونسون وريتشارد نيكسون وهنرى كيسنجر . ويحتمل أن يكون هناك صلة أشخاص يتحلون بهذه الصفات فى عالم السياسة . وتشترط أنماط الترشيح للوظائف السياسية توافر شرط القدرة على التسلط عند الترقي لأرفع المناصب . وبينت دراستان مستقلتان للرؤساء الأمريكان ومستشاريهم للشئون الخارجية . أن الأفراد أصحاب الصفات المهيمنة كانوا عادة وغالبا الأميل للدفاع عن سياسات التهديد واستخدام القوة العسكرية والاعتراض على سياسة المهادنة ومصالحة الأصوات المعارضة ، وأنهم تفوقوا فى هذا السبيل على الشخصيات التى لم تحرز درجات عالية فى عالم التسلط . ويمكن مؤلفا الدراستين اعتمادا على معرفة الشخصية الفردية . من التنبؤ بدقة (٧٧٪) بالوقت الذى ستدافع فيه مثل هذه الشخصية عن استعمال القوة أو لا تدافع عنها (١٧) . وبعبارة أخرى ، فالظاهر أن الصفات الشخصية للتسلط قد استنبطت عن طريق التعميم من شخصية الفرد العادى وطبقت على عالم السياسة . ويبحث الزعماء المتسلطون الى التعامل مع البلدان الأخرى بنفس الطريقة التى يتعاملون بها مع باقى الأفراد . وهذا اكتشاف مهم . فالظاهر أن ما يتحكم فى قرارات استعمال القوة على المستوى القومى يخضع - جزئيا على أقل تقدير - للخصائص الشخصية للتسلط واكتشف أحد المحللين أنه فى حالات الاختلاف المتعلقة بسياسة الولايات المتحدة تجاه المعسكر السوفيتى ، كانت الشخصيات الأكثر جنوحا للاكستروفرتمية (الانبساطية) هى الأكثر ميلا للدفاع عن السياسات التعاونية والاعتراف بوجود الآخرين من الشخصيات الأكثر جنوحا الى الأنطوائية (الانتروفرت) . ولما كان هناك تفاعل بين العوامل الشخصية فلا غرو إذا بدا أن الجرم بين عوامل شدة التسلط وعوامل الانطوائية قد خلقت خليطا غير مرغوب فيه . وفيما يلى تحليل التدرج لمثل هذه الشخصيات التى ساهوا زعماء رفض طلبات الخارجيين عن كتلهم السياسية (*) . وتقدم بين صفوفها جون فوستر دالاس وودرو ويلسون وهوبرت هوفا وتشارلز

إيفانيس هينوز وهنرى ستيمسون ودين اتشيسون وكورديل هل (وكلهم من الشخصيات الأمريكية التي رددتها الصحف مرارا) .

ويسيل زعماء (الكتلة) الى تقسيم العالم في فكرهم بين من يتبعون القيم الأخلاقية التي يعتقدون أنه لا بد للعالم أن يتبعها والقوى المعارضة لهذه الرؤية - وهم يميلون الى عقيدة ثنائية أشبه بعقائده المانويين في جعل نظراتهم تستند الى مبدأ أخلاقي . وهم يجنحون الى دفع الآخرين الى وصفهم بالعناد والتصلب في الرأي ، ويسعون الى إعادة تشكيل العالم تبعا لرؤيتهم الشخصية ، وكثيرا ما تنقسم سياساتهم الخارجية بالعناد الذي يتمسكون فيه بفكرة محورية واحدة (١٨) .

ومن الشخصيات الأخرى المثيرة للاهتمام الشخصية الترجسية . والترجسية تمثل شخصية مركبة مؤلفة من مكونات تتضمن الاستعداد لاستغلال الآخرين وتسخيرهم لغايتهم والاستمتاع بالزعامة والأدوار السلطانية . وبكل ما ثبتت أهميتهم الذاتية وتقوتهم وعظمتهم وأنايتهم والافتقار الى التعاطف مع الآخرين والولع بالتفوق المادية وشدة الحساسية لاحكام القيمة التي يصدرها الآخرون . ولقد اكتشفت علاقة قوية بين الترجسية والخصومة والمدوان والحاجة الى السلطة (١٩) .

واستخلص عالمان نفسيان - على أقل تقدير - أن صدام حسين من أرباب الشخصيات الترجسية . اذ يرى صدام في نفسه شخصية تاريخية عظيمة ويتصور نفسه زعيما عالميا له نفس مكانة جمال عبد الناصر وعادى تونج أو كاسترو . ويرتبط هذا التماثل بحلم المجد والرؤية السياسية لتخليص العالم العربي من النفوذ الغربي ، وتوجيهه تحت امره حاكم واحد . يعنى صدام حسين بالذات . ووصف بأنه يحمل نظرة باراتوية للعالم . فهو يبرر عدوانه ويراه أمرا له ما يبرزه نتيجة لتهديدات أعدائه . ويرى كائسان ميطر عليه النزوع الى التسلط بلا حدود . وهذه نزعة لا يكبحها ضمير أو اعتنام بمعاناة الآخرين . بيد أن هذه الأحلام بالمجد ومشاعر التميز والوضوح الميساني (بالإضافة الى أفعاله العدوانية) تخفى في كوامنها الشك في الذات وعدم الشعور بالأمان (٢٠) .

وثمة نوع آخر من صفات الشخصية يستأهل الذكر . اذ يبدو الاستعداد لتحمل المخاطر من الخصال ذات الأهمية الكبرى فيما يتعلق بقرارات الحرب أو السلام . ففي مثل هذه المواقف يظهر بعض صانعي القرار أنهم أكثر استعدادا - نسبيا - لتحمل المخاطر ، بينما يبدو آخرون أكثر ميلا لتجنب المخاطرة . وبعد التسليم بتقنين التقييم لمقام الحرب ومفارمها ، فإن بعض صانعي القرار لا يمانعون في تحمل مخاطرة الحرب

مع إيزولتهم أن نسبة النجاح قد تكلف حوالي ٥٤٪ ، بينما يطالب آخرون
 من صناع القرار بنسبة أعلى من النسبة المحتملة (يثنى حوالي ٧٥٪) ،
 وقد يضلح هذا الاختلاف الفردى بدور مهم فى إصدار القرار بخصوص
 الحرب (٢١) .

أما الجانب المروع من القصة فيتمثل فى اشتهاه عدد كبير من عامة
 الناس ، من المنسبىن للخلفيات الغربية والشخصيات البعيدة عن الجاذبية ،
 لشغل الوظائف السياسية العليا ، واكتشف روبرت أيزول فى دراسة
 لثمانية من شاغلى الوظائف السياسية العليا فى القرن العشرين العناصر
 الآتى ذكرها فى خلفيات الشخصيات التى تولى دراستها :

- ١ - « أنا » قوية .
- ٢ - شدة التعلق بالأمهات ، الإلآى غالبا ما يكن من المتدينات -
- ٣ - حدوث صراع مع أب صلب الإرادة ، وتقصص شخصية الأب .
- ٤ - حياة جنسية مقيدة وآسى ، توجيهها .
- ٥ - وجود ميل للتخلف ، والاعتماد سيكولوجيا عن الآخرين .
- ٦ - اتباع منظور متماسك للعالم .
- ٧ - الميل للتصلب الفكرى .
- ٨ - رفض التسليم بالامر الواقع .
- ٩ - احتقار البيروقراطية والغلط فى الثقة فى الإرادة والابدية .

التاريخ النفسانى :

أن من تجرى له ثلاثة فحوص نهائية فى ذات اليوم يشعر بوجود
 خيط وثيق بين الصحة العقلية والمرض العقلى . اذ يبدو أن التوترات
 والشدائد فى الدوائر السياسية العليا كثيرا ما تضع شاغلى الوظائف
 الحكومية فى موقع قريب من هذا الخط الرقيق الذى يفصل العقل عن
 الجنون ، أكثر مما يرغبون أو ترغب . ويعتقد جروم فرانك أن هناك عددا
 كبيرا يتأهز ٧٥٪ من رؤساء الولايات المتحدة قد عانوا من الاجتهاد العقلى
 العنيف أثناء ممارستهم للمسألة (٢٢) . ووصف كتاب السير كلا من هتلر
 وويلسون ومتالين بأنهم تعرضوا لمشكلات سيكولوجية جسيمة . ولما كان
 هؤلاء المشتغلون بكتابة السير قد جمعوا بين العلم بالتاريخ وبعلم النفس .
 لذا كثيرا ما وصفت كتاباتهم بالتاريخ النفسى (*) .

ووصف روبرت تاكر في سيرته لسثالين الزعيم السوفيتي بأنه شخصية مصابة بـ «مصاب» ، ولديه تصور مصطبغ بصورة مثالية لنفسه التي كان يراها كشخصية بطولية . كما أنه توهم وجود هوية بينه وبين بطله لينين (بما لا قاله تاكر) . ولما كانت هذه الصورة المصطبغة بطابع مثالي قد امتزجت بشكوك مرعبة في تقديره لذاته ، لذا تسلطت على سثالين فكرة السعي نحو التسلسل وشغل المناصب والانتاج . واستعمل سلطته ضد خصومه - التخيليين والحقيقيين - وأعاد كتابة التاريخ وخلق فكرة عبادة الشخصية حتى يرسم لنفسه صورة «البطولة» (٢٤) سثالين . وما تحملته ضمناً هذه القطة بكل وضوح هي أن ولع سثالين باستعمال القوة في المسائل الداخلية والمسائل الدولية ، كان مرتبطاً بحالة تسلط داخلية في عقله الباطن .

وأول كتاب الكسندر وجوليت جورج عن ويلسون ودراستها لشخصيته (٢٥) هي الدراسة الكلاسيكية المثلة لدور الشخصية في السياسة . وربما ساعد فحص كتابهما ببعض التفصيل القاري على التعرف على نوع التحليل الذي يقوم به المؤرخون النفسانيون . ففحصا تصرفات ويلسون في المناصب الثلاثة الرئيسية التي تولاه كرئيس لجامعة برنستون وحاكم ولاية نيو جيرسي ورئيس للولايات المتحدة . وانتهت مدة شغله لهذه المناصب بالمشاحنات والهزبة في ظروف كان من المتوقع أن تتيح له أعظم فرصة للنجاح .

وللحكم على هذه الأحداث بمن المؤلفان في شخصية ويلسون الذي اتسم طابعه بالصرامة والعناد والولع بالأفكار وتصوره أنه أقوم الخلائق خلقاً واشتهر أيضاً برغبته في التسلسل . وعرف عن ويلسون أيضاً بعض الصفات الموجبة . إذ كان قادراً على الاسراف في عداوته من يفضضهم وكشف عن مرونة سياسية ملحوظة في بعض الأحيان تكشفت في تحوله من النزعة المحافظة إلى النزعة التقدمية . واكتشف المؤلفان اتصاف ويلسون بالزورقة عندما يسعى للسلطة ثم يشتد جموده عندما يمارسها . فمجرد توليه المنصب يتكشف ولعه بالتسلط وتجنب الخضوع لأي سلطة لمواجهة المشكلات التي ظن أنه الوحيد القادر على حلها . وفي باقي المشكلات لم يظهر أي اهتمام أو رغبة في التسلسل . على أنه كان لا يكشف عن أي لين عند معالجته للمشكلات الإنسانية ، وأثبت عجزه عن الاعتناء إلى أية قضايا في مواقف خصومه . إذ ظن أن قبول الحل الوسط في هذه المسائل يعني الاساءة لألمعيته .

وواصلت إحدى المشكلات الكشف عن نفسها ، فقد أدرك العزاب عجزه عن الأخذ بالحلول الوسط ، حتى عندما كان من الممكن والمعتق أن

يركن إليها عندما يكون الحل الوسط المطلوب خاصا بأحدى المسائل العسقري (مثل السماح للآخرين بالاشتراك في عملية تجهيز إحدى المعاهدات) وحتى عندما كانت الحلول الوسط المعنية من المسائل التي قد دافع عنها في الماضي . وفي مثل هذه الحالات كان الاختلاف حول المبادئ مشوياً ببعض الاصطدامات الشخصية (كما حدث في المعركة التي نشبت بينه وبين هنري كلابوت لودج حول معاهدة فرساي على سبيل المثال) وتنتج عن ذلك أنه عندما لم تتوافر لويلسون القدرة على النجاح ، فإنه لم يعان من الهزائم فحسب . ولكنه عانى من ويلات الانسحاب أيضاً . وباختصار ، لقد كُشف عن شخصية دائمة التكرار للأفعال التي قهرته . وفيما يتعلق بما ذكره المؤلفان فإن هذا السلوك الملمعول قد أثبت أدلة

واستخلص المؤلفان أن مسلك ويلسون قد كشف عن عدد من الآليات الدفاعية « لأننا » . ويحتاج هذا الرأي للتذكرة المتضمنة بنظرية فرويد في عالم النفس . « فالهو » تصور يشير إلى رغبات الإنسان ومشتهايقه التي لم تتعرض للحدس والتحصين . ويختص « الأنا » بالتضمن في الواقع . أما « الأنا العليا » فتتسل الضمير . وتحتاج الأنا إلى الدفاع عن نفسها ضد الهو والأنا العليا ، وتحتاج إلى الدفاع عن تقدير الفرد لذاته والدفاع ضد مظاهر القلق الناجمة عن الاحباط وتتضمن الآليات الدفاعية لفرويد :

- ١ - القمع .
 - ٢ - الانسقاط .
 - ٣ - التسامي (إعادة توجيه السلوك إلى قنوات أكثر معقولة) .
 - ٤ - الانتكار .
 - ٥ - تشكيل زدود الفعل (السلوك المبالغ فيه المعبر عن ميول تعد متعارضة تماماً هي ونوازع الفرد وروغباته) .
- وتتنقص آليات الأنا من التسيد على الواقع ومن الاستجابة المتغفلة للبيئة . وبدلاً من ذلك ، فإنها تؤدي إلى استجابات مستندة إلى احتياجات سيكولوجية داخلية . وفي حالة ويلسون ، فإن حاجته للتسلط كانت نكلاً من تشكيل رد فعل اضطلع فيه التسلط بدور حمايته من الحط من تقديره لذاته .

واستخلص المؤلفان القول بمعاناة ويلسون من العصاب ، يعني أول فئات الاضطراب العقلي . أما القنات الأخرى فتشتمل على اضطراب في المطفولة والشباب ، خصوصاً في ناحية علاقته بأبيه . إذ كان ويلسون

الآب قيساً من الملائمة المشيخية ، لاذع اللسان ، وكثيراً ما ويخ إبنه .
وليس هناك أدنى شك في أن ودرود في صباه قد غلاني من حرماته من
حنان الآب . واضطلع أبوه بدور شديد الفاعلية في تربية إبنه ، وغنتي
للتفرغ لهذه المهمة . وكان غصب ويلسون وحقه على أبيه يكاد يتمرر
للقبح التام ، كما يبين من تقديره وتظاهره بالمعطف على أبيه طيلة حياته .
بيد أن هذا الغضب قد عبر عن نفسه على أنحاء شتى . فمثلاً لقد ظهر
ذلك في عجز ويلسون عن اجادة القراءة الى أن بلغ سن الحادية عشرة
(وكان قد بدأ يعتمد عن اشراف أبيه في هذه السن) ، وأيضاً في تخلفه
الدعوى في السنوات الأولى للدراسة - هذا هو ما صادفه صاحبه
دكتوراء الفلسفة في الحكم في المستقبل (وكان رفضه اللاشعوري للتعليم
وسيلة للتعبير عن نفسته وعدائه لأبيه المثقف) . واستكمل البرنامج
التعليمي فيما بعد بكتابه المواعظ لأبيه الذي كان يصر على مراجعة
ما كتبه إبنه كلمة كلمة ، والسخرية من الأصول التي كتبها ، وتخص
ذلك عن أن أصبح من المسائل الحاسمة في نظره فيما بعد في الحياة علم
الساس بأية كلمة يكتبها .

وخلقت علاقة ويلسون بالكرة بأبيه شعوراً عميقاً بالنقص ، وأثرت
حدة ضالة تقدير ويلسون لنفسه الى كفاح دام طيلة حياته ضد شعور
باطني بعدم الكفاية يتبع الاستمرار في اثبات بطلانه ، وتخص عن توليد
حاجة للسياسة كآلية دفاعية ، لأننا ، وساعتت السلطة أو النفوذ على
التعويض لما أصاب تقدير الذات من عطب . أما المشكلة الأخرى التي ولدتها
علاقة ويلسون بأبيه فهي تحول الذكور المتسلطين المهينين الذين عاصروه
في المسائل المهمة - لاشعورياً - الى صوت الآب التي اتجه اليها عداؤه
المكتوم لأبيه .

والنقطة الجوهرية هنا هي أن ويلسون كان يفكر ويتصرف على نحو
طبيعي في معظم الأحوال ، إذ كان عادة من السياسة المقتدرين الذين يعرفون
السياسة عن ظهر قلب وضرورة الحلول الوسط . ومع هذا فقد كان
الوثوق في الحيل الوسط أمراً عسيراً بالنسبة له في بعض المواقف
بالذات ، عندما يفجر اعتراض أية شخصية متسلطة في إحدى المسائل
الحاسمة مشكلته اللاشعورية نحو أبيه .

ولم يكن ويلسون الرئيس الأمريكي الوحيد الذي اتجه اليه اهتمام
عناء النفس . إذ كان كالفين كوليدج يعاني من اكتئاب شديد في مرحلة
مراهقته ، وعانى وارين هاردنج من تصدعات عنيفة قبل بلوغه الخامسة
والثلاثين . واحتاجت أحدهما الى دخوله المستشفى . وتعرض لينكولن
لاكتئاب كان يلقه الانتخاب قبل تنصيبه رئيساً بعشرين سنة . وأيضاً

ما يقوله بعض الخبراء ، فإن لينكون وتودور روزفلت وفراكلين روزفلت وليندون جونسون كانوا - في أغلب الظن - من المصابين بحالات اكتئاب ، وظهرت عند جونسون علامات يارانويا وهلوسة (٢٦) .

وأولع علماء النفس ومؤرخو النفس بشخصية ريتشارد نيكسون ونشرت عدة دراسات لشخصيته ، ولا حاجة للقول بأنها نشرت دون معرفة نيكسون أى شئ ، مما جاء بها (٢٧) . ووسمت أكثر هذه الدراسات صورة نيكسون كشخصية انطوائية (انتروفرت) صعبة للعزلة مصابة بالشك والمراوغة والتكتم وخاضعة للتسلط ، وعنده انقسام وتناقض في شخصيته . وأشار معظمهم الى معاناته من عدم الأمان والخوف من الاختفاق وعدم حب الآخرين له وشعوره بالنقص . وارتبط هذا الشعور بالنفس بحاجة الى السلطة والاستعانة بالآليات الدفاعية كالحاجة الى قرض سيطرته على نفسه وعلى الآخرين وعلى بيئته ، وذكروا ان لديه قدرة كبيرة على الابتكار ، بل والتزلف . وقيل تخليه عن أعباء الرئاسة ، أصيب نيكسون بحالة غير موية الى حد دفع رئيس أركانه الكسندر هيج الى تحليل شخصه والقول بأنه « معرض للأقدام على الانتحار » . وأزعجت حالة نيكسون وزير الدفاع شلستجر الذى استنتج تعرض حالة الرئيس للرهن الذى يحول دون استمراره في أداء واجبه ، مما دفعه الى إعطاء الأوامر للعسكريين بعدم الالتفات لأى أمر يصدره الرئيس إلا اذا كان سهوا . بنوقيع وزير الدفاع (٢٨) .

نقد التاريخ النفساني :

على الرغم من أن السير الذاتية النفسية تضطلع بدور مهم في تبينها الى أهمية الشخصيات في مستواها الفردي في السياسة الداخلية والسياسة الدولية ، إلا أن علينا التزام الجبر عند تقييمها . فإهم شئ ، يفرق بين التاريخ النفساني وعمل المحلل النفساني المألوف لدينا هو تمتع المحلل النفسي بميزة العمل والالتقاء بزبائنه ، بينما يعمل المؤرخون بمعزل عن موضوعات بحثهم بخطوة أو خطوتين . ومن المشهور أن السياسة يحرصون على التكتم فيما يتعلق بحياتهم الشخصية . ولم يتسن لأى مؤرخ نفسي ممن ذكرناهم من قبل الالتقاء فعليا بأحدى الشخصيات التي تحدث عنها ، وبدلا من ذلك فانهم يعتمدون على مادة منتزعة من كتب السير التي نشرت بالفعل أو من الرسائل واليوميات ولقيا الأقارب والزملاء . ثانيا - فلطالما دهشتنا من جانب الموضوعية في هذه الدراسات ، فقد جرت العادة ألا يشمر كتاب السير بالانجذاب نحو من يكتبون عنهم من شخصيات ، أو بالغور منها كأوغاد . وأخيرا فربا كان التاريخ النفساني

قد اوتكبت خطيئة الامراف في الاختصار ، أى أنه يرد سياسة البلد الخارجية الى ما يجرى للرئيس أثناء قضاء حاجته ، فعلينا اذن التزام الحذر فلا نركز تركيزاً تاماً على ما جرى في فترة الطفولة من صراعات وحالات صرضية منصلة بها ، ونعتبرها سبباً لما أتقبحها من سلوك دون أن نعنى بالبيئات الاجتماعية والسياسية للعصر .

ولعل هربرت كلمان قد أحسن استيفاء هذه النقطة في نظريته ، عندما أدرك عدم وجود نظرية سيكولوجية قائمة بذاتها عن الحرب والعلاقات الدولية . وغاية ما هناك هو نظرية عامة في العلاقات الدولية يساهم علم النفس بدور فيها (٢٩) .

التوتر :

وكانه لم يكن كافياً أن تشغل أمخاخنا بالزعماء الذين تتنفل اضطرابات شخصيتهم في مقدرتهم على تعقل القرارات ، إذ علينا أن نذكر أن « الأسوياء » أنفسهم يتعرضون للمصاعب عندما يقررون أى شيء يتعقل في حالات التوتر .

فمن بين الموروثات المتطورة للانسان مجسوة من التغيرات الهورمونية والأفضية (المتعلقة ببناء البروتوبلازم) ، التي تحدث للجسم الانساني أثناء فترات التوتر ، عندما يفرز الأدرنالين وتتدفق الكارويمايدات المخزونة في الدم فتترفع نسبة السكر فيه ، وتتم تعبئة احتياطي طاقة الجسم وتنخفض آثار الإيجياد العضلي وتزداد سرعة تجلط الدم ، ودقات القلب ، وتتغير أنماط التنفس . وتنبئ هذه التغيرات الانسان لنوع ما من الاجياد الفزيائي ، أى للبديل الكلاميكي « للعراك أو الهروب » . ومع هذا فلما كانت الظروف التي تثير هذه التغيرات الجسمانية في العصر الحديث لا تؤدي غالباً الى تعريف الطاقة الفزيائية ، لذا كثيراً ما يترك الانسان في حالة احباط وقلق ووهن وانهاك . وبعد أن كانت هذه الآليات القديمة تعدنا وتهيؤنا لمواجهة مواقف التوتر فانها الآن تنتقص من قدرتنا على التعامل مع مواقف التوتر (٣٠) .

تأمل على ميبيل المثال الأحداث التالية : ففي يوليو ١٩٨٨ ، أرسل الطراد (قيشن اجه) للمساعدة في حراسة قافلة ناقلات البترول التي تحبل علم الولايات المتحدة في الخليج الفارسي أثناء الحرب الإيرانية العراقية . فأسقطت من باب الخطأ إحدى الطائرات التجارية التي كانت تطير من إيران الى دبي . وكان يوماً عصيباً لقبطان الطراد وبحارته . وكانت سفن الولايات المتحدة في الخليج قد أنهت في الم من عداوة

مع القوارب الايرانية . واشتركت مركبتين ايرانيتين عندما ابلغ الرادار عن اقلاع إحدى الطائرات من مطار بندر عباس في إيران . وكانت المعلومات التي نقلها الرادار والمعدات الالكترونية عن هذه الطائرة متضاربة . ولم يكن أمام طاقم الطراد سوى دقائق قليلة لتقرير ما الذي يتعين القيام به قبل أن تصبح الطراد في مدى يسمح لها بإطلاق طوربيد (جو - بحر) على فنس . وعند محاولة التحري عن الطائرة واحتمال أن تكون من الطائرات التجارية كلف أحد البحارة بالتحقق من دليل الطلعات الجوية من بندر عباس . وقلب البحار صفحات الدليل بسرعة . وأغلظ الطعمة (والتي كانت متاخرة عن موعدتها بمقدار ١٧ دقيقة) . وأخطر بحار آخر - بنوع الخطأ - عن ارتفاع الطائرة كما هو مبين على الشاشة صا دفع جميع المعنيين الى الاعتقاد بأن الطائرة تنوي الانقضاض على فنس . بدلا من قيامها بالارتفاع واستنتاج عليها النفس (الذين كانوا يعملون منفردين) بعد أن أعادوا النظر في الحادثة أن هذين الخطأين يرجعان الى جملة عوامل كالتوتر والإدحام المعلومات وتضاد الاتصال بين العاملين في فنس في معركة معلومات القتال (٣٦) .

وأحيانا تؤدي مثل هذه الأحداث الى اشتعال الشرارة التي تفجر الحرب .

الجدول الأول - الآثار الإيجابية للتوتر على الأفراد صانعي القرار

زيادة	نقصان
إساءة الادراك	التفكير التحليلي
الانتهاء الى قرار سابق الادانة	التفكير الخلاق
الجمود	مرونة المعرفة
الادراك الانفعالي	تحمل التناقضات
التفكير القولي	القدرة على المحافظة على انفتاح
القاء اللوم على كبش فداء	القنن
استقاط العداء	القدرة على التعقيب في وسائل المل
الاعتماد على العادة في حل المشكلات	البديل
الرأي الضيق والاقصى وفقدان المنظور الواسع	القدرة على التفرقة بين المهم والناقل
زيادة تبسيط التفكير	القدرة على تركيز الانتباه الى كفاية
التطابق الجساعي	العمل
التصرف المتطرف (من التراجع الى الاندفاع	

أما لأن الحكومة تتمحور بها كمنفذ لشئ الحرب ، أو حرب طاملا
اشتبهتها ، أو لأن الحادثة قد أثارت موجة من مشاعر الاقتصادى التى يبدو
أنه من غير المقصور مصادقتها على نحو آخر . وفى هذه الحالة بالذات ،
يمكن تجنب اشتغال الحرب بين الولايات المتحدة وإيران . وإن كانت
الدول لا تتمتع دوما بهشل هذا الخط .

ولقد استخلص من التجارب التى تحاكى مثل هذه المواقف ومن
دراسة موقف الأفراد فى الأحوال الفعلية للتوتر ، ما له من أثر أقرب الى
الاجهاد على قدرة الأفراد على رد الفعل نحو البيئة بطريقة عقلانية ويزودنا
الجدول السابق بقائمة مختصرة للآثار الممكنة للتوتر (٣٢) .

وأجمل أولى هولستى على نحو حسن ما بوسعنا معرفته من الآثار
البيضية للتوتر :

« ما يسفر عنه يدعونا للتوقف : فنادرا ما يكون الأفراد فى أفضل
أحوالهم عندما يتعرضون لشدة التوتر . وأكثر الخسائر احتمالا لشدة
التوتر ما يصيب القدرات ذاتها التى تفرق بين البشر وغيرهم من
الأعراض وما يحدث من خلل فى الصلات المنطقية بين الفعل الحاضر
والأهداف المستقبلية . وفى محاولة خلق استجابات مبتكرة لمواجهة
الظروف المستجدة وصعوبة التعرف على الآراء المعقدة ، وفهم المجرى ،
وشعور التمييز والتفرقة بين الألوان الى أخطر حالاته أى الى القدرة على
التفرقة بين الأسود والأبيض فحسب ، والعجز عن تمييز درجات اللون
الرمادى الواقعة بينهما ، والعجز عن التفرقة بين التشبيهات الصحيحة
والتشبيهات الزائفة والاحساس بالهراء . ولعل الأهم من كل الآثار
السابق ذكرها ما تتعرض له القدرة على التغلغل فى كوامن الآخرين .
وفيما يتعلق بهذه الصفات فالظاهر أن قانون العرض والطلب يعمل هنا
بصفة معكوسة . فكما تزيد الأزمات من الحاجة الى هذه المزايا . فإنها
تقلل أيضا - كما يبدو - مما تتزود به من قدرات وأفكار » (٣٣) .

ولا يقتصر الأمر على ما يصيب صنع القرار من عطب ، بل قد يؤدى
وجود التوتر الى أحداث المرض الفزيائى والخلل العقلى ، الذى قد يتفاقم
فيضعف القدرة على صنع القرار . وانتهت أبحاث حيولىتناج للزعما
البارزين فى القرن العشرين (٣٤) الى الاعتقاد بأن شدة الأمراض الفزيائية
قد أصابت بالفعل القدرة على التفكير العقلانى عند الزعماء القوميين (٣٤) .
على أن آثار التوتر تختلف باختلاف شخصية الفرد أو العوامل الفزيائية
مثل السن والحالة الصحية والاجهاد . ولكن لما كان الزعماء القوميون
يتولون المناصب عندما يكونون قد تخطوا سن النضج (وهذا تقدير

مبالغ فيه لأن بعضهم اعتل منصبه وهو في مقتبل العمر ، فإن النتيجة ليست دائما سبارة ، لأن التقدم في السن يكون مصحوبا في الأغلب بزيادة الاستعداد للمرض والاجتهاد وتقلص المقدمة على مواجهة التوتر ، وبينما قد يكون إيجاد بيئة خالية من التوتر لزعمائنا السياسيين ذا أثر محدود (مع التأكيد من حصولهم على قدر وفير من الراحة) إلا أن التوتر - فيما يبدو - لسوء الحظ - من بين الأشياء التي - تنعكس عن البلد الذي يتزعمه السياسي .

العوامل النفسية والحرب : متضمنات :

على أية حال ، فإذا كانت العوامل السيكولوجية والمخاصة بالشخصية تمثل المشكلة ، فما هو الرد على ذلك ؟ وإذا كانت العوامل السيكولوجية تحظى بمثل هذه الأهمية ، فإن هذا سيبنى وجوب خضوع الاختيار للمناصب العليا لشرط اجتياز اختبار سيكولوجي صارم ، ويتوجب اجراء والاكتدار من الفحوص السيكولوجية لنخبة الساسة وأن تتماثل في كثرتها هي والفحوص الفيزيائية . وعن سوء الحظ أن المرشحين للمناصب السياسية يتماثلون في استعدادهم (أو عدم استعدادهم بمعنى أصح) لخضوع للملاحظة والمحص من قبل المحللين النفسيين ، مثلما يراضون المساعدات المالية المقدمة من أثرياء المعجبين . وفي التحليل الأخير فإن الدول مستغنى الكثير - فيما يحتمل - لو أنها اتبعت اجراءات فحص من بينهم صنع القرار ، حتى لا ينفرد الزعماء - بفرض النظر عن هل يعاون من خلل سيكولوجي أو عاطفي أم لا بإصدار قرارات مهمة عن الحرب أو السلام ؟

الصور والمفكرات واساءات الادراك :

لا يقتصر الأمر على وجود اختلاف بين الأفراد في ناحية التكوين السيكولوجي ، ولكنهم يختلفون أيضا فيما يكونون من صور ومفكرات . فهم يدركون الأشياء على أنحاء شتى .

ولنبدا بتعريف الصورة . الصور هي التمثيلات المنظمة لصفات معينة في ذهن الفرد عن الموضوعات والأحداث والناس والأمم والسياسات إنها صور ذهنية عن البيئة الاجتماعية والسياسية التي تخيا فيها . ولا تحوى الصور على معرفتنا بهذه الأشياء فحسب ، ولكنها تحوى أيضا على تقييمنا لها - بما هو خير وما هو سيئ - وما يدورها - واتجاهنا نحوها . والصورة بالضرورة تبسيط للواقع ، فنحن لا نحفظ في عقولنا

بأكثر من صورة معينة للأحداث والسياسات أو البشر الذين يخطرون
ببائنا . وهذا ما يعنى فقدان قدر كبير من المعلومات .

تنظيم هذه الصور المنفصلة فى وحدات متكاملة تتميز بالتماسك
والتكامل نوعا ، أى بنوع من النسق الاعتقادى أو النظرة الى العالم التى
تحتوى على معتقدات وتفسيرات وافتراضات ومشاعر واستعدادات ،
واتجاهات واهم جرا . ويساعد الاعتقاد الذى يتخذ صورة نسقية على
توجيه الفرد نحو بيئته ، وعلى تمثل أهم خصائصه المميزة ، ويضطلع
بدور أشبه بدور مجموعة من العدسات التى تجتازها المعلومات الخاصة
بالبيئة . وتنظم المدركات الحسية فى أدلة متناسكة منطقيا يسترشد بها
العمل ، أو تضع أهدافا وتحدد مفضلات (٣٥) . وكما بين أولى هولستى :
« ... تزودنا معتقداتنا بشجرة متناسكة نوعا نستعين بها فى تنظيم
واكساب العقول ما كان سيغدو ، لولا ذلك ، حشدا مهوشا من الاشارات
التي تلتقيها حواسنا من البيئة » (٣٦) . وهناك قدر له أهمية من هنا
النسق الاعتقادى العام له صلة بالسياسة .

وتنح نجمع على الزعم بأن صورتنا ومدركاتنا للعالم - كحادثاته
وبلداته وزعمائه تمثيلات حقة تطابق الحقيقة بكل دقة - والسوء الطغ
فان الأمر غالبا لا يكون كذلك ، لأن مدركاتنا للأحداث والأفعال الخاصة
بالبيئة الدولية تمر بالظروف من خلال مرشح عبارة عن صورتنا الحاضرة
للعالم . ويستمان بهذه الصور التى يحتفظ بها فى ملف فى عقولنا فى
تفسير العالم الحق . على أن هذه الصور قد تكون مصدر التعصب الذى
قد يعوق على نحو خطير قدرتنا على خلق صورة فعلية لا يحيط بنا - وكما
تمد شخصية الفرد هذا الفرد للاستجابات للواقف على نحو ما . كذلك
تعمل صورة ونسقه الاعتقادى (٣٧) - وقد تتعرض صورتنا للعالم المحيط
بنا الى تحريف خطير لأسباب شتى ستعدل على اكتشافها فى هذا القسم
من الفصل .

وهذه مسألة مهمة ، لأن الزعماء السياسيين يعتمدون فى معاملاتهم
على صورهم الفردية ومدركاتهم للعالم أكثر من اعتمادهم على الواقع
الموضوعى . فالصورة هى الواقع بالنسبة لجميع النيات العقلية ،
وفرق اثنان من وراء العلاقات الدولية (هارولد وجرجريت سيراوت)
منذ أمد بعيد تفرقة مهمة بين الوسط النفسى (العالم كما يدركه صانع
القراد) ووسط التعامل (العالم كما هو بالفعل والعالم الذى تجرى
قوة أحداث السياسة) وقالوا ان بوسع صناع القرار الاعتماد على
معلوماتهم المستمدة من الوسط النفسى ، أكثر من اعتمادهم على الجانب
الآخر (٣٨) . وكل ما باستطاعتنا أن نأمل هو أن تتسم الصور والمدركات

التي يستعمل بها صانعو السياسة القومية بالدقة ، وإن كنا نصرّف أن الأمر لن يكون دوماً على هذا النحو .

محتوى الصور والانساق الاعتقادية : أساليب التعامل :

من بين أهم ميادين البحث ميدان استقصاء صورة العالم عند الشخص. أو نسقه الاعتقادي * وعلى الرغم من استحصال العديد من التصورات لوصف محتوى النسق الاعتقادي ، إلا أن التصور الأوسع انتشاراً هو « أسلوب التعامل » (٣) ، الذي عرفه ألكسندر جورج * بأنه جانب له أهمية خاصة من النسق الاعتقادي يرمته لأي شخص في مجال الحياة السياسية « (٣٩) - وعلى الرغم من وجود اختلافات دقيقة في التعريف المشار إليه ، فإن الانساق الاعتقادية وأساليب التعامل تتداخل أو تتشابه هي وما يصح تسميته بالأيديولوجية ، أي مجموعة متماسكة من اعتقادات سياسية * ولقد وضع جورج اعتماداً على عمل باكر لنانان لائتس في النسق الاعتقادي لرواد الزعماء البلاشفة ، الاتحاد السوفيتي (٤٠) أطواراً لأسلوب التعامل اشتمل على عشرة أسئلة عن السياسة * وربما ساعدت إجابات هذه الأسئلة في تحديد الجوانب الحاسمة للنسق الاعتقادي السياسي للشخص وخمسة من هذه الأسئلة « فلسفية » أما الخمسة الأخرى فهي « وميالية » اختصت بالتكتيكات السياسية (٤١) *

الأسئلة الفلسفية :

١ - ما هي الطبيعة ، « الأساسية » للحياة السياسية ؟ هل المجتمع السياسي مجتمع توافق - أساساً - أم مجتمع صراع ؟ ما هو الطابع الرئيسي للخصوم السياسيين للفرد ؟

٢ - ما هي الاحتمالات المتوقعة لتحقيق الفرد - في نهاية المطاف - لقيمه وتطلعاته السياسية ؟ وهل يتقدّر الشخص أن يتفاد أو يتشابه بهذا الخصوص ؟

٣ - هل يستطيع التنبؤ بالمستقبل ؟ وبأي معنى وإلى أي حد ؟

٤ - ما مقدار التحكم أو التسيد الذي يتقدّر الفرد أن يحظى به على التطور التاريخي ؟ وما هو دور الفرد في تحريك أو تشكيل التاريخ في الاتجاه المرغوب ؟ *

٥ - ما هو دور المصادفة في المسائل الانسانية والتطورات التاريخية ؟

الأسئلة الوسيطة :

١ - ما هي أحسن وسيلة لانتقاء الأهداف ، أم الأهداف الثانوية للعمل السياسي ؟ (فمثلا هل يكون ذلك على أساس المصلحة القومية الاحادية البحتة ، أم على أساس الاعتبارات التعددية الكامنة في كبح الشخص لذاته) ؟

٢ - كيف يستطاع متابعة أهداف الناحية العلية ، وما هي افضل الوسائل تأثيرا ؟ (على سبيل المثال هل يتحقق ذلك اعتمادا على للقوة أو الدبلوماسية ؟ وبطريقة احادية أو متعددة الأطراف ، بالاستمانة بالتهديد أو عن طريق عهود المثوبة ؟

٣ - كيف يمكن احتساب مخاطر العمل السياسي والتحكم فيها وقبولها - (على سبيل المثال من خلال التصعيد الخفيف لافعال الفرد أم عن طريق الأمر الواقع) ؟

٤ - ما هو افضل توقيت للعمل لدفع مصالح الفرد للامام ؟ (على سبيل المثال ما هو وجه النفع في وضع اليد على الشيء أو المفاجأة ؟ هل يصبح الجمع بين استعمال القوة والتفاوض ؟ هل يتوجب الانتظار حتى يتحقق التكافؤ العسكري قبل تقديم المطالب للمنافس أو الخصم ؟

٥ - ما هو وجه النفع ودور مختلف السبيل للتفاوض بمصالح الفرد ؟

واستعان علماء سياسة عديرون باطار جورج عندما حاولوا البحث واختاروا بطريقة متطابقة التركيز على بحث اساليب التعامل عند الزعماء القوميين المهمين أو خبراء السياسة الخارجية ، ودرسوا احاديث الشخصية موضع الدراسة ، والمواد التي كتبها لسيرة الذاتية والكتيب والمقالات التي نشرها ، واستعملوا منهجا يدعي تحليل المضمون للتعرف على المعتقدات السياسية للشخصية ، وبجهد تحقيق ذلك كثيرا ما تجرى محاولات لتقرير هل عكست السياسة الفعلية للدولة أسلوب التعامل عند صانع السياسة .

ولن نناقش مسألة امكانية تطبيق أسلوب التعامل - آليا - على الموقف ، حتى يتسنى لنا الاعتماد عليها في التنبؤ بسياسة الدولة بمجرد اطلاعنا على النسق الاعتقادي لصانع السياسة ، والأرجح هو النظر الى

أساليب التعامل كعامل من العوامل العديدة التي تفسطع بدور مهم في تحديد السياسة ، وأحيانا تصنف بشدة أهميتها ، وفي أحيان أخرى لا تكون كذلك (٤٢) . أما ما نستطيع الاطمئنان الى معرفته فهو كون التنسيق الاقتصادي ذا أهمية كبرى للمركبات صانع السياسة للأحداث في العالم الخارجي ، ودوره الفعال كمرشح للبيئات أو مثيرات البيئة واستجابة الفرد لهذه المثيرات ، وأنه في مواقف صنع القرار التي تنسم بتعقدها وعدم يقينها قد يعمل صناع القرار الى التراجع عن اتباع أنساق معتققاتهم ، كما أن وجود أنساق اعتقادية قد يضيق من مدى البدائل التي قد تكون موضع نظر صناع القرار أثناء عملية صنعه (٤٣) .

وزودنا هنري كيسنجر بجمال خصيب يفيد المحللين ، فبفضل استاذيته للعلاقات الدولية وكتبه العديدة المنشورة ، وسبق عمله كاستشاري للأمن القومي ، وتولييه وزارة الخارجية في عهد ادارتي نيكسون وجيرالد فورد ، تيسر العديد من الآثار المكتوبة التي استطاع تجسيها والاستدلال منها عن أسلوبه في التعامل ، والواقع ، لقد توافر لنا منتج خصيب من الكتابات التي تستأهل تحليل مضمونها ، وفيها تصادف انسانا نجح في طرح اتجاه شديد التماسك للسياسة الدولية ، (يعتمد على منظور واقعي) قبل أن يلتحق بالخدمة العامة ، فهل استطاعت هذه النظرة العامة المتناسكة ، أو أسلوب التعامل في أحداث أثر مهم على سياسة الولايات المتحدة بمجرد تولي كيسنجر أحد مراكز السلطة ؟

إن دراسة أسلوب المساومة عند كيسنجر ، أثناء اضطلاعهم مهمة التفاوض لانهاء الصراع في فيتنام ، تبين وجود علاقة وثيقة بين تسفه الاعتقادي واستراتيجيته وتكتيكاته في هذه المفاوضة يعينها ، والواقع أن مؤلف كتابنا قد بين أن أسلوب التعامل عند كيسنجر كان أهم المتغيرات المؤثرة التي أثرت في سلسلة الأفعال التي أقدمت عليها أمريكا خلال ربيع وصيف ١٩٧٢ . وبلت أهداف كيسنجر ومسالكه إبان المفاوضات كامتداد منطقي لمعتقداته العامة التي صاغها قبل سنوات عديدة من التحاقه بالخدمة العامة (٤٤) . ومن جهة أخرى ، فإن أية دراسة لسياسة الولايات المتحدة نحو الاتحاد السوفيتي والصين أثناء السنوات التي أمضاها كيسنجر قد انتهت الى القول بأن صور كيسنجر عن الاتحاد السوفيتي والصين ، كانت متصلة اتصالا غير مباشر فحسب بمسلك أمريكا في السياسة الخارجية (٤٥) .

تكوين الصور : لماذا تقاوم الصور التغير ؟

على الرغم من أن الصور وأنساق المعتقدات تختلف اختلافا كبيرا باختلاف الأشخاص ، إلا أن تكوين هذه المعتقدات يتخذ شكلا كبير الميل للانتظام ، وبالإستطاعة ادراك أنماط محددة في الطريقة التي تتألف منها الصور ، وأيضا للحفاظ عليها أو تغييرها في العلاقة بين مختلف مكونات النسق الاعتقادي وطريقة التعامل مع المدخلات (بضم الميم) الخاصة بالمعلومات . ومن بين أكثر الجوانب إثارة للاهتمام في تكوين الصور ما يخص العملية التي يتبعها تغير الصور أو الحفاظ عليها كنتيجة لاضافة معلومات جديدة .

ويطرا تحول مستمر على صورنا ويماد تقييسها من ناحية صلاحيتها للتحول الى معلومة كلما تلقينا معلومة جديدة ، ويستمر اختبارها بالاضافة الى مساعدتنا وتجاربنا في العالم الحق . ويجرى نوع من اختبار الواقع عند مقارنة صورتنا الجارية للعالم بالمعلومة الجديدة التي حصلنا عليها عن العالم (ويمد عدم القدرة على اجراء ذلك على نحو صحيح اشارة تنبئ بوجود مرض عقلي) وبطبيعة الحال ، ليست عملية فحص الواقع بالمسألة السهلة إطلاقا ، وأغلبنا ينشغل في عملية ادراك انتقائية ، فإثناء استمدادنا لرؤية هذا الأشياء التي تود رؤيتها (وتسجيلها في ذهننا) ، فإننا نتجاهل الكثير من الأشياء التي لا تتواءم تماما هي وصورنا القائمة عن العالم .

وغنى عن البيان أنه من المهم لصانعي القرار أن يكون بمقدورهم تعديل صورهم اعتمادا على اختبارهم للواقع . أما كيف تتغير الصور فليست من الأمور المفهومة فيها كاملا ، ولكن هناك عاملا مهما واحدا ، وهو شدة تعقيد تكوين صور الفرد . وربما اتصف ما لدينا من صور العالم بالبساطة النسبية أو بالتعقيد النسبي . ويعتمد ذلك على عدد القطع التي تتكون منها المعلومة والعلاقة بين المقطوعات . والصور ذات التكوين المركب هي الأسهل في تغييرها ، إذ يتوفر لثل هذه أبعاد أكثر وظلال أولر من الفروق ومعلومات أغزر . والأهم هو احتواء الصور المركبة لشذرات من المعلومة قد تتصف بتضاربها مع الشذرات الأخرى التي تستند إليها الصورة . ولما كانت مثل هذه الصورة تعتمد اعتمادا شديدا على التلخيص والتنوع والتركيب ، لذا فإن حاملها يكون أكثر تقبلا للتغير .

ومن جهة أخرى ، فإن الصورة البسيطة تحتوي على معلومات أقل ، تتصف بشدة توافقها . فهي جسيما تنجبه اتجاهات مماثلا ، أي أما أن تتصف كلها بالسلب أو بالإيجاب ، وتفسر مثل هذه الصورة أصعب ، وتترزع الصور البسيطة الى الاتصاف بشدة الجمود ، بل وقد تكون مغلقة . ومن

عندما فإن الصور المركبة لا تتغير بسرعة ، إذ يبدو أن الصور يحكم طبيعتها
تقاوم التغير .

ولا تفصح النيات عما هو بداخلها ، كما يولع علماء الاجشاع بالقول
وقد يلقي الفرد نفسه عندما يواجه مجموعة جديدة من الوقائع في حيرة
العديد من التفسيرات المتساوية في معقوليتها . وتساعد الصور السابق
وجودها على اكتشاف جانب المقولية في المعلومات الجديدة . ونحن مبالون
الى الموازنة بين المعلومات المستخدمة والصور القائمة . ويصح هذا الرأي
بوجه خاص لو اتصفت المعلومة بالتناقض (٤٦) .

على أنه عندما يبين عدم توافم المعلومات المستحدثة هي والصور
المستقرة في الذهن ، ولكنها بدلا من ذلك تتحدى صورتنا القائمة فإننا
تصادف عددا من العوامل التي تكبح جماح تغير الصور . فالظاهر أن لدى
الأفراد سعيا داخليا لاضفاء التوافق على المعرفة . فنحن ننزع بطبعنا الى
محاولة تخفيف اللاتوافق بين مختلف الاعتقادات والمشاعر . إذ تنجم عن
التفاوت بين الأجزاء المتعارضة لصورتنا عن العالم حالة من « التائر
المرضى » (٤٧) . ونحن لا نطبق التناظر المعرفي . وقد نحاول التعامل معه
بتحويل صورتنا عن العالم لمواجهة هذا التناظر الجديد في المعلومات .
وبعبارة أخرى ، بالنجاح في أداء عملية اختبار الواقع . على أن الأكثر
احتمالا هو محاولتنا على نحو ما الحفاظ على الصورة الأصلية . ويحتل
حدث ذلك بوجه خاص عندما يتعرض جوهر القيم المعنوية للتحدي من
قبل المعلومة الجديدة .

وهناك عدة تقنيات للحفاظ على الصورة الأصلية عندما تواجه أمثال
هذه المعلومة المتناقضة :

- ١ - الاكتفاء بتجاهل المعلومة الجديدة أو رفضها .
- ٢ - التشكيك في مصدر المعلومة الجديدة .
- ٣ - توسيعنا لوى أو تحريف المعلومة أو إعادة تفسيرها على نحو
يجعلها متوافقة هي وصورتنا الحاضرة .
- ٤ - بإمكاننا البحث عن معلومة تتوافق مع صورتنا الحاضرة .
- ٥ - الاكتفاء بالنظر اليها كاستثناء مؤيد للقاعدة .

ثمة تحذيران يتعين توجيههما في هذه النقطة . فبالرغم من كل
ما ذكرناه حتى الآن فإن أغلب الأفراد يستطيعون ادراك الواقع ادراكا
صحيحا في العديد من الحالات (٤٨) . فليس كل شيء يتعرض للمسح

والتحريف ! ثانيا - ليس التناقض المعرفي دوماً لاعتقائنا . فربما كان من المنطقي أن ينظر الى المعلومة الوافدة على أنها متوافقة مع ما لدينا من صور سابقة - ولابد من تقييمها على نحو ما وتزويدها بالمظهر المركب والابتعاد عن اليقين القائم في الكثير من المعلومات . وعن المنطقي أن تقييمها على نحو يتوافق مع صورتنا التجارية للعالم . وبخاصة اذا تواصت هي وتجربتنا الماضية (٥٠) .

وعلى الرغم من أن هذا الميل نحو التوافق المعرفي لا يتصف دائماً بلا عقلانيته ، الا أن وجوده يكشف عن وجود انحياز نسقي في عملية تكوين المعلومة عند الأفراد . فالمعلومات الوافدة على استعداد للاستيعاب في صورتنا السابقة . وتشكل المعلومة المستحدثة بحيث تتواءم مع استبعادات الفرد أو قروضه السابق وجودها . وهكذا يظهر الميل القاطع عند أي إنسان لرفض تغير الصورة . فلما كانت مختلف الصور في النسق الاعتقادي مترابطة الى أعلى درجة ، لذا فإن أية إعادة لضبط الاعتقادات (وبوجه خاص الاعتقادات المركزية) ستكون عرضة لتوليد سلسلة من ردود الفعل التي تتسبب بدورها في اقبال كاهل عملية تنسيق المعلومات ، على نحو أشبه بما يحدث عندما تنقل العبء على دوائر أجهزةتنا الكهربائية ، ومن ثم يعد استقرار الصور أمراً مفضلاً (٥١) .

مقاومة الصور للتغير : بعض أمثلة :

ولتضرب مثلاً بسوق دولي ربما تحدى صورة العالم . عندما أقدم أحد زعمائه (الرئيس جورباتشوف) ، بوصفه مسئولاً عن السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينات ، على تقديم عدة تنازلات للولايات المتحدة في مسألة تخفيض التسلح، وانسحاب قوات السوفييت من أفغانستان، وتخفيف القوات في أوروبا الشرقية، والتخلي عن اتباع مذهب برجنيف الذي أدى بدوره الى حدوث ثورات ديموقراطية في أوروبا الشرقية ، وخفض القوات السوفيتية في منغوليا وعلى الحدود السوفيتية الصينية والضغط على فيتنام لسحب قواتها من كامبوديا والابتعاد الفعلي عن الأنظمة الماركسية في بلدان مثل موزمبيق . وأحدثت جميع هذه الأحداث موقفاً معرقياً متنافراً بدرجة مريعة عند المتصلين من أنصار الحرب الباردة في الولايات المتحدة .

وبدلاً من أن يغير كثيرون من مجلتي السياسة الأمريكية في أواخر الثمانينات صورتهم عن الاتحاد السوفيتي ، لجأوا الى تقنيات شتى للحفاظ على بنية معرفتهم القائمة بالفعل وأسيء تقييم سياسات جورباتشوف في البداية ، ونظر إليها على أنها خدعة في العلاقات العامة خلطت بخبث ودهاء

لتغيير صورة الاتحاد السوفيتي في الغرب (ومشكلة السياسة الدولية شعارها أنه لما كان الخداع شائعا ، فإن أية أفعال تقدم عليها الدول الأخرى ولا تتوافق مع صورتنا ، بالمقدور تصنيفها على أنها محاولات متعمدة للتضليل والخداع) ، وكيديل ، لذلك تجوهرت سياسات جورباتشوف في البداية باعتبارها إيماءات لا معنى لها نسبيا ، أو أعيد تفسيرها حتى تتوافق مع وصور الحرب الباردة . فمثلا ، نظر إليها كمجرد تراجع مؤقت من تأثير مؤثرين هما قوة الغرب والحالة المزرية للاقتصاد السوفيتي . بدلا من النظر إليها كتنازل أحدثه التغيير الحق في الفكر السوفيتي . ونظر إلى جورباتشوف ذاته كاستثناء لأسلافه ، وأنه عن غير المحتمل استمراره في البقاء طويلا إذا واصلنا وجود معارضين أشدها لسياسته من الأعضاء المتصلين بين صفوف سادة السوق (٥٢) . وكنتيجة لهذه التقنيات المحافظة على ما لديها من صور كان زعماء الولايات المتحدة أقرب إلى البطء في تقدير الأهمية الحقبة لثورة جورباتشوف في السياسة الخارجية .

ومن بين الدراسات الكلاسيكية للمصور صورة متصلة بجموعة متشابهة من الظروف . ولقد عكف أولي هولستي على التعرف عليها من خلال تحليله للمضمون النسقي الاعتقادي لوزير خارجية أمريكا جون فوستر دالاس (٥٣) . وعنى هولستي بوجه خاص بصورة الاتحاد السوفيتي عند دالاس ، وبهل كان قادرا على تغيير الصورة لو تعرضت للتحدى مما يستجد من أحداث ومعلومات . ووصف هولستي الصورة التي لدى دالاس عن الاتحاد السوفيتي بأنها كانت مغلفة نسبيا وبعيدة عن المرونة . إذ كان لديه ميل لاستيعاب المعلومات الجديدة عن السوفيت التي تتوالم مع صورة الحرب الباردة عندهم ، ولكنه لجأ إلى تقنيات شتى لصمد المعلومات التي لا تتسجم وهذه الصورة كبخس حق المصدر ، وإعادة تفسيره لكي يتواءم وصورته القديمة ، والبحث عن معلومات أكثر توافقا وصورته .

وعما يثير الاهتمام أن يكتشف هولستي عدم قابلية تقييم دالاس العام للاتحاد السوفيتي للتغيير حتى بعد أن أدرك ما حدث من نقصان إعداء السوفيت . ولم يتغير التقييم العام للاتحاد السوفيتي عند دالاس حتى بعد أن خطا السوفيت خطوات موجبة مثل انسحاب الجيش الأحمر من النمسا ، وانقاص حجم الجيش السوفيتي . وبدلا من ذلك نسبت هذه الانحرافات المعاونة إلى ضعف السوفيت في الداخل . وبأنها نتيجة ضرورية أكثر من كونها عملا دالا على حسن النية . وما يهمنا من كل هذا أنه إذا لم تغلق الأعمال التعاونية السوفيتية في تغيير الصورة الإسلامية عن الاتحاد السوفيتي في نظر وزير الخارجية ، فبالله عليكم ماذا كان يوسع السوفيت فعله لاثبات حسن نيتهم لوزير الخارجية دالاس ؟ وما يفهم ضمنا من هذا

الموقف هو علم وجود شيء أقل من انحلال نظام السوقيت كان قادرا على النجاح في اقتناعه .

ووصف كيستجر هذا النوع من تكوين الصور بأنه « نموذج الإيمان الموروث في أسوأ أحواله » (٥٤) . ان من يتبع هذا النموذج في تكوين الصور سيكون بمقدوره التنبؤ بأي تغيير مخلص في السلوك يقدم عليه الخصم . فليس بإمكان الخصم فعل أي شيء لتغيير الصورة الأصلية . ولا يخفى أن مثل هذا الأسلوب في تكوين الصورة يجعل التعلم مشكلة كبرى . وتكتشف المشكلة عن صعوبتها بقدر كاف إذا احتفظ الزعماء في إحدى البلدان بصورة مغلقة على هذا النحو . تخيل كيف سيكون الحال إذا احتفظ الزعماء في البلدين بمثل هذا النوع من تكوين الصور .

كيف استطاع تغيير الصور ؟ :

لا كان هناك تشييت يكاد يصل الى درجة التعصب في الحفاظ على الصورة الحاضرة عند أي شخص ، فهل هناك متطلبات يجب توفرها لحدوث تغيير في هذه الصورة ؟ الظاهر ان ما يساعد على حدوث تغير في الصورة هو عيوب المعلومات برمتها دفعة واحدة بدلا من ظهورها بالتقسيم على مدى زمني ممتد (٥٥) . فمن السهل عدم احتساب واستيعاب (التف) الصغيرة من المعلومات التي تقع على فترات غير منتظمة . ومن جهة أخرى ، فإن التشنجات الدائمة من المعلومات المتضاربة التي تتدفق علينا تدفعنا الى البحث عن وسيلة لمواجهة هذا الاختلاف ، على أن حدوث بعض أحداث ملفنة قد لا يكون كافيا لاغرائنا بالاقدام على اجراء تغيير كبير في الصورة . فربما احتاج التغيير الى الأحداث المبهرة وأيضا الى تجسيع أحداث أقل لغنا للانتباه تستغرق مدة طويلة لتحدي الصورة (٥٦) .

ومما يزيد ذلك تحول الرئيس جيمس كارتر الى اعتناق نظرية للعالم أشد تصليا ومعاداة للاتحاد السوفيتي في أعقاب تدخله في أفغانستان ، وعلى الرغم من أن حادث تدخل السوفيت قد أهله لكي يحتسب ضمن الأحداث الملفنة ، إلا أنه جاء في أعقاب أحداث دولية أخرى (داخلية أيضا) يحتمل أن تكون قد أحدثت تأثيرا متناميا على الرئيس الذي تأثر بجملة أحداث مثل ما فعله السوفيت في أنجولا وأثيوبيا والاستعدادات العسكرية للسوفيت ، واستمرارهم في انتهاك حقوق الإنسان وسقوط الثناء على يد قوات معادية للأمريكان تحت زعامة آية الله خوميني وبروز المستشار بريجنسكي بيد زمرة المسئولين عن وضع السياسة الخارجية والأمن القومي . وتغيرت صورة كارتر عن العالم على نحو درامي . فلم يعد ينظر الى العالم على أنه بحر وخال من الشر وبمقدور مختلف البلدان التنايش صوبها فيه ،

اعتمادا على المنطق والدبلوماسية والقانون ، ولكنه نظر الى العالم على أنه مكان تتبادل فيه البلدان الأعمال سيئة النية ، وأنه من غير المستطاع الاعتقاد بأن خصومنا سيتبعون أو يلتزمون بالقانون والدبلوماسية يوما في آفاليهم . نعم انه عالم يضم فيه كل بلد النوايا العدوانية ضد البلد الآخر . وليس بالمقدور انتظار التزام خصومنا بالقانون أو الامتناع الى صوت العقل . انه عالم يتحتم استعمال القوة فيه في الأغلب بدلا من الدبلوماسية .

وبينما تؤدي المقاومة الطبيعية للصور الى انصاف طبيعة السياسة الخارجية بالاستقرار والتفاهم ، فإن جرفيس يرى حدوث تغير في الصور من قبل أي زعيم قوى يحدث دائما تغيرا في السياسة (٥٧) . وبالأستطاعة مرة أخرى الاستشهاد بفترة رئاسة جيسى كارتير . فبعد ما حدث من تحول في تصوراتنا وأبناء يساروع بوضع مجموعة من السياسات الجديدة ، عكست نظرة أشد جنوحا الى طابع الصقور فسحب اتفاقية سولت من مجلس الشيوخ ، وفرض حظرا على تصدير القمح الى السوفيت ، وشرع في معارضة السلفادور وإعادة تسليحهم وعزز ميزانية الدفاع .

طائفة الأشياء موضع عنايتنا :

لا يقتصر الأمر على تأثير تفسيرنا للواقع بصورتنا الحاضرة ، إذ يشمل هذا التأثير على توقعاتنا ومفصلاتنا . يعنى الأشياء موضع عنايتنا ، عند تلقى المعلومة . كما أنها هي التي تحدد كيف سنفسر المعلومة اعتمادا على ما يجري في البيئة بخلق استعداد للملاحظة أشياء بعينها وإغفال أشياء أخرى (٥٨) . ومن الأمثلة للدلالة على ذلك أزمة يوليو التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى . فقد أرسل وزير الخارجية البريطانية جراي مذكرة للحكومة الألمانية ، محذرا من حدوث ما لا تحمد عقباه لو بدأت الحرب . وتأثير تقييم الامبراطور فيلهلم (الذي اشتهر عندنا باسم غليوم) لهذه المذكرة بواقعة تسلمه في التو بعض المعلومات عن إعلان الجيش الروسي للتمتية ، ودفعه توقعت هاتين الرسالتين للنظر الى الرسالة البريطانية على أنها تمثل جانبا من مؤامرة بريطانية - روسية ضد ألمانيا ، وبعبارة أخرى ، قسرت المعلومات البريطانية على ضوء المعلومات الروسية التي تزامن وصولها الى فيلهلم - وفي هذا التلئ اضطلعت اشارة التأثير (٥) بدور في أسامة ادراك امبراطور ألمانيا للتهديد الروسي - البريطاني المشترك لألمانيا سنة ١٩١٤ (٥٩) .

ومن المؤكد أن اشارات التأثير قد لعبت دورا في حالة اسقاط الطراد
فنتسب للظاهرة الايرانية ١٩٨٨ . فلقد تأثرت توقعات طاقم الطراد بثلاثة
مواقف :

اولا : مخايرات الولايات المتحدة التي استندت الى اجهزة التنصت
على الاتصالات اللاسلكية ، والتي تنبأت باقدام الايرانيين على ضرب احدى
السفن الامريكية في الخليج الفارسي .

ثانيا : قبل ذلك بدقائق قليلة ، أي قبل أن تغلق الطائرة الايرانية ،
كان هناك هجوم ، واطلقت السفن الايرانية نيرانها على احدى هليكوبترات
الولايات المتحدة وسفنتها ، ثم تعرضت لمناوشات من السفن الايرانية .

ثالثا : بينت التقارير العسكرية الحديثة أن طائرات ف ٤ قد حطت
في تلك اللحظة في قاعدة بندر عباس (٦٠) . وهكذا توقع الأمريكان
الهجوم ، وتوقعوا أن تكون الطائرة الموجودة في المنطقة معادية ، وكان
لديهم الاستعداد لمساعدة طائرات ف ١٤ وهي تطير من قاعدة بندر عباس .
وعلى ضوء هذه المعلومات المتاحة المتضاربة عن الطائرة والمسجلة على شاشة
الرادار ، ساعدت اشارات التأثير على الطن (من قبيل الخطأ) بأن الطائرة
ف ١٤ ليست طائرة ايرباس مدينة .

الصور ودروس التاريخ :

تتصف بعض الصور - بوجه خاص - بقوتها وصعوبة تغييرها .
وركز جرفيس على تأثير التاريخ وما يحدثه من صور خاصة في مخيلة
الزعماء القوميين . ولا حظ أن بعض الأحداث كالحروب والثورات تترك
هذا الأثر عند الأفراد مما يستدعي حدوث تطورات درامية لمحو أثرها من
أذهانهم . ونتيجة لذلك ، فإن هناك تشابها بين صور الأحداث وشبح
بانكوا (٣) في التحليل فوق محاولتنا فهم الحاضر اعتمادا على المسائلة
التاريخية (٦١) . أن الماثلات والصور البسيطة (كروية بلدان الجنوب
الشرقي لآسيا) وهي تتناقض : كقطع الدومينو ، تزودنا برساسة تبنى
حولها ما يصلنا من معلومات متناقضة وتنسب لها المعنى الذي يروئنا .
ولعلها وسيلة مبتذلة للتخفيف من خالة عدم اليقين الكافية في المواقف
المركبة (٦٢) . وربما ساعد الاستدلال عن طريق الماثلة على التزويد بطريق
مختصر أو (تخريصة) الى الفهم ، ولكنها أيضا مشحونة بالمخاطر (٦٣) .

(*) شبح Banquo في مسرحية ماكبث لشكسبير ، وهو ليس شخصية تاريخية

خفية .

بطبيعة الحال ، لعل الاشتباه بما جرى في ميونخ النموذج الكلاسيكي التاريخي الذي يخدم جميع الأغراض واستأنس به الزعماء الأمر كان في كل أزمة تقريباً من كوريا إلى فيتنام إلى الكويت ١٩٩١ . فلقد جرت البادة على تطبيق القاعدة العامة التي تنص على وجوب الرفض الدائم لسياسة المسألة مع المعتدي كسياسة بديلة (ووجوب اتصاف الإجابة الصحيحة على الاعتداء بفوريتها وقوتها) وطبقت هذه القاعدة بلا تفرقة على نحو يستبعد الحلول الوسط واصلاح الموقف عن طريق التفاوض وتبادل الرأي (الدبلوماسية) . وتركت صورة استئساد هتلر على أوروبا آثارها على ذاكرة المستوليين في شاطئ المخطط الأطلسي الذين عاشوا في الثلاثينات والأربعينات . واكتشف ترومان ومستشاروه أوجه شبه في أفعال الشيوعيين في اليونان وتركيا وإيران بعد الحرب العالمية الثانية مع أسلوب اعتداء هتلر خطوة بخطوة على أوروبا في الثلاثينات . وهذبت الدبلوماسية الأمريكية في الأربعينات وبواكير الخمسينات إلى الحيلة دور تكرار الحرب العالمية الثانية ، وزيادة في التخصص فلقد رأى ترومان بالذات هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية ١٩٥٠ على ضوء ما حدث بالمثل في الثلاثينات ، وذكر بوش في مذكراته ما جرى بخطره عندما كان وكباً الطائرة من ميسوري إلى واشنطن قبل التفاته باستشاريه حول أزمة كوريا :

« توافر لي الوقت كي أفكر أثناء وجودي بالطائرة . فبالنسبة لأبناء جيلي ، لم تكن هذه الحادثة هي الأولى التي اعتدى فيها القوى على الضعيف . وتذكرت بعض الأمثلة المشابهة الأيكر في منشوريا وإثيوبيا والنمسا . وتذكرت أنه في كل مرة انخفت فيها الديمقراطيات في العمل ، أدى ذلك إلى تشجيع المعتدين على التآدي . ومن ثم تصرفت الشيوعية في كوريا على نحو مماثل لما فعله هتلر وموسوليني واليابانيون قبل ذلك بعشر سنوات أو خمس عشرة سنة أو عشرين سنة . ولو سمح لهذه الحال بالاستمرار دون تحد ، فأنها ستعني نشوب حرب عالمية ثالثة مشابهة للأحداث التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية » (٦٤) -

وجورج بوش من المحاربين القدامى في الحرب العالمية الثانية الذين يعتبرون ذكريات اعتداء النازي جزءاً من الماضي ما زال عالماً بالاذعان ، وربما كان سيبدو مثبثاً للبعثة لو أنه لم ير اقدام صدام حسين على ضم الكويت للعراق كعمل مشابه للاعتداء على الطريقة النازية ، ويرى صدام حسين بالذات كهتلر جديده . وفي واقع الأمر ، فإن بوش كإن سريغ الربط بين الحالتين ، وفي تقريره « وجوب عدم استمرار الاعتداء العراقي . وأن الواجب يقضي بالرد بقوة على اعتداء العراق ، ولا مانع للالتجاء للحرب إن

دعت الحاجة ، حتى لا يؤدي نجاح صدام الى دفعه للهجوم على السعودية وغيرها من دول الخليج ، وبذلك يسيطر على أهم مصادر النفط في العالم - وما لبث النقاد أن أشاروا الى عدم وجود أوجه شبه بين صدام وهتلر ، أو بين العراق وألمانيا ، وأن تهديد المصالح الأمريكية لم يصل الى حد الخطورة التي وصل اليها ١٩٤١ * ومع كل هذا فإن ما يهم هنا هو الربط الذي حدث بين الموقفين في مخ الرئيس بوش والاستراتيجيات التي تفجرت بناء على ذلك *

ولعبت دورا رئيسيا في قرارات إدارة كيندي مجموعة من الدروس المستفادة من الحرب الكورية ، وقبيلت مجموعة أخرى من دروس الفلبين وماليزيا - ودروس كوريا لها شقان : الشق الأول يدعو الولايات المتحدة الى عدم العودة للحرب ثانية في أية حرب برية في آسيا ، وأنه من غير المحتمل أن يساند الشعب الأمريكي أية حرب طويلة محدودة * وعندما نتأمل الأحداث سترى أن هذا القرار كان مبنيا على مبادئ قوية ، والواقع أنها كانت تمثل العقيدة العسكرية الأمريكية * وفضل المستشارون المدنيون : روبرت كيندي ودين داسك وروبرت ماكنمارا تطبيق الدروس المستفادة من حرب ماسايساي ضد الثوار في الفلبين ، ومن الحرب البريطانية ضد العصاة في الملايو * ونجح المثلاان لاعتمادهما على عمليات عسكرية على نطاق ضيق ومتخصص *

ويعتقد ماي أن الزعماء غالبا ما يطبقون المسائل تطبيقا سطحيا وبلا تفرقة ، أو حتى غير موضعها الصحيح * والواقع أن رئيس هيئة الأركان في الولايات المتحدة قد طرح خمسة أسباب مؤثرة تبين لماذا لا يصلح الموقفان الفيتنامي والملاوي للمقارنة * انها أسباب يبين عند معاودة النظر اليها جدارتها بالذكر :

- ١ - حدود الملايو أكثر صلاحية للخضوع للرقابة *
- ٢ - من السهل التعرف على السمات العنصرية المميزة للعصاة في الملايو وعزلهم بالمقارنة بالموقف في فيتنام *
- ٣ - ندرة الغذاء في الملايو في مقابل الوفرة النسبية له في فيتنام الجنوبية ، مما جعل حرمات المشتركين في حرب العصاة أهم بكثير * وجعلتها سلاحا مفيدا في الملايو *
- ٤ - الأهم هو أن البريطانيين كانوا هم القائمين بالقيادة الفعلية *
- ٥ - وأخيرا ، لقد استغرقت هزيمة العصاة ١٣ سنة تقريبا من

البريطانيين رغم كون العصاة أضعف من اقترانهم في فيتنام الجنوبية (٦٦) .

ورأى كيندي ومستشاروه الموقف في فيتنام متشابها من الناحية الرمزية للموقف الذي واجهته دولة ترومان فيما يتعلق بالصين سنة ١٩٤٩ . وفي هذه الحالة ، يكون الدرس الذي يجب أن نعيه هو أنه إذا أقدمت فيتنام على الانضمام لمعسكر الشيوعية ، فإن اليوم - إذا وقعت خسارة - ستقع على عاتق الإدارة التي ألقي عليها عبء مراقبة ذلك ، وستعاني سياسيا في بلد من يظهر فيها لنا نحو « الشيوعية » ، كمن عانق ضرنايل .

ولما كانت دروس الحرب العالمية الأخيرة قد لعبت دورا يمثل هذه الأهمية في خلق صور العلاقات الدولية ، فعالبا ما يعتقد الزعماء أن الحرب الآتية ستكون متشابهة في أسبابها هي والحرب الأخيرة . فلا ننسى أن سياسة المهادنة في الثلاثينات قد اعتمدت على الظن بأنه كان بالمقدور تجنب الحرب اعتمادا على دبلوماسية التوفيق بين وجهات النظر . بينما أدت الاعتقادات الخاصة بأصل عدوان هتلر في الثلاثينات إلى جعل الغرب على استعداد للنظر إلى الاتحاد السوفيتي والصين على أنهما دولتان معتدلتان ، لا يصح في حالتيهما اتباع سياسة المصالحة . وأنه من العيب اتباع مثل هذه السياسة (٦٧) . إن الاعتقاد (الصائب) بأن الولايات المتحدة قد تورطت في الحرب العالمية الأولى لرغبتنا في الاتجار في الطرفين المتحاربين ، كان وراء موافقة الكونجرس على مراسيم الحياد للحيلولة دون الزج بالبلاد في حرب أخرى في الثلاثينات (٦٨) .

واستنتجت مطالبة السوفيت من فنلندا ١٩٤٩ بقسم بعض الأراضي قرب ليننجراد (سان بطرسبورج الآن) على بحر البلطيق على دروس مستفادة من الماضي في المستوى العام والمستوى الخاص . إذ كان من بين أقوى دروس التاريخ في نظر الزعماء الروس الاعتقاد باعتقاد الأمن على خلق دولة فاصلة أو حاجزة . وقد تعلموا هذا الدرس من سنوات الغزو التي قام بها جنكيز خان وجحافل الآسيوية ، ثم بعد ذلك من السويديين واللتوانيين والفرنسيين والبولنديين والفرنسيين والألمان وآخرين . وتعلموا من كل غزو أن الأمان يعتمد على خلق دول فاصلة صديقة ، حتى تصبح الدول المجاورة المأذية في مدى النيران ، وتعلموا أيضا ضرورة خلق مجموعة من الحدود التي تحقق أغراض الأمن على نحو أفضل من السهول الروسية المترامية الأطراف . وأهم من ذلك للتأكد عندما تنشعب الحرب أن مشاركتهم فيها ستقع خارج حدود روسيا . بدلا من أن تدور على أرضها . وزيادة في التخصيص لأن الأحداث في

الحرب الأهلية الروسية (١٩١٧ - ١٩٢١) في البلطيق قد زادت من
تضخم ادراكهم لأهمية هذه المنطقة . فلقد عمل الزعيم الأبيض يوديتس
والانجليزى فى منطقة خليج فنلند . وفى منطقة استطاع القياصرة
حمايتها اعتمادا على قاعدتهم البحرية فى بوركاالا ، فيما أصبح يسمى بعد
ذلك فنلندة المستقلة .

وأحقق الفنلنديون لافتقارهم الى نفس التجارب التاريخية التى
للروس فى تقدير الدوافع الدفاعية للسوفيت ، واعتقدوا بدلا من ذلك
بان مطالب الروس تهدف الى القضاء على الدولة الفنلندية (٦٩) . ولا حاجة
للقول بان حسم هذه المسألة قد ياء بالفشل عن طريق المفاوضات . وفى
الحروب التالية ، تعلم الروس بعض دروس عسكرية عن حروب الشتاء
من الفنلنديين ، وتعلم الفنلنديون دروسا سياسية عن التكيف مع مصالح
الامن للجيران من القوى العظمى .

ودروس التاريخ عظمى الأهمية بالنسبة لأولئك الذين يتعلمونها
للمرة الأولى ، ولأولئك الذين تأثرت حياتهم وأدوارهم فى الحياة بعد البلوغ
تأثرا عظيم الأهمية بالأحداث الأصلية . وذكر جرفيس أن ثلاثة من وزراء
خارجية بريطانيا ممن ساهموا بدور فى سياسة مهادنة هتلر فى الثلاثينات
(صمويل مور وجون سايتون وهاليفكس) قد كتبوا سمعتهن السياسية
من تهمة المطالب الهندية بزيادة حقها فى الحكم الذاتى وقد نقلت
الدروس المكتسبة فى إحدى البعثات على وجه غير مناسب الى بيئة
أخرى (٧٠) . وتعد الدروس المكتسبة فى وقت مبكر فى العمل السياسى
فى حياة أى شخص ، وعلى الأخص الدروس المستفادة من النجاحات
والإخفاقات الحاسمة المبكرة . جوانب مهمة بطبيعتها للصورة الكلية لأى
شخص . لقد اكتسب رونالد ريجان سمعته من أول عمل سياسى تعرض
به ومن أول نجاح ضافه كرئيس لنقابة عملى الناشئة . حيث ساهم فى
غزاة النخ الجنائحات المؤمنة للحزب الشيوعى من السيطرة على اتحاد
المثليين . وتكونت صورة الشيوعيين فى نظره كائنات مخادعين ومنحرفين
وقوسعيين من هذه التجارب المبكرة (٧١) .

وثمة اعتبار آخر وهو ان هذه الدروس التاريخية لا تقتصر أهميتها
على المستوى الفردى . إذ يمتطاع بعضها على المؤسسات فى الجهات
الحكومية الديمقراطية ، فبحرر حدوث ذلك فانها تستؤلف أساس
التخطيط المستقبل ، وتحويل الى ملامح دائمة فى المعيار الذى يحرك
الاجراءات ، وتخلق أطرا للنظر فى الأحداث أو تفضيل الاختيارات للتعامل
مع الأهداف الطارئة (٧٢) .

تطورات الدور القومي :

أصبحت مذكراتنا للماضي التاريخي متصلة بما سباه هولستي
صورتنا القومية الذاتية ، أو تصورنا عن الدور القومي ، أي بالتريفة
التي تتصور بها بلادنا ومكانتها في العالم (٧٣) ، وربما أدرك الزعماء
القوميون مكانهم كزعماء للعالم ، وكوسطاء محايدين وساعين للوفاق
وكلقاء يعتمد عليهم أو كثوار مضطهدين ودعائم للمجتمع الدولي وحماة
للضعفاء وهلم جرا . ولا جدال أن كيفية تصور زعماء الدولة لدورهم في
العالم تؤثر في مسلكهم .

فمثلا ، لقد وضع استعداد الأمريكيان للتدخل بالقوة في جميع أنحاء
المعصرة - من ناحية - من ميل الزعماء الأمريكيان لتصور الولايات المتحدة
دولة ذات مسئوليات خاصة في النظام الدولي ، أي كزعيمة للعالم الحر ،
وبدافعة عن الحرية وحامية لها ، وترسانة للديموقراطية . كما أن زعماء
البلدان الآخرين لهم نظرات خاصة عن دولهم . ويرى ميكائيل بريشر
(أو لعله بريخر) أن تصور الاسرائيليين لليهود كضحايا وأعراض المحرقة
(الهولوكوست) ، قد أدى إلى اللؤلؤ في الخوف على بقا اسرائيل في
مواجهة العدوان العربي الذي نظر اليه كتحاوله أخرى لتصفية اليهود
من العالم . ولعبت هذه الفكرة بدورها دورا رئيسيا في تصميم اسرائيل
على خوض الحرب ١٩٦٧ (٧٤) .

اسماء الادراك :

تحدث اسماء الادراك عنهما تتناظر مذكرات الفرد للعالم هي
والواقع . ولعلكم قد أدركتم بالفعل ان اسماء الادراك عند الزعماء
القوميين شائعة في العلاقات الدولية . وهذه مسألة طبيعية . اذ لا يعرف
صناع السياسة في نهاية الامر ما الذي يجري بالفعل في الكثير من البيئة
الخارجية . ونادرا ما تحدث تجربة مباشرة للسياسة الدولية . وعوضا
عن ذلك ، يتعرف الزعماء القوميون عليها من تقارير وسيطة . يعني من
الصحافة وبرقيات المخطات الدبلوماسية المنتشرة حول العالم ، ومن
رسائل الخبزا ، أو من شاشة التليفزيون . ولعل دور C.N.N.
في حرب الخليج الحديثة المهله أقرب مثال . وعلاوة على ذلك ، وكما
رأينا بالفعل ، فإن قهنا للأحداث الخارجية يخضع لاسماء ادراك ترجع
إلى صورتنا وإنساق اعتقادنا المسبقة . فبمقدور شائشات مذكراتنا
تصويه أية معلومات تتلقى من البيئة .

وكثيرا ما ينظر إلى قرارات السياسة الخارجية ، بما في ذلك
قرارات الحرب ، من المنظور العقلاني لصانع القرار . ويزعم أن الزعماء

القوميين يدركون بكل دقة الموقف الدولي وأى شيء موجود في البيئة .
 وما يحدد أو يتناسب العمل السياسي ، ثم ينتقلون على أساس التحليل
 المستند الى تكاليف الكسب ، تلك السياسات الأقل مواءمة للنهوض
 بمصالحهم الدولية ، على أننا نعرف أن الكثير من القرارات السياسية
 الخارجية كانت بحق « بعيدة عن العقل » وربما كانت اساءات الادراك
 هي المفتاح المساعد لفهم مثل هذه القرارات المتعارضة والعقل (٧٥) .
 والواقع أن اساءات الادراك من قبل الزعماء القوميين غالبا ما جاء ذكرها
 كسبب مباشر للحرب .

وتنقسم اساءات الادراك الى أنماط يسهل التعرف عليها : سوء
 ادراك نيات الخصم وقدراته العسكرية ، والتوازن العسكرى المتبادل ،
 واستعداد الخصم للتسليم بمطالبنا ، والمخاطر الكامنة في تنفيذ سياستنا ،
 ونوايا البلدان الثالثة (غيرنا وغير الخصم) وقدراتها ، ولايديه الحرب
 ونتيجتها النهائية وممرقتنا لانفسنا .

ولنتناول بعضها جميعا دفعة واحدة :

١ - اساءة ادراك الخصم ، والمبالغة في تصور ما يحمله من نوايا
 عدوانية ، ويأتى يتولى الاقدام على أشد عدوانية مما هي بالفعل (على
 عكس ذلك ، والاخفاق في ادراك أن الخصم قد ينتظر الى أفعالنا على أنها
 مصدر تهديد له) .

ومن المحتمل أن يكون الفلور في تقدير نوايا الخصم أحد أكثر
 الظواهر شيوعا في اساءة الادراك . ويرجع أساسا الى الآثار المشتركة
 لمحاولة استخلاص نوايا الخصم من قدراته العسكرية ، والميل المتصل
 بها لفعل ذلك على أساس تحليل قائم على توقع الأسوأ .

ومن المحتمل أن يكون ما سبق الحرب العالمية الأولى للمثل الكلاسيكي
 للمبالغة في تقدير نوايا الخصم ، كما أن ملاحظات تيودور روزفلت
 الشخصية - كما يظن - هي أفضل اثبات كلاسيكي لهذا التورط . إذ
 كتب روزفلت ١٩٠٤ (وهو فرانكلين روزفلت) أن الامبراطور فيلهلم
 « يعتقد بكل إخلاص أن الانجليز يخططون للهجوم عليه وتحطيم أسطولهم
 وربما اشتركوا هم والفرنسيون في حرب حتى الموت ضده . والواقع أن
 الانجليز لم يضرروا أية نية من هذا القبيل ، ولكنهم كانوا يشعرون
 بالهلع خشية تصميم الامبراطور الألماني على تكوين حلف ضدهم مع
 فرنسا أو روسيا ، أو مع كليهما لتحطيم أسطولهم ، ويحس الامبراطورية
 البريطانية من الخريطة ! وبأى لها من حكاية تثير الضحك وتبطل المخاوف

التي تنجم عن انعدام الثقة بين الطرفين الى حد الزج بشعبين الى حافة الحرب ، (٧٦) .

ان الاسراف في ادراك التهديد من المشكلات الرئيسية في الأزمة التي أشعلت الحرب العالمية الأولى - وأثبت تحليل دوبرت نورث للوثائق الخاصة بأزمة ١٩١٤ أن ادراك الزعماء الألمان لنوايا الحلف الثلاثي ، كان اشد عدوانية مما أثبتته التحليل الموضوعي للموقف (٧٧) . وهكذا رد الألمان العدوان الذي اعتقدوا يتوقع الخطأ أنهم يواجهونه من خصومهم (وستحدث عن هذه المسألة بالمزيد من الأفضاض فيما بعد) .

ويجمل جون ستوسنجر الموقف على خير وجه : عندما يعتقد زعيم على شفا خوض حرب أن خصمه سيوجه ضربة اليه ، فإن فرص اشتعال الحرب ستكون كبيرة . وعندما يشترك الطرفان في هذا الادراك عن نية كليهما تصبغ الحرب في حكم الأمر المؤكد (٧٨) .

ويلاحظ جاك ليفي وجود طريقتين يوصلان للحرب يمكن اتباعهما تبعاً للمبالغة في ادراك نوايا الخصم : الطريق الأول طريق مباشر : بالمبادرة بتوجيه ضربة ضد الدولة التي يظن أنها تحل نوايا عدوانية . والطريق الثاني طريق غير مباشر ، تبالغ فيه الدولة في شعور قدراتها العسكرية للتعويض عن النوايا العدوانية التي تتوهم أن الدولة المعادية تضرها لها . وترد الدولة الأخرى تبعاً لذلك بشن هجوم حثيثي متزايز العدوان ينتهي بالحرب (٧٩) .

ويعتبر أن يلاحظ أنه من حين لآخر يحدث أن يصبح الحالة السابقة ادراك مقابل ، يعني تصور الخصم على أنه أقل عدوانية مما هو في الواقع . فائتباء مهادنة هتلر في الثلاثينات ، زعم كثير من الزعماء السياسيين في الغرب أن « فوهرر » ألمانيا يشاطرهم هدفهم الرامي الى محدودية الأهداف السياسية وتحقيق السلام لأوروبا . ويفسر نيدليبو ذلك بإمكان رد هذه الاساءة في الادراك الى اسقاط هؤلاء الزعماء قيمهم القومية (وصورهم القومية الذاتية) على ألمانيا العتارية (٨٠) . فمتعدا تنشامل ممرتلنا بالبلدان الأخرى ، فائتباء تنجح الى تصورهما وتصور زعمائهما على أنهم متشائلون معنا . وبطبيعة الحال ، تعد عواقب بخس النوايا العدوانية للخصم احساسا زائفا بالأمان ، ودليلا على الافتقار الى الترتيبات الدفاعية .

ولما ما يبرر الاعتقاد أن اساءة الادراك المشترك قد اضطلعت بدور في حرب الكويت (١٩٩٠ - ١٩٩١) . فربما أدرك صدام حسين وجود تهديد من أحجام الكويت عن السماح للعراق بالغاء ديونها ، وعن عدم

استعدادها لتخفيض ما تضخه من بترول ، بل وربما يكون قد أدرك وجود مؤامرة مشتركة بين الأمريكان والإسرائيليين والاتجليز لحرمان العراق من الأسلحة المتقدمة التي تلزم العراق لكي تصبح القوة المسيطرة في المنطقة ، حتى تفرض الولايات المتحدة سياستها عليها . ومن جهة أخرى ، فإن جميع زعماء عواصم الشرق الأوسط قد استنخوا بمقدار التهديد الذي مثلته العراق وذهشوا عندما سمعوا نياً غزو الكويت . وهكذا فبينما بالغ الزعماء العراقيون في تقدير ما يهدد مصالحهم ، فقد استخف خصومهم بملوان العراق (٨١) .

٢ - عدم الدقة في ادراك التوازن النسبي في القوة بيننا وبين خصومنا . ويوجه خاص - إذا اعتبر الخصم أضعف مما هو في الحقيقة . ويرى جوفري بليتي أن الحروب تنشب عندما تختلف مدركات الزعماء في مختلف البلدان حول قوتها النسبية . وفي مقابل ذلك ، فإن الحروب تتوقف لأن هؤلاء الزعماء أنفسهم قد تزعوا إلى الاشتراك في مدرك متماثل عن نواحي القوة النسبية والضعف النسبي لقواتهم (٨٢) . وبعبارة أخرى ، فإن القتال الفعلي يوجه صغعة لكل بلد مشترك في اختيار الواقع . وسيكون هدف هذا الاتجاه هو تقرير أي الادراكين المبدئين كان الأصوب .

ويكتشف ليبو أنه في خمس حالات من حالات بلوغ حافة الحرب ، أساء زعماء البلاد الذين تمتعوا بالمبادرة إساءة شنيعة عند تقدير التوازن العسكري ، وكانوا موقنين من تحقيق النصر لو انتهت الأزمة بنشوب الحرب . فمثلا في حرب الشرق الأوسط ١٩٦٧ ، انتشى جمال عبد الناصر بيا لديه من وفرة في الأسلحة والرجال بعدما شاهد أثناء زيارته للسواحل المصرية في صيناء (٨٣) . ويروجع تصميم الباكستانيين على شن حرب على نطاق واسع ضد الهند بسبب كشمير ١٩٦٥ - من جانب - إلى فرط الثقة التي اكتسبها زعماء الباكستان من مناقشات الحدود في ران من كوتش في وقت باكر من هذه السنة (٨٤) وقيل اندلاع الحرب الروسية اليابانية ، استند ادراك الروس لعدم اقدام اليابانيين على المخاطرة بالحرب إلى حد كبير على تعصب عنصري ممتد الجذور (٨٥) .

لقد أثرت جميع هذه الأمثلة التي تمخض فيها فرط الشعور بالثقة المتولد عن سوء ادراك قدرات الخصم تأثيرا قويا على جيران المباداة بالحرب . ولا يخفى مدى أهمية مثل هذه الإساءات للاعتراف . فلا ننسى أنه العزل قلما تبادل بشأن الحروب التي لا تتوقع الفوز فيها . وفي الحالات التي يحدث فيها خطأ في تقدير توازن القوى (كما بينت) عنينا تهزم الدولة في الحرب التي أشعلتها) ، فإننا سنكون على ثقة تامة إذا قلنا أن إساءة

الادراك كانت سببا مباشرا للحرب. والواقع أن أحد المحللين قد ذكر أنه من المحتمل أن يكون ادراك أية ميزة عسكرية شرطاً ضرورياً للحرب. وأن كان في أغلب الظن ليس كافياً في ذاته، لأن الزعماء عادة لا يبالغون فقط بالانتصار في الحرب، ولكن لا يبد أن يكتب هذا النصر دون تأكيد نفقات تحرمها من مكاسبها (٨٦) *

وقد يؤدي أي غلو في تقدير القوة العسكرية للخصم أيضاً إلى الحرب. وأن كان حدوث ذلك يتخذ شكلاً مختلفاً. واكتشف ليبو أن أهم مدرك للتهديد يحل في طبيعته ادراك تحول دراسي متوحد في ميزان القوى لصالح الخصم. وكان هذا العامل وراء نصف عدد حالات الاقتراب من حافة الحروب الثلاث عشرة التي وردت في دراسة ليبو (٨٧) * ولا يصح هذا فقط عن التغيرات بعيدة المدى في التوازن العام والإقليمي، ولكن ينطبق أيضاً على التغيرات قصيرة المدى في الميزات التكتيكية. بطبيعة الحال، فإن بعض هذه المدركات لحدوث تغير معاكس في التوازن العسكري لا ترجع إلى أساءة الادراك، إذا كانت مبنية على مدركات صحيحة. وإذا كان بعضها خاطئاً. فلقد اعتمد إعلان التعبئة الذي أعلنه القيصر نيقولا الثاني للقوات الروسية في ٣ يوليو ١٩١٤ على ادراك خاطئ. لاقدام ألمانيا على إنشاء تجهيزات عسكرية مبتزة عند روسيا. أنها تجهيزات قد تميزها بتزويدها بدفعة حاسمة إذا لم تواجه بعمل روسي سريع. والحق، فإن مثل هذه التجهيزات السرية لم يكن لها وجود البتة. فلم تصدر ألمانيا أية أوامر بالتعبئة المسبقة حتى يوم ٣٠ يوليو كرد على التعبئة الروسية. وارتكبت التعبئة الفرنسية - ظاهرياً - على أساءة ادراك مماثلة لاستدعاء ألمانيا سرا « لعشرة آلاف » من الاحتياط (٨٨) *

لعل هذه المناقشات قد نبهت القارئ بالفعل إلى الآثار المتعددة الجوانب القوية لاساءة الادراك. إذ تعد المبالغة في ادراك العدو خصماً يضاف إلى أساءة ضعفه العسكري النسبي، وميكوون - يقيناً - جميعاً محتملاً قوياً. ولتسوء الحظ، فإن اجتماع هذين الإدراكين الخاطئين لا يتخذ شكل مولودين، ولكنه يتخذ شكلاً ثلاثياً أو شكل توائم *

ولما كان ادراك القوة متصلاً بكل من ادراك النوايا وادراك المخاطر، فإن هناك نتيجتين لاساءة الادراك الأساسية للقوة النسبية.

(١) الاعتقاد غير الدقيق بأن الخصم سيؤثر الاستسلام للتهديدات والإنذارات بدلاً من التصدي للحرب *

(٢ ب) أساءة ادراك الخطر التي حيروا جهتنا عند التعرض لأي

صراع *

ومن ملامح الخاصية المحددة لأزمات حافة الهاوية التي بحثها ليبو أن يتوقع المبادر تنازل الخصم بدلا من الالتجاء لامتناع السلاح . واثبتت كل أزمة بحثها عدم دقة هذه المدركات المبدئية ، وأن المبادر كان لديه الاختيار بين التنازل أو مواجهة العدوان الفعلي . وتوحى كشوفه بأن وجود تورط في الاقترب من حافة الحرب من قبل الخصم ليس شرطا مسبقا لمواجهة أزمات حافة الحرب . وما يهم هو ادراك المبادر وجود التزام بالتعرض للخطر ، وهو ادراك طالما اتضح خطأ (٨٩) ، وهكذا يبدو أن إساءة الادراك كانت سببا رئيسيا لأزمة الحافات .

ومن أفضل الأمثلة المؤيدة لهذه الحالة إساءة ادراك الزعماء الهنود لأزمة ١٩٦٢ مع الصين في الهيمالايا . إذ أدرك الزعماء الهنود أن الصين قد تتنازل عندما تواجه سياسة الهند القائلة على المواجهة السافرة للعدوان بتزويد نقط الحراسة العسكرية بالرجال في مناطق الشدائد حتى بالرغم من التفوق العسكري للصين على كلتا الجبهتين . وتعرض ادراك العسكريين الهنود المحرضين من قبل العسكريين المتخاذلين ، الذين كانوا على غير استعداد لتحمل ما يعتقدون أنه صورة خاطئة للمسلك الصيني (٩٠) .

ولا يقتصر الأمر على وجود ميول متنوعة لدى مختلف الأفراد فيما يتعلق بالمخاطرة ، ولكنهم يدركون درجات الخطر على أنحاء شتى في نفس المواقف ، أو في المواقف المتشابهة . ويرى جرفيس أنه خلافا لما يتصوره العديد من المؤرخين فإن هتلر لم يتصف بالتهور في محاولته السيطرة على أوروبا في الثلاثينات ، ولكنه كان متيقنا من تنازل الطرف الآخر (٩١) . ولا يعني هذا أن هتلر كان أكثر استعدادا للمخاطرة من الآخرين ، ولكنه اعتقد في بساطة أخطار الحرب .

ومن الأمثلة الكلاسيكية لإساءة ادراك الخطر القرار الأمريكي بمحاولة توحيد كوريا ، بعد المهمة المبدئية للتصدي لهجوم الكوريين الشماليين على كوريا الجنوبية . وتعرضت قوة الصين واستعدادها للدفاع عن كوريا الشمالية لبخس التقدير من ناحية الأمريكان ، وبخاصة من الجنرال ماكارثر وأركانته ، واتصف جانب من المشكلة بالبيروقراطية ، واستخفت المخابرات العسكرية بتقييم القوة الصينية لتجنب الحط من الروح المعنوية في جيش كوريا الجنوبية . ولتجنب غضب ماكارثر ، وكان موقفه من القوة الصينية معروفا على خير وجه . وتعلم أركان حرب ماكارثر (مثلما حدث في حالة العسكريين الهنود قبل ذلك) بقدرة من الزمن ، وجوب التحلي بالمصافة في خنوعهم إلى جانب الخشوع لقائدهم . وترتب على ذلك عدم دعاية ماكارثر بقلق جنرالاته ، لأن مرموسيه الأقربين

قد عزلوه عنهم (٩٢) ، ويرجع دى إيفرا ذلك الى نفور ماكارثر السيكلوجى من الاستماع الى ما يقوله المعارضون له ، وحرصه على احاطة نفسه برجال مؤيدين لنظراته ، وهى حاجة نابعة من التقاره الى الأمان (٩٣) .

والى حد ما ، فلقد استنلت اذراك القدرات الصينية ونواياها على التفكير الرغبي للقادة الأمريكان ، وعلى الرغم من غلبة التحذيرات بأن التفسيرات الرسمية للقوة الصينية ونواياها لم تستند الى الدقة ، فقد أصر قادة الولايات المتحدة على تشبيهم بصورة الضعف الصينى ، وما فيها من مظاهر خداعة ، وبعد أن تجاوزت شعبية ترومان ، وغاصت فى اليم ، كما تفعل البجعة عندما تبحر عن وجبة سريعة ، وبعد أن هاجم الجمهوريون ادارته لما اتسمت به من لين فى التعامل مع الشيوعية ، كان لابد يقينا أن يكون انشاء كوريا الديمقراطية هو الرد على العديد من المشكلات السياسية التى واجهها ترومان ووزير خارجيته أتشيسون . ومن ناحية أخرى ، فإن الاخفاق فى دفع حركة الوحدة للأمام كانت سببوا كحركة تهدئة . لقد كان ترومان وأتشيسون فى حاجة الى تحقيق انتصار فى كوريا الشمالية ، ولم يكن هناك أى بديل مقبول ، وفى مواجهة المعلومات بأن مثل هذا الانتصار قد يتعرض للتعقيد اذا دخلت الصين الحرب ، كان رد الأمريكان على المعلومات هو المساندة (الدعم) - وهو نوع من الاجراء السيكلوجى المخطط لتعزيز الاعتقاد فى صحة المواقف والأنفعال السياسية ، وأيضا الانسياح الانتقائى لاستبعاد التهديدات الصينية باعتبارها (تهويشا) (٩٤) .

٣ - ادراك أن الحرب لا متوقعة منها :

ويتخذ هذا الادراك صورتين ، فقد ينظر الى الظاهرة العامة للحرب كامر ملح حتى من اثر أوضاع العلاقات الدولية ، أو قد تدرك الحروب بخاصة كامر لا مفر منه فى أوقات بعينها ، ولكل منرك تأثيره على استبعاد الزعماء لاختيار الحرب .

ونوه إيفان ليوارد الى أهمية ادراك المقبولية العامة للحرب كملح من العلاقات الدولية :

• الحروب تصنعها الشعوب - الأفراد داخل الحكومة أو أية هيئات جماعية - عندما تقدر فى موقف ما محاولة تأمين هدفها اعتمادا على القوات المسلحة . وما يحدد هذه القرارات فى نهاية الأمر هو المعتقدات التى تعتقدها عن الحرب ونفعها ومشروعيتها وأخلاقياتها وقبيلتها فى تقوية السمعة القومية ، وتمسكها بالشرف القومى ، أو فرض ارادتها

القومية - وفوق كل شيء اعتبارها أمرا طبيعيا كسلح دائم في مسلح الدول - (٩٥) .

ويتتبع ليوارد الصفة الطبيعية للحرب في النظام الدولي ابتداء من ١٩٤٠ حتى الآن ، ويقول ان التغير الاساسى لم يقتصر على النظر الى الحرب بوجه عام كعمل مشروع (فلم تتغير هذه الناحية البتة) ، ولكنه يمس نوع الحرب التي تدرك كعمل مشروع في العصور المتعاقبة (٩٦) .

ويرجع صميم هذه المسألة الى أنه بينما تطورت الاتجاهات نحو شرعية الاعتداء شيئا فشيئا وأصبحت أكثر اتصافا بسلبيتها - الا أن الحرب ما زالت ترى كعملية مقبولة للسياسة القومية في ظروف معينها ، ويستمر الزعماء على ادراجها في قائمة اختياراتهم للتعامل مع الدول الأخرى ، تبعا لتقدير ادراكهم للحرب كسلح سوى ومقبول في العلاقات الدولية .

وربما كان مدى ادراك الزعماء السياسيين لأن الحرب في ذاتها مسألة لا مناص منها في موقف يعينه في المكان عاملا مهما في اصدار قرار الاشتراك في الحرب ، أما هل يعد هذا الاجراء بالفعل اساءة ادراك فمسألة يصعب حلها - فقبيل كل شيء من المسلم به أن الحرب حدث يحدث بالفعل ، وتنبأين تكهنات أو توقعات الزعماء حول حقائق المستقبل تباينا كبيرا وحول مديكاتهم للحقائق الجارية التي يسهل تصورها والحكم عليها بالدقة أو عدمها (٩٧) ، أكثر من قدرتهم على التكهّن - وبالرغم من كل هذا ، فإننا سنتنظر الى مثل هذه التوقعات كاساءة للادراك بعد أن جرت على النظر اليها كذلك في الكثير مما يكتبه عن الحرب .

وتمثل الحرب العالمية الأولى مثلا كلاسيكيا للموقف الذى تصور فيه الزعماء من جميع المعسكرات الحرب كأمر لا مناص منه (٩٨) . ولابد أن يكون من الأمور البينة أنه إذا أدرك الزعماء الحرب كأمر لا مندوحة منه ، فإنهم لن يظهروا أى ميل لاتباع السبل التي تحول دون نشوب مثل هذه الحرب . وعندما نضع فيما حدث سنرى أن من أهم ما تميزت به أزمنة يوليو ١٩١٤ أنه بينما انتهت جميع الازمات الأوربية التي سبقت الحرب مباشرة الى عقد مؤتمرات دولية للزعماء أو وزراء الخارجية ، فإن محاولات خنم الازمة النمساوية الصربية عن طريق عقد مؤتمر دولي لم تلد فيها اظهاية . وبمقدورنا أن نخن هذا الاجراء قد بدأ للكثيرين مضيعة للوقت بعد التسليم بلابدية الحرب .

ويخلق ادراك حتمية الحرب ، بالإضافة الى ادراك أن الحاضر سيكون أفتح عسكريا من أى وقت آت ، مجموعة خطيرة من الظروف بوجه

خاص (٩٩) . ولعل هذا الموقف هو ما حدث بالتأكيد في أزمة يوليو ١٩١٤ . فلم يقتصر الأمر على تصور الزعماء الألمان (والنموسويين أيضا) الحرب كشيء لا مفر من وقوعه ، ولكنهم تصوروا صيف ١٩١٤ كفرصة أخيرة لكسب هذه الحرب التي ستحلث إن عاجلا وإن آجلا (١٠٠) - إذ ستتم إعادة تسليح روسيا في ١٩١٦ و ١٩١٧ مما سيساعد على خلق بيئة أشد خطورة . ومن سخریات القدر أن كثيرين من زعماء بريطانيا وفرنسا (وبخاصة هيئة الأركان الفرنسية) قد اعتقدت أيضا في تفوقها . وأنه من الأفضل محاربة ألمانيا في التو بدلا من ارجاء الحرب لوقت آخر . وتأثر صنّاع القرار الفرنسيون بمذكراته مماثلة ١٨٧٠ قيل نشوب الحرب مع بروسيا ، وأيضا قادة جيوش بروسيا واليابان ١٩٠٣ - ١٩٠٤ الذين اعتقدوا أن الوقت مناسب ، وأن لديهم ميزة استراتيجية لمواجهة روسيا سرعان ما ستولى الإديار (١٠١) .

٤ - ادراك أن الحرب لن تستنفد نسبيا الكثير من النفقات وستكون قصيرة .

سبق أن ذكرنا أنه ليس كافيا أن يدرك صنّاع القرار أن الحرب التي تشغل بالهم ستحقق نصرا . إذ يلزم أن تكون الحرب أيضا قصيرة ولن تجر في ذيلها تكاليف هضنية . وهذا عامل لا يقل من حيث الأهمية عن المسائل الأولى . فمن المعقول حقا أن تبدو الحرب أكثر احتمالا لو اعتبرت مقبولة عسكريا واقتصاديا . وفي مثل هذه الظروف سيكون الزعماء السياسيون أميل الى تحمل المخاطرة بالحرب (١٠٢) . ومن جهة أخرى ، لو نظر للحرب على أنها مصدر خراب ، فإن الزعماء السياسيين سيكونون أقل احتمالا لتعرض شعوبهم لأخطارها .

وعلق كثيرون على ما شاع عن كون الحرب في أوروبة ١٩١٤ ستنتصف بقصر ديمومتها . واستندت أسامة الاعتقاد على عدة عوامل : أولا - تأخير وجود حالات مماثلة في التاريخ كقصر أمه الحروب الكبيرة الأخيرة في أوروبة كالحرب الفرنسية البروسية والحرب النموسوية البروسية ، مما ساق رجال الدولة في القرن العشرين الى توقع الكثير من الحالات المماثلة . ثانيا - كان هناك اعتقاد بعدم وجود قوة عظمى قادرة على تمويل حرب طويلة الأجل ، وبخاصة إذا راعينا العلاقات التجارية والمالية المتبادلة بين الدول الأوروبية . وأخيرا هناك عامل الاستراتيجية العسكرية التي أكدت أهمية الناحية الهجومية تيشيا مع اعتقادها أن الاستراتيجيات والتكنولوجيا الهجومية ذات أثر حاسم يفوق أثر الدفاع (١٠٣) . ومن ثم ساد الزعم بأن من يلجأ الى الهجوم سيحرز نصرا سريعا على المحص المنترزم بالدفاع مما أدى الى استبعاد وقوع حرب طويلة .

٥ - اساءة ادراك نوايا (وقدرات) الدول الثالثة .

ويشير بلينى الى أهمية المدركات (أو اساءة المدركات) المتعلقة بمسلك الدول الثالثة ، التى قد تشترك فى الحرب ، ولى أى جانب ستنتظم ، ومن سيقف موقف التفرج ، ومن سيرفع رأس من يتحالف معه ومن سيكذبون ظن حلفائهم (١٠٤) .

وبالمقصور أن يكون الإدراك الصحيح لنوايا الطرف الثالث عظيم الفائدة . فلقد أصاب الزعماء الأمريكان ادراك عدم اشتراك أية بلدان أوربية للناصره المكسيك ١٨٤٦ ، وأصاب الزعماء الأوربيون ادراك عدم حيولة الحرب الأهلية الأمريكية دون مساعدة الولايات المتحدة للمكسيك ضد تدخلها فى ستينيات القرن التاسع عشر . وأدرك الزعماء اليابانيون على وجه الدقة عدم احتمال تدخل أية قوى كبرى الى جانب الصين أثناء غزوها لهذه البلاد .

على أن اساءات الادراك مبالغة فى وفرتها . ويتمثل نموذج اساءة الادراك على خير وجه (والذى ربما يفا كنوع من التفكير الرغبى) فى تصور استمواد خصومنا المحتلين فى التزام الحياد ، بينما يستمر حلفاؤنا فى التزامهم بتعهدهم والتزامهم . وتؤثر اساءات الادراك من هذا القبيل تأثيرا مباشرا على تحليل الزعماء لجانب المريح والخسارة فى مرغوبة الحرب من أثر ما تحدثته من زيادة فى الثقة عند العسكريين . فمثلا ، لقد صحح الانجليز والفرنسيون على نحو فج بأعلاناتهم الحرب ١٩٣٩ تصور هتلر عدم تلقى بولانسة لأية مساعدة خارجية . واعتقد الزعماء الألمان والمسويون ١٩١٤ امكان الحفاظ على الحرب ضد الصرب فى النطاق المحلي دون تدخل خارجي من القوى العظمى . وكان الادراك المبسدى لتيلهم بعدم احتمال اشتراك الانجليز عاملا حاسما فى الحسابات الألمانية . وبينما استند قرار كوريا الشمالية والزعماء السوفيتية على مهاجمة كوريا الجنوبية - فيما يحتمل - (وبنوع الخطأ) على ادراك عدم تدخل الولايات المتحدة ، استند قرار ادانة ترومان بإرسال قوات الأمم المتحدة الى كوريا الشمالية على الادراك المائل ، فى خطئه بأن الصين ستظل ملتزمة الحياد رغم احتجاجاتها المعبرة عكس ذلك (١٠٥) .

وقى الأسابيع السابقة للهجوم على الكويت كاد عدم حسين يفرك ويوقن من عدم وجود مخاطر حقة من احتمال تدخل الولايات المتحدة لانهاء ضم العراق للكويت . ولا يستبعد أن يكون ما ساعد على توطئه هذه الاساءة فى الادراك الزعماء الأمريكيون . وكما يحتمل أن يكون هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية قد تأثر بعدم وجود التزام عسكري ومضى بمساعدة كوريا الجنوبية (كما حددته الخارجية أتشيون

في الحدود التي رسمها في تصريحاته) كذلك تآثر - كما يحتمل - قرار صدام حسين بالبيانات التي أصدرتها الادارة الأمريكية بعدم وجود التزام رسمي لدى الولايات المتحدة بالدفاع عن الكويت ، وبالإضافة الى ذلك ، فإنه في اجتماع عقد في عجل بين صدام حسين والسفيرة الأمريكية أبريل جلاسي في بغداد قبل الهجوم بأيام قليلة (عندما كانت القوات العراقية تتجمع عند الحدود الكويتية) ، أكلت المبعوثة الأمريكية التزاما بالموقف السياسي التقليدي ورغبة أمريكا في الحفاظ على حسن العلاقات ، وصرحت بأن الولايات المتحدة لم تتخذ أي موقف يخص النزاع بين العراق والكويت (١٠٦) .

ان المدركات بأن الحرب ستكون سهلة ميسرة من الناحية الاقتصادية وستكون مربحة عسكريا ، وإن تكون هناك مفاجأة من طرف ثالث - جميع هذه العوامل تخلق احساسا بالتفاؤل . ويعتقد يليني أن هذا الاحساس هو مفتاح الحرب . ويذكر أنه من المشكوك فيه بدرجة متزايدة وجود حرب سابقة لسنة ١٧٠٠ كانت فيها الآمال المبدئية عن الحرب الوشيكة في أدنى مستوياتها عند كلا الطرفين ، ويستخلص القول : « بأن التفاؤل مقدمة حيوية للحرب » وكل ما يساعد على زيادة التفاؤل يسبب الحرب . وكل ما يحبط من هذا التفاؤل يكون سببا لحلول السلام . » (١٠٧) .

٦ - اساءة ادراك الانسان لنفسه وتصور الخصم لنفسه .

من المحتمل ، وإن كان طبيعيا الاعتقاد بأن الآخرين يروننا على نفس النحو الذي نرى به أنفسنا ، وأن تتوقع استجاباتهم لنا تبعا لذلك . وعلى الرغم من أن هذه الحالة قد تكون « طبيعية » ، إلا أنها غالبا ما تكون نظرة غير صحيحة للواقع . وتحدث ليبو تفصيليا عن الصور المحرفة للنفس وتصور الآخرين لنا . وفي ظل من النزاع الهندى الصينى ١٩٦٢ والصراع الصينى الأمريكى فى كوريا ١٩٥٠ ، اعتقد الزعماء الأمريكان ١٩٥٠ أن الولايات المتحدة مرتبطة بالصين من خلال علاقة خاصة . تستند الى قرن من النوايا الحسنة (١٠٨) . فلا تنسى من منظورنا أننا حاربنا ضد الإمبريالية فى الصين (ألم تكن هذه العلاقة مبنية على سياسة الباب المفتوح ؟) وحاربنا مع الصين ضد اليابانيين فى الحرب العالمية الثانية . وتوسطنا بين تسمانج كاي شيك والحزب الشيوعى ايان الحرب الأهلية فى أواخر الأربعينات ، فما الذى يدعوهم الى أن يضمروا أى عداء نحونا ؟ . وعلاوة على ذلك ، ولما كنا نعرف أن تصريحاتنا عن النوايا غير المبدئية فى آسيا كانت مخلصة ، فإلنا اعتقدنا أن الصين ستشعر بتوقع اخلاص توابنا نحوهم (١٠٩) .

نعم ، لقد أعمتنا الصورة التي ارتسمت في أذهاننا (خصوصا اتشيسون) للموقف عن الأسباب التي جعلت الصينيين على استعداد لدخول الحرب ضدنا . فلعلنا نسينا أننا دافعنا عن أكبر عدو لماو أي تشيانج كاي شيك وأرسلنا الأسطول لحضيق تايبان ، وأنها قد أعدنا نعيم اليابان ، البلد الذي أمضى الجانب الأكبر من السنوات في احتلال الأراضي الصينية . لقد بدت الولايات المتحدة في نظر الصينيين كأنها هي التي ضحمت دور اليابان ، وجعلها أعظم قوة في منطقة الباسيفيك الآسيوية . ثم توالى الأحداث . فاقدم الجيش الأمريكي على غزو المنطقة الخاصة بأحد الحلفاء (كوريا الشمالية) وتقدم صوب الحدود الصينية ! . وكما أشار ستوسنجر : « لقد أدرك ترومان وماكارثر والادارة الأمريكية الصين كبلد لم يعد له وجود (١٩٥٠) » . وكنتيجة لذلك ، اتبعت الولايات المتحدة سياسة شديدة الخطورة في كوريا . بينما أنكرت وجود أي خطر .

وعانت الاتجاهات الهندية نحو الصينيين في بواكير الستينيات من نفس النوع من اساءة الإدراك . إذ اعتقد الهنود (خصوصا رئيس الوزراء نهرو ووزير الخارجية كريشنامينون) أن سياستهم الخارجية المييلة على الغيرية قد جعلتهم يتفردون بموقف مغاير للبلدان الأخرى ، وساعدت هذه البلدان على خلق علاقة خاصة مع الصين . وكانت الصلة الخاصة سياسية وشخصية معا . إذ اعتقد نهرو ذاته أنه سيساعد على كسب اعتراف المجتمع العالمي بالجمهورية الشعبية في الصين ، بل وطالب أن يختار شواين لاي - وهو من أتباع رسالته - رئيسا لوزارة الصين . وتمخض ذلك عن وثوق الزعماء الهنود بأن سياسة الصين العدوانية التي اتخذت « التقدم للأمام » شعارا لها لن تؤدي إلى الحرب . وفي نهاية المطاف ، فإن مكانة الهند في العالم (سينار أخلاقي وكام القومية الآسيوية وزعمية العالم الثالث) ستردع الصين وتمحول دون اقدامها على الحرب (١٩٦١) . وكانت النتيجة هي اقدام الهنود على اتباع سياسة عدوانية خطيرة أقصمتهم في حرب لم يريدوها .

إن التفكير الرغبى والاتجاه العقلاني قد ساعدا الولايات المتحدة والهنود على الحفاظ على صورتهم المثالية في نظر الصينيين . وعلى تواصل السياسة الخطيرة إلى حد بعيد بعد أن كان من الواجب أن يظن بأن امرها قد انتهى .

لماذا تحدث إساءة الإدراك : اجابتان :

بعد أن أوضحنا كيف غلبت إساءات الإدراك على العلاقات الدولية ، وأنها غالباً ما اضطلمت بدور مهم في قرارات الحرب ، فبإزالة أمامنا سؤال يخص أسباب شيوع حدوثها . ويعرض لبيو نظريتين محتملتين : الاتجاه المعرفي والاتجاه الدوافعي . ويركز الاتجاه المعرفي الذي اتبعه جرفيس على السبيل التي تترتب على قصور المعرفة عند الإنسان ، وأثرها على تشويه أو تحريف صناعة القرار من أثر الإفراط في التبسيط عند تجسيم المشكلات والمعلومات (١١٢) . فلهذا عجز العقل الانساني عن النهوض بعملية حل المشكلات العقلانية في الظروف المعقدة . ويرجع الاخفاق الاساسي من هذا المنظور الى وجود ضغوط ، طبيعية ، من أجل تحقيق التوافق المعرفي الذي يترتب عليه انحياز في صورتنا الجارية . وتؤثر هذه الحالة بدورها على طريقة تفسير الأفراد لمؤثرات البيئة والاستجابة اليها . ومن الميول الوثيقة الصلة بالمنظور المعرفي انتهاء العملية المعرفية قبل الاوان ، أي الاهتداء السريع الى نظرية مفردة لتفسير المدد الوفير من المعلومات التي يواجهها صانع القرار .

ويعرض ارفنج جانيس وليون مان اتجاههما بديلاً . ذكرا فيه أن المصدر الاساسي للتحريف في المدركات يرجع الى الدوافع . وارتكن افتراضهما الاساسي على الزعم باننا جميعا كائنات عاطفية (أكثر من كوننا كائنات تعتمد في سلوكها على الحساب والعقل) بالإضافة الى احتياجنا لنشدها من صور لانفسنا وبيئتنا والحفاظ عليها .

وتسبب القرارات المهمة توتراً . وربما كان للقدر المتدلل من التوتر تأثير موجب على صنع القرار . بيد أن التوتر عندما يتفاقم (يقدر ضاراً وغير مرغوب) وبخاصة اذا اعتقد صانع القرار أن البدائل الحاضرة تجر في ذيلها مخاطر الفشل ، وأنه لا وجود لاستراتيجيات أفضل يمكن اتباعها . وفي مثل هذه الحالات تتولد عند صانعي القرار حاجة قوية لتجنب الحقائق التي قد تواجهه عند اختبار الوقائع ، ومن ثم فإن صناع القرار يتراجعون الى حالة سيكولوجية سماها صاحب النظرية وبالتجنب الدفاعي من ملاحظتها محاولات تجنب التحذيرات التي تنسب عدم الصحة الى المتشدات والافعال الحاضرة . وربما ترتب على قبول هذه التحذيرات زيادة في المخاوف والتوتر وخلق بيئة سيكولوجية غير محتملة . وتعرف جانيس ومان الى ثلاثة أشكال من التجنب الدفاعي (*) : الشكل الأول هو الماطلة والشكل الثاني التبلص من مسئولية القرار ، والثالث هو : التهوين ، وتساعد

جميع هذه الوسائل على مواجهة التوتر ، وإن كانت جميعا تؤدي الى تحريف الادراك على نحو ما (١١٤) .

ويجسد ليبو الاختلاف بين الاتجاه المعرفى عند جرفيس والاتجاه الدوافعى عند جانيس وعان فيما يلى :

« نقطة البدء عند جرفيس هي الحاجة الانسانية الى وضع قواعد بسيطة لتجميع المعلومات ، لفهم البيئة المعقدة لمواجهة غير عادية وغير المؤكدة . واتخذ جانيس وعان كافتراض أساسى الرغبة الانسانية فى تجنب الخوف والخزى والشعور بالذنب . واعتبر جرفيس التوافق المعرفى أهم مبدأ تنظيى للمعرفة . بينما اعتقد جانيس وعان أن الشعور من التوتر السيكولوجى هو الدافع الأهم فى التأثير على المعرفة . وبينما استخلص جرفيس القول بأن التوقعات تكيف تفسيرنا للأحداث وتقبلنا للمعلومات ، يحاجى جانيس وعان ، مؤيدى لأهمية تفضيلنا وسيلة على أخرى . ويعتقد جرفيس أننا نرى ما نتوقع أن نراه ، أما جانيس وعان فيعتقدان أننا نرى ما نريد رؤياه » (١١٥) .

وإنساق ليبو وراء تحليله للأزمات الدولية فاعتقد أن الاتجاه الدوافعى يزود بالفعل تفسير لاساءات الادراك . وركزت دواسته على أزمات حافة الهاوية ، أى الأزمات التى يحاول فيها المبادر تحقيق أهداف سياسية خاصة بالاستعانة بالتهديد والقوة . فعادة يتوقع مشيرو الأزمات أن الخصم سيتنازل بدلا من اللجوء الى الحرب (وإن كان ذلك خطأ) ، ومن الطبيعى أن نفترض أن مثل هذه الأزمات قد تقع اذا وجد التزام فى «دفع خطير يمكن استغلاله ، مما يتيح فرصة طيبة للمبادر . على أن ليبو قد اكتشف أن الفرصة المناسبة « الموضوعية » للعدوان « لا توجد الا فى حالة ثلث الحالات . وفى كل حالة من هذه الحالات ، يتوفر ادراك لوجود فرصة واحتياجات قوية للمبادر لاتباع سياسة خارجية عدوانية . ويرى ليبو أن صناع القرار أكثر استجابة للالتزامات الداخلية أكثر من التطورات الخارجية . وربما بدأ العدوان من مستلزمات « الفرصة » أكثر من كونه من مستلزمات الحاجة » (١١٦) .

والمشكلة التى تضاف الى ذلك هو أنه بقدر ادراك الزعماء للحاجة للعمل ، فإنهم يفقدون الاحساس بمصالح والتزامات الآخرين . ونتيجة لذلك ، يتضح أن الردع سياسة غير مؤثرة ، ولا سيما اذا راعينا امتداد صناع القرار الاستعانة بالأفكار والانتباه الانتقائى وغير ذلك من التقنيات لاستبعاد المعلومات الدالة على تصميم الخصم على العمل ولقسا لالتزاماته (١١٧) . وتزيد هذه النقطة أزمة يوليو ١٩١٤ التى أدت الى اندلاع الحرب العالمية الاولى .

نموذج الوساطة بين المثير والاستجابة :

لا بد أن يكون قد انضج من الأقسام السابقة احتمال اضطلاع اسماء الادراك بدور حاسم في قرارات الحرب والسلام ، بل وقد استشهدنا بأدلة أقرب الى الانطباعات لتأييد هذا الرأي - وحين الوقت لكي ننظر الى هذه المسألة على نحو أكثر التزاما بالمنهج - فقلدنا أشرفنا الى أن الصور والادراكات تلعب دورا بالغ الأهمية ، في تقرير كيفية استجابة الفرد للأفعال التي يقوم عليها أفراد آخرون ودول أخرى في النظام الدولي .

وكي نفهم لماذا يتخذ الأفراد (وزعماء الدول بصفة خاصة) قرارات
بعضها ، متكون بحاجة الى معرفة كيفية ادراكهم لبيئتهم . واحد النماذج
المألوفة للغاية للسلوك هو نموذج المثير والاستجابة الذي يتبعه بعض علماء
النفس . ويؤمن النموذج ان بعض المثيرات في البيئة تؤدي بدرجة آلية الى
بعضها استجابات معينة من الفرد .

احمسة

المستحابة

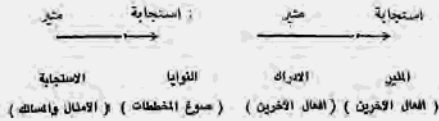
فسلوك (الفاعل الأول «س» تثير فعلا يستجيب له الفاعل «ق» ، «ج» ،
ولسنا بحاجة لمعرفة كيفية ادراك الفرد للمثير ، وكيفية تقييمه له ،
والقروض أن معظم الأفراد يستجيبون على نحو مماثل لنفس المثير ، ومن
هنا فإن أية محاولة للتدخل داخل عقل الفرد ستكون تعقيدا لا حاجة له
في هذا النموذج . ويصح القول بأننا سنتنظر الى العقل على أنه الصندوق
الأسود (*) الكامن داخل الفرد ، ولنسأله بحاجة لمعرفة ما بداخله .

ومن جهة أخرى ، رأينا في الأقسام السابقة مدى أهمية اكتشاف ادراك الفرد لثروات البيئة ، وأدركنا استحالة ادراك الكافة لأحداث العالم الواقعي على نفس النحو ، ومن ثم فإنهم يستجيبون استجابات متنوعة لنفس المثير ترتبط بكييفية ادراكهم له . وعلى ضوء ذلك فمن المهم للغاية أن نتغفل داخل الصندوق الأسود ، يعني نفوس في أفكار الأفراد لكي نحدد لماذا استجابوا لمؤثر واحد على أنحاء شتى ، أو لكي ننشأ بكييفية استجاباتهم للمستقبل .

وعكذا فلمن تهتمهم الصور والمذكرات ، لأن النموذج المعياري للمشير والاستعانة يجب أن تعاد صياغته ، لكي يوائم المتغيرات التي تعالجها

(*) صندوق يوضع في مكان خفي عن الطائرة ويحتوي على أجهزة إلكترونية مغلقة ، ولا يفتح إلا بمعرفة الخمس عند حدوث حادث للطائرة للتعرف على بعض الأضرار التي قد تكشف عن الحادث .

النموذج الاصلى . وبذلك يتخذ نموذج المثير والاستجابة المعتمد على الوساطة الصيغة الآتية :



وتمشيا مع نموذج المثير والاستجابة المعتمد على وسيط ، فان أى مثير نتلقاه فى بيئتنا يمر على وسيط هو مدركاتنا وصور تلك المثيرات . وتعتمد استجابتنا على انطباعتنا وصورنا التى تلقيناها من هذه المثيرات ، وليس على المثيرات ذاتها . وكما رأينا فقد تكون المدركات الخاصة بالمثيرات تحريفا للواقع .

وحاولت جماعة من الباحثين فى ستانفورد تحت رئاسة روبرت نورث تطبيق هذا النموذج على نشوب الحرب العالمية الأولى ، لكى يكتشفوا هل كان ادراك الزعماء الأوربيين عاملا مهما فى قرار الاشتراك فى الحرب . وتطلب هذا الأمر تجسيم مادة وفيرة وبذل جهد خلاق ، وتمثل أصعب جانب فى هذا الجهد فى تجسيم البيانات من « أحشاء » الصندوق الأسود . فكيف تستطيع مجموعة ستانفورد معرفة كيفية ادراك زعماء القوى العظمى للأحداث المعاصرة لهم ؟ انه أمر سهل يسير . فبالاستطاعة استخلاص مدركاتهم من بياناتهم وأقوالهم ورسائلهم وبياناتهم ومذكراتهم وغير ذلك . واستعان الأستاذ نورث وزملاؤه بعملية تحليل المضمون ، لتحديد مدركات السياسة الأوربيين بعد الرجوع الى البيانات المكتوبة . فبالاستطاعة غربلة هذه البيانات وردها الى بعض عبارات عامة تدل على بعض فئات من المدركات كالبداية والقلق والهلع والتهديد والصداقة والارتياح والاحباط .. وهكذا . ومن المستطاع حصر هذه البيانات لكى يستدل منها على أهمية المدركات عند الفرد . وبالمقدور أيضا ترتيبها تصاعديا لتحديد نصيبها من الشدة .

وبالمثل ، بالاستطاعة حصر الأفعال التى تقدم عليها مختلف الدول وترتيبها تصاعديا . فمثلا يمكن ترتيب الأفعال تصاعديا من ناحية درجة ما تحتوى من عدوان . وبمجرد توصيف البيانات المدركة وبيانات الأفعال

سيكون بوسع الباحثين استقصاء معامِل الارتباط الإحصائي بين ث و ج وبين ث و ج وبين ج ١ و ج ٢ . فبقدر ادراك الزعماء القوميين لأن دولهم هدف لعدوان الآخرين ، فأنهم يبادلونهم هذا العدوان - وهناك معامِل ارتباط إحصائي بين ادراك العدوان (ج ١) وكل من التعبير عن العدوان (د) والأفعال العدوانية العقلية ج كاستجابة (١١٨) -

ثانياً : ادراك الزعماء الألمان أنفسهم أنهم الأضعف نسبياً بالمقارنة بالقوة العسكرية لخصومهم ، وأدركوا أن الحرب ستكون وبالا على ألمانيا ، وبالرغم من ذلك ، لم تكن هذه المدركات بالضعف والنقص النسبي كافية للحيلولة دون تقرير شن الحرب : فلماذا كان ذلك ؟ والرد هو أنه في أحد مواقف الأزمة ، يسيطر عليهم ادراكهم للخوف والقلق والتهديد والحيث والظلم . وبينما شعرت جميع القوى العظمى بأنها تعرضت للأذى من جراء أفعال خصومها في أزمة يوليو ، شعر الألمان بأعظم إحساس بالحيث والتهديد . وهكذا لا يحول ادراك الضعف (أو القوة النسبية للخصم) دوماً دون وقوع الحرب (١١٩) .

ثالثاً : عندما تقارن متغير الفعل س بالاستجابة العقلية للدولة ج . ستظهر بعض اختلافات متيرة للاهتمام بين الكتلتين (التحالف الثنائي بين ألمانيا والنمسا - المجر) والحلف الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وروسيا) . وجنح الحلف الثلاثي إلى اتباع رد فعل أقل مما تقتضيه أفعال التحالف الثنائي ، وبخاصة في بؤاكير فترة الأزمة عندما لم يكن الحلف متورطاً بصورة مباشرة . ومن جهة أخرى فقد تصد التحالف الثنائي زيادة رد الفعل ضد أفعال خصومه . أما لماذا حدث هذا ؟ فيبدو أن الرد على هذا السؤال هو اختلاف ادراك زعماء البلدان المتورطة . وبين من أي فحصى مدقق الروابط بين أفعال الآخرين « س » ومدركات هذه الأفعال « ج » ، أن الزعماء الألمان بوجه خاص قد أدركوا أن أفعال الحلف الثلاثي كانت أشد عدوانية وتهديداً من تلك الأفعال ، كما بدت في آراء أصحاب التقييمات الموضوعية . وكانت نتيجة ذلك اتصاف الأفعال التي اتخذها الألمان - باعتبارها مستندة إلى مفالة في ادراك الخصومة - بأنها بالغة العدوانية . ومن جهة أخرى ، جنح زعماء التحالف الثلاثي إلى تقص ادراك مستوى التهديد الكامن في أفعال الحلف الثنائي (١٢٠) . وإذا توخينا الدقة والايجاز سنقول أن أدلة الاتهام في هذه الكارثة الكبرى موجودة داخل الصندوق الأسود يعني داخل عقول البشر .

رابعاً : ما لدينا الآن هو وساطة من خطوات في نموذج الآثار والاستجابة . فلا يقتصر الأمر على أن أفعال الدولة أ (كتوسطها مدركات زعماء الدولة ب) هي التي تحرك أفعال الدولة ب ، ولكن يدور بها تقوم

أفعال الدولة ب (تتوسطها مدركات الدولة أ) بدفع أفعال الدولة ٢ .
ويتواصل بعد ذلك نمط الفعل ورد الفعل .



وما انتهت إليه بحوث تورث هو أن المدركات (أو إسائة) المدركات ،
قد تتدخل في عملية الاثارة والاستجابة . فاما أن تسرع الأزمة أو تسهلها .
قربا حدث تصعيد للحرب يعزى الى اسائة ادراك أفعال الآخرين ، حتى
في مواقف لا يرغبها الطرفان . ومن بين أسباب نجاح حل أزمة الصراع
في كوبا - كما يقول أولي هولستي - استطاعة زعماء الطرفين إدراك
تحركات الطرف الآخر ادراكا صحيحا نحو ابطال مفعول التصعيد
والاستجابة على النحو المناسب ، وبذلك اختلقت عن أزمة ١٩٦٤ . إذ جاء
التناظر بين س و ج ١ تناظرا قريبا من الواقع ، ومن ثم أمكن تجنب اسائة
الادراك وتجنب الحرب أيضا .

خلاصة :

وأينا عند الكلام عن علماء الاثيولوجيا وعلماء البيولوجيا الاجتماعية
وجود امكانية للنصف عند البشر ، وأينا أيضا أن هذه الناحية البيولوجية
العامة قد تبدو غير كافية لتفسير سر الحرب (وليس من شك أنها لن
تفيد كثيرا في تفسير السلام) . فليس البشر متساوين في استعدادهم
للنصف ، والواقع أن مسلك الأفراد متنوع بلا حدود . ولقد ركزنا في
هذا الفصل على تلك العوامل التي قد تفسر اختلافات سلوك الأفراد ،
الاختلاف في الاستعداد لتحمل المخاطر ، والاختلاف في ادراك البيئة
(اسائة الادراك) وخسوم الفرد ، واختلاف صور العالم وأساليب التعامل ،
واختلافات القدرة على تغيير الصورة الحاضرة أو قسبها واختلاف
الاحتياجات السيكولوجية ، واختلاف سمات الشخصية ، واختلافات القدرة
على مواجهة التوتر .

ونمة عدة نقاط يتعين ذكرها في الخلاصة :

أولا : بالرغم من امكانية المنطلاح أى متغير من المتغيرات المذكورة
أنها يدور في شأن أية حرب ، إلا أنها ليست متساوية في الأهمية النظرية
ولعل اساءات الادراك هي العامل الأهم ، خصوصا اسائة ادراك عداء الخصم
واسائة ادراك التوازن في القوى واسائة ادراك المخاطر .

ثانيا : قد تبدو جميع هذه المتغيرات فى المستوى الفردى متبادلة
التأثير للدرجة كبيرة .

فإذا اغترضنا من قبيل الحاجة بأن السبب الأساسى للحرب هو
القلو فى تقدير عداء الخصم ، بالإضافة الى الاستعداد لمواجهة هذا الخصم
بالعداء (بالرغم مما فى ذلك من مخاطر) وباقمال التحدى آمدين ارجائه
على التنازل ، فى هذه الحالة ستكون هناك عدة متغيرات فى المستوى
الفردى قد تتفاعل لاحداث مثل هذا الموقف . ولقد رأينا كيف تعزز
الاحتياجات السيكولوجية اساءات الادراك المتعلقة بالأخطار الكامنة فى أى
موقف من مواقف الأزمات ، والقدرات العسكرية النسبية للدول المعينة .
ومن المحتمل أيضا أن تؤثر أساليب التعامل فى مهارات الزعيم للخصم
والاستراتيجيات الأكثر احتمالا فى فاعليتها فى التعامل مع هذا الخصم .
وكما سترى فى الفصل السادس والفصل السابع (فى الجزء الثانى) ،
فإن الزعماء الذين يتبعون أساليب تعامل تتبع السياسة الواقعية أكثر
احتمالا فى ادراك الخصم كمعد سيتنازل عنهما يواجه تكتيكات
استئساد ، ومن ثم فإن لديهم الاستعداد لاتباع تكتيكات حافة الهاوية
المتصلبة ضد الآخرين . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الزعماء الذين تتسم
شخصيتهم بالاتجاه نحو القوة يتصفون بشدة حساسيتهم لامكانية
التهديدات الأجنبية . اذ يدركونها كخفاق حتى عندما لا تكون قائمة .
وهناك احتمال أن يردوا عليها ردا عنوانيا . ويميل الزعماء الذين تتصف
شخصيتهم بقبول المخاطر والتسلط الى اتباع تكتيكات شديدة المخاطر
تتسم بالخشونة عند مواجهة خصومهم فى الدول الأخرى . وبالمثل ، فإن
الزعماء من أصحاب الأليات الدفاعية النشطة يميلون الى الاستهانة
بتحذيرات الخطر فى اتباعهم للسياسة الخارجية . وأخيرا ، فإن عجز الزعيم
عن تغيير صورة المنافس كخصم معاذ أميل للتأثير بالمتغيرات فى الشخصية
والاحتياجات السيكولوجية وأيضا بالمتغيرات المعرفية مثل تغيير تكوين
الصورة والمضمون لأسلوب التعامل .

حتى الآن لم نهتد الى نظرية لسيكولوجية الحرب ، او الى نظرية
معرفية للحرب . وما توفر لنا عبارة عن حشد من الأدلة المتزعة من
دراسة الحالات (وان كان بعضها لا يندرج تحت أى نسق) الدالة على
أن اساءات الادراك غالبا ما تصحب قرارات الزعماء القوميين بشأن الحرب .
ومشكلة انشاء أدلة مؤيدة للأسباب السيكولوجية والادراكية للحرب مهمة
مثبطة للهيم . اذ تعد عملية تحديد الحالة السيكولوجية للزعيم ومدراته
مشحونة بالخطر . ويتميز أن ينظر الى مثل هذا التحليل بعين الحذر .
ومن ناحية أخرى ، فإن الدلائل المستقاة من عدد شديد الضخامة من

الحالات التي بينت كم كانت النخبة صانعة القرار ضحية لاساءة الادراك
وكم بلغت عددا مساحا ١١ *

وما عرفناه من هذه الحالات هو وجود عدد وفير من الأمثلة الدالة
على ما قلتمت به إساءة ادراك الصفوة من دور حاسم في قرار الاشتراك
في الحرب . أما ما لم نعرفه ، ولعله ليس بتقديراتنا معرفته فهو لماذا
حدثت إساءات الادراك ، وما الذي كان سيحدث لو أنها لم تحدث (هل
كان بالإمكان الحيلولة دون وقوع الحرب ؟) ، وإلى أي حد انتشرت مثل
هذه الإساءات في التحليل في حالات الحروب بين الدول . كما أننا حتى
هذه اللحظة لن نستطيع بلوغ الدقة في الإحاطة بالعلاقة الحقة بين إساءات
التحليل وغير ذلك من المتغيرات الفردية .

وبينما قد يبدو أن المتغيرات السيكولوجية والمعرفية لا تلعب دائما
الدور الحيوي والحاسم في اندلاع الحرب ، إلا أنها يقينا عظيمة الأهمية -
وكما سنعرف في الفصول التالية - أن العوامل السيكولوجية والمعرفية
شديدة الارتباط بالمتغيرات في مستويات أخرى من التحليل . وهذا يزيد
من أهميتها كمعاصر في نظرية الحرب .

ولنحاول حثية التحول إلى نقطة أخرى . لقد زعمنا حتى الآن أن
العنصر الرئيسي في أسباب الحرب هو دور الزعيم القومي بصفته الفردية
لصنع القرار الخاص بالمبادرة بالعنف والزج ببلاده في الحرب . على
أن مثل هذا الرأي قد يحل شيئا من المبالغة في التبسيط . إذ لا يتصف
صنع القرار دوما بأنه عملية فردية ، وغالبا ما يكون عملية سياسية
جماعية . فمن يصنع قرارات الحكومة هم حفنة صغيرة من الأفراد ،
ولو كان ذلك كذلك فسيكون دور الفرد أقل أهمية من كيفية تعامل
المشاركين في صنع القرار لتقرير سياسة الحكومة . علينا إذن أن
نكتشف تفسيرات للحرب في المستوى التالي من التحليل (المجموعة
الصغيرة) .

هوامش الفصل الثالث

- (١) Why Nations go to War John Stoessinger في كتاب
الطبعة الثالثة من ١٢٥٠
- (٢) Foreign Policy Ole Holsti في
In Search of Global, James Rosenau ضمن كتاب
١٩٧٢ ، ص ١٢٧ ، وانظر أيضا Margaret Hegmann في كتاب
Patterns Effects of Personal Characteristics of Political Leaders on Foreign Policy.
- (٣) Violence and Aggression James Davies في مقال بعنوان
Innate or Not في المجلة الفصلية The Western Political ، ٢٢ ، ١٩٧٠ .
(٦١٨ - ٦١٧)
- (٤) A Theory of Human Motivation : Abraham Maslow
Psychological Review ٥٠ (١٩٤٢) ، ص ٢٩٤ مجلة
- (٥) على الرغم من وجود أدلة تجريبية عن الاحتياجات الهرمية السيكولوجية وعن ترتيبها ترتيباً هرمياً ، إلا أنه لا توجد شواهد تجريبية عن الاحتياجات الثلاثة الأدنى التي جاء بها Maslow انظر Ross Fitzgerald في مقال بعنوان
An Expression and Evaluation of Maslow Hierarchy of Needs
(١٩٧٧ - من ٣١ - ٥١)
- (٦) Studies in Motives, Cooperation — Henry Kissinger
Buffalo Studies and Conflict ضمن (١٩٦٨) ، ص ٢٨ - ٢٦
- (٧) Studies in Motives, Cooperation and — Kenneth Terhune
Conflict within Laboratory Microcosms.
- (٨) Content Analysis : David Winter and J. Stewart as a Tech-
M. G. Hermann A Psychological nique For Political
Examination of Political Leaders. (١٩٧٧) ، ص ٦٠
- (٩) Psychopathology and Politics : Harold Lasswell (١)
كتاب (١٩٤٨) Power and Personality
- (١٠) Psychological J. M. Firestone , K. W. Terhune
D. G. Winter , Studies in Social Interactions and Motives
(١٩٧٢) The Power Motive
- (١١) Content Analysis as a Technique : Winter and Stewart
for Assessing Political Leaders ص ٦
- (١٢) Motives, Situations and International — K. W. Terhune
Conflict Within Prisoner's Dilemma مجلة علم النفس وعلم النفس الاجتماعي
(من ص ١ - ٢٢) ١٩٦٨
- (١٣) The Open and Closed Mind : Milton Rokeach (١٩٦٠)

- The Nature and Meaning of Dogmatism — Milton Rokeach (١٤)
مجلة علم النفس (مايو ١٩٥٤) -
- The Authoritarian Personality — T. Adorno (١٥)
ص ٢٥
- Explaining Foreign Policy — Jensen (١٦)
Personality Effects on American : Lloyd Etheredge (٢٧)
Foreign Policy (١٩٦٩ - ١٩٨٤) - المجلة التخصصية للدراسات الدولية .
١١ مارس ١٩٨٨ ص ٩١ - ١٢٢ .
- Etheredge ص ٤١٦ ينقد Graham H. Shepard لانه اخلق في (١٨)
التأكيد وجود أي اختلاف بين آثار الشخصية الانبساطية والشخصية الانطوائية عن سياسة
الولايات المتحدة نحو الاتحاد السوفيتي في الحقبة بين ١٩٦٩ - ١٩٨٤ .
- R. Raskin و J. Novacek و R. Hogen و Narcissism (١٩)
Self-Esteem Management في مجلة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي ص ٦٠
الصفحات ٩١١ - ٩١٨ -
- The Persian : U.S. House of Representatives Committee (٢٠)
Statement by Jerrald Post Gulf Crisis في ١٩ ديسمبر ١٩٦١ ص ٢٨١ -
(٤٠١)
- Risk, Power Distribution Bruce Bueno de Mesquita : انظر : (٢١)
and the Likelihood of War مجلة الدراسات الدولية النفسية ، ديسمبر
١٩٨١ ص ٥١٢ - ٥٤٧ - وايضا : Bueno de Mesquita في The War Trap (١٩٨١)
- Individuals and World Politics — Robert Isaac (٢٢)
ص ١٥٧
- Sanity and Survival — Jerome Frank (٢٣)
ص ٢٩
- Stalin as Revolutionary — Robert Tucker (٢٤)
١٨٧٦ - ١٩٢٩ (١٩٧٢)
- Woodrow Wilson and — Alexander George and Juliet (٢٥)
George Colonel House - انظر أيضا المقال الرائع للمؤلفين ضمن كتاب
Fred Greenstein Personality and Politics (١٩٧٥ ص ٦٢ - ٩٢)
- Does the White — Julian Lieb و D. Jablow Hirschman (٢٦)
House need a Shrink في جريدة واشنطن بوست ١٢ فبراير ١٩٨٩ -
- The Presidential character — James Barber (٢٧)
Richard Uixon بعنوان Fawn Brodie (١٩٨١)
- President Nixon's Psychiatric Profile — Eli Chesen وكتاب (١٩٧٢)
In Search of — Bruce Mazlish Nixon (١٩٧٢) . ولعمري كيف كان
الرئيس ريجان يمان من غدة الخبيث - انظر مقال في مجلة علم النفس
التاريخي ١٢ (صيف ١٩٨٤) ليدون .
- Where is the rest of me (٢٨)
Hirschman و Ligh نفس المرجع .
- Social-Psychological Approaches مقال بعنوان Herman Kelman (٢٩)
to the Study of International Relati ضمن كتاب نشر تحت اشراف
H. Kelman - بعنوان International Behavior ١٩٦٥ .
- Decision — Makinginan — Thomas Weigeler International (٣٠)
Crisis - سبتمبر ١٩٧٢ - ص ٢٠٢ - ٢٠٤ .

- Cress, Poor Communication — Sally Squires Cited in Vincennes (٣١)
 جريدة واشنطن بوست - ٧ أكتوبر ١٩٨٨ .
- Danger and Opportunity Decision Making — Barry Schneider (٣٢)
 رسالة دكتوراه، مقدمة لجامعة كولومبيا - ص ٦٧ - ٦٨ .
- Cognitive Dynamics and Images of the — Ole Holsti (٣٣)
 A. P. Smith, J. C. Farrell Enemy ضمن كتاب تحت اشراف
 بعنوان Image and Reality in World Politics (١٩٦٧) ، ص ١٨ .
- Foreign Policy Decision Makers Viewed : Ole Holsti (٣٤)
 Psychologically ص ١٢٢
- { ١٩٧٠ } The Pathology of Leadership — Hugh T'Erang (٣٥)
 Cognitive Dynamics and Images of the Enemy — Ole Holsti (٣٦)
 • ص ١٨ { ١٩٦٧ } .
- Henry Kissinger, Perceptions Harvey Starr of International (٣٧)
 Politics { ١٩٨٤ } . ص ١٧ .
- The Ecological Margaret Sprout, Harold Sprout Perspective (٣٨)
 • { ١٩٦٥ } on Human Affairs
- The Operational Code : Alexander George (٣٩)
 ضمن كتاب تحت عنوان Frederick Fleron و Erik Hoffman تحت اشراف
 • { ١٩٨٠ } The Conduct of Soviet Policy ص ١٧٠ .
- { ١٩٤٣ } A Study of Bolshevism Nathan Leites (٤٠)
 • ص ١٧٤ - ١٨٨ The Operation Code — George (٤١)
 The Operational Code — Alexander George ص ١٧٦ - ١٧٣ وكتاب
 • { ١٩٢٨ } Foreign Policy Decision Makers — Ole Holsti (٤٢)
 • ص ٤٥ ، ٤٧ Kissinger — Starr (٤٣) انظر
- The Interference Between Beliefs & — Stephen, G. Walter (٤٤)
 Henry Kissinger's Operational Code — Behavior and the Vietnam
 • { مارس ١٩٧٧ } Conflict Resolution ص ٦٥١ - ١٥٢ .
- ص ١٥٩ Kissinger — Starr (٤٥)
 Hypotheses on Misperception Robert Jervis انظر (٤٦)
 International Politics and Foreign Policy — James Rosenau ضمن كتاب
 • ١٩٦٩ . ص ٢٤٠
- Leon Festinger A Theory of (٤٧) للكتاب الكلاسيكي في هذا الشأن هو
 • { ١٩٥٧ } Cognitive Dissonance
- Cognitive Dynamics and Images of the — Ole Holsti (٤٨)
 Image and Reality in World Politics Enemy ضمن كتاب
 • { ١٩٦٧ } (ص ١٨ - ٢١)
- Some Evidence — Dina Zinnes Relevant (٤٩) انظر ايضا المصدر -
 to the Man - Milien ضمن كتاب تحت اشراف Rosenau وآخرين
 بعنوان The Analysis of International Politics (١٩٧٢) (ص ٢٤٥)

- Perception and Misperception in Interns- — Robert Jervis (٥٠)
 - (١٢٠ - ١١٩) ١٩٧٦ tional Politics
- ١٠٢ The Cybernetic Theory of Decision — Steinbruner (٥١)
 No The Cold : Charles Krauthammer War Isn't مثلًا (٥٢)
 - (١٢٠ - ١١٩) ١٩٧٦ Really over
 Cognitive Dynamics and Images of the : Ole Holsti انظر (٥٣)
 Image and Reality in — Smith و Farrell : Ensayy ضمن كتاب تحت اشراف : World Politics
- The Necessity for Choice — Henry Kissinger (٥٤)
 Perception & Misperception in International — Jervis (٥٥)
 - ٢٠٨ من Politics
- Effects of — Richard Merrila و Karl Deutsche (٥٦)
 Events on National and International Images
 International Behavior بعنوان Herbert Kelman
 - ١٨٧ - ١٢٢ من
 Perception & Misperception — Jervis (٥٧)
 - ١١١ من
 - ١٤٤ من
 - ٢٠٨ من
- Seven Minutes Nancy Cooper و John Barry في كتاب
 to Death مجلة نيويورك ١٨ يوليو ١٩٨٨ من ٢٤-١٨ : حدث موقف مشابه
 في أبريل ١٩٨٩ عندما أسقطت طائرة عراقية من قبيل الشبلا لطائرة نفاثة مصرية سبجلة
 مسلحة بالصواريخ كانت متوجهة للمشاركة في معرض دولي ببغداد - جريدة واشنطن
 بوست في ٢٩ أبريل ١٩٨٩
- Perception and Misperception in International — Jervis (٦١)
 - ٢١٧ من Politics
- The Cybernetic Theory of Devision — Steinbruner (٦٢)
 - ١١٢ من
- (٦٣) الواقع ان باحثين اثنين لم يعثرا على امثلة للمحادثات التاريخية زودت
 الزعماء بتلميحات صحيحة للرسالة القصصة في عينة الحالات المعروضة : انظر :
 Systems, Bargains, Decisions في كتاب Glen Synder و Paul Diesing
 - (١١٧٧)
- Memoirs — Harry S. Truman الجزء الثاني ١٩٥٦ : استشهد
 Lessons of the Past The use and Misuse في كتاب Ernest May بها
 of History in American Foreign Policy (١١٧٢) من ٨١ ، ٨٢ :
 (٦٤) ما يعني بعد ذلك مستند مثل : دروس : شهر مايو من الماضي : ٩١ - ١٠١ :
 Pentagon Papers الجزء الثاني استشهد بها في دروس مايو
 - ٩٨ - ٩٩ :
 Perceptions and Misperceptions in International Servis (٦٧)
 - ٢١٧ من Politics
- Foreign Policy Learning and War John Vasquez انظر : (٦٨)

- New Directions Rosenau in the Study of Kegley
 of Foreign Policy ص ٢٧٨ .
 Politics ص ٢٤٤ .
- Perception & Misperception in International — Jervis (٦٩)
 نفس المصدر . ص ٢٠٢ .
- Reagan's America — Garry Wills (٧١)
 ص ٢٠٧ - ٢٨٦ .
- Perception & Misperception in International — Jervis (٧٢)
 Politics ص ٢٢٨ .
- National Role Conceptions in the Study of — K. J. Holsti (٧٢)
 Foreign Policy في مجلة الدراسات الدولية ، سبتمبر ١٩٧٠ .
- Decisions in Israel's Foreign Policy — Michael Brecher (٧٤)
 ١٩٧٨ ضمن كتاب Peace and War — Richard Ned Lebow
 ص ١٦٦ .
- Misperceptions and the Causes of War — Jack S. Levy (٧٥)
 ضمن World Politics الجزء السادس والثلاثون في أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ٧٦ - ٩٩ .
- Perception and Misperception — Jervis في كتاب استشهد بها (٧٦)
 ص ٧٤ .
- Perception and Action in the Crisis 1914 — Robert North (٧٧)
 ضمن كتاب Farrell & Smith ص ١٢٢ .
- Why Nations go to War — Stoessinger (٧٨)
 ص ٢١١ .
- Misperception and the Causes of War — Levy (٧٩)
 ص ٨٨ - ٨٩ .
- Between Peace and War — Lebow (٨٠)
 ص ٢٠٠ .
- انظر مقالات جريدة واشنطن بوست في ٢ ، ٤ أغسطس ١٩٩٠ و ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠ .
- The Causes of War — Geoffrey Blainey (٨٧)
 ص ٢١٦ .
- Between Peace and War — Lebow (٨٢)
 ص ٢٤٢ ، ٢٤٢ .
- India, Pakistan and the Great — William J. Brandt (٨٤)
 Powers ص ٢٠٠ في كتاب Why Nations go to War ، ١٢٥ ، ١٢٦ .
- Between Peace and War — Lebow (٨٥)
 ص ٢٤٦ ، ٢٤٨ .
- Misperception & Causes of War — Levy (٨٦)
 ص ٢٦ حتى ٨٢ .
- Between Peace and War — Lebow (٨٧)
 نفس المرجع ٢٢٨ - ٢٤١ .
- نفس المرجع ، ص ٩٧ .
- نفس المرجع ١٦٤ - ١٦٦ .
- Perception and Misperception in international — Jervis (٩١)
 Politics ص ٢٢٠ .
- Between Peace and War — Lebow (٩٢)
 ص ١٥٨ - ١٦١ .
- The Psychological Dimension of — Joseph de Rivera (٩٢)
 Foreign Policy ص ٢٤٧ - ٢٤٧ .

- (١١) Between Peace and War — Lebow ١٥٨ - ١٥٩
- (١٢) War in International Society — Even Luard ١٩٨ - ٢٢١
- (١٣) نفس المرجع الفصل الثامن من ٢٢٩ - ٢٢٨
- (١٤) Misperception and Causes of War — Levy ص ٨٧
- (١٥) The Guns of August — Barbara Tuchman على سبيل المثال (١٩٦٧)
- (١٦) Between Peace and War — Lebow ص ٢٥٤ Fritz Fisher
- (١٧) War of Illusions : German Policies From 1911-1914 — ص ١٥ - ٢٥ (١٩٦٨)
- (١٨) War in International Society — Luard ٢٦١ - ٢٦٢
- (١٩) Between Peace and War — Lebow ٢٦٥ - ٢٦٦
- (٢٠) انظر في هذه النقاط كتاب The Causes of War Blaine — Tuchman ص ١١٢
- (٢١) من ٢٠٨ - ٢٠٩ وكتاب The Guns of August ص ١١٢
- (٢٢) The Causes of War — Blainey ص ٥٧ - ٦٧
- (٢٣) نفس المرجع وايضا : Levy ٩١ - ٩٢
- (٢٤) جريدة واشنطن بوست ٤٢ ، أغسطس ١٩٩٠ و ٢١ أكتوبر ١٩٩١
- (٢٥) Between War and Peace — Lebow ص ٥٢
- (٢٦) Between Peace and War — Lebow ص ٢٠٧
- (٢٧) Why Nations go to War — Strossinger ص ٧٢
- (٢٨) نفس المرجع ص ٧٢ ٩١ - ٩٢
- (٢٩) Between Peace and War — Lebow ٢١٦ - ٢١٩
- (٣٠) نفس المرجع ص ١٠٢
- (٣١) Decision Making Leon Mann Irving Janis ١١٧٧
- (٣٢) هذا الجدل بين Mann, Jervis و Lebow عن كتاب Mann, Jervis and War ص ١٠٧ - ١١٠
- (٣٣) نفس المرجع ص ١١١
- (٣٤) نفس المرجع ص ٢٧٥ - ٢٧٦
- (٣٥) نفس المرجع ص ٢٧٥
- (٣٦) Expression and Perception of Hostility — Dina Zinnes (١١٧)
- (٣٧) Quantitative International Politics in Prewar Crisis, 1914. J. David Singer (١٢٢ - ١٥)
- (٣٨) وايضا كتاب Robert North و Richard Brody و Ole Holsti
- (٣٩) Some Empirical Data of the Conflict Spiral ١٩٦٤ ص ١ - ١٥
- (٤٠) Capability — Robert North و Dina Zinnes و Howard E. Koci (١١٨)
- (٤١) Threat and the Outbreak of War ١٩٦١ ص ٤٦ - ٤٢ وعلى الأخص History of Human Conflict Robert North و Ole Holsti
- (٤٢) بأن الزعماء الاثلاث قد امروا بوجود موقف ضعيف يسمى لا يتواءم تماما مع ما قاله

Blainey عن تنازل الألمان عن التهديد بالحرب . ويشرح Blainey ذلك ويرجع
 إلى عدم مراية North وأقر أنه بالأمة الوثائقية التي أثبتت تفاؤل الألمان . فلم يكن
 كتاب Fritz Fischer عن أهداف الحرب العالمية الأولى قد ترجم آنذاك إلى
 الإنجليزية . - ويرجع لمن هذه النقطة إلى كتاب
 The Causes of War -

Blainey من ١٢٠ - ١٢٢ .
 Perception and — R. Brody R. North, O. Holsti (١١٩)
 I. D. Singer Quantitative International Action in the 1914 Crisis
 من ١٥٩ - ١٢٢ .
 Measuring Affect — R. North و R. Brody و O. Holsti (١٢٠)
 and Action in International Reaction Models (١١٦٥) . من ١٧٠ - ١١٠ .

الفصل الرابع

صنع القرار في مستوى الحكومة

مجنون هو الاستثناء في حالة الأفراد ، ولكنه القاعدة ، في حالة الجماعات .

فتنشر

- الأحداث الجارية هي التي ترسم السياسة
- جورج بول وزير خارجية أمريكا ١٩٦٧ .

في هذا الفصل - نكتشف أسباب الصراع الدولي التي يمكن أن تصادف في مستوى المجموعة الصغيرة - والقلمة الأساسية هنا هي أن الحرب بين الأمم تتضمن في إحدى اللحظات التي تمر بها قرارات تصدر عن الحكومات - ففي نطاق الحكومات الحديثة غالباً ما تصنع القرارات بعرفة مجالس الوزراء ، أو (مطابخ) مجالس الوزراء ، والمكاتب السياسية والجانتو واللجان بدلاً من الأفراد الرؤساء ورؤساء الوزراء وقادة الجيش بالصل - إذ يعد صنع القرار إلى حد كبير عملاً جماعياً ، ومن ثم فإن بحثنا عن أسباب الحرب قد قادنا إلى فحص الوسائل التي تتبعها المجموعات الصغيرة المحيطة بزعماء الحكومة في صنع قرارات الحرب والسلام - والافتراض الأساسي في هذا المستوى من التحليل هو أن أطر صنع القرار ربما يصحبها من عمليات خاصة ، وليس صفات أفراد بالذات ومعدركاتهم هي التي تحدث التأثير الحاسم على سياسات الحكومة ومسلكتها .

التعقل وصنع القرار :

في أفضل العوالم الممكنة ، تتبع الحكومات سياسات مسئلة أكثر من اتباعها لسياسات العدوان - ففيها يتميز الزعماء بالتدور ، واتباع مسالك انسانية أكثر من الانتصاف بالخسة وعدم الاقتدار - ويسود العقل والنوايا الحسنة فوق الشر والغباء - في هذا العالم الذي يجمع فيه الحاكم بين صفات الملك وصفات الفيلسوف (والتي تحدث عنها أفلاطون) وتنبؤده

حكومات ذات نوايا حسنة (ومسالك حسنة) لابد أن نتوقع أن توكل عملية صنع السياسة لأصحاب نفوس عاقلة ، تعمل حسابا لكل خطوة تخطوها . وأشار علماء السياسة والمنطق الى هذه التوعية من صنع القرار ، بأنها تمثل النموذج العقلاني الفعال (٥) (١) .

ولكل من يرغب من زعماء الحكومات المستتيرة صوغ سياسته في أمسي حالاتها المنطقية ما عليه أن يتبع نموذج رام ، المتضمن لتسلسل خطوات من السهل الاضطلاع بها :

١ - التعرف على المشكلة وتحديدها .

٢ - تحديد الاهداف . وفي حالة تعددها ، ترتيب وفقا للأهمية .

٣ - تجميع المعلومات (وهي عملية متواصلة) وربما تبدأ في واقع الأمر ابتداء من الخطوة الأولى) ..

٤ - التعرف على الوسائل التبادلية للاهتمام الى الهدف والاهداف .

٥ - تحليل كل بديل ممكن (والحرص على فحص العواقب الممكنة لاتباع أى اختيار ، وتقرير مدى الفاعلية النسبية لكل وسيلة بديلة لتحقيق الهدف أو الاهداف . وقيناس احتمالات نجاح كل بديل ، وحساب تأثير كل بديل على باقى الاهداف وتقدير التكاليف والمنافع المحتملة لكل بديل .. وعلم جرا .

٦ - اختيار أفضل بديل يتقدوره تحقيق الاهداف . وبعبارة أخرى ، اختيار أفضل استراتيجية مناسبة ، أو أكثرها صلاحية لتحقيق أعظم نجاح متصور .

٧ - تطبيق القرار . أى اختيار فاعليته .

٨ - مراقبة وتقييم القرار المتصل بالسياسة المتبعة : هل نجحت أم أخفقت ؟ هل بها عيوب ؟ هل حققت النتائج المرجوة ؟

٩ - استكمال أو استبدال أو مواصلة السياسة كما حددتها تقييماتنا (راجع الخطوة رقم ٨) .

وكما هو الحال في جميع النماذج ، يحتاج « رام » الى افتراضات

(★) Rational Actor Model وتختصر في ثلاثة حروف R.A.M وستلزمها من قبيل التبسيط في الصفحات التالية : برام .

مبسطة محددة - ويزعم أنصار رام من بين أتباعه أخرى أنه بالمقدور النظر إلى الحكومات على أنها الفاعل الوحيد الفريد ، وأن واجبها يتطلب منها الانتقاء العقلاني من بين جملة خيارات ممكنة حتى تزيد من احتمالات تحقيق أهدافها . وترغم رام بدورها أن يقدور صنّاع القرار منح قيمة مشخصة لها وزنها لكل نتيجة يتم الحصول عليها ، حتى تيسر المقارنة بين أي خيارين أو أكثر . وترغم رام بعد ذلك أن باستطاعة صنّاع القرار حساب احتمالية تحقيق النجاح اعتمادا على الفعل المرغوب .

وأخر المزاعم هو أنه بالإمكان تجنب الحروب غير المرغوبة ، أو غير الضرورية إذا تشبثنا بتطبيق القرار العقلاني . وبطبيعة الحال أن هذا لن يحول دون اقدم القادة والزعماء القوميين على شن حروب « نفعية » يعتقد أنها تساعد على تضخيم أهدافهم بطريقة عقلانية . ولطالما تحدثت الحروب من شدة الحرض عند تحليل النفقات والمنافع الخاصة بالاستراتيجيات البديلة التي تساعد على الإعتناء إلى الغايات المنشودة (٢) . وكل ما يعنيه هذا الافتراض هو القول بأن الزعماء ممن يستمعون بالقرارات العقلانية لن يختاروا طريق الحرب إلا إذا توقّعوا أن يساعد الإقدام على هذه الخطوة على تحقيق النفع . ورأوها أعظم فائدة من عدم الانتجاء للحرب . وبذلك يستطيع تفادي الحروب التي تعد وفقا لهذا المعنى لا عقلانية وغير ضرورية .

نقد : لماذا لا تستغنى الحكومات « رام » ؟

لا يخفى أننا جميعا نوافقون لتطبيق هذه العملية المنطقية على مشكلات السياسة الخارجية . ومن سوء الحظ ، أنه في عالم الواقع كثيرا ما يبين تعدد اتباع الحكومات « لرام » عند صنع قراراتها . فليس بالمستطاع دائما تطبيق أفضل الوسائل ، كما أن الفضل النتائج لا تتحقق على الدوام . فلماذا لا تصنع القرارات باتباع أفضل السبل ؟ فيما يلي قائمة مختصرة بالعوائق التي تعترض صنع القرار العقلاني ، بعضها ينبع من المستوى الفردي للتخيل ، وينبع بعضها الآخر من مستوى المجموعات الصغيرة :

١ - لا يتصف جميع صنّاع القرار انحصافا كاملا بالعقلانية . ويتفاوت نصيبهم منها . وكما رأينا ، فإن العوامل السيكولوجية تتدخل في قدرات زعماء الحكومات عندما يكفون على حل المشكلات العقلانية . ويعتقد وجود هذه القوامل تضطلع القرارات حتى تتلاقى هي والاحتياجات اللاشعورية للزعماء السياسيين ، أكثر من صنعها استجابة لمطالب الأمن القومي المشروعة .

٣ - كما رأينا أيضا ، فإن أسامة الإدراك ، ان صح عدم تفشيها بين صنّاع القرار ، هي المسائلة على أقل تقدير . وتحتاج محاولات حل مشكلات السياسة الخارجية الى صورة دقيقة للموقف لا تتوافر في كثير من الأحيان .

٣ - كثيرا ما يكون للهشاشة الانمعية دور ، وتصحب خيارات السياسة الحثثة في أغلب الأحيان مقادير هائلة من التوتر . وكثيرا ما يستثار التوتر القادر على تعطيل قوى العقل عندما يصاب ضغوة الساسة بقلة النوم ووهن الحالة الفزيائية .

٤ - قد لا يتوافر دوما لصنّاع القرار ما هم بحاجة اليه من معلومات . من حيث الكم والكيف ، حتى يهتدوا الى قرار عقلاني كامل . فلابد من الاكثار من وضع السياسات الامنية القوية في أية بيئة لا تشعر بالاطمئنان . فقد تكون المعلومات زائفة ، ناقصة أو متضاربة تحتل اكثر من معنى وتفسير . ان أهم المعلومات ، يعنى التي تخص نيات الآخرين لا يمكن أن تعرف في أغلب الظن من المصادر المعتادة للاستخبارات ، وكثيرا ما تتفاقم مشكلة النقص في المعلومات من اثر ميل المروسين الى الاحجام عن تعريف رؤسائهم بالمعلومات التي تتحدى نظراتهم . وفي مقابل ذلك ، قد تكون المعلومات غزيرة في مقدارها بحيث تحول ضخامة حجمها دون استخلاص المخلطين معناها . ان قدرة العقل البشرى على جمع المعلومات محدودة . وتؤدي هذه المحدودية في نهاية الامر الى الحيلولة دون اتباع الحكومات للعقلانية الكاملة عند تطبيقها على القرار السياسية .

٥ - قد يكون الوقت الميسور لصنع القرار محدودا مما يؤدي الى تعطيل قدرة صنّاع القرار على تحديد الخيارات وتحليلها . وحتى عندما يتوافر الوقت الكافي ، فربما أثر الزعماء عدم الاخذ بها ، والوقت المهدر له تكاليفه . وقد ينظر الى القرار المتسرع على أنه افضل من أى قرار أوفى يحتاج الوصول اليه الى وقت أطول .

٦ - « التكمينات غير الواقية » . يحتاج « رام » الى المستحيل او الى ما يقرب المستحيل لتطبيقه تطبيقا صحيحا . اذ يتطلب تقييم خيارات السياسة من صنّاع القرار أن يسعوا للنظر في المستقبل ، وأن ينتبأوا بالنتائج المحتملة ، واحتمال النجاح اذا اتبع أى بديل معينه (أو أية مجموعة من البدائل العديدة) . ولا يستبعد أن يكون كثيرون عنا قد صادفوا المتاعب عندما حاولوا استحضار الماضي وتمثل الحاضر ، ثم سعوا الى تخيل المستقبل الذى يحتاج الى قدر أعظم من الصبر ، يغرق قدرتنا على لم أطرافه .

٧ - ربما كانت عملية التعرف على الأهداف التي قد تسمى الدولة لتحقيقها ثم ترتيبها حسب الأفضلية تفوق قدرتها على تقييمها عقلانياً (٣) . إذ يعنى انتقاء الأهداف - في الغالب - اختيار أقل الضرر المتعددة ، وكثيراً ما صبح القول بأن اتباع هدف واحد لن يكون بالمقدور تحقيقه إلا على حساب الأهداف الأخرى . فإذا وجد هدفان يحيطان سوياً بالتفضيل ربما بات من الصعب تحقيقهما معاً ، وربما كان السعى وراء أحدهما متعارضاً هو ومتابعة الهدف الآخر .

٨ - إن التعرف على جميع البدائل الممكنة ثم اختصارها جميعاً لنوع من التحليل ، تبعاً لتكاليقها وما يعود منها من نفع ، يعد مهمة شاقة مشقة للهيئة - فلا يستبعد أن يكون تحليل الخيارات على هذا الوجه محدوداً لبعض الأسباب العملية ، مثل ضيق الوقت ومحدودية البصيرة الأدبية ، وهناك مشكلة تنفرد بها قرارات السياسة الخارجية وهي الحاجة المبرسة للمسرية . ففي محاولة للحلولة دون حدوث تسرب للمعلومات الحساسة ، غالباً ما يلجأ صناع القرار إلى اختيار وتحديد عدد الأشخاص الذين يستشارون ، وبذلك يحددون تحديداً صارماً مدى البدائل ، وأيضاً تنوع التحاليل ، ويرى ماكجورج بالندي أن هذه المشكلة ، كانت من المشكلات المتكررة عند صناع القرار الأمريكيين في عهد الحرب الباردة ، وأنها قد عذبت الزعماء السوفييت أيضاً . فمثلاً لم يستشر خروتشوف سوى ديلوماسي واحد (جروميكو) عند تحليله قرار نصب الصواريخ في كوبا ١٩٦٢ (٤) .

واكتشف دراسة سيندر وديزنج لصنع القرار في ست عشرة أزمة دولية أن معظم البدائل إما تجاهلت ، أو سرعان ما استبعدت باعتبارها غير مجدية أو عديمة الأثر اعتماداً على الفحص الأولي الدقيق ، ولم تحظ بالاهتمام الجدي إلا بدائل قليلة (٥) . واكتشف بول اندرسن في معرض دراسته الشديدة الأثارة للاهتمام بعمليات صنع القرار عند إدارات ترومان وإيزنهاور وكيندي (فيما يتعلق بكوريا وفيتنام وأزمة إقامة الصواريخ في كوبا) أنه بالرغم من أن صناع القرار قد بحثوا عدة بدائل ، إلا أن القليل منها قد خلا من التناقض ، وبمجرد اقتراح عدد كبير من البدائل داخل المجموعة المختصة ، تجاهلت دون تحليلها ، أي أنها ماتت لافتقارها ، إلى من يؤيدها . ويضاف إلى ذلك ، عند التعرف على بدائل غير متوافقة فإنها تكون عادة رد فعل لاقتراح سابق لم يقره عدد من أفراد المجموعة المختصة ، ويكون لسان حالها عبارة أشبه بالكلثبية ، تنص إلى الكف عن اتخاذ أي إجراء بدلاً من أن تحتوي على برنامج مستقل للعمل . ولعل الأهم هو

اعتداً أندرسن أيضاً الى وجود ميل للبحث عن أهداف ، بعد أن يكون قد تم التعرف على البدائل وتم اقرارها (٦) .

وبين من دراسات صنع القرارات المشتركة، التي اضطلع بها نفر من العلماء أن عدداً من البدائل التي بحثت ، غالباً ما انحصر القرار بشأنها بين عبارتين توامتين « مرض » و « يتابع البحث » (٧) ، والواقع أن صنع القرار لا يطرحون كل الخيارات ثم يحصون الآراء المؤيدة والآراء المعارضة ، ولكن بدلاً من ذلك يتم فحص البدائل الممكنة الواحد تلو الآخر بالتتابع الى أن يكتشف الخيار الذي يتجاوب هو والحد الأدنى من معيار المقبولية (مرض) ، ولا يتولى المحلل ترتيب البدائل تنازلياً من الأسوأ الى الأفضل ، ولكنها تصنف ببساطة من ناحية القبول أو عدم القبول ، وأول خيار تكتشف ملامته في خانة « المقبول » هو البديل الذي يقع عليه الاختيار (٨) . (وكان هذا الكشف البصير هو الذي منح سيمون جائزة نوبل في الاقتصاد ١٩٧٨) ، ومن غير المستبعد أن يعثر على خيار أفضل لو استمر البحث وحللت نتائج الخيارات الأخرى ، وليس من شك أن الحل الأفضل قد يكون هو البديل التالي ذاته ، غير أن صنع القرار لن يعرفوا ذلك أبداً ، إذ تنتهي عملية الانتقاء عند اختيار الحل « المرضي » .

فلماذا تتبع مثل هذه الاجراءات ؟ يزعم سيمون ومارش أن البحث عن الحل المرضي ومتابعة البحث ما هما الا وسيلتان مصممتان للتبسيط والتسجيل بعملية صنع القرار . إذ يدرك المتفكرون قصر الوقت والتكاليف الباهظة التي يتكبدها الوقت الطويل الذي يهدر في البحث عن القرار ، وعلاوة على ذلك ، فإن الحل الأمثل ربما لا يهتدى اليه قط . فلما كان من الصعب ، ان لم يكن من المتعذر - مقارنة قيمة أية نتيجتين ، لذا ليست هناك عملية عقلانية موثوقة للمنتور على أفضل « الممكن » ، والتيقن منها (٩) ، وتبعاً لهذه الظروف فمن الأفضل البحث عن حل مقبول فحسب ، بدلاً من الانشغال بعملية (حبالها طويلة) قد تتحول الى «طاردة للأوز الوحشي »

لدينا بعض دلائل على أن صنع سياسة الحكومة يتبع هذه الممارسات بالفعل . واستخلصت دراسة أندرسن للحرب الكورية وحرب فيتنام وأزمة الصواريخ في كوبا القول بأن صنع القرار الأمريكي لم يبحثوا كل بديل ، أو كل المجموعات الثانوية من البدائل ، قبل اعتدائهم الى القرار النهائي ، ولكنهم بحثوا البدائل بالتتابع ، وانتهوا الى الموافقة أو عدم الموافقة على قبول كل بديل بالتناوب (١٠) .

« والأهم فيما فيما يتعلق بهذا المستوى من التحليل أنه من الممكن أن يختلف تعقل أحد الأفراد عن تعقل الفرد الآخر ، فلو أن عدة أفراد طبقوا نظرية « الرام » على مشكلة بعينها من مشكلات السياسة ، فإن كلا منهم سيختار حلا مختارا مختلفا ، وسيترتب مختلف الأفراد أو المجموعات الثانوية في الهيئة المكلفة بصنع القرار الأهداف ترتيبا مختلفا ، وستختلف مفضلاتهم للنتائج وسيبتنون خيارات سياسية مختلفة » .

هنا ، سنعود للافتراض المركزي لمستوى المجموعة الصغيرة في التحليل . إذ تعد عملية صنع القرار الحكومي مبادأة جماعية أكثر من كونها فردية . فلابد أن تنشأ اختلافات بين أعضاء الوزارة حول أفضل الحلول المتاحة للمشكلة وأفضل سياسة لحلها ، بل قد توجد اختلافات رئيسية أحسم حول الأهداف الصحيحة الأجدر بالمتابعة ، وتترك جانبا طرائق التصدي لهذه الأهداف . قصارى القول فإن القرارات تحتاج إلى المساعدة والحلول الوسط بين أفراد المجموعة . إذ يبين في نهاية المطاف أن صنع السياسة عملية سياسية أكثر من كونها عملية معرفية أو عقلانية . وبقدر كون القرارات سياسية يزداد احتمال اتصاف القرارات بهذا لا (يعني لا معقوليتها) .

نخلص من ذلك إلى أن علينا أن نتشكك في قدرة الحكومات على صنع قرارات جيدة ، عقلانية ومقبولة . وعلينا أن نعترف بوجود قرارات قبيحة وبوفرة القرارات البعيدة عن العقل التي صنعت ، وكما اقترحت الحكومات من الإخفاق في عملية صنع القرار ، وكما أثبتت فابريقة السياسة أنها مجرد ليمونة تستطيع عصرها وفقا لمشيئتنا !!

فإذا كانت القرارات الحكومية لا تصنع بالعقل ، فأننا سنحتاج إلى مناقشة كيف تصنع الحكومة قراراتها . وهذه هي المهمة التي سيضطلع بها باقي الفصل . وهناك نظريتان تمثلان البديلين الأولين « للرाम » - السياسة البيروقراطية والتفكير الجماعي . ومع هذا وقبل أن نبحث النظريتين ربما كان من الأجدي أن نبحث بعض الاستبصارات من منظورين آخرين : نموذج الزائدة ونموذج العسيلة التنظيمية .

الزائدة :

منذ ربع قرن أحدثت دافيد برايبروك وتشارلز ليندبلوم تأثيرا عارما على التفكير السياسي عندما قلعا تحليلهما لكيفية صنع القرار (١١) . فنادرا ما يعتمد صناع القرار على « الرام » لعدة أسباب سبق ذكرها مثل الافتقار إلى المعلومات والافتقار إلى الاتفاق على الأهداف والوسائل وقصور الوقت والموارد ومحدودية قدرة الفرد على حل المشكلة . الخ . وبهذا

عن ذلك فانهم يحاولون تبسيط العملية . وترتب على ذلك الجراء القراءات السياسية - نظريا - اعتمادا على عملية مزايمة . اذ لا يتم تحليل جميع البدائل تحليلا كاملا ، ولا يحدث تمنع كامل في غير تلك الخيارات التي لا تختلف عن السياسة الجاضرة بأكثر من اختلافات هيئة نسبيا ، وجرت العادة الا تبحث التقيرات الكبرى والاصلاحات الشاملة ، وترتب على ذلك ان اغلب السياسات تختلف اختلافا هامشيا فتصحب (في السياسة القائمة على المزايمة) عن السياسة السابقة . ويمكن بيان ذلك بالشكل المبين فيما بعد .

السياسات البديلة

السياسات البديلة

السياسة الراحنة

ح ————— ب ————— ج ————— د ————— ه ————— ز ————— ح —————
(نموذج المزايمة في خيارات السياسة)

والخيارات السياسية التي يحتمل ان تحظى بقدر اكبر من البحث ، عادة ما تكون الخيارات المختلفة عن السياسة الراحنة في مسائل هامشية وحسب . فلا يحتمل ان تقيم الخيارات السياسية أ ح ، ب ، ج ، د ، ه ، ز ، و ، ج ، ب ، و . وتمتخص هذه الخيارات عن سياسات لا تتفرق كثيرا عن السياسة الراحنة .

فماذا اذن تتبع هذه الطريقة بدلا من الطريقة الاجمالية ؟ أولا لان هذه الطريقة اقل تعقيدا ، لا يحتاج صناع القرار عند اتباعها الى ما هو اكثر من تحليل الاختلافات بين السياسة القديمة والسياسات الجديدة . القليلة . فالمفروض انهم يعرفون على وجه التقريب كيف تعدل السياسة الراحنة ، وما هي نتائجها ، والى أي حد تعد ناجحة ، وما هي اوجه نقصها . وبمضاة أخرى ، فانهم على دراية بعواقب السياسة الراحنة ، التي تضاعف المحللين مقارنتها بالسياسات البديلة التي تختلف عنها اختلافا هينا على زيادة الثقة في ثبوتهم عن كيف تعدل السياسة الجديدة . ولأن يكونوا أكثر مضطرين الى اعادة اختراع العجلة في كل مرة يحتاج فيها الى قرار . فلما كانوا ملمين بالسياسة الراحنة ، ولما كان اختيار القرار عن اوجه لا يختلف الا اختلافا هامشيا عن السياسة الراحنة ، فان نتائجها لن تكون مختلفة الا اختلافا هامشيا فقط . وبمضاة أخرى ، يصح القول بان صناع القرار الذي يتبعون مبدأ المزايمة يعملون « عقلانيا » ، لأنهم يدركون ملق محدودية فهمهم للمشكلة ، ويعملون على حلها ، بل يلحق صناع السياسة من اذى من تدلى فهم المشكلات السياسية .

وثمة تقع آخر يعود من ذلك . اذ يستطيع على اقل تقدير من حيث
 المبدأ تجنب الأخطاء الكبرى . فقد تؤدي للاستعانة بخيارات الزائدة الى
 امكان شعور صنّاع السياسة بالثقة بعدم اختيارهم سياسة بالغة الخطا
 ومن جهة أخرى ، فانهم سيشفرون بثقة وأمل بأن أى تدبير يفتنون اليه
 عن (أ و ح أول) سينتج صحته ، اذ يدرك صنّاع السياسة ان
 النتائج غير المتوقعة سينكتشف أمرها . وإنما ستكون أكثر احتمالاً عندما
 تكون السياسة المختارة مختلفة اختلافاً جسيماً عن السياسة الراهنة .
 فقد يؤدي اختيار أ و ح الى كارثة مهولة . ويصح القول أيضاً بأن اختيار
 أ و ح قد يتضح انه أفضل خيار يستطيع القيام به . وتكون المشكلة ثم
 عدم امكان التيقن بصفة مطلقة . لأن اتباع مثل هذه السياسة قد يحدث
 نفراً كبيراً . ويستخلص برايبورك وليندبلوم من ذلك انه ربما كان
 الحافظ الأكبر لصنّاع السياسة هو تقاضى الكوارث السياسية أكثر من
 تحقيق النجاح لاحدى السياسات . نتيجة لذلك ، بالمقدور النظر الى
 الزيادة على انها وسيلة للحد من الضرر . كاستراتيجية « للفوضى في
 الأحوال » اذ تخطط سياسات الحكومة بصفة متواصلة ، ويعاد تخطيطها
 اعتماداً على عملية ضبط هلمتية . بعد اجراء عملية لا حصر لها من
 تجارب المحاولة والخطا (١٤) .

ويشير برايبورك وليندبلوم . مثلما فعل سييون ومارش ، الى ان
 صنّاع القرارات في العالم الواقعي يجرّون تمايزات للواقع . بعد ادراكهم
 عدم امكانه الاعتماد الى القرار الكامل المطلق ، ومن ثم فانهم يلجأون الى
 اختصار الطريق لتبسيط العملية . ويترتب على ذلك انتهاءهم الى اتخاذ
 قرارات أدنى فهي مستوفاها من القرارات المثبتة بالكمال .

والسبب الثالث لشعور « الزيادة » يتصل بطبيعة السياسة . اذ
 يتطلب اختيار المجموعات من بين البدائل مساهمة الجدل الوسيط وإثارة
 الحلول التوفيقية . وليس من المحتمل أن يستند الكثير من حلول التوفيق
 على بدائل (مثل أ و ح) تتطلب تغيرات جذرية في السياسة الراهنة ،
 كما لأنها لا تجعل أن تختار خيارات من قبيل الحلول الوسيط . فالأفضل
 هو انشاء قاعدة تستند عليها الخيارات الشبيهة بالسياسة الجارية .
 فيالمقدور أن يتفق الجميع على روجه التقريب على الاعتراف بتبديل أ و ح
 باعتبارها حلاً وسطاً بين الحفاظ على السياسة الراهنة واجراء تغيير
 كبير . وبعبارة أخرى ، فإن قرارات الزيادة سهلة من الناحية السياسية
 لأن السياسات غير المعتمدة على الزيادة تتطلب عادةً عند اختيارها قلب
 قرار سابق اعتمد على الزيادة وعلى توليفة من حلول الوسيط السياسية ،
 ومن ثم يمكن القول بأن الحلول غير المعتمدة على الزيادة صعبة سياسياً .

وترتب على ذلك اتخاذ قرارات « غير نموذجية » ، لأن صناع السياسة لا يسعون بالضرورة وراء أفضل الخيارات . وبدلاً من ذلك ، فإنهم يبحثون عن أكثر الخيارات « أماناً » . وربما قيل إن هذه النتيجة لا تعد سيئة بآية حال ، فلا ننسى أننا نفضل عدم اقدام الحكومات على الاندفاع والهرولة والوقوع في خلافات من جراء بعض الأحكام الرعناء . وما يفهم ضمناً هنا أن صناع السياسة عندما يواجهون بقرار قد يتخفى عن عواقب لا يمكن التكهّن بها ، فإن عليهم التثبت باتّباع الطريق الآمن ، يعني طريق المزايدة .

ومن جهة أخرى ، يرى بايبروك وليندبلوم أن تطاسقات السياسة مثل الحرب والثورات تقع خارج أنماط القرارات التي تصلح للمزايدة . فبحكم طبيعة الحرب والثورات ، فإنها تجر في ذيلها تغيرات كبيرة ومهمة . ومن ثم فإنها لا تقبل التوافق هي وصنع القرار بطريقة المزايدة .

المزايدة وفيتنام :

غالباً ما يصور تورط الأمريكان في فيتنام على أنه جاء نتيجة لاتباع قرارات مزايدة أصدبتها الارادات المتعاقبة . وفي هذه التحليلات ، ينظر الى صنع القرار الخاضع للمزايدة - في أفضل الأحوال - على أنه غير مناسب ، وينظر اليه في أسوأ الأحوال على أنه كان مصدراً كارثياً . ونشرت لسلي جلب وريتشارد بتس كتاباً (١٤) أيداً فيه القول بأن قرارات الحكومات المتعاقبة قد اعتمدت على أكبر قدر من المزايدة . فلقد اشتد تورط الولايات المتحدة تدريجياً بعد أن عبق كل قرار من مدى التزام الأمريكان وزاد من فداحة خسائرها في المال والعنادر والرجال (واشتملت التقارير الأعم على قرار ادانة ترومان بتقديم المعونة العسكرية للجهود الفرنسية التي تبذل لاستيقاء فيتنام كاستعرة فرنسية ضد الحركة القومية في فيتنام ، وقرار ادانة أيزنهاور بعد انهاء الحكم الفرنسي بمساعدة حكومة فيتنام الجنوبية الحديثة الانشاء ضد الفيات كونه المتمردين ، وقرار ادانة كيتنلى بزيادة الخبراء العسكريين الأمريكان في فيتنام الجنوبية وقرارات ادانة جونسون بالشروع في ارسال قاذفات قتال الى فيتنام الشمالية وارسال قوات مقاتلة أمريكية للحرب في فيتنام وزيادة اعداد هذه القوات باطراد .

ووصفت لسلي جلب وريتشارد بتس الاستراتيجية الأمريكية بأنها « قدمت الحد الأدنى الضروري الذي يساعد على علم الجمهور للخسارة حتى ١٩٦٥ ثم قدمت الحد الأقصى المجدي للكسب في حدود القيود الداخلية والدولية » بعد ذلك (١٥) . ويسرور الأيام ارتفع الحد الأدنى

الضروري من أثر الحالة في فيتنام ، وفيما بعد استعملت القيود على نحو متزايد للاقتلات من الهزيمة . وكانت النتيجة هي حدوث تصاعد مستمر في المجهود الحربي ، فابن تقص المشولية في الطبيعة المتصاعدة لهذه القرارات ؟

أولا - أدرك رؤساء الولايات المتحدة أن الزيادة ستساعد على الحفاظ على مرونتهم لأنها لن تخلق باب الاختيار . فقد تؤدي أية ثغرة في التزامات الولايات المتحدة إلى الاضلال من عدد الخيارات الميسورة في المستقبل أمام الرئيس ، بينما تتيح سياسات الزيادة الفرصة للرئيس لكي يتخذ الخطوة السياسية في المرة التالية .

ثانيا - تعد خيارات الزيادة وخيارات حلول الوسط أيضا ، وبخاصة في حالة جونسون - الذي كان يطالب بإجماع الرأي من مستشاريه ، تعد من الناحية السياسية ذات طابع إراجماتي ، وتمثل وسيلة من الوسائل لتجنب أوجه النقص السياسية ولتخفيف حد الخلاف ، لأن الرئيس يختار الحلول الوسط بين مواقف صفوف الخبراء ومواقف جماعة الخبراء . وتحافظ سياسات الزيادة أو فسك العصا من منصفها على الاحتفاظ بكل الطرفين في مكتب الرئيس . « فتنبع سياسة التصعيد لارضاء اليمين وينجح اليسار فرص المفاتحة أو التلويح بالسلام ، ولا يطلب من الوسط دفع ثمن مناصرته للحرب » (١٦) . قالوقرف على أرضية وسط إجراء سياسي ذكي وآمن . ويعتبر اتخاذ خطوة بسيطة للحفاظ على القوة الدافعة نحو الهدف النهائي ، كغفلا بمنح كل رئيس أفضل فرصة للحصول على أكبر صيانة سياسية قبل أن يتقدم للأمام .

ثالثا - وخيارات الزيادة ذات طابع إراجماتي ، أي أنها وسيلة لتحقيق سلامة اللعب ، لأنها تظهر بظهر الوسيلة التي تخفف من الأخطار المحتملة . ويمثل تصعيد الزيادة منتصف الطريق بين البدائل التي تكتنفها المخاطر - إذا خسرت الحرب ، أو القيام بما يعد ضروريا للكسب .

وتعقده « جيلب ويتس » أن أسلوب صنع القرار في قبة الحكومة الأمريكية قد أحرز نجاحا . إذ اتسمت سلسلة القرارات التي صدرت عن فيتنام بعقلانيته أكثر من اتصافها بالابتعاد عن التعقل . ولم يكن الزعماء السياسيون يخلعون أنفسهم - فلم تكن حالة فيتنام من الحالات التي اعتقد فيها الزعماء الأمريكي أن كل خطوة صغيرة ستكون الأخيرة لآراز النصر (١٧) . وترى جيلب ويتس أن الزعماء الأمريكي كان لم يفرطوا في التنازل ولم يخضعوا للأوهام التي صورتها التقارير التي زعمت حدوث تقدم ، كما أشار بعضهم . فلم تقص الولايات المتحدة في أي مستنقع .

لأن زعمائهم كانوا على غير دراية بوجود أى أحوال فى المنطقة . إذ كان
مصرف بوجود مستنقع ، ولم يكن التصعيد 'الزلاقا' أصمى ' فى منحدر
زلق ' . وبدلا من ذلك كان التصعيد الأمريكى ردا عقلانيا للتصعيد
المتنامى 'لأدنى سعر يساعد على الحفاظ على التزامنا ' .

وبعبارة أخرى ، لقد أدرك صناع القرار الأمريكى أنهم يمارسون
عملهم فى منطقة سياسية ليسوا على يقين من أمرها ، لأنهم لم يعرفوا عنها
الكثير وفى مثل هذه المواقف الأحكم عقلانيا هو اتباع المألوف . مزايده
القرار : وإذا اتخذنا كمثل التزام الأمريكان بالجيلولة دون اقتصاد
الصيوعية فى فيتنام الجنوبية (وهذا مثل عظيم الأهمية) فى هذه الحالة
قسنرى أن السياسة المخططة لتحقيق هذا الهدف كانت منطقية ومناسبة
كاستجابة لما حدث من تغير فى الأحوال القومية والدولية .

نموذج العملية التنظيمية :

من الإسهامات المهمة التى ساعدتنا على فهم صنع القرار الحكومى
المبذسة التى قممها جراحام اليسون فى تحليله الشهير لازمة الصواريخ
فى كوبا (١٨) . واقترح اليسون ثلاثة تفسيرات ممكنة للقرار الأمريكى
فى هذه الأزمة بأن عرض ثلاثة أطر متنافسة ترى الأزمة من خلالها .
والأطار الأول هو صديقنا الطيب ' ديم ' ، والأطار الثانى سبناه نموذج
العملية التنظيمية (٣) . أما الأطار الثالث ، الذى زعم أنه أفضل وسيلة
لشرح عملية صنع القرار فأسماه نموذج السياسة الحكومية . وفى تاريخ
أحدث أن مبتكر النموذجين الثانى والثالث قد اعتبرهما متكاملين أكثر من
كونهما نموذجين منفصلين ومتنافسين . وجمعت الاستبصارات المستفادة
من النموذجين وأخبر لها اسم شائع : ' نموذج السياسة
البيروقراطية (٣٣) (٢٩) وبالرغم من كل هذا ، ولما كانت بعض الاستبصارات
المستقاة من النموذج الثانى تبدو متمايزة بالمقارنة باستبصارات النموذج
الثالث ، لذا علينا أن نلقى نظرة خاطفة على النموذج التنظيمى قبل أن
نبحث سلبية نموذج السياسة البيروقراطية .

يرى اليسون فى نموذج التنظيمى تأثيرا إيجابيا هو متبع فى النظريات
التنظيمية للشركات الكبرى ، التى تعتبر خليطا من التنظيمات المستقلة
التبعية بما يجرى فى القطاعات والتنظيمات المتحالفة تحالفا مرنا أقرب
الى التواضع . ' فمقدور صناع القرارات الحكومية : ' أحداث خلل

جوهرى في مسئلك هذه التنظيميات ، وإن كانت لا تستطيع السيطرة عليها
سيطرة ذات بال ، لأن ما يتحكم فيها الى حد كبير هو اجراءات التشغيل
المعارف عليها (٢٠) . ويركز النموذج الثانى (التنظيمى) على الوسائل
النشعة في التنظيميات الكبرى لمواجهة القرارات التى يجب أن تتبع فى
الحالات غير المحسنة من حيث الزمان والموارد والمعلومات ، وفيما يتم تقديم
للمشكلة الى اجزاء ، أو تقطيعها الى شذرات مختلفة - ثم رزها فى وحدات
اصغر - ويحدث لكل جزء دورا ورسالة محددة لا تتناول الا جانباً معيناً
من المشكلة - ويتمرض تنسيق قسم الزعماء للتشيت ، ونحاول الوحدات
الفرعية معالجة مشكلاتها بمعزل عما يجرى فى الفرعية الأخرى ، وتنتج
حلولا تطبق على نحو مستقل نسبياً *

وتعمل الوحدات الفرعية تبعاً لاجراءات التشغيل المتعارف
عليها (٢١) ، والتى بدورها بدورها أن تحدث أثراً فعالاً على السياسة ،
ويتمتع العمل الحكومى الى حد كبير على تنظيمات تبحث عن روتينات
تصلح للتطبيق فى حالة المشكلات المباشرة . وتمتد الخيارات المناسبة
لصناع القرار أساساً على الخيارات الجارية فى مخططات الطوارئ لبعض
التنظيمات ، فمثلاً عندما استدعى المجلس الرئاسى فى عهد الرئيس كيندى
لاقتراح تكتيكات تساعد على ازالة صواريخ السوفيت من كوبا ، رجع
البنجابون الى « ذاكرته التنظيمية » ورد بتقديم خطة لتحطيم الصواريخ
الكوبية ، لأن مثل هذه الصواريخ لم تكن موجودة ، ولكن كانت هناك
خطة غزو ، وكان المشرفون على تنظيمها ما زالوا فى الخدمة (٢٢) .

وهكذا ، ساعدت اجراءات التشغيل المتعارف عليها على تحديد أى
الروتينات هى الأصلح كخيارات للسياسة ، ويمكن اختيارها بالفعل ،
وكيف تكتسب الخيارات بمجرد تحديد فاعليتها ، ومن ثم يمكن القول
بأن أوامر الروتينات التنظيمية تحد الى درجة قصوى مرونة صنع القرار ،
وتطبيقه . فلا عجب اذا وصفت العملية بأنها تدرج الى سلسلة من وسائل
البحث والمزايدات ، كما تصنف أيضاً باقتدارها الى المرونة والخيال *

وتتمثل هذه الآثار اتصالاً وثيقاً بمناقشتنا لاستجاب الحرب
فأولاً - لما كان البحث عن بدائل قاصرة على تلك الخيارات المتاحة فى
البروتوتائى التنظيمى لمخططات الطوارئ ، لذا تنحصر الخيارات عن الوفاء
بما هو ضرورى - كما هو محتمل - فربما تكون الخيارات التى قد تساعد

على منع الصراع غير موجودة ، لأنها غير متفطنة في رصيد الروتينيات
التنظيمية .

ثانيا - تخضع التنظيمات التي تعمل وفقا للنموذج الأول للتصور
البيروقراطي الذاتي ، وتسم بالبطء في استجابتها للتغيرات الكبرى التي
تطرأ على البيئة - إذ تتطلب عمليات النموذج الثاني رقعة للمزايدة لكي
تستخدم كمواقع عندما تقبل السياسات . وبدلا من الانقسام على عملية
إعادة تقييم شاملة للسياسة وأحداث تغيرات سياسية ، يكتفى بإجراء
عملية تحديد للخسارة عن طريق السير تطيقا . فهي لا تلاحظ جميع
جوانب المشكلة الراهنة ، لأن هذا الإجراء ربما يكون مستحيلا . ويكتفى
بدلا من ذلك بملاحظة القليل من العوامل الحرجية وتجري محاولات لحصر
هذه التغيرات في أضيق نطاق مقبول . وإذا تجاوزت هذه المتغيرات لأي
سبب الحدود المقبولة يسمح بانطلاق الإجراءات التصحيحية والتوثيقية .
وفي هذه النقطة يتبع صنّاع القرار الروتينيات في خطواتهم اعتمادا على
إجراءات التشغيل المتعارف عليها المخططة لاستعادة العوامل المختل إلى
نطاق الوضع المقبول . ثم يواصل اتباع السياسة إلى أن تصطدم بمثل
آخر من أمثلة إثارة المتاعب . وتؤدي هذه الإجراءات السير تطيقية إلى حدوث
بعض الغضب في السياسة التي يمكن إصلاحه حتى عن طريق غير
المتنبرسين ، ولكنها لا تؤدي إلى إعادة تقييم شاملة (٢٢) .

ثالثا : تحسنت إجراءات التشغيل المتعارف عليها كيف تمارس
السياسات بالفعل بمجرد اقراءها . وقد يتعرض صنّاع السياسة حين
لا يدرون الإجراءات التي تتبع في تطبيقها للدهشة ، عندما يرون مدى
الاختلاف بين الخطوات المتخذة وتلك التي خطرت ببالهم أصلا . ويتعلق
المثل الكلاسيكي الذي ضربه اليسون لهذه الحالة بقرار الرئيس كيندي
فرض حصار على كوبا . فلقد فرض أسطول الولايات المتحدة الحصار
نيسا للإجراءات المتعارف عليها التي وضعت الأسطول الأمريكي في مدى
بعيد عن مرمى التفائات الكوبية . ولكنها أقرب إلى أسطول السوفييت
المقترب من كوبا بدرجة تفوق ما هو مرغوب لو أراد زعماء الكرملين إتاحة
الفرصة لهم للتشاور دون إبطاء . وعلى الرغم من أنه تطبيق قرار الحصار
قد جاء بناء على إشارة صنّاع القرار من الساسة وأمر الأسطول بتنفيذ
الحصار من الشواطئ الكوبية . ولكن الأسطول - كما يقول اليسون -
لم يتبع أوامر الرئيس واعترض أول سفينة سوفيتية تقترب منه ، وأرغم
الرئيس كيندي على تصحيح عناء الأسطول بأن سمح بإختراق سفينة
أو عدة سفن للحصار ، حتى يعطى للسوفييت مهلة أطول للتمن في إصدار
قراراتهم (٢٣) .

نموذج العملية التنظيمية والحرب العالمية الأولى :

يوضح عرض جالك ليفي للسنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى بأن الروتينيات التنظيمية - وبخاصة مخططات التعبئة للقوى الكبرى - كانت عاملاً كبيراً « وإن لم تكن العامل الأوحيد » بين أسباب وقوع تلك الحرب (٢٤) . فالقوة صممت إلى حد كبير جسد روتينيات التعبئة عمليات التغيير والتعديل من مخططات التعبئة . وكان رد الألمان على الأزمة في الميثاق بين النمسا والصرب (وعلى روسيا دعمية الصرب) هو تطبيق خطة شليفن التي استمدت غزو فرنسا بعد اختراق بلجيكا . وعجز الألمان عن تغيير خطة التعبئة وتحويلها إلى خطة واحدة قائمة على تعبئة القوات لعملية هجومية في الشرق . وبذلك تأكدت مشاركة الفرنسيين والبريطانيين مع ضد ألمانيا . وأيضاً فتح جبهتين للقتال .

وعجز النمساويون بالمثل عن تغيير خططهم حتى يشككوا من قبول حل وسط سياسي . ويحتلون بلجراد (عاصمة الصرب) بصفة مؤقتة . لأن عملية تعبئتهم كانت تتطلب الاستعداد للحرب ضد الروس . وهكذا رفضت النمسا حل الوسط الدبلوماسي الذي ربما ساعد على حصر الصراع في النطاق المحلي . وبالمثل اكتشفت روسيا عجزها عن إعلان التعبئة الجزئية في الجنوب ضد النمسا . وتطلبت خططها الوحيدة التعبئة الكاملة ضد كل من النمسا وألمانيا . وما كان يوسع التعديلات أن تجرى علواً للخطة دون حدوث عواقب عسكرية وخيمة .

وعلى الرغم من أن الروتينيات العسكرية وحدها لا تحدث الحرب إلا أنها ساهمت في اندلاعها بالاشتراك مع عوامل معينة أخرى . بعضها كان له دور مؤثر على مستوى المجموعات الصغيرة في الوحدات التنظيمية الفرعية . فمثلاً تمعدت عملية التعبئة التي تصف بطبيعتها بالجمود من أثر ميل التنظيمات والأفراد الذين أنيطت بهم مهمة متابعة سياسة التعبئة (لأنهم هم الذين تكفلوا بها وكانوا مسئولين عنها) لمقاومة أحداث أي تغيير في الخطة . وهذا ميل متوافق مع النموذج السياسي البيروقراطي . وعلى سبيل المثال . فإن مقاومة القائد العسكري الألماني مولتكة لمحاولات الإمبراطور فيلهلم تغيير خطة شليفن معروفة جيداً .

ثانياً : كان سبب التحريض على التزام الجمود والتثبيت بمخططات التعبئة في ألمانيا . هو تخطيط خطط الحرب الألمانية دون استشارة السلطات السياسية . وعدم مراعاة الاعتبارات السياسية . وهذا المثل بصورة استبعاد التنظيمات الكبرى لتحليل المشكلات ومعرفة دقائقها .

وهكذا رأينا الزعماء السياسيين يجعلون الى حد كبير خطط التعبئة ومفتتها . وبينما عنت التعبئة في واقع الأمر الاستعداد لحرب مباشرة ، أو فورية ، كان الزعماء السياسيون يميلون لاعتبارها مجرد أدوات دبلوماسية للتهديد قله يكون لها تأثير رادع على الخصوم . أشبه بالفرقة . فلم يخطر ببالهم انها بمجرد أن تبدأ سيحتاج المخطط العسكري المضي قدما في عمليات التعبئة الى أن تبلغ هدفها المنشود يعني اشغال الحرب ا

وفي هذا المقام لا بد أن نأمل الأثر ذا المغزي الذي تركته تعبئة ونشر ٤٢٥٠٠ جندي من العاطلين والاجتياط في الخليج الفارسي على قيادة الولايات المتحدة على اختيار طريق آخر غير الحرب في يناير ١٩٩١ . واعتقد على نطاق واسع ان هذا امر مستحيل . لأسباب سياسية واقتصادية وثقافية ولوجيستية - فمن الصعب الحفاظ على مثل هذه القوة المساتبة في العجبة لأية فترة معتلة بين الزعيمين ، بينما يسمح للمعوقات الاقتصادية أن ترغم العسكرية العراقية على الخروج من الكويت . نعم لقد خلقت التعبئة موقفا . يحتم الاختيار بين استعمال هذه القوات ، أو الانسحاب . وهو أمر بدأ شديد الصعوبة على نظير الخصوم المدنيين لاستعمال القوة في التحدي .

ثالثا : لقد وضعت حيازة العسكريين لمخططات التعبئة هؤلاء العسكريين في موقف ميسومة داخلية قوي في مقابل المعارضين للتعبئة ، الذين لا يملكون خططا بديلة يتقدمون بها . فتحت امرة العسكريين العديد من مزايا المساومة كالحشود العسكرية وما تحت أيديهم من مؤسسات خاضعة للأمن القومي ، وبذلك تركوا الطباع بأنهم أصحاب حق شرعي في الحوار بحكم هيئتهم على مصادر وثيقة الصلة بالمشكلة لا حد لها . فربما توافرت لهم القدرة على تعبئة الرأي العام لمناصرة الحلول المفضلة لديهم ، أما الربوبيون المدنيون فيعتدون عادة على مصادرهم الخاصة للمعلومات (٢٩) .

وأخيرا ، فلعل الاهتمامات التنظيمية هي المسئولة عن خلق العقائد العسكرية الهجومية التي ارتكبت اليها مخططات التعبئة في ألمانيا وغيرها من الدال . ويجازي البني بالقول بأن العقائد الهجومية يختل الا يكون قد امتثلت الى جملها لاعتبارات عقلانية ، لأن تكنولوجيا الحرب آنذا كانت تؤثر الدفاع على الهجوم . وللاذبح هو أن المصالح التنظيمية للمعسكرين قد أملت العقيدة الهجومية ، لأن الاستراتيجيات الهجومية تساعد على تضخيم حجم العسكرية ومواردها (بحكم احتياج القوات الهجومية لعدد كبير من الرجال والأسلحة يفوق ما يحتاجه الدفاع) وترفع العقائد الهجومية من الروح المعنوية العسكرية وعن مكانة العسكريين

(قبلنا الذي يريد الوقت خلف التحقيقات عندما يحتمل أن تكون أنت في موقع المسئولية ؟) وتحتاج المقائفة الهجومية الى جيش من مرابطه ضخم أكثر من حاجتها الى نظام للاحتياط .

ويستغل ليفي في وجود طريقين لربط الزوتينيات التنظيمية بالحرب . فقد تمزى الحرب الى التنفيذ الجامد لمخططات التمنية - بالنظر الى افتقار هذه المخططات للمرونة والعوامل البيروقراطية - التي تساعده العسكريين على مقاومة حدوث أى تغييرات في هذه المخططات . وفي مقابل ذلك (أو في الوقت ذاته) فإن الحروب قد تنهض لأن التنظيمات المرتبطة بالمصالح قد تفرغ من وضع عقائده عسكرية هجومية تزيد بدورها من الحفز على اتخاذ المبادرة لجميع المعنيين .

النموذج البيروقراطي السياسي (٢) :

يعتقد الأستاذ اليسون أن النموذج الذي يفسر أفضل تخطيط كيف تصنع الحكومات القرارات هو نموذج الثالث (النموذج البيروقراطي السياسي) .

ويبدأ اليسون بالزعم بأن الحكومات ليست وحدات تنفرد بالاعتداد في حساباتها على العقل . وعوضا عن ذلك فإنها مؤلفة من تنظيمات وشخصيات فردية فعالة تتحقق آراء شتى عن خيارات السياسة الحكومية . ومن يناقش من ؟ في التأثير على القرارات (٢٦) . وتكتنف عملية صنع القرار في الساحة الحكومية (في الجبهة التنفيذية في الولايات المتحدة التي ركن اليسون الكلام عليها عن ضراحيات ملحوظة بين « اللاميين » المتفاوتين في القدرة من يشغلون مقاعدب مختلفة المسئولية . ويصنعون أنظمة قانونية شتى . ويرون جوانب متنوعة لكل مشكلة ويحصلون على مقابل مختلف جزاء ما يفعلون . والأهم هو ما لدى العاملين في الحكومة من مصالح وأهداف مختلفة . ولما كانوا ينتمون الى مؤسسات متباينة ولديهم مصالح شخصية غير متشابة ، فإن نظراتهم الى الصالح القومي تتباين تبائنا مناهرا أيضا ، ومن هنا جاء ما بينهم من اختلاف في تفصيل حلول المسائل السياسية .

ويؤزم اليسون أنه ليس لأى فرد أو تنظيم الغلبة في السلطة . فالرئيس بالرغم من اضطلاعه بدور ما ، فإنه لا يزيد عن كونه أحد المشاركين بين كثيرين . وعلى الرغم من أن تأثيره قد يتسم بقوة إلا أنه بعيد كل البعد عن الاتصاف بالقدرة على فعل كل شيء - فليست مفضلاته هي التي تلقى دوما الاستحسان ، وحتى لو مارس سلطاته ، إلا أن قراراته

ليست ملزمة على الدوام . فمن الممكن عكسها وتجاهلها أو إضعافها من قبل المسؤولين عن تطبيقها بما فسح الحقد . وتنضن البيروقراطية السياسية القول بأن الرئيس يخضع للأمر على نحوها (والأمر بالمثل بالنسبة لأصحاب الدور المركزى فى صنع القرار فى البلدان الأخرى) . ويرجع ذلك الى شدة اعتماده على البيروقراطية . من أجل المعلومات ، والتعرف على المشكلات وتحديدنا ، والتعرف على البدائل وتحليلها والدفاع عن الحلول وتطبيقات السياسة .

ومن بين الأحكام المهمة للبيروقراطية السياسية حكم مكيسل فى المباراة المشهورة : « يعتمد تحديد أين موقعك على المحل الذى تجلس فيه » . يعنى أن موقف أى مشارك بالذات عند مواجهة أية مشكلة مرهون بالتنظيم الذى يمثل . وهذه ليست فكرة مستحدثة ، ولكنها فكرة مستمارة من نظرية الدور (*) . وهى من السلع الأساسية فى أقسام علم الاجتماع منذ سنوات طويلة . ويزعم اليسون أن كل تنظيم كوزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووكالات المخابرات . . . وهلم جرا لها مصالحها الحسنة التحديد . فمثلا ، لكل تنظيم أهداف مؤسسية محددة تهتم بزيادة البعثات والحصول على زيادة فى الاستقلال من التدخل الخارجى والمزيد من النفوذ داخل الحكومة والمزيد من القدرات والموارد والأفراد والاعتمادات المالية (بطبيعة الحال) . ويزعم أيضا أن من يمثلون هذه التنظيمات يرون معظم المشكلات من خلال منظورهم المؤسسى المثل لتنظيمهم . وتشكل مصالح التنظيمات الضيقة (الأبرشية) أهداف المشاركين وأولوياتهم ومصالحهم ومخبراتهم . فهم يتمتعون فى الاقتراحات السياسية لكى يقرروا مدى تأثيرها على مصالح تنظيماتهم ، ويجنحون الى الظن بوجود هوية بين المصالح القومية والمصالح المؤسسية (٢٧) .

وأسياب هذه النزعة الأبرشية (الكهنتوية) اجتماعية فى المقام الأول . إذ يشارك زعماء التنظيم فى مجموعة من القيم والمزاعم ، لأن الأفراد ينتقون المنظمات التى تتوافق قنيتها وقيمهم (كما أنهم ينتخبون لنفس السبب) . وبالإضافة الى ذلك ، فإن عملية الاصطباغ بالصيغة الاجتماعية المؤسسية والنمى تحقق بمجرد التحاق الفرد بالمؤسسة . تساعد على حقن الفرد بالمنظور الرسمى لمؤسسته . ويتحقق مقدار ما من التوافق فى التوجهات بالعمل فى التنظيمات الكبرى .

ويجوز أى دور أو منصب يشغله أحد صناعات سياسة الحكومة فى ذيله توقعات معينة عن كيفية أدائه لدوره . كما يتعرض للتعويق من جراء

الالتزامات والواجبات المفروضة عليه - وتحدد التوقعات المرتبطة بالمنصب
 ضغوطا تشجع الفرد على تعديل توجهاته ومسلكه ، حتى يتوافق هو
 والاحتياجات الموصلة للمنصب ، والمفروض أن من يشغلون وظيفة معينها
 يكون عملهم متماثلا ، ومن ثم فإن علينا نتوقع أن تظل أعمال الحكومة
 وسياساتها ثابتة بغض النظر عن تغير الأفراد . ويزعم أن دور اللاعب
 الجديد في حل المشكلات الأساسية سينزع الى التنازل هو ودور
 من سبقوه (٢٨) .

وأشهر حكاية تروى عن أثر « الأدوات » في السلوك هي حكاية
 الملك هنري الثاني وتوماس بيكيت . إذ كان بيكيت بوصفه مستشارا
 أكثر أدباً من الملك هنري ولاه وعنواناً ، وتصور الملك أنه لو قلد بيكيت
 منصب رئيس أساقفة كانتربري فسيفصل على حليف يساعده في تقليص
 إظهار الكنيسة . أي حليفا يفرض امتيازات الملك على عالم الدين . ولكن
 ما أن تولى بيكيت منصب رئيس الأساقفة حتى أصبح مدافعا ترسا عن
 سلطات رجال الدين ، وغدا عدوا للملك ، فلقد غيرت الوظيفة الإنسان .
 والظاهر أن ظاهرة مماثلة حدثت في العهد القريب للسياسة الأمريكية ،
 فمتنما كان جورج شولتز يشغل ثاني وظائف وزارة الإدارة والحزنة (٢٩) ،
 كان كامبار واينبرجر يدعى « السكين كاذب » ، لأنه كان على استعداد
 (المختصر) البرامج الفيدرالية حتى تبقى الولايات المتحدة ملتزمة في
 ميزانياتها بالقيود المرحية . ويقال أنه عندما عين وزيرا للدفاع في إدارة
 الرئيس ريجان ، توافر في نهاية المطاف للبتاجون (وزارة الدفاع) رئيس
 قسادر على كبح جماح استنزاف الاعتمادات ، ولكن واينبرجر تحول الى
 مؤيد شديد المراس لسياسة الاتفاق على الشؤون العسكرية . ولعب دورا
 ليس بالهين في مساعدة الولايات المتحدة على تجنب أو تحقيق أقصى
 عجز مالي في التاريخ !

ومن جهة أخرى ، يجب الاعتراف بأن في مقدور الأفراد التناهي
 أو تجاوز أدوارهم . فقد يكون بوسع بعض العاملين إعادة خلق أدوارهم
 وبذلك يقلبون الحكم المتضمن في « نظرية الدور » (وإقائل أن الدور
 أو الوظيفة هي التي تصنع الفرد) رأسا على عقب . إذ باستطاعة اللاعب
 القوى إعادة تحديد مصالح التنظيم الذي يقوده ، ومن ثم يصح القول بأن
 التغيرات في السياسة وليدة التحولات في الدور (٢٩) .

السياسة والصراع والبيروقراطية :

لا كان للأفراد والتنظيمات أهداف ومصالح شتى ، ولما كانوا يختلفون حول أفضل السبل لتطبيقها ، لذا يكتنف صنع السياسة الصراع والتنافس ، فثمة صراع يحدث بين سفوة وجمال السياسة لغرض نفوذهم على صناعة السياسة وبمعاهد مناسبة إصدار القرار على تعبئة شتى للقرى السياسية (داخل وخارج الحكومة للانضمام الى الصراع السياسى) وهذه الظاهرة هي النموذج السائد فى صناعة السياسة القائمة على تمردية المسئولين اذ يفترض اشتراك العديد من العاملين بالسياسة والتنظيمات فى صنع القرار (٣٠) .

وتتصل الخيارات السياسية بمصالح المؤسسات ، وليس من المحتمل أن تطرح الخيارات أو تلقى التأييد الا اذا عكست بعض المفضلات المؤسسية (٣١) .

ولكن لا كانت السياسات الخارجية تتطلب عادة التأييد (أو الحياد على أقل تقدير) من عدة منظمات شتى ، ولما كان من غير المحتمل أن يكون بمقدور فرد أو جسد بغرده أن يقرر نيابة عن الجميع ، لذا يحتم على اللاعبين التنازول بعضهم مع بعض ، أو المخاطرة بالتعرض للاخفاق (٤٢) ، ولا تتركز المشكلة على المفاضلة بين المواقف ، ولكنها تنصب حول كيفية التوفيق بين جميع الآراء المتنازعة حول ماهية الفضل سياسية .

اذ تعد القرارات حصيلة مساومات وحلول وسط وشبه وحل وسط وعلاقات دحرجة وانشاء أحلاف ومناقصات وصراع بين أفراد يشغلون مختلف المناصب فهم التنظيم الهرمى ، ولا يتساوى الجميع فى المرتبة ، وبعبارة أخرى ، تتحدد القرارات اعتمادا على عملية سياسية أكثر من اعتمادها على المبررات أو المقولات التى يستعان بها لتأييد طريقة العمل . كما أنها تتحدد اعتمادا على القوة النسبية ومهارة الأنصار والحصوم (٣٤) .

والمفروض أن تنحصر السياسة البيروقراطية عن حلول وسط (٣٥) ، وقد يكون بالقدور أن تستند هذه الحلول الوسطية على اختيار يقام لاحتواء بعض الجوانب المفضلة عند كل طرف من المتصارعين الرئيسيين . أو على حل من حلول المقايضة التى تفتت الاختلافات أو قد تمثل أدنى قاسم مشترك ، أو أقل الحلول غير المحتملة لجميع الأطراف ، ولا يستبعد ألا يعجب الحل المختار أحدا من اللاعبين ، أو أن يكون عظيم التأثير فى تحقيق أهدافهم المفضلة . وتدعى هذه الظاهرة مفارقة أرو (٣) تبعا باسم

مكتشفها كينيث أدو ، وهو عالم اقتصاد حائز على جائزة نوبل أيضا (٣٦) .
والحلول الوسط السياسية بحكم طبيعتها يقال كثيرا انها نصف متفائلة في
تحقيق أغراضها (٣٧) .

وبصرف النظر عن الجدل الوسط ، فهناك امكانية أخرى ، وربما كان
أي الائتلاف قادرا على فرض ارادته على الأقلية (٣٨) . فمقدور المغريات
(التي قد تتخذ شكل الحلول الوسط) أن تعطي بتأييد الائتلاف ، ولكن
إيا كانت عملية تكوين الائتلاف قانها مستسفر عن التصار طرف واحد
بدلا من حدوث حل وسط . والواقع أن تحليل سيندر وديزنج للأزمات
الدولية قد كشف أن القرارات غالبا ما تتم عن طريق النشأ الائتلافات
الظافرة أكثر من الحصول عليها عن طريق الحلول الوسط ، واتضح أن
صنع القرار أقل اعتمادا على الكثرة أكثر مما تنبأت به نظرية السياسة
البيروقراطية . واستطاعت الائتلافات الداخلية أن تستبعد من عملية
القرار بعض وجهات النظر المؤيدة لوجود مشاركين أو لعدم وجودهم .
وبذلك حدث من عدد الخيارات موضح النظر (٣٩) .

وثمة حكم أخير للسياسات البيروقراطية يرى وجود تقوية ملحوظة
بين القرارات وتطبيقها ، إذ تعتمد طريقة تنفيذ القرار على إجراءات فعالة
معارف عليها وعلى الصالح السياسية والتنظيمية للمسؤولين عن تطبيق
السياسة . فقد يعمد هؤلاء المسؤولون عن التطبيق إلى تنفيذ السياسة
على أنحاء لم تخطر ببال صانعي السياسة . وقد يعدون إلى تقضيل إجراء
تعديلات طفيفة في السياسة ، بل وإلى تحريف السياسة من جراء
ما يقصونه عليها من تعديلات ، أو قد يكتفون بالاعتذار عن تنفيذ ما يطلب
منهم على الإطلاق .

وقد يحاول اللاعبون المتسامحون للسياسة التي فرضها الائتلاف
الظافر إلى تخريب طريقة تطبيقها . وأحيانا يكون لهذا الإجراء أثر مباشر
على مواقف الحرب والسلام . فعلا ، لقد تجاهل أحد سفراء فرنسا في روسيا
تعليمات حكومته المضطعة على حكومة القيصر ضد اتخاذ إجراءات خطيرة
أباند أزمعة يوليو ١٩١٤ ، وبدلا من ذلك ، لجأ إلى الحث على تعبئة القوات
الروسية ، وتعهد بتقديم الفرنسيين للمسالمة دون قيد أو شرط (٤٠) .
وكما أثبتت الأساطم لقد كانت التعبئة الروسية عاملا رئيسيا أدى إلى
التعبئة الألمانية ، ثم إلى نشوب الحرب العالمية الأولى . ولا يقلم على مثل
هذا التمرد اللاعبون من أصحاب المصالح العليا ، بصفتهم المخدعة ، ولكنه
قد يحدث في مستوى الموظفين من شياغل الوظائف الوسطى ، كما رأينا
عندما أصدر الرئيس روزفلت ١٩٤٠ تعليمات بالترخيص بتعديدي
جائولين من الدرجة الدنيا وزيت خام إلى اليابان ، ولكن للتصليين في

الإدارة الأمريكية الذين كانوا ممثلين عن التنفيذ حولوا هذه التعليمات إلى أمر بالحظر الكامل ، مما زاد من المحنة الاقتصادية لليابان ودفعها إلى اليأس ، وبذلك زادت عداوتها للولايات المتحدة (٤١) . وفي ذروة أزمة البصواريخ الكوبية ١٩٦٢ ، عندما بلغ التوتر أوجه ، أصدر القائد السوفيتي الحلي في الجزيرة تعليمات أدت إلى إصطاف الطائرة الأمريكية المتجسّسة ، وبذلك انتهك التعليمات المستديرة الصادرة من موسكو بعدم التعرض بإطلاق النيران على طائرات الولايات المتحدة (٤٢) . ومن حسن الحظ أن هذا المثل الأخير للتمرد لم يقجر أية عداوات قد تشعل الحرب العالمية الثالثة .

نتائج تطبيق السياسة البيروقراطية :

لو صح القول بأن « السياسة البيروقراطية » انعكاس دقيق لكيفية صنع الحكومات للقرارات ، آتتد ستترب عدة نتائج مهمة :

١ - بالمقدور توقع طفيان المصالح الداخلية على المصالح التومية والدولية . لأن الزعماء يرتفعون ويسقطون تبعاً لمدي استجابتهم للحاجات الداخلية . كما أن التنظيمات تنتخس أو تصاب بالانكسار بمقدار حظها من التأييد الداخلي . وقضلا عن ذلك ، فإن بعض المؤسسات (كما هو الحال بالنسبة لموظفي البيت الأبيض في الولايات المتحدة) تتناغم إلى حد كبير هي والجو السياسي الداخلي ، وترى أن مهمتها هي حماية سلطة من يتربعون على عرش القوة من أية تقلبات سياسية في السياسة .

٢ - تتعرض السياسات للتشظير . فننادرا ما توجد سياسة خارجية متكاملة مفردة ، فالأرجح هو أن تكون هناك عدة « سياسات مصغرة » (٣) تتبعها شتى التنظيمات ، أو تتكيف من جراء الجمع بينها عن طريق تألفات مختلفة تتغير بتغير الزمان . ولربما تعرضت السياسات للإبتعاد عن التنسيق وإصابة ما فيها من صلوات بالتراخي ، بل وربما اتسمت هذه الصلوات بتفكك الأوصال والتناقض ، واتباع قوى فاعلة شتى تهدف إلى أهداف متنوعة . فمثلاً ، بينما كان مجلس الأمن والبيت الأبيض يتفاوضان مع القوى المعتدلة في إيران لإطلاق سراح رهائن الولايات المتحدة في لبنان ، كانت وزارة الخارجية توالى الضغط على حلفاء الولايات المتحدة للاحجام عن التفاوض مع خاطفي الرهائن ، وفي ١٩٦٠ ، كانت وزارة الخارجية وإدارة المخابرات تقدمان معونة للجيشين المتعادين في لاوس (٤٣) .

٣ - يتعين وجود ميل نحو الالتقاء في منتصف الطريق ، واتباع سياسة المزايدة . فلابد من إشراك الحلفاء السياسيين في الرأي ، ومن تهدئة الخصوم المؤقتين ، ويتطلب ذلك الاعتدال والعمل بسياسة الحل الوسط . وتتجنب خيارات المزايدة مهاجمة العناصر الرئيسية للناخبين . وبالإضافة إلى ذلك ، فإذا صح القول بأن سياسة الحكومة تتأثر تأثراً ذا نال بالأجراءات المتعارف عليها ، كما يفهم غمناً من « السياسة البيروقراطية » ، في هذه الحالة فإن مسلك الحكومة في الوقت « و » يختلف اختلافاً خاضعاً للمزايدة فحسب من « و + ١ » ، إذ تتعرض النخبة البيروقراطية للقمع من أثر القصور الذاتي للتنظيم . وعندما تكون السياسة مستقرة ، فإنها تنزع إلى الاستقرار في حالة الاستقرار . فالسياسات الحاسمة والمحددة لا تلقى تشجيعاً ، وتفضلها السياسات القائمة على المزايدة بناءً على إثارة المسئولين الرسميين مبدأ المضي قدماً . إذ لا يؤدي التنافس بالضرورة إلى السلطة السياسية والتسلط على السلطة إلى الإقدام على المخاطرة (٤٤) .

٤ - سيصف القليل من القرارات بالحسم أو بتثيله للكلمة الأخيرة (٤٥) . وتحزى القرارات الحكومية إلى وجود حلول وسط غير مستقرة ومتناقضة داخلياً . وسيحاول من تعرضوا للوزيرة في الجولات الأولى للمنازعات السياسية كسب التأييد من اللاعبين الآخرين ، كحالة لعكس السياسة في الجولات التالية . وقد يستبعد ما بدا حلاً معقولاً لأي نزاع بعد أن تقرر بمعرفة أحد التكاليف السياسية أو يتعرض للقلب رأساً على عقب بوصفها الائتلاف الحاكم التالي ، ولا سيما إذا ساعد الاستقرار في النزاع على خدمة المصالح الحيوية لأحدى المجموعات . وقد يساعد هذا الرأي على تفسير لماذا تطول المنازعات والمعادوات في العلاقات الدولية (٤٦) .

٥ - يحتمل أن تكون القرارات لا معقولة وبعيدة عن النموذج الأمثل لها . فلا نسي أن صناع السياسة لا يبحثون عن أفضل حلول المشكلة ، ولكنهم يبحثون عن الحل الذي يرضى العاملين بالسياسة وأهم ارتباطاً بالمشكلة ، ويتمتعون بالأهمية والنفوذ . وتمثل القرارات السياسية بدلاً من ذلك أقل قاسم مشترك .

قبل أن نوالى بحثنا ، علينا أن نرد على أسئلة عديدة نستاهل الإجابة عليها فيما يتعلق بنموذج السياسة البيروقراطية :

أولاً : هل هي انعكاس دقيق للطريقة التي تتصلح بها القرارات في حكومة الولايات المتحدة ؟

- ثانياً : هل تحقق نفعا باعتبارها نموذجاً عامة لصنع القرار ؟ . بمعنى هل بالإستطاعة تطبيقها في بلدان أخرى غير الولايات المتحدة ؟
- ثالثاً : هل تساعدنا على فهم لماذا تصنع الحكومات قرارا للحرب ؟
- رابعا : هل تعد نظرية السياسة البيروقراطية نظرية حسنة ؟

هل تصود السياسة البيروقراطية تصوريا دقيقا طريقة صنع القرار في الولايات المتحدة ؟

هناك بالضرورة ثلاث مشكلات تتعلق بصحة ما جاء في نموذج السياسة البيروقراطية . هل المصالح التنظيمية هي أهم العوامل المؤثرة في المواقف التي اتخذتها التخبية السياسية ؟ هل تصور السياسة البيروقراطية تصوريا دقيقا دور الرئيس في عملية صنع القرار ؟ ما هي الظروف التي علينا أن نتوقع وجودها عند صنع القرار تبعا لنموذج السياسة البيروقراطية ؟

هل تحظى مصالح التنظيمات بالغلبة ؟ لم تستطع بحوث علماء السياسة تقديم ما هو أكثر من التأييد المخلط للحكم بأن موقعك يعتمد على ما تشغل من مكانة . ويأتي التأييد من الفراسة التي طالما استشهد بها روبرت أرنولد بأن المشاركين في هذه المجموعات يعتقدونهم أن يتنبأوا عن ثقة بموقف أعضاء المجموعة الآخرين في أية مشكلة على أساس الانتماء للقوة الفعالة ، واستقلال شخصية الفرد المعنى بالذات (٤٧) . فليس للأفراد أهمية ، وما يهم هو المجموعة التي ينتسب إليها الفرد . وتتوافق أيضا دراسة أندرو سيمبل لوزارة الخارجية بالولايات المتحدة واتجاهاتها نحو الدبلوماسية المتعددة الأقطاب هي وما رآه اليسون . على أن دراسة سيمبل قد أشارت إلى أن موقف اللاعبين يعتمد بدرجة أقل على انتمائهم للوحدات البيروقراطية الكبرى التي ينتمون إليها أكثر من اعتناؤه على الموقف المباشر في نطاق الوحدة الفرعية . قالتنظيمات الكبرى مثل وزارة الخارجية من الأنفصل النظر إليها كثقافات فرعية متعددة متبادلة التأثير ، أكثر من النظر إليها كثقافة واحدة متماسكة (٤٨) .

ومن جهة أخرى ، فإن تحليل اليسون لازمة الصواريخ الكوبية قد بين عدم وجود ارتباط كبير بين منظورات المؤسسات والسياسة التي يتخذها كبار اللاعبين . فمثلا لم ير وزير الدفاع مبدئيا أي تهديد كبير لأمم الولايات المتحدة من نصب الصواريخ في كوبا ، واعترض على أي خيار عسكري كامل . ولم يكن للاعبين الآخرين المبدئين أي دور بيروقراطي يدافعون عنه ، إذ كانوا من « العقلاء » الذين يضمنون أعضائهم في ثلاثة .

وكان بعض الأعضاء ممن لا يحظون بالرضا السامى مثل دوبرت كيندى
وته سورنسن أكثر ولا للرئيس من أى شخص من المنتخبين الى «اقتطاعية»
اليغورقراطية (٤٩) .

وبينت دراسة اندرسن لثلاثة قرارات فى السياسة الخارجية عن
ثلاث اذارات . أن العاملين الرئيسيين فى السياسة الخارجية كانوا أقرب
الى المجاهرة بتفضيلهم الاتجاه ليدائل خارج نطاق مؤسساتهم ، مثلما حدث
عندما أشار أحد العاملين بالقوات المسلحة الى أنه يفضل حل المشكلة عن
الطريق الدبلوماسى ، وبلغت نسبة من أشاروا باتباع بدائل متصلة
بمؤسساتهم ٥٦٢٪ (٥٠) . وبالمثل بين تحليل جراهام شيبارد لقصة
اللاعبين فى مكتب الأمن القومى للولايات المتحدة من ١٩٦٩ الى ١٩٨٤ الى
أنه فيما يتعلق على أقل تقدير بوزيرى الخارجية والدفاع ، من الصعب
تقرير تأثير وظفتيهما على المواقف التى يتخذونها . فى المشكلات المتعلقة
باستعمال القوة (٥١) .

ومن المزاغم السائدة (التى اختبرها شيبارد) أن اللاعبين الذين
يشلون التنظيمات العسكرية هم الأقرب الى الدفاع عن استعمال القوة من
غيرهم من العاملين . وثمة زعم آخر وهو أن العسكريين يتخذون موقفا
موحدا فى مسألة استعمال القوة . وليس بين هذين الزعمين ما يتصف
بصحته وتوافقه . ونجح الجنرال ريدجواى رئيس هيئة الأركان فى تزعم
الائتلاف السياسى المعارض للعمل العسكرى المباشر للولايات المتحدة ، لاقتاد
محاولة الحرب الفرنسية فى فيتنام أثناء معركة ديان بيان فو ١٩٥٤ ،
بينما انضم كبار الرسميين المدنيين مثل الرئيس نيكسون ووزير الخارجية
جون فوستر دالاس الى الادعاء والدفور رئيس الأركان البحرية فى تأييد
الاقتراح (٥٢) . ودافع وزير الدفاع ماكنامارا أثناء مناقشة مسألة فيتنام
١٩٥٦ و ١٩٦٧ عن الحلول الدبلوماسية ، بينما أيد وزير الخارجية راسك
وقف العسكريين المؤيدين للتصعيد (٥٣) . وبالمثل ، فاننا نعرف أن الزعامة
العسكرية السوفيتية (بما فى ذلك المارشال نيكولاى أوجانوكوف) قد
عارضت التدخل فى أفغانستان ، ولكنها كانت بالضرورة خاضعة لسيطرة
تألف الزعماء المدنيين الأقوياء يتزعمهم الجنرال برجنيف ووزير الدفاع
أوستينوف (٥٤) .

ويستخلص تحليل ويتشارد بيتس لتأثير الخبراء العسكريين
الأمريكان على قرارات الاتجاه للقوة فى أزمت الحرب الباردة بأن الخبراء
العسكريين لم يظهروا أية نوايا عدوانية الى حد ما تفوق ما عند أقرانهم
المدنيين فى قرارات التدخل . والواقع ، لقد تماثلت نصيحة رؤساء الأركان
المشركين هى ونصيحة الخبراء المدنيين فى أكثر من نصف الوقت وبفضل

عن ذلك ، كثيرا ما تشبعت خلاقات في الرأي بين الخبراء العسكريين
اذ اعتادت القوات المسلحة الانقسام في الرأي حول التوصية باشتراك القوات
المسلحة في القتال (اذ كان رؤساء الجيش أميل للحذر ، وكشف رؤساء
البحرية عن روح عدوانية اكبر) . واكتشف بيتس أن المجلس المشترك
كان الأعظم تأثيرا عندما كان يعارض التدخل ، وأن هذا التأثير كان يتضاءل
عندما كان يؤيد هذا التدخل . فلم يكن الرؤساء والخبراء المدنيون يقتنعون
باستعمال القوة لتأثيرهم بالعسكريين ، وإن كان بالقدر اقل منهم ضد
التدخل اذا اعتقد العسكريون أن استعمال القوة سيكون بعيدا عن
الحكمة (٥٥) .

وانتهى محللون آخرون لنفس النتائج . فقد اكتشف سيندر
ويزينج في دراساتهم لصنع القرار في ست عشرة أزمة دولية في القرن
الناشر عشر والقرن العشرين ، أن مثل العسكريين ، أن مثل الحلفاء
في كثير من الأحيان ، أو في أكثر الحالات ، أكثر من تأييدهم للمواقف
المتصلية . بيد أن تفضيلهم كان يستند عادة الى التقديرات التي أعدها
العسكريون أكثر من ارتكانها الى الانحياز الشخصي . واتضح تأثير المناصب
التي يشغلها هؤلاء الخبراء - وإن كانت بوجه عام أقل أهمية - أكثر من
تأثير القيم الشخصية في حالات كثيرة عند العسكريين ، الذين كانوا
يستخلصون القول ، بين أقرانهم ، بأن الاتجاهات التي اتخذها صناع
السياسة قد اعتمدت أساسا على القيم الشخصية والأوضاع الذهنية
المعرفية ، أكثر من اعتمادها على الوظيفة أو المواقف البيروقراطية (٥٦) .

وكثيرا ما يبين من هذه الكشوف أن أحد الأحكام الأكثر تميزا لنموذج
السياسة البيروقراطية يحتاج الى دعاية مؤيدة . فلا تأثير للمنصب الذي
يشغله الشخص دوما على الموقف الذي يتبناه بين البدائل السياسية .
ويعترف حتى مؤيدو نموذج السياسة البيروقراطية مثل هوثون هالبرين
دارنولد كاتنور أن بعض العاملين أقل استعدادا لتمثيل المنظورات
المؤسسية المترتبة الضيقة الأفق من استعدادهم لتأييد المنظورات
الأخرى ، ويفرقون بين « المشاركين في التنظيمات » ، الذين يمكن التنبؤ
بموقفهم بدرجة موثوق منها الى أبعد حد من درجة انتمائهم للتنظيمات
وبين الممارس الذي لا تعتبر عضويته للمؤسسة مؤشرا حسنا لموقفه من
السياسة . ويفترضون أنه كلما ارتقى المنصب الرسمي ، قل احتمال
التأثر بالمصالح المؤسسية المترتبة (٥٧) .

هل يلعب الرئيس - حقا - دورا مبالا ؟

يفرّز الكثير من انتقادات نموذج السياسة البيروقراطية على دور
الرئيس (٥٨) . ولينتك تذكر كيف رأى اليسون الرئيس مجرد واحد من

أصحاب الأدوار المحورية في صنع القرار ، على أنه في الحلات التي يتوافر فيها النظام السياسي صانع قرارات رئيسي كرئيس الولايات المتحدة ورئيس الوزراء البريطاني والسكرتير العام في السوفيت ، في مثل هذه الحالات لا يستبعد أن تصنع القرارات اعتمادا على عملية شخصية فردية أكثر من اعتمادها على عملية جماعية . وحتى على الرغم من أن كل قمة من هؤلاء الزعماء محاطة بمجلس من الخبراء من نوع ما ، إلا أن عملية صنع القرار قد تدور حول اتجاه الفرد الشاغل للقمة . وفي مثل هذه الحالات ، لن يكون لعمليات المساومة والائتلاف والدرجة بين أعضاء المجلس المحيطين بالرئيس أكثر من دور ثانوي نسبيا في رسم السياسة .

ويحاجي نقاد نموذج السياسة البيروقراطية بالقول بأنه لما كان أعضاء المجلس يتقاضون أتعابا (وربما امتنحني عن خدماتهم) بمعرفة الرئيس ، فإنه من الصعب الظن بأنهم سيقتنعون باستقلالهم عنه وكما ذكر بيرلوتر : « هل يصح القول بتمتع أية مجموعة بالقوة إذا كان من المستطاع تسريحها خصوصا إذا أصيب الرئيس بنزوة تدفعه لذلك (٥٩) » - فإذا كان وزير الدفاع ماكنتارا الذي كان يتمتع بالقوة ، قد أرغم على الانسحاب بمجرد شروعه في الاعتراض على سياسة الرئيس في فيتنام ، لذا لا يخفى أين يقع ميزان القوة ، فزعماء المجلس مقيدون بالرئيس في كل شاردة وواردة بقدر مساهمة لتقيدهم بوظائفهم . والواقع أن أحد النقاد قد اقترح تعديل الجملة الماثورة لاليسون بحيث تتخذ الصيغة الآتية : « إن عوقفا يعتمد على أين يقف الرئيس (٦٠) » . إذ لا يقتصر الأمر على دور الرئيس في تعيين رؤساء البيروقراطية ، ولكنه يضع أيضا قواعد اللعبة ، ويحدد من هم اللاعبون الذين سيشاركون في أية سياسة ، أو قرار ، ومن هم الذين يحق لهم الاقتراب منه . وهذا يثبت أن البحث عن الخيارات وتقييمها يتأثر تأثيرا عظيما بمفضلات الرئيس (٦١) .

وحتى في تحليل اليسون لقرار أزمة الصواريخ في كوبا ، يلاحظ أن الرئيس قد استأثر بالخيارات (لا تفعل شيئا - وأرسل احتجاجا دبلوماسيا) ولم يحدث ذلك بعد تمنع من المجسوة ، ولكن مرد ذلك هو عدم شعور الرئيس بأي اكتراث بها (٦٢) (لأسباب سياسية داخلية) وحتى في الحوار الذي دار بين أنصار توجيه ضربة جوية وفرض حصار بحري فتن أدرك بعض المؤيدين لهذا الرأي أن تقديم الحجج المؤيدة لتوجيه ضربة جوية كان سيذهب أدراج الرياح . بعد التسليم بمؤازرة اخوان كيندي المعروفة ووزير الدفاع ماكنتارا لفرض الحصار (٦٣) .

وأخيرا ، يحاجي النقاد ويقولون أنه أمر بعيد عن الدقة تصوير الرئيس كامرئ نلاجذع البيروقراطي . فلم يحدث أن حال أي أجماع بالسلب ضد

الرئيس دون تنفيذ خياره المفضل . ففي أزمة الصواريخ ، عندما اتفق « الخواج » على إصدار القرار بقذف قاعدة الصواريخ سام بعد إسقاط طائرة التجسس ، اعترض الرئيس على هذه الخطوة .

ويعترف النقاد أنه في مناسبات معينة تكون القرارات البيروقراطية حاسمة في صوغ السياسة . مثلما لا تعرض بعض الخيارات السياسية بناء على أوامر بيروقراطية . وغالبا ما يخفق الرئيس في سعيه وراء خيارات أخرى غير تلك التي عرشها عليه جهازه البيروقراطي . غير أن كل هذه الاجتماعات تعتمد على اهتمامات الرئيس . فحينئذ لا يكون الموضوع موضع عنابة الرؤساء ، وعندما يخفقون في إعلان سيطرتهم ، أو يوقعون شخصا مسئولاً آخر ، فإن معنى هذا هو انسحابهم من الأدوار . بيد أن هذا لا ينفي تمتع الرئيس بالسلطة أو القدرة على تجاوز أى قرار إذا رغب في ذلك . فبقدره أن يكون لاعبا يتمتع بالقدرة على فعل أى شئ ، أو شاء . أما قدرة البيروقراطيات على رسم السياسات بمفردها على مسئوليتها الخاصة ، فلا تزيد عن تكليف يتم بعلم الرئاسة . وهذه حقيقة يعترف بها حتى المدافعون عن السياسة البيروقراطية (٦٤) .

متى يصلح نموذج السياسة البيروقراطية للتطبيق ؟

والسؤال عن هل تعمل الحكومة بالفعل وفقا لما يمليه نموذج السياسة البيروقراطية في أى وقت يحتمل الإنبذ والرد . فهناك اعتراف من المدافعين عن النموذج بأن قرارات الحكومة لا تصنع دائما وفقا لإجراءات نموذج السياسة البيروقراطية . فثمة نماذج أخرى من صنع القرار أقدر على الوصف الدقيق لعملية السياسة التي تعتمد على ملامية المشكلات . فمثلا ، كتسبقت أبحاث ويلفريد كول لقرارات السياسة الخارجية في عهد إدارة نيكسون أنه في حالتين فقط من إحدى عشرة حالة (هما السياسة النقدية الدولية والأزمة الاقتصادية الدولية ١٩٧١) استطاعت السياسة البيروقراطية التزويد بأفضل تفسير واف للسياسة . وفي مشكلات أخرى زود النموذج الملكي الذي يركز على دور شخصية صنّاع القرار وأصولهم في التعامل بأفضل التفسيرات . ولم تقبض على السياسة البيروقراطية بأى دور على الإطلاق . وفي مشكلات أخرى يحتاج إلى عدة نماذج للتزويد بالتفسير المقبول للقرار (٦٥) .

وبالتأكيد ، ينحتم على أية نظرية للسياسة البيروقراطية أن تحدد الظروف التي بالمقدور توقع نجاح النموذج المستعمل بمعرفة صنّاع

السياسة في تحقيق الغاية المرجوة منه ، وحتى لا يتعين استئصاله ، ويحتمل أن يكون للنموذج البيروقراطي دور فعال عندما تتوفر الشروط الآتية :

١ - عندما يكون عند العاملين والتنظيمات المشتركة ، بصفة مشروعة ، في المشكلة كبيرا بالقدر الكافي ، وحتى يستطاع صنع القرار باتباع النموذج البيروقراطي ، يحتاج الى حد أدنى ثلاثة أشخاص . لأن وجود شخص أو شخصين لا يعد كافيا (٦٦) . فمن الشروط الأساسية احتياج عمليات السياسة البيروقراطية الى لجنة من صنّاع القرار من أي نوع ، أو على أقل تقدير يتوجب على صنّاع القرارات الأساسي استشارة هيئة من الخبراء ، وكلما زاد المشتركون في صنع القرار ازداد احتمال الاستعانة بنموذج السياسة البيروقراطية . وتعد المشكلات التي تتخطى الحدود الفاصلة بين المشكلات الداخلية والسياسة الداخلية الأكثر تعقيدا للسياسة البيروقراطية ، وتختل المشكلات الاقتصادية الدولية مركز الصدارة بين هذه المشكلات (٦٧) .

٢ - عندما تكون المجموعة التي تقرر المشكلة متعددة الأجناس ، وتفترق من الناحية الاجتماعية والثقافية الى التماسك في مؤسساتها (وأسياب منبجتها فيما بعد) ، وكلما قل التماسك داخل المجموعة ازداد ما نتوقده من صراع .

٣ - توافر مساواة نسبية في القوة بين أفراد المجموعة ، لأن السياسة البيروقراطية لا تتطلب المساواة الكاملة بين المشاركين ، ولكنها مستعرضة للاعاقبة اذا تمتع أحد الأعضاء بتفوق أكبر من الآخرين في القرارات . واتباع السياسة البيروقراطية أمر متوقع في حالة غياب الراس المدبرة من العملية ، أو يكون من المشاركين في مجموعة تعتمد في زعامتها على الزمالة الحقة . وفي حالة وجود زعيم قوى ، فإنه سيكون في موقف يساعد على دفع القرار تجاه قراره المفضل (٦٨) . وبوجه خاص ، اذا كان راس صانعي القرار مشتركاً بصفة فعالة في المشكلة ، فإن النتيجة ستخرج الى الظهور بظهور القرار الشخصي ، أكثر من اتخاذها عظمى القرار الجساعي ، ومن ثم ستفطرح بالدور الرئيسي شخصية الزعيم والمبركات والصور وأساليب التعامل والمنظور العام للمشكلة .

٤ - أن يكون الولاء الاولى لصنّاع القرار لمؤسساتهم أكثر من حرصهم على وحدة القرار (٦٩) . ويساعد ذلك على تأكيد توفير المنافسة المؤسساتية بدلا من الاجماع .

٥ - يجب أن يظاير الوقت الكافي لأعضاء مختلف المؤسسات لتنظيم محاولاتهم للتأثير على عملية القرار . فكلما طال الوقت المتاح

للتقار اذادات امكانية قدرة العاملين والتنظيمات المعنية على التسلسل في عملية صنع السياسة وتمتد التأييد لموقفها . اذ لا تقضى القرارات المتخذة في وقت قصير الى اتباع السياسة البيروقراطية . ومن ثم فان الازمات الحقة لا يحتمل أن تحسم عن طريق نموذج السياسة البيروقراطية .

٦ - كلما اذادات العملية انفتاحا اذادات ارجحية اتباع السياسة البيروقراطية . فمن الواضح أن عملية القرار المقلدة لا تحول دون اشتراك العاملين المعنيين والتنظيمات المعنية لا يحتمل أن تتوافق هي والاجراءات السياسية البيروقراطية . فعلى الرغم من أن السياسة البيروقراطية تتطلب قدرا من الانفتاح في المشاركات والمؤسسات البيروقراطية . الا أنها تتطلب قدرا من الانفتاح للمدخلات الآتية من شتى العاملين في المؤسسة .

فهل تستبعد هذه الشروط مشكلات السلام والحرب من البحث القائم على نموذج السياسة البيروقراطية ؟ لا يحتمل ذلك . فليست جميع قرارات الحرب والسلام تصنع من خلال احدى الازمات التي تحد من مقدار الزمان المتاحة . فلا يصح أن توصف من أية ناحية القرارات السوفيتية المتعلقة بتشيكوسلوفاكيا وأفغانستان والقرارات الأمريكية باستخدام القوة ضد العراق . بالرغم من كونها اثبتت فاعليتها وهي عقيدة بالزمان . بالقرارات السريعة (او المتسعة) . والأمر بالمثل فيما يخص قرارات الولايات المتحدة الخاصة بقتنام . فلا ننسى أن مشكلات الحرب والسلام تتصف بأبعديتها البالغة بحيث يضطر العاملون والمؤسسات التي تلعب عادة أدوارا محددة في مشكلات السياسة الخارجية . الى الاشتراك فيها بدور فعال . ولا ننسى أيضا أن صانع القرار عندما يشترك بأعظم قواه في مثل هذه المشكلة . لا يحتمل أن يرغب في الانفراد وحده بالمسئولية في هذه المسألة . ففي المشكلات ذات العواقب الخطيرة . يرغب من يترجم صناع القرار الحصول على قدر من المساعدة التي تنفعه عندما يتضرر . ويتطلب ذلك مؤازرة دائرة واسعة من صفوة الساسة .

هل يعد نموذج السياسة البيروقراطية صالحا للتطبيق في حكومات أخرى غير الولايات المتحدة ؟

لما كانت السياسة البيروقراطية قد ارتقت الى حد كبير بفصل الدراسات التي أجريت على السياسة الخارجية للولايات المتحدة . واقتصرت تطبيقها على دراسة أمثلة من قرارات حكومة الولايات المتحدة . فإن علينا أن نتساءل عن امكان صلاحيتها للتطبيق على غيرها من الدول . ويرى سيستر ديزنج في هذا المقام أن السياسة البيروقراطية مرتبطة بدرجة أقل بالولايات المتحدة . لأن رئيسها يملك زمام القدرة على اصدار القرار الأخير

في السياسة الخارجية ، الى حد يفوق ما يجرى في الأنظمة الأخرى . حيث توزع مسئولية صنع قرار السياسة الخارجية (٧٠) . فمثلا ، لقد دار نقاش حول تطبيق نموذج السياسة البيروقراطية على الأسلوب البريطاني في الأنظمة البريطانية . إذ يخضع صناع السياسة في هذه الأنظمة لنفس والتنوع من الاهتمامات الأتية بالكهنوتيات ، كما هو الحال في الأنظمة الرئاسية ، أما الاختلاف الرئيس في أنظمة ويستمنستر فيرجع الى تركيز السلطة في مجلس الوزراء ، التي تقف منها كل وزارة في مواجهة الوزارة الأخرى (٧١) .

وربما بدا أن من الميسور تطبيق نموذج السياسة البيروقراطية على الكثير من الأنظمة التي توجد بها زعامة جماعية من النخبة ، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي السابق ، ومكتبه السياسي الحاكم . والواقع أن هناك تماثلا بين السياسة البيروقراطية ودراسات الكرملين لصنع القرار في السوفيت ، وركزت عدة نماذج استعملها المتخصصون لوصف نظام صنع القرار في السوفيت على الصراع بين أهل النخبة الذين يشغلون مجموعات المصالح المؤسسية (٧٢) . ويرى أحد الباحثين في أحوال الكرملين (جيري فالنتينا) أنه بينما يتعين على نموذج السياسة البيروقراطية أن يتعرض للتحويل حتى يعمل حسابا للمصالح المتميزة لنظام السوفيت ، إلا أن النموذج رغم ذلك يفيد في تفسير قرارات السياسة الخارجية السوفيتية :

« ليست تصرفات السياسة الخارجية للسوفيت ، كما هو الحال في الدول الأخرى ، خاضعة لعامل واحد (الحكومة) الذي يضحكم عامل الأمن القومي ، أو أية قيم أخرى للحد الأقصى عقلانيا . وبدلا من ذلك ، نتج الأفعال من عملية تفاعل (شد وجذب) بين قوى فعالة عديدة . ويضطلع في هذه الحالة بهذه المهمة كبار صناع القرار ورؤوس التنظيمات البيروقراطية العديدة وأعضاء المكتب السياسي ونخبة البيروقراطية في مستوى اللجنة المركزية . وتعتبر السياسة البيروقراطية عاكسة ومعتقدة الى مبدأ تقسيم العمل والمسئولية بين جهات شتى بين أعضاء المكتب السياسي . وتتأثر صناعة قرارات السياسة الخارجية بعدد من القود ، بينها الضور المشتركة للأمن القومي ومصالح التنظيمات والمصالح الداخلية والاجتماعات الشخصية المتنوعة ، ومختلف الأمزجة وقواعد اللعبة ومجموعات المشتركين وعمليات المساومة والمناورة الداخلية (٧٣) » .

إن ما أضفى على النظام السوفيتي طابع السياسة البيروقراطية هو قيام هيئة جماعية (المكتب السياسي) في العهد اللاحق لتتالين بصنع القرارات . وفي السنوات الأربعين الأخيرة ، غادرا ما امتلك زعماء السوفيت

قديرا كافييا من القوة ، لانتلجة الفرصة للأفراد لصنع القرارات في المسائل الخارجية . وبالمقارنة برئيس الولايات المتحدة ، فإن السكرتير العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي (*) قد تمتع بسلطة محدودة أكبر في صنع القرارات إذ كانت قدرته داخل مكتبه - لو شئنا النظر الى المكتب السياسي (البوليتبيرو) بهذا المعنى - أقل تسلطا . فلقد كانت له الصدارة بين الميسولين له في المرتبة ، بينما يتحكم الرئيس في أصوات مكتبه ، ولعلنا نذكر الملاحظة الطريفة التي أبدتها لينكولن عن طريقة الاقتراع في مكتبه ، عنصفا صوت جميع أعضائه ضد اقتراحه ، وكان هو الصوت المؤيد الأورحد : « لقد انتصر الموافقون » !

أما الموقف بالنسبة لزعماء السوفيت فمختلف نوعا . فوفقا لما قاله دينيس روس فإن انتهاء الالتجاء للرجع ضد نخبة الحزب بعد موت ستالين قد أسفر عن حدوث « انقلاب القصر » ، الذي أدى الى إقصاء المكتب السياسي لخروتشوف ١٩٦٤ . وبذلك تحولت الزعامة الجماعية الى مؤسسة مستندة الى تعدد مراكز القوة (٧٤) . ورمز تنافز خروتشوف الى عدم امكان لجوء المهيكتير العام الى خيشونة المعاملة وفرض نفسه على مصالح اللاعبين السياسيين الرئيسيين والنواحي المؤسسية للتنظيمات الأساسية . وما دام قد أمكن إقصاء السكرتير العام خضوعا لحكم الأغلبية داخل المكتب السياسي ، فإنه لا يصح اعتباره سلطة نهائية ، فلا بد أن يستند في حكمه على قدراته على خلق إجماع ، أو إجماع التلافي على أقل تقدير . وبذلك أزعج السكرتير العام على التحول الى « سمبهار » يصل لمختلف مصالح الشيع داخل المكتب السياسي أكثر من كونه « مبادرا » . ويصح هذا الحكم على عهد بريجنيف بوجه خاص ، إذ ساعد تطبيق مبدأ الإجماع على إشعار أقرانه بالسمادة ، وأكد - في ذات الوقت - أن أية أخطاء أو أخطاء ستنسب للقرار الجماعي ، وأن تلقى المسئولية - بكل بساطة - عليه وحده (٧٥) .

وتطلب الإجماع في السياسة رضا أغلبية كبار الزعماء داخل المكتب السياسي - في أقل تقدير - أن لم يكن تأييدهم الكامل ، وربما أيضا الجانب الأكبر من الأنصار داخل اللجنة المركزية العليا ، وغالبا ما تطلبت هذه الخطوة اتساع تكتيكات مثل المساومة الداخلية والحل الوسط والدخيرة ، واقتضت أيضا تعبئة جماعات الضغط المتمثلة بالموسوع ، وتغيير وإعادة تقدير الأشخاص الذين قد يشكلون فريق القرار ، وبذل محاولات للحصول على معلومات ، والاستعانة بالصحافة للتأثير في

المجادلات ، وتشجيع الزعماء غير الملتزمين ، وجسيع هذه الحيل تقنيات
مألوفة عند من يتبعون نموذج السياسة البيروقراطية ، فمن النظام
السياسي الأمريكي !

وأدغم ذلك عن ظهور نظام يمكن أن يوصف - تمشيا مع ما قاله
روس - بتعددية التخبية أو التعددية الأوليغارشية - وتزايد اقتراب
صناعة السياسة من أن تكون حكما بمعركة مجلس يضم من يملكون
مصالح أقوى ويعملون كوسطاء - وأضحى ميلا للموازنة بين جميع المصالح
الكبرى قاعدة أساسية في العملية (٧٦) .

وأهم عامل في هذا الإجراء هو الحفاظ على الائتلاف - وكان ما أرغم
على اتساع هذه الظاهرة هو الأسطورة الأيديولوجية الرئيسية لوحدة
الحزب ، التي أكرت إمكان حدوث صراع بين أهل التخبية في الحزب .
غير أن الخوف من تصدع الائتلاف الحاكم والتي يستعمل أن يكون قد
أنهى الدور السياسي لبعض الأعضاء كان حافزا قويا بالمثل دفع الى حل
مراعات السياسة الداخلية على نحو يتواءم على الحفاظ على الائتلاف
- واتهم النظام بطابع استبداد الحاكم بالسياسة على الترحيب بالعمل
الوسطى وباتجاه الى قبول قاعدته مشترك لصناعة السياسة .
وبالمزايدة ، وكلها من ملامح النظام السياسي البيروقراطي .

إن هذا الأسلوب الأنثبي « بالفوضى في الأودال » قد عثر أيضا أن
صناع السياسة السوفيت ، كانوا أميل الى تجنب القرارات الطائشة .
إن أثبتت تخبية السوفيت علامات كثيرة على شدة الحذر . وإن كانوا قد
شبهوا أيضا بخصاسية قاتلة للتكاليف والبايعة مياسية للفتيل .
ويمثل الاخفاق السياسي الأناس. الأمن الذي يستطاع الاستعانة به
بتجاح من قبل أعدائهم السياسيين في تحدى أعضاء الشعب وأعضائهم من
مناصبهم . ومن هذا يستخلص روس أنه على الرغم من أن النظام قد
استعمل على تجنب الاضطراب داخليا ، إلا أن السوفيت استمروا يتعرضون
لأخطار خارجية ، لا سيما عندما اعتد وضجهم السياسي على هذه
السياسة .

هل يتفق نموذج السياسة البيروقراطية على تقديم أسببا ؟
ربما بذا أن تفسر نموذج السياسة البيروقراطية لأسباب الحرب
قد تطلب ما يأتي :

١ - أن دور النقاش حول قرار الحرب في موقف يتنافس فيه

عدة أفراد وتنظيمات ومؤسسات حكومية لها مصالح مختلفة سعياً وراء
تقبل تصوراتهم للسياسة الحكومية .

٢ - أن يكون قرار الحرب نتيجة للتساوية أو الحبل الوسط
أو الصراع على السلطة داخل حكومة تجبئ شئ الحرب .

٣ - أن ينظر إلى قرار الحرب من منظور مجموعة أو أكثر ،
كوسيلة لإنهاء مصالحها التنظيمية أو السياسية (أو ينظر إلى قرار شئ
الحرب كإجراء تحت مصلحتها السياسية) أو كوسيلة للحفاظ على
اتئلاف ما في السلطة .

واستعان أنصار نموذج السياسة البيروقراطية بهذا المبدأ لتفسير
قرارات سياسية شتى تخص الأمن القومي ، فسببت إلى جانب أزمة
صواريخ كوبا قرارات الحصول على أنظمة الأسلحة والسياسة الاقتصادية
الدولة وسياسة التحكم في التسليح وسياسات التحالف (٧٧) . ولم
يبحث سوى عدد قليل من الدراسات بالفعل قرار استحصال القوة من منظور
سياسي بيروقراطي . وركزت هذه الدراسات على نظامين سياسيين
مختلفين : الولايات المتحدة والسوفييت السابق .

السياسة البيروقراطية والتورط السوفيتي في الحرب :

لعل أكثر الدراسات إثارة للاهتمام عن هذا الموضوع هي الدراسة
التي ظهرت تحت عنوان «الدخول السوفيتي في تشيكوسلوفاكية» (٧٨) .
فعندما شرعت الحكومة التشيكوسلوفاكية تحت رئاسة الكسندر دوبشيك
في تطبيق أنواع شتى من التعديلات في السياسة والاقتصاد والاصلاحيات
الاجتماعية (١٩٦٨) ، واجه الاتحاد السوفيتي أزمة خطيرة في السياسة
الخارجية . وربما أثبت التحليل المختصر لتحليل فالنتا (أحد المشرفين
على البحث) نفعه في هذه النقطة ، كي يفهم القارئ كيف استطاع
الاستعانة بنموذج السياسة البيروقراطية في تفسير قرارات الاشتراك في
الحرب .

وأدرك المسؤولون السوفييت جوانب مختلفة نوعاً المشكلة
وتعرضوا إلى أخطار مضاعفة إلى حد ما قد تلحق بهم وبتنظيياتهم .
والواقع أنهم عرفوا المصالح السوفيتية القومية تعريفاً مختلفاً اعتمد على
مسئوليات مؤسساتهم . وعلى الرغم من أن جميع زعماء السوفييت قد
اعتبروا الاصلاحات التشيكية تهديداً ، إلا أنه حدث انقسام في الرأي
حول كيفية الرد على التهديد ، وبدأ تشكيل ائتلافين أقرب إلى عدم الإنصاف
بالصفة الرسمية في بواكير الأزمة : أنصار التدخل وللمارضون للتدخل

- مع وجود بعض أعضاء أتروا الحياذ ولم يتحاووا لأى طرف من الطرفين
السابقين *

انصار التدخل :

١ - عنى أعضاء الحزب من البيروقراط فى الجمهوريات غير
الروسية من أمثال شلست ، عضو المكتب السياسى والسكرتير الأول فى
جمهورية أوكرانيا بالأفكار الإصلاحية التى اندلقت عليهم من أوروبا
الشرقية على الجمهوريات السوفيتية المجاورة * وردت صدق اهتماماته
ماشينوف السكرتير الأول فى جمهورية روسيا البيضاء والمرشح لعقوبة
المكتب السياسى *

٢ - وعنى البيروقراط من اللجنة المركزية المكلفون بالاشراف على
المسائل الأيدولوجية وتلقين مسائل الدعاية بنفس المعتقدات الخاصة
« بجهات التصحيح » داخل الاتحاد السوفيتى * وضم هذا الفريق كثيرا
من الأسماء المشهورة والمستولين الحزبيين فى المدن الكبيرة مثل جريشين
السكرتير الأول فى حزب موسكو الذى كان مشغولا عن التعامل مع عدد
كبير من المنشقين وتصريحاتهم فى اللجان الثقافية والأدبية فى المدن ،
والذى أدرك أيضا الحاجة الى قبح تجارب الإصلاح التشيكية *

٣ - أدركت المخابرات السوفيتية (*) والادارة السياسية
الرئيسية (المستولة على الاشراف على النواحي الأيدولوجية والسياسية
للجيش) ، التى كانت تحت قيادة الجنرال بيشيف أن الرياح السياسية
الجديدة التى عمت من تشيكوسلوفاكيا ، تعتبر تهديدا للروح المعنوية
والانضباط فى قوات أوروبا الشرقية فى حلف وارسو * أما القادة
العسكريون السوفييت المستولون على قوات حلف وارسو ، بما فى ذلك
قائد الحلف الجنرال ياروجفسكى ، فقد أدركوا بالثاكد مدى تهديد
الإصلاحات التشيكية للهمة التنظيمية لقوات الحلف * وكانت لدى
المخابرات السوفيتية أسباب إضافية للمطالبة بعكس تيار الإصلاح فى
تشيكوسلوفاكيا * فقد طردت السلطات التشيكية الكثير من أخلص
رجالهم من المناصب المستولة فى وزارة الداخلية التشيكية ، ومن ثم
أضحت مهمة البعثة التنظيمية للمخابرات السوفيتية داخل
تشيكوسلوفاكيا فى خطر * ويحتمل أن تكون مشكلة مماثلة قد واجهت
ادارة المخابرات العسكرية (**) * إذ تم أيضا اعتماد التعاونيين معها داخل
الجيش التشيكي *

G.R.U.
K. G. B
1/1

(*)
(**)

وخشي زعيم الحزب الألماني الشرقي والحزب البولندي ، فالتر أولبريخت وفلاديسلاف جومولكه من انتشار الإصلاحات الليبرالية في بلديهما ، وحاولا التأثير على قرار السوفيت المؤيد للتدخل .

الائتلاف المعارض للتدخل :

١ - يرغ «يخاغيل سوسلوف زعيم الأيديولوجيا في المكتب السياسي والمسئول عن تنسيق السياسة السوفيتية في الحركة الشيوعية الدولية كمنظمات زسسى عن الغريق المعارض للتدخل . وكان سوسلوف ويوتوماريك (سكرتير اللجنة المركزية للشئون الخارجية) معنيين بمزديدهما القول بأن التدخل العسكري السوفيتي سيضعف مهمتهما التنظيمية ، وتناقص في الحفاظ على حسن الروابط بينهم وبين الأحزاب الشيوعية في الغرب والقوى التقدمية في العالم الثالث . وربما يجد التدخل أيضا المؤثر الشيوعي الصالحى المقرر انعقاده في ١٩٦٨ ، والذي أشرف على تنظيمه سوسلوف . وأخيرا ، فقد يهدد استعمال القوة استراتيجية التقارب مع ألمانيا الغربية والجبهة المتحدة مع الأجزاء الديمقراطية الاشتراكية في غرب أوروبا .

٢ - وخشي رئيس الوزراء كوسيجين الذي يفترض أنه الرجل الثاني في المكتب السياسي والمسئول عن دبلوماسية الحكومة أشد من تهديد التدخل للأهداف المنشودة من توقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والبدء المبكر في مفاوضات اتفاقية سولت . وتمرضت السلطة الشخصية لكوسيجين ومكانته للخطر ، بسبب التشابه بين الإصلاحات الاقتصادية التشيكية والإصلاحات التي اقترحتها لاصلاح الحال في الاتحاد السوفيتي .

٣ - وشعر البيروقراط في وزارة الخارجية واللجنة المركزية للشئون الدولية المسئولون عن علاقة السوفيت بالغرب بأن التدخل قد يترد بنتيجة عكسية على المصالح السوفيتية .

٤ - وخشي المؤيدون لدوبشيك في أوروبا الشرقية ، مثل الزعيم المجري ياقوش كاوار والزعيم اليوجوسلافي تيتو والزعيم الروماني شاوشيسكو ، من احتمال تهديد التدخل السوفيتي ضد الإصلاح التشيكي لاصلاحاتهم .

٥ - ويهددون بالإمعاوضون : يمد السيكوتير العام برجينيف اللاعب الرئيسي الأوجد الذي تماثل هو وفالنزا كد فكر غير ملتزم ، أى كسياسي اكتشف أن المشكلة عادة جوانب . وإن كانت هناك بالتأكيد جوانب أخرى

أيضا . وتراجع برجنيف بين الائتلافين حتى النهاية . وعمل كمشقة بين الفريقين ، ولكنه يحاول أيضا إقحام نفسه كضد للفريق الثالث . وكان موقف برجنيف حاسما في هذه القضية ، لا لأنه السكرتير العام فحسب ، ولكن لأن الزعامة السوفيتية كانت منقسمة في الرأي حول السياسة الصحيحة التي تتبع . فلم تتوفر للتألفين القوة الكافية لمرض ارادتهما على التألف الآخر ، ومن هنا كان أي تغير في موقف أحد غير الملمزمين الكبار سرجح ، وعقدت جلسات التفاوض بين السوفيت والتشيك في شيرنا وبراتسلافا في أواخر يوليو ويواكير شهر أغسطس . وكانت النتيجة المباشرة هي اتباع سياسة الحل الوسط ، أي الحل الوسط بين أعضاء الزعامة السوفيتية والحل الوسط بين الزعماء السوفيت والزعماء التشيك . وأكد التشيك ولاسم حلف وارسو والكومينكون ، ووافقوا على السيطرة على أجهزة الاعلام على نحو أعظم تأثيرا ، ووعدوا بسحب أنشأه أحزاب سياسية . ووافقوا على تطهير بعض زعماء يعينهم وابقائهم عن شغل المناصب الكبرى . ووافق السوفيت من ناسيتهم على سحب جميع قواتهم من الأراضي التشيكية (حيث كانوا يعبرون مفاوضات بالاشتراك مع حلف وارسو) وبالموافقة على قرارات مؤتمر ستيمبر الذي عقده الحزب التشيكي . ومع كل هذا لم يمض أكثر من سبعة عشر يوما بعد الاجتماع الخامس حتى خضعت تشيكوسلوفاكيا للتدخل العسكري . فما الذي كان وراء هذا النكسة ؟

وإذا هذا العمل حول محاولة أحدثت تحول جذيد أينما قلب الحل انوسلك (هي شيرنا - براتسلافا) والشروع في التدخل العسكري . وسدنت محاولات تجريب للتقنيات المألوفة في الانسحاب بها في ذلك الاستعانة بالصحافة من قبل مختلف الاتجاهات لمحاولة تعبئة التأييد . وحاولت أيضا كالمخابرات السوفيتية والسفير السوفيتي للتشيك (تشرفونيكو) تحريف المعلومات والتخاليل للمسؤول على المصادقية لاخبارهم المفضل . إذ كان الدافع الرئيسي للمخابرات السوفيتية هو مواصلة تطهير الحكومة التشيكية للثقل السوفيت . وكانت دوافع تشرفونيكو أكثر اتساما بالطابع الشخصي . فباعتباره سفيرا سابقا للسوفيت في الصين عندهما انفجر النزاع الصيني السوفيتي ، فإنه لم يرغب في إقحامه في مسألة فقدان دولة اشتراكية أخرى . كان له دور أساسي فيها . ونصح أقرانه في موسكو بأنه بالرغم من أن الموقف في براغ عاثر من نسبي إلى أمسا ، وأن هناك احتمالا في تكرار ما حدث في المجر ، إلا أن فريق دوشينيك كان أقلية داخل المكتب السياسي ، ويفتقر إلى تأييد عامة الشعب ، ومن السهل الاستغاثنة منه . فبناصر حصة لو تدخل السوفيت .

وتشياً مع ما ذكره فالنتا بأن *modus viverdi* مع التشبيك قد بدأت تعلن استقلالها عندما شرع العسكريون من النخبة السوفيسية ، بعد شعورهم بالامتناع من الحل الوسط ، في الضغط على القيادة السياسية لعكس الآية - ولقد سبق أن ذكرنا أن قائد حلف وارسو باكوففسكى قد اعتبر الإصلاحات التشيكية سبباً في إضعاف الانضباط في قوى شرق أوروبا - وهناك زعماء عسكريون سوفيت آخرون - خصوصاً الجنرال بافلوففسكى من قيادة القوات البرية التي استعبدت حديثاً قد كشفوا عن امتناعهم لعدم وجود القوات المسلحة السوفيتية على الأراضي التشيكية ، فإذا داعيتنا فقدان الثقة المتخاص في القوات التشيكية ، فسيكون التقدم بنشر القوات البرية السوفيتية على الأراضي التشيكية مسألة ضرورية - بلا شك - لنشر العقيدة العسكرية السوفيتية في أوروبا ، وبطبيعة الحال ، لا بد أن تتزامن العملية العسكرية ضد تشيكوسلوفاكيا هي وتحسين صورة القيادة البرية ومكانتها ! . أن هذا لا يعنى أن جنرالات حلف وارسو كانوا يحيدون جميعاً التدخل ، إذ كان الجنرال كازاكوف رئيس أركان قوات حلف وارسو ومؤيد التدخل السوفيتي في المجر ١٩٥٦ طاهر التشكك في التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا ، على أنه تعرض للتغيير بغتة بعد مؤتمرات براتيسلافا . وحل محله الجنرال سيننسكو الذي وصفه فالنتا ، بلويست القوات القوات البرية ، أى من علاء الضغط عليها .

وكانت لدى العسكريين وحلفائهم حجة أخرى ازدادت قيمتها وارتباطها بقضية اللوجستيقا . فلم يقتصر الأمر على اشتراك القوات النظامية في حشد القوات السوفيتية في تشيكوسلوفاكيا ، ولكن آلاف من جنود الاحتياط استدعوا ، وصودرت آلاف من السيارات التي يملكها القطاع الخاص في روسيا الشرقية ، وبدأ نقص القوات العاملة المدنية والشاحنات يصبح ذا دور فعال في حشيلة ١٩٦٨ ، ولم يكن من المتوقع إلا أن تزداد هذه الحالة سوءاً . إذ كان السوفيت مضطرين إلى سرعة التخلي عن الأسلحة المجهود الحربى سدى . وكان لتطبيق الروتينات التنظيمية في المناورات العسكرية تأثير جوهري على الآراء المتاحة لصناع القرار السوفيت .

وعند بلوغ هذه المرحلة، صعد سكرتير الحزب في أوكرانيا شلست حملة مؤيدة للتدخل . ولقد سبق أن تحدثنا عن اهتمام شلست بإمكانية نقى عدوى الإصلاحات التشيكية ، وانتقالها إلى أوكرانيا . وربما كان هناك باعث آخر لشلست وهو الاعتبارات الخاصة بموقفه السياسى . إذ كان من بين المؤيدين للجانب الحاسر في شبرناً وبراتيسلافا وباتت

مكانته وموقفه داخل المكتب السياسي في خطر . وفي ذات الوقت تجدد الضغط من قبل بيروقراط الحزب المسئولين عن المسائل الأيديولوجية ، وتجدد الاهتمام باخفاق التشييك في تعزيز الرقابة على الاعلام . وفتح الزعماء البولنديون وزعماء ألمانيا الشرقية جبهة هجومية جديدة تهدف الى قلب الاتفاق . اذ شعر جوهولكا (وأولبريخت الى حد ما) بتهديد داخلي من أثر الحل الوسيط الذي جرى مع المصلحين التشييك ، وكان خصومهم في الداخل قد اكتسبوا قوتهم من اعتماد السوفيت للسماح بالإصلاح في براج . وهكذا تجدد الضغط على المكتب السياسي المتأرجح وأعضاء اللجنة المركزية للتراجع عن الحل الوسيط التشيكي .

وأخيرا شنت القوات المناهضة لبوشيك محاولة يائسة لانتفاذ ماء وجههم . اذ لمحت اتصالاتهم بومسكو للسوفيت بتدهور الموقف في براج . وأوعزت بقرارات المخابرات المحرقة للحقائق بتأثير المصالح الشخصية والمؤسسية للبراسلين السوفيت ، بالاعتقاد بأن أية عملية عسكرية لن تتكبد سوى خسائر طفيفة وبالأرجحية الكبرى لاحتمال النجاح .

وتغير تيار الجدل الداخلي من تأثير الضغوط التي اشترك فيها العسكريون والمخابرات السوفيتية والعسكريون المحليون في الجمهوريات القريبة من الاتحاد السوفيتي والبيروقراط المسئولين عن المسائل الأيديولوجية وحلفائهم في ألمانيا الشرقية وبولانده وتشيكوسلوفاكيا . أما من التزموا الحيدة في الماضي ، بل وبعض من أبغوا الحل الوسيط الدبلوماسي في السابق فقد متحوا تأييدهم الآن للتدخل العسكري . وأغضب الفن أن الهلع قد أصاب الأقلية في مشكلة لها مثل هذه الأهمية الخطيرة . والاجبار على الاستقالة هو الجزاء الذي يلقياء من ينضم الى الجانب المظلي . في أية مسألة كبرى من المسائل العنصرية . ونعرض للانتقاد مؤيدو عدم التدخل مثل سوسلوت وكوسيجين وبرتومكريف في التقارير التي أرسلت للتخطيطات الحزبية والصحافة لاخفاقيهم في ادراك مخاطر الإصلاحات التشيكية . وكان بمقدور الملاحظين السياسيين من أولى الألياب أن يذكروا أن الريح قد أصبحت تهب الآن في اتجاه مخالف .

واتجه برجينيف ذاته الى مؤازرة التدخل . ولعل الاعنيسارات السياسية الداخلية قد ظفت على تحليل برجينيف للموقف تبعاً لما ذكره فالنتا . ولم يساعد عدم الترحيب باتفاقي شيرنا وبراتيسلافا من قبل نخبة السياسة والعسكريين على تعزيز الموقف السياسي لبرجينيف . وجنح السكرتير العام (برجينيف) الى الاعتقاد بأن التدخل السوفيتي قد أصبح مطلوباً من أجل المصالح القومية السوفيتية ومصالحه السياسية .

وربما لوحظ أن المحللين السياسيين قد أعدوا تفسيرات تنبج نموذج البيروقراطية السياسية على القرارات السوفيتية أيضا . فلقد تنبعت ديتا دوم ستجلو تغير السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط . وبوجه خاص القرارات الخاصة بإباحة شراء السلطات المصرية للمعدات العسكرية السوفيتية ، وإعطاء النور الأخضر لمواجهة العسكرية مع إسرائيل ، وعزت ذلك إلى حدوث تغيير في ميزان القوى النسبي بين معسكرى الصقوة داخل المكتب السياسي . وربما بدا أن من اعتقدوا في وجود صورة « تنافسية » للعلاقات السوفيتية الأمريكية (يتزعمهم رئيس الوزراء كوسيجين ، ويضم هذا الفريق العاملين بالادارة العامة للدولة . وأيضا المسئولين عن السلع الاستهلاكية والتقدم التكنولوجي) قد نقلوا تأييدهم إلى أولئك الذين يعتقدون في وجود صورة تعاونية في العلاقات السوفيتية الأمريكية (ويتزعمهم السكرتير العام برجينف) إلى من يعتقدون في وجود صورة اصطدامية (ويضم هذا الفريق وزير الدفاع جريشنكو والادميرال جورشنوكوف وايتيولوجي الحزب سوسلوف ورئيس المخابرات أندريوف ووزير التجارة شلبين وآخرين (٧٩) .

في هذه الحالة يصح القول بأن الضغط الذي أدى إلى التحول ، قد جاء بتأثير الأحداث في البيئة الخارجية كاستفتاء المصريين عن الخبراء السوفيت ١٩٧٢ .

ويبين من تحصيل جاكوبسونه لقرار السوفيت استخدام القوة للحصول على بعض الأراضي من فنلندة ١٩٣٩ ، بالرغم من كون هذا التحليل لم يتبع مبدأ السياسة البيروقراطية ، فلقد أمد اختلاف ثلاثة مسئولين سوفيت البيروقراط بقوة دافعة لادماج المشكلة في جدول الأعمال ، ولافتتاح الفصل الأخير ستالين الأكثر احكاما عن مواصلة السنين (٨٠) . وكانت للثلاثة أسباب مؤسسية وشخصية وسياسية أدت بغير شك إلى اعتبار الأمن القومي السوفيتي في أمن الحاجة لضم الأراضي الفنلندية . وكان أندراى جدانوف سكرتير الحزب في منطقة ليننجراد مسؤولا عن النفقاع عن المدينة ، وكان سيستفيد من توسيع مهابحة قاعدته ، أما أوتو كوزينين فكان فنلنديا متعصبا لبلاده . وكان من المتوقع أن يصبح زعيما لأية أرض فنلندية تنتمي الشيوعية . وبطبيعة الحال ، كان الأدميرال تريولسن رئيسها لأركان الأسطول في البلطيق مشغولا وبعدهما بخضوض ثامتي الأسطول السوفيتي ، وكان تنظيمه يتوقع كسبا من الحصول على قواعد حربية فنلندية في البلطيق (٨١) .

السياسة البيروقراطية في فيتنام :

أصبح تورط الأمريكان في فيتنام علنا دالا على البداية في نظر من ينظرون للسياسة بمنظار السياسة البيروقراطية . وبعد كتاب روبرت جالوتشي (*) أصبح محاولة لتفسير قرارات الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا باتباع نموذج السياسة البيروقراطية . ويركز جالوتشي بوجه خاص على قرار اشارة كينيدي (١٩٦١ - ١٩٦٢) بإرسال خبراء عسكريين وقرار الرئيس جونسون ببدء حملة القصف الجوي واشتعال الحرب البرية بين ١٩٦٥ و ١٩٦٧ .

وتتركز فكرة جالوتشي على القول بأنه في بواكير الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٣ ، كانت العملية السياسية معقوجة وتنافسية بالضرورة . وترتب على ذلك انسياق المثقفين على سياسة وزارة الخارجية الى اتباع سياسة الاعتدال والحل الوسط ، وحالوا دون قبول الادارة الأمريكية أية اقتراحات بالزيادة المتدرجة للقوة العسكرية . وساعدت المخضلات المظفرة من وزارة الخارجية على توازن المرونة الضرورية للرئيس لمقاومة العناصر الأميل للتطرف في فرع التنفيذ . وفي هذه السنوات المبكرة ، شب عدد لا بأس به من المعارك البيروقراطية ، وعكست سياسة الولايات المتحدة هذا الانقسام البيروقراطي ، وانعكس غياب الانشقاق المقارن في الرأي في السنوات المتأخرة بالمثل على ازدياد تيار التطرف في سياسة أمريكا بعد ١٩٦٣ .

وبعد مصرع الرئيس كينيدي ، تقلص دور وزارة الخارجية ، وانتقل صنع القرار الى وزارة الدفاع . وفيما بعد غدت العملية ربما أكثر انطلاقا بعد نقل القرارات ذات الأهمية الخاصة في اشارة جونسون في البداية الى اجتماع غدا القصة الذي يعقد كل يوم ثلاثاء ، ويرجع ذلك - جزئيا - الى ما أجراه الرئيس جونسون من تعديلات في توزيع الأدوار في عملية صناعة السياسة ، وان رجع أيضا الى تغير الشخصيات المستولة في الدولة بعد ازغام المثقفين (المخالفين) على ترك مناصبهم أو « استثناسهم » - أي كانوا من المرضى عنهم رسميا ، ولكنهم كانوا من الناحية الرسمية موضع تجاهل ، وثقافت عملية استثناس المخالفين بعد وقوعهم في « المصيدة » ، عندما صمم المشاركون حقا على تأثيرهم وفعاليتهم على عدم التشديد في القتال في قضايا يعينها حتى يتكثروا من الحفاظ على بعض تأثيرهم وفعاليتهم في القضايا التي ربما تصاعدت فيها بعد . واستفحلت عملية استثناس المثقفين أيضا من أثر طبيعة النظام الأمريكي . فليس

تلقى المسئولين الوزاريين في أمريكا أية وظائف سياسية ، كالمقاعد البرلمانية الخلفية ، كما هو الحال بالنسبة للمسئولين الوزاريين في الأنظمة البرلمانية ، لكي يعودوا إليها لذا رغبوا في الاستقالة لإظهار احتجاجهم على القضايا السياسية ، ومن ثم قانهم جنحوا إلى الاستمرار واسكت صوت معارضهم (٨٤) .

وفي براكير عهد جونسون ، ساد الإجماع لمحاولة قمع العصيان في الجنوب اعتمادا على الضغط العسكري المباشر على فيتنام الشمالية . وكان قرار ١٩٦٥ الذي أثار الجدل ببدء القذف الجوي على الشمال أهم قرار صدر عن السياسة الأمريكية في فيتنام . وبدأ باجتماع بيروقراطي هش ، حاضر فيه المشاركون تأييد القرار لأسباب متباينة شتى ، تساورهم آمال متفرقة عما ستحققه السياسة . واتبعوا مواقف غير متباعدة بخصوص التكاليف والمخاطر التي هم على استعداد لاستيعابها لمواصلة البرنامج .

ولن يتبدد الدهشة أن تعرف أن ضباط القوات الجوية كانوا أشد المتحمسين في تأييد سياسة قذف القنابل . بعد أن تعرض تأثير القوة الجوية التقليدية للخطر في فيتنام :

« أن القوة الجوية مختلفة عن أي شيء يقبل الدفاع عنه ، كانت بمثابة حل تجارب أثبت مصداقيته فيما يتعلق بجانب من هويته التطبيقية ، للحفاظ على دورها الأولي بالقول بأن قذف القنابل كان سيحدث أثرا فعالا في فيتنام لو أنه بدأ قبل الموعد الذي بدأ فيه . على أنه أثبت قاعليته بعد أن بدأ ، ولكنه ما كان ليحقق النصر لو أنه لم يدر بهمة أعظم بعد أن بدأ وكأنه قد فشل » (٨٥) .

ولا يخفى أن التقارير التي وردت عن الحرب الجوية مجرد بدتها قد تأثرت بالأهواء المؤسسية في القوة الجوية . قلما كان مبرر وجود القوة الجوية هو القتال في الجو أو إسقاط القنابل ، ولما كانت الترقية للمناصب العليا تعتمد على تقييم الرؤساء ، لذا كان من المستبعد أن يتخطى الرؤوسون الجنرال المسئول بأن القذف الجوي الذي أمر به قد فشل . إذ يتسبب انتقاد القذف في إلحاق الضرر بالتنظيم ، وأيضا بمستقبل من وجه النقد (٨٦) .

وردت الخسومات الأخرى أيضا اقتراح القذف الجوي على ضوء تأثيره على دورها . ففي ١٩٦٥ ، أيدت اقتراح القذف بعد أن رأى أنه وسيلة لزيادة المشاركة الأمريكية العامة في الحرب . بعد أن زادت استخداماته من احتمال زيادة الالتزام الأمريكي العام (٨٧) . وشارك الأسطول - بطبيعة الحال - عن طريق وحدات الطيران التابعة له في الاهتمام

بالقدرة ، وترتب على ذلك اعتداء كل وحدة من وحدات الخدمات العسكرية للولايات المتحدة الى اسباب تنظيمية لتأييد الحرب الجوية .

وأيد كبار الخبراء المدنيين للرئيس عملية القذف ، وإن كانوا قد اختلفوا في الرأي حول ماهية الأحداث التي تكلف القوة الجوية بتحقيقها . واعتقد والْت روسو مستشار وزارة الخارجية ، ولعله أشد المدّين عدوانية ودفاعاً عن القذف الجوي ، اعتقد أن قذف الصناعات الرئيسية في الشمال ميرغم هانوي على أنها مساعدها للعصاة - وأيد ماكسويل تايلور سفير أمريكا في فيتنام الجنوبية السياسة لأنه اعتقد أن قذف الشمال سيضعف روحه المعنوية، ويقوّي الروح المعنوية في الجنوب، وسيقلل من قدرة الشمال على مؤازرة العصاة ، وأيد ماكجورج باندي مستشار الأمن القومي للرئيس السياسة لاعتقاده أنها ستكون ذات أثر موجب على « حلفائنا » في الجنوب ، بينما ستهلّئ من غضب الفيات كونج . أما مساعد الوزير جورج بول فغرم اعتراضه بوجه عام على القذف الجوي ، واعتقاده أنه سيكون عديم التأثير ، إلا أنه أيد الرأي الجاسمي ، بعد أن اعتبر سياسة القذف الجوي تمويشاً عن استعمال القوات البرية الذي رآه في آخر الأمر كأفدح الشرور .

وارتاب كل من وزير الخارجية دين راسك ووزير الدفاع ماكنمارا والرئيس ليندون جونسون في تأثير سياسة القذف ، ولكنهم كانوا يأملون أن تحقق أثراً فعالاً ، وشعروا بالاضطرار لتأييدها ، باعتبار هذه الوسيلة هي الأقل خطورة وتكلفة من اللجوء الى القوات البرية . وبوجه خاص ، فقد رأى الرئيس السياسة المتبعة على ضوء الضرورة السياسية الداخلية القاضية بعدم الظهور بمظهر اللين في مواجهة الشيوعية .

وبعد البحث ، انتهى جالوتشي الى وجود قدر مهم من الشد والجلب في قرار بدء القذف الجوي . الشد من أجل دفع تايلور لاتباع سياسة عدوانية والاستحثاث المؤيدين لها على مواجهة مقاومة الرئيس ووزير خارجيته ووزير دفاعه .

وفي الختام ، في وقت مبكر من عهد ادارة جونسون ، ضاقت هوة الاختلاف في الجدل المشروع ، ولم ينشب سوى القليل من الخلاف في الرأي (فيما عدا الخلاف في المسائل الداخلية والخلافات الشكلية مع جورج بول) ، فلقد كشف جونسون عن مهاره في القضاء على المماث من المعارضين ، وأرغم على الاستقلالية الفريل هاريدان مساعد وزير الخارجية للشئون السياسية ووجر فيليبسمان مساعد وزير الخارجية للشئون الشرق الأقصى والمبعي العام ووبرت كينيدي ، واستقالوا واحداً تلو الآخر .

وتم استئناس وكيل الوزارة جورج بول ، وسمح له بالقول ، وبالاغتراف
 الأليف شأن أية جمابة من حثائم الأبراج ، أما ماكجورج بإندي جستشار
 الأمن القومي فقد تم اجتذابه تدريجيا الى المسكر الأميل الى مسلك
 الصقور (٨٨) . لقد كان اقضاء المخالفين أو المنشقين ضروريا لتكوين تآلف
 أكبر مؤيد للنفذ الجوي تمهيدا لاشتراك القوات البرية في المعركة .
 وكانت الحصيلة النطية المترتبة على ذلك هي دفع العسكريين للسياسة
 قلما في غياب أي خلاف مدني حق ، ثم اضطرار المدنيين للمسايرة الى
 حد ما ، وممارسة الرئيس حقه في الاختيار من بين الخيارات المحدودة
 المعروضة عليه .

طبيعة الجبال ، سوف يكون من الحق الحكم بأن الموقف الذي
 اتخذته السياسة البيروقراطية كان وحده مستولا عما فعلته الولايات للتخلف
 في فيتنام ، ولعل جالوتشي يدرك ذلك . فليس من شك في وجود عوامل
 أخرى لا تقل أهمية . إذ كانت صور معينة مشتركة في الموقف الذي تمسك
 به أغلب صناع السياسة والاختلاف في شخصية الرؤساء - ولا سيما
 جونسون - فقد كان لها دور كذلك . يضاف الى ذلك ، وجوب عدم استبعاد
 تأثير العوامل الخارجة عن حلبة المسائل الدولية . بيد أن السياسة
 البيروقراطية قد تكون نقطة بدء حسنة لو أردنا بحث الأسباب الكامنة
 وراء القرارات الأمريكية في فيتنام .

نموذج السياسة البيروقراطية في الميزان :

لعله كان من ولسينا في البداية القول بأنه لم يتضح تماما هل يحق
 لنا اعتبار السياسة البيروقراطية نظرية أم أنها شيء آخر . وعندنا أعاد
 اليسون وهالبرين صوغ نموذج السياسة البيروقراطية ، فأنها أسسها
 جميعها لنموذج العملية التنظيمية ونموذج العملية الحكومية بالبراديج
 بدلا من النظرية ، وبذلك نسبا إليها مزاعم أكثر تواضعا (١٩) . وبعد
 مراعاة ذلك ، علينا أن نفحص مدى نفع نموذج السياسة البيروقراطية
 وإمكاناته .

فما الذي يحاول نموذج السياسة البيروقراطية تفسيره ، وكيف يتم
 هذا التفسير ؟ وما هي المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة التي يفترض
 أنها هي التي تسببت في حدوثها ؟ ان المتغير التابع الذي تزعم النظرية
 تفسيره هو أفعال الحكومة . أما المتغيرات المستقلة فهي أشياء من قبيل
 اللاعبين ومكانتهم وأدوارهم واحتمالاتهم التنظيمية والسياسية وعملية
 المساومة والإجراءات التنظيمية التي تتخذ عند صنع السياسة، والعلاقة بين

هذه المتغيرات وأهميتها النسبية غير واضحة ، ومن المحتمل تفرعها من حالة
لأخرى . وتواجه الباحث عند محاولة معرفة كيفية عملها ، وما يعتريها
من تبدل ، تابعك بطريقة قياسها ، عواقب جمة .

إن كل هذا يثبت مدى ما فيها من « مرحلة » ، إذ تعد السياسة
البيروقراطية نظرية جمة التعقيد ويعددها عن الشرح ، وترتب على ذلك جنوح
تفسيرات نموذج السياسة البيروقراطية إلى اللبس للتعقيد أيضا . إذ تحتاج
مثل هذه التفسيرات إلى حشوات جوهرية أشبه بالتفسير التاريخي لعملية
القرار الذي يركز على تلك التصورات أو المتغيرات التي يتعرف عليها في
النموذج .

وتعرض هذه الحالة العديد من المشكلات ، لأن تفسيرات السياسة
البيروقراطية تحتاج إلى الإحاطة بقدر من المعطيات المتنوعة من حيث الكيف،
التي يستبعد عنها أغلب الباحثين عليها جاهزة مسبورة ، فقوى كل شيء ،
تعد أكثر المعلومات الموثوقة هي مجازر مجالس الوزراء ، واجتماعات
المكتب السياسي ، واجتماعات مجلس الأمن القومي ، أو ما يتساوى معها .
ونمثل « الموضوعية » مشكلة أخرى ، فكما لاحظ أحد النقاد : « إذا سلطنا
وجود البيانات التي سمتين الباحث ، والتي كثيرا ما تتصف بالتضارب ،
فإن المحللين السياسيين البيروقراطيين يتعرضون لخطر فرض نظريتهم على
البيانات أكثر من دفع النظرية إلى الاستناد إلى البيانات » (٩٠) . وإذا شاء
أحد البحث عن دليل للنموذج الفعال للبيروقراطية فمن المحتمل أن يعثر
عليه .

ومن مشكلات « السياسة البيروقراطية » الأخرى كمنظورية أنها ولدت
بذرة من الفروض النوعية التي بالمقدور فحصها لتقدير قيمة النظرية ذاتها .
وإذا استثنينا الفرض القائل « أن موقفك يعتمد على المقعد الذي تجلس
عليه » ، فسيصعب علينا العثور على فرض آخر . وكما بينا فإن هذا الفرض
الحاسم يبدو غير صحيح في كثير من الأحيان ، مثلما يبدو صحيحا أيضا
في كثير من الأحيان ، وترتبط صعوبة فحص الفروض النوعية بمشكلة
اسم : ما الذي يعد برهاناً على وجود سياسة بيروقراطية ؟ وما هو الدليل
الذي يلزم وجوده لاثبات أن القرار موضع البحث جاء نتيجة لعملية
سياسية بيروقراطية ؟ لقد ضمن علينا أصحاب هذه النموذج بأية ردود
واضحة على هذه المسائل .

إن هذا لا يعني نيلو نموذج السياسة البيروقراطية من أية مزايا .
وكل ما هناك هو شدة صعوبة استخدامه - وبالرغم من أن نوع الأدلة
المتباعدة للتزويد بتفسير نموذج السياسة البيروقراطية للحرب ، ليس
من النوع المعتمد على الاحياء أو معاملي الإرتباط التي يرتاح اليه علماء

السياسة ، الا أن هناك بالتأكيد ما هو أكثر من طريق واحد لتقييم صحة النظريات التجريبية (٩١) . فمن المستحيل في هذه النقطة تقرير مدى الدور التي اضطلعت به السياسة البيروقراطية في اشغال الحرب ، ولكن وحتى اذا اكتشفنا فائدتها في تفسير ولو نسبية هيئة نسبيا من حالات الحرب ، الا أن نموذج السياسة البيروقراطية ما زال قادرا على تزويد العالم النظري باستبصارات عديدة مهمة عن أسباب الحرب لا يتعين تجاهلها . وفي بعض الحالات ، فإن السياسة البيروقراطية قد تستطيع التزويد بتفسيرات أكثر ارضاء من النظريات المنافسة لها .

التفكير الجماعي :

وآخر النظريات التي سنتفحصها في مستوى المجموعة الصغيرة للتحليل هي نظرية التفكير الجماعي التي وضعها الرنجر جانيس ، وهو من علماء النفس الاجتماعي المعنيين بالمسائل الدولية . ويعرف جانيس « التفكير الجماعي » بأنه مجموعة من مشكلات صنع القرار (الأعراض) التي تؤثر في صنع السياسة . وباختصار يهتم التفكير الجماعي بما يحدث من تدهور في التفكير النقدي ، والكفاية الذهنية واختبار الواقع والأحكام الأخلاقية التي تحدث « عندما يتجاهل أعضاء المجموعة » الذين يسعون للحصول على الاجماع من المجموعة سعيهم لتحقيق الواقعية ، ويستبدون الطرائق البديلة للعسل (٩٢) . إذ تسعى مجموعة صنع القرار للحصول على التوافق والتناغم والاجماع على حساب صنع القرار الصحيح .

وفيما يلي قائمة بالخصائص المهيمنة على التفكير الجماعي :

- ١ - يعتبر أعضاء المجموعة الولاء لهم هو أهم الغايات .
- ٢ - يسمى أعضاء المجموعة لرعاية الاجماع والتناغم والوحدة والحفاظ عليها .
- ٣ - يتطلب الولاء الجماعي من كل عضو تقاضى اثاره المسائل الخلافية وتهدى المجمع الضعيفة التي يجهر بها الأعضاء الآخرون ، أو انتقاد آراء الأغلبية . وتقم الشكوك الشخصية طوعا ، مما يجعل الاجماع الذي يتحقق ظاهريا مجرد وهم .
- ٤ - يعتبر الخلاف بمثابة عدم ولاء للمجموعة .
- ٥ - يستبعد المنشقون من المجموعة ، ويكلف بعض أعضاء المجموعة بالعمل كحراس على الامتثال للضغط على من يحتمل انشقاقهم حتى يتوقفوا عن المعارضة أو الانتقاد .

٦ - يؤمن أعضاء المجموعة بأن المواقف السياسية للمجموعة مواقف أخلاقية .

٧ - يمتنع أعضاء المجموعة اتجاهات « متشددة » ضد الخارجين عن المجموعة كأن يعتقدوا مثلا أن الخصم « شيطان شرير » ، (وأن كان ضعيفا وغبيا أيضا) ويسود التفكير النبطي الرأي في الخارجين على المجموعة -

٨ - يتسم اتجاه المجموعة - بوجه عام - بالافراط في التفاؤل وشعور زائف بالأمان وبالمناغة ضد جميع الأخطار . وثمة اعتقاد بأن المجموعة مؤلفة من أفراد يتميزون بحسن الخلق والذكاء والمناعة ضد ارتكاب أى خطأ .

وكما بمقدوركم أن تتخيلوا أن مثل هذا الموقف قد يؤدي إلى مسخ خطر لقدرة المجموعة على حل أية مشكلة عقلانية . فمثلا لقد تعرف جانيش على الهبات التالية في صنع القرار التي قد تنجم عن التفكير الجماعي :

١ - هناك محاولة هيئة الشان أو « لا محاولة » للحصول على المعلومات من الخبراء ، تتعرض فيها عملية جمع المعلومات لتعويق خطير ، يلقي بظلال الشك على الطبيعة الموضوعية للبحث .

٢ - هناك انحياز في انتقاء الوقائع والأحكام .

٣ - تقتصر مناقشات المجموعة على التقليل من بدائل العمل .

٤ - يتسم مسيح الأهداف بعدم اكتماله .

٥ - تفشل المجموعة في إعادة النظر في حلها المفضل مما يحول دون تقديرها لمخاطره وعوائقه ، إذ يلتقي رأى المجموعة عند بدائل تقبل دون فحص تقدي لها .

٦ - لا تفحص الاعتراضات التي تشترك المجموعة في الأخذ بها فقط ، ولا تصحح اساءات التصور البنية .

٧ - تجاهل المجموعة الفحص الكامل لسبل العمل التي لم تلق رضا مبدئيا عند تقييمها .

٨ - لا يخصص مسوى وقت قصير لفحص كيفية تعرض الخطة للفشل ، وتادرا ما تراجع خطط الطوارئ .

٩ - الافتقار الى الحذر وحساسية التهديد بالفضيل .

١٠ - تبرر عقلانيا القرارات السابقة التي انتهت بالانخفاق .

وبينما بدأ اليسويون من رأي مفاده أن القرارات الحكومية التي تضعها المجموعات تنبئ بطابع من صحتها ، ويرجع الى الطبيعة السياسية للعاملين الممثلين لمصالح مؤسسية مختلفة وجياهير متباينة المزايا ، فإننا نرى جانيس يبدأ من رأي مؤداه أن القرارات التي تصنعها المجموعات ، تختلف عن القرارات التي يقررها الأفراد تمثيلا مع الطبيعة الاجتماعية لعملية صنع القرار . وعلى الأخص ، يلاحظ أن المجموعات الصغيرة تميل في ظروف معينة الى التمسك نحو التوافق .

وأدرك علماء اجتماع منذ إهد بعيد الضغوط القومية من أجل تحقيق التوافق (التوافق) الموجود داخل المجموعات اجتماعية ، وكلما زاد تماسك المجموعة ازداد الضغط لتحقيق التوافق . وترند الضغوط من أجل التوافق - جزئيا - من الرغبة البسيطة لمسايرة المشاركين للفرد في العمل ، وفضلا عن ذلك ، فإن كثيرا من الأفراد يخشون أن تؤدي كثرة ترددهم لإراء مفارقة الى فقدانهم « لفاعليتهم » ، أو الى إضاعة فرص ترقيةهم الى مناصب أعلى . ويسمى الأفراد لاكتشاف مدى صحة آرائهم (عن أفضل سياسة تتبع على سبيل المثال) وعندما لا تقيس الأهداف ، فإننا نقيم آرائنا بمقارنتها بآراء الآخرين ، وعندما تألف آراء الآخرين هي ورأي مختلف عن رأينا يتولد ضغط هائل لاستبعاد رأينا باعتباره رأيا خاطئا ، وقبول آراء أقراننا .

والأهم ما تحققه المجموعات الشديدة التماسك من أمان لأعضاء المجموعة مما يساعد على تخفيف القلق وتعزيز التقدير الذاتي ، وربما زادت الحاجة لهذه الآلية لمواجهة الشدائد ، لأن التوتر يزيد من الشك الذاتي والتشكك بعدم الأمان . ولأن نعيش إذا رأينا إزدادا في تضامن المجموعة عندما ينشأ صدام مع مجموعات لا تنتمي الى نفس المجموعة .

والترم جانيس جانب الحذر عندما أشار الى عدم خضوع جميع المجموعات صانعة القرار لأعراض التفكير الجماعي . قبلقدور تجنب التفكير الجماعي ، وكثيرا ما يحدث ذلك ، ومن ثم فإن علينا أن نعرف ماهية الشروط التي تؤدي الى وجوده . ويشير جانيس الى حالات مسبقة عديدة ساعدت على ظهور التفكير الجماعي ، بعضها يتصل بطبيعة المجموعة ، ويتصل ببعضها الآخر بطبيعة الموقف وربما يمكن التكهن باحتمال كون الصفات السيكلوجية للأفراد الذين تتألف منهم المجموعة عاملا آخر -

تمثلا قد يكون الأفراد من أصحاب الحاجة القوية للانتماء إلى مجموعة لما
أو الأفراد ممن يبالغون في حسيتهم للمعارضة والمرفض أكثر استعدادا
بوجه خاص للتفكير الجماعي وعلى الرغم من احتمال صحة هذا الرأي ،
فإن جانيس يعتقد أن جميع صناعات القسور حتى من يبالغون في تقدير
دأهم عرضة للتفكير الجماعي عندما يتعرضون للظروف المثيرة (٩٣) .

وأهم شرط مسبق للتفكير الجماعي هو وجود تماسك داخل
المجموعة ، بمعنى أن يتوافر لأعضاء المجموعة التوافق الاجتماعي والعلاقة
المنسجمة ، واحترام كل فرد للآخرين ، والولاء المتبادل بينهم ، وأن
يقدروا قيمة التوافق الاجتماعي ، وزوج الفريق (٩٤) بين أعضاء المجموعة .
وينص قانون جانيس على أنه كلما ازدادت المحبة بين أعضاء المجموعة
وازدادت قوة روح الفريق السائدة ، ازدادت لخطورة حلول التفكير الجماعي
داخل التفكير النقدي المستقل (٩٤) .

والتماسك الجماعي شرط ضروري ليزوغ التفكير الجماعي ، ولكنه
ليس شرطاً كافياً ، تبعاً لما يراه جانيس ، لأن جميع المجموعات المتماسكة
لا تمارس التفكير الجماعي ، فلابد من وجود شروط أخرى ، والحق أن
التماسك الجماعي قد يساعد على ظهور قرارات أفضل إذا شعر الأفراد
بقدر كاف من الأمان في حدود المجموعة ، يتيح لهم المستمرة بنظراتهم
النقدية . ومن جهة أخرى ، فإن قرارات الجماعات اللا متماسكة تنصف
بها ، وأن رجع ذلك إلى أسباب أخرى غير التفكير الجماعي ، فقد
تؤدي شدة الصراع بين أعضاء المجموعة إلى تحويل عملية القرار إلى قرار
على السلطة ، وهكذا يجوز القول بأن التماسك شراح ذو خلائق .
فعندما يتضام التماسك وتنزلق المجموعة إلى مشاجرات لا تنتهي يسود
التفكير الجماعي .

وأخيراً هناك عوامل متصلة بالموقف تساهم أيضاً في وجود التفكير
الجماعي ، إذ يتنامى التفكير الجماعي على نحو نمطي عندما يتعرض
أعضاء الجماعة للخطر كثير من التوتر من جراء التهديد الخارجي ويشاف
إلى ذلك ، فكلما يعاني أعضاء المجموعة من تدني تقدير الذات المترتب على
أي اختلاق سياسي قريب المهلة ، أو من جراء مواجهتهم لأزق أخلاقي
عويش . ويسفر أعضاء المجموعة بالأمان التكنولوجي والسياسي المتبادلة
حتى خطورة وملاهم المتشابهين معهم في العقيدة ، الذين يقررون بينهم وبين

انفسهم بتوقع نجاح السياسة التي اختطوها لمعالجة الازمة ، ويساعد التفاعل المتناسك في المجموعة على الحفاظ على تقدير كل عضو لذاته . ويجعل جانيس بالقول بان السعى نحو التوافق داخل المجموعة يعد :

« محاولة متبادلة للحفاظ على توازن المشاعر في مواجهة المصادر الخارجية والداخلية للتوتر الناجم عن اشتراكهم في مسئولية صنع قرارات حيوية توقف تهديدات الاخفاق وعدم الرضا عن النفس والمجتمع » (٩٥) .

« وبغير وهم الاجماع المترتب على التفكير الجماعي ، قد يتعرض للضيق الاحساس بوحدة المجموعة ، وتبدأ الشكوك الاكالة في الظهور ، وتتقلص الثقة في قدرة المجموعة على حل المشكلات . وسرعان ما تستثار الآثار الانفعالية الكاملة لجميع المصادر الداخلية والخارجية للتوتر الذي تولده القرارات الصعبة (٩٦) » .

وعندما تنصف المجموعة باعتمادها تاسمكها أو شدته ، ويزداد وجود الشروط آنفة الذكر تزداد فرصة حدوث التفكير الجماعي الذي يؤدي الى صنع قرارات خاطئة ، وبطبيعة الحال ، كلما غلب ظهور أعراض التفكير الجماعي على أية مجموعة ازدادت نوعية صنع القرار سوءا على المتوسط . (ويعترف جانيس أيضا بالطبع باحتمال حدوث نتائج في صنع القرار يمكن التعرف عليها ، ولا تكون من نتائج التفكير الجماعي . فقد تكون منبعثة من عوامل أخرى أيضا . ولا يعني حدوث انحرافات في صنع القرارلقاء المسئولية على التفكير الجماعي) .

التفكير الجماعي في السياسة الخارجية الأمريكية :

وبعد أن لخص جانيس نظريته عرج منها الى ذكر عدة امثلة من انسياسة الخارجية الأمريكية ، ووصف قرار ادارة كينيدي بتنفيذ غزو خليج الخنازير بكونها ١٩٦١ بأنه مثل كلاسيكي للتفكير الجماعي ، انه مثل تمخض عن « خيبة أمل » . وذكر أيضا حجبا مقننة عن الدور الكبير الذي يلعبه التفكير الجماعي في القرارات الخاطئة التي اسقطت بثلاث قضايا أخرى : قرار ادارة ترومان بارسيسال قوات الأمم المتحدة الى كوريا الشمالية رغم تحذيرات الصين بالتدخل ، وعدم استعداد العسكريين في برل غاربور قبل الهجوم الياباني في ديسمبر ١٩٤١ .

وتصفيد الحرب في فيتنام • وتعرف في كل حالة على أعراض التفكير الجماعي داخل وحدة صنع القرار ، والشروط المسبقة التي قد تكون وراء اتباع التفكير الجماعي والأخطاء التي نجمت عن عملية صنع القرار وأخطاء السياسة التي انبثقت منها •

ويضع جانيس لإعادة التوازن الناتج عن هذه الاخفاقات أمثلة أخرى تبين كيف تمكنت إدارة ترومان وإدارة كيندي من تجنب مغطيات التفكير الجماعي ، وحققنا نتائج باهرة أثناء تخطيط مشروع مارشال وأزمة الصواريخ في كوبا ، وترجع أهمية أزمة الصواريخ إلى كونها بينت كيف تعلم من أخطائهم الأشخاص أنفسهم صنع القرار ، الذين شاركوا في مهزلة خليج الخنازير ، واتخذوا خطوات واعية لتجنب أخطاء حل المشكلات في السنة السالفة ، وبذلك أثبتوا أنه بإمكان التماسك داخل المجموعة تجنب التفكير الجماعي •

هل يعقدور التفكير الجماعي أن يعتمد على الاستمارة من ثقافات أخرى في صناعة سياسة المجموعات الحكومية في البلدان الأخرى ؟

على الرغم من أننا قد نهتدي إلى أسباب ثقافية تفسر لماذا لايسود التفكير الجماعي في بعض الثقافات ، مثلما يحدث عندما نرى إحدى الحضارات تقدر النقاش والمجادلة تقديرا يفوق تقديرها للرأي المتولد عن تألف الآراء ، إلا أنه لايستبعد شيوع التفكير الجماعي في عدد لا بأس به من الثقافات • وتعرف جانيس على علامات دالة على وجود التفكير الجماعي في العديد من مختلف البلدان ، وأشهر إلى ما قامت به حكومة جمال عبد الناصر من استفزاز أدى إلى اندلاع حرب الأيام الستة ١٩٦٧ ، وإلى ما فعلته حكومة باكستان من استفزاز أدى إلى نشوب الحرب مع الهند ١٩٧١ ، وإلى عدم استعداد حكومة إسرائيل لحرب يوم كيפור ١٩٧٣ كأمثلة أولية للدلالة على التفكير الجماعي • وجاءت أكثر تحليلاته إثارة للاهتمام للقرار غير الأمريكي عندما فسر قرارات الحكومة البريطانية اتباع سياسة مهادنة في الثلاثينات عند تعاملها مع هتلر • أنها السياسة التي أدت إلى الانخراط في الحرب • وبينما يشير كثيرون في الغرب بكل بساطة إلى المهادنة على أنها السياسة المثيرة لرئيس الوزراء تشامبرلين ، إلا أنه لم يكن ينفرد بالرأي ، فلقد تلقى تأييدا سياسيا واجتماعيا وسيكولوجيا لسياسته من كبار المسؤولين في مجلس الوزراء البريطاني ، وترتب على ذلك اتباع الحكومة البريطانية لهذه السياسة مدة طويلة بعد أن اتضح احتواؤها على أخطاء خطيرة •

عن غلتاك لسللة مباشرة بين التفكير الجماعي والتمثيل العرب ؟

زما بدا أن التفكير الجماعي مرتبط بالحرب على نحوين ، أولا وبصفة أكثر مباشرة فبمقدار إمكان القول بأن قرارات الحكومة لشن الحرب يتحدى إليها عن طريق التفكير الجماعي ، يصح القول بأن العملية ذاتها تعد جزئيا سببا للحرب عندما تكون طبيعة التفاعلات الاجتماعية داخل المجموعة مستوكة عن عملية صنع القرار التي انخرقت انحرافا خطيرا عن الحل العقلاني للمشكلة ، وكان بالإمكان الاعتداء الى حل أفضل (يترض أنه أكثر نزوعا للسلام أو أقل خطورة) لو اتبعت عملية أكثر انصافا بالعقلانية . ومما له أهمية خاصة في هذا المقام الترابط النمطي بين الافتقار الى التحليل المنطقي والافتقار الى الحدس المتعلق بالمخاطرة والخطا والأفراط في التسويع بالتفاوض .

وثاني اسهام يسهم به التفكير الجماعي هو الانسياق للحرب عن طريق ظاهرة الانزلاق الى المخاطرة ، وهذا تصور لمسه جانيس ، ولكن فضل الكفنت عن إعطائه يرجع الى آخرين . ويتصلب التحول الى المخاطرة اتصالا أقل بتصدع الحل العقلاني للمشكلة داخل الجماعة من اتصاله بقدرة موقف المجموعة على اغراء الأفراد لتحمل مخاطر أكبر مما كانوا سيقبلونها عليها (أو يقررونها) لو كانوا وحيدين . وعلى الرغم من أنه لا يجوز القول بأن جميع قرارات التفكير الجماعي تسوق الى اتخاذ قرارات حرية أو تحمل طابع المخاطرة ، ألا أن جانيس يشير الى ميل أعضاء المجموعة الى اعتبار الأفراد الخارجين عن رأى المجموعة أعداء عنيدون وانحرافا يستحقون العقاب ، ومن ثم يجوز القول بوجود نزوع في قرارات التفكير الجماعي الى التصليب نحو الخارجين عن رأى المجموعة . ويؤي جانيس أيضا وجود ميل لأعضاء المجموعة نحو اتباع اتجاهات فحولية أو . أميل الى العنفوان (٩٧) ، وأشار آخرون الى هذه الظاهرة بأنها « أعراض الصدور الكثيفة الشعر » ويقدم ريتشارد باونيت على سبيل المثال هذه الصورة لصناع السياسة الأمريكيين :

« نحن نرى أوك الدروس التي يتعلمها مسئول الأمن القومي ، اعتبار الخسونة أعظم الميزات والصفات فمن يبتدئ استمعدادا للتوضعية باستعمال العنف ضد الأجانب تتنق عندنا يكون خاطئا لمسلطة ما لا تعرض سمعته للتحديث في جوانب الخضاعة والأمانة أو الخيالك . أما من يتنصم بطرح المشكلة على هيئة الأمم ويسنن للتفاوض أو يشقر بالهلع أو لا يعس شيئا فما أسرع الحكم على شخصيته (بالفرادة) » (٩٨) .

وتماثل أعراض الصدور الكثيف الشعر ، الى حد ما ، مع تصور التحول

الى المخاطرة عند علماء النفس الاجتماعي ، فلى بداية الستينات ، جمع الباحثون ركائما من الأدلة التي بينت أنه بينما ينزع الأفراد عند حل مشكلاتهم الى ايثار الحلول الأكثر محافظة ، ويمترضون على حلول المخاطرة ، فاننا نراهم عندما يسألون عن القرارات التي سيتخذونها باعتبارهم أعضاء فى مجموعة ، فانهم ينجحون الى تأييد الحلول الأكثر اتباعا للمخاطرة لنفس المشكلات (٩٩) وتعديل هذه النتيجة فى وقت قريب العهد من تأثير ما جرى من أبحاث مستحدثة ، لأن التحول فى الاختيار قد يتجه فى كلا الاتجاهين : نحو الحل الأخطر ، أو نحو الحل الأكثر ميلا للاتجاه المحافظ (١٠٠) . وتشير الدلائل الآن الى حدوث ميول استقطابية جماعية ، فيها تضخم القرارات الجماعية أية نظرة من النظرة : قبول المخاطرة أو النفور منها باعتبارها سائدين مبدئيا - أ - الـ المجموعة (١٠١) . ويرجع أثر المجموعة فى كونه يدفع الحل الى زيادة التطرف (فى اتجاه من الاتجاهين) ، أكثر من نزوعه الى تعزيز القرار الذى يتخذه الأفراد منفردين نظرا لأن أعضاء المجموعة أميل الى تعزيز المواقف المتطرفة للآخرين .

وبمقدار النزوع الى ايثار الموقف الأخطر داخل المجموعة ، طرحت عدة تفسيرات متباخلة (١٠٢) : أولا - بالاستطاعة عزو التحول نحو المخاطرة الى المساندة السيكولوجية والضغط المناظرة التي تعد جانباً من أعراض التفكير الجماعى ، ويتوافق هذا الحكم هو ورأى جانيس بأن أعضاء المجموعة ينزعون الى السعى نحو تحقيق التماسك الجماعى والحفاظ عليه ، ومن بين سبل تحقيق ذلك تأييد الرأى الشائع حتى لو اتصف بالتطرف ، أكثر من اتجاههم الى تحديه ، وربما ساعدت روح الفريق التي تضطلع بدور محورى فى نظرية جانيس عن التفكير الجماعى على تشجيع - من بين أشياء أخرى - التحول نحو قبول بدائل أخطر ، ثانيا - قد يعزى التحول الى المخاطرة الى ادراك امكان القرارات الجماعية اعفاء الأفراد من المسئولية الشخصية المباشرة عن الأفعال الخطيرة ، لأن المخاطر عند توزيعها سيكون قبولها الفردى أيسر . ثالثا - قد يتسنى للزعماء الأقوياء الواثقين من أنفسهم من يقبلون المخاطر - عن طريق عملية التفاعل الجماعى - دفع الأعضاء المترددين الألى عريكة . رابعا - قد يمثل التحول - بكل بساطة - التشديد أو التمرير للاتجاه البدئى للأفراد بفضل اتصالهم بالمجموعة .

ربما كان لتكوين المجموعة أثر على اتجاه التحول المختار ، واستعان سيمبل بأمثلة وحية لسيناريوهات أزمات أمن قومية مختلفة ، لدراسة التحول فى القرارات بين الرصايا الفردية والرصايا الجماعية . واستعان

بنات مجموعات مختلفة من المجموعات : طلبية الجامعات وضباط القوات المسلحة الأمريكية وطلبة الكلية الحربية الأمريكية . ولاحظ حدوث تحول لمجموعات الضباط الى التوصيات الأخطر التي كادت توصي دوماً باستعمال التهديد بالقوة . وبالمثل تحولت جميع مجموعات الكلية الحربية الأمريكية تقريباً الى الخيارات الأكثر تطرفاً . أما أغلب مجموعات الطلبة فتحوّلت الى المجموعة الأكثر اعتدالاً من المفضلات ، وفضلت التفاوض بوجه عام (١٠٣) . وما يفهم ضمناً من ذلك هو ترجيح الاحتذاء الى القرارات ذات النوعية الأسوأ عندما تكون المجموعة «مؤلفة من خليط غير متجانس من الأفراد المختارين من وحدات فرعية مختلفة التنظيم» وهي نتيجة كان سيقرها جانيس (١٠٤) .

وعلى الرغم من أن التحول نحو المخاطرة لم يكن جانبياً من نظرية التفكير الجماعي عند جانيس ، إلا أنه كشف عن بعض التماثل المتبع للاهتمام مع نظريته . فلا يستبعد أن تكون الحاجة الى الأمن الجماعي والسعي نحو الإجماع والتدهور العام لمهارات صنع القرار التي تمتعت عنها جانيس في معرض كلامه عن التفكير الجماعي قد أدت في نهاية المطاف الى حدوث تحول للمجموعة نحو الأفعال الأخطر ، الى درجة تفوق ما قد يفعله نفس الأفراد لو اختاروا اختياراً عادياً عندما يقررون لأنفسهم .

التفكير الجماعي في الميزان

يتسم التفكير الجماعي بنفس أوجه النقص النظري القائم في نموذج السياسة البيروقراطية . فهو يحتاج الى قدر كبير من نوعية المعلومات التي يصعب الحصول عليها مثل دقائق ما يجري في اجتماعات مجالس الوزراء أو المكاتب السياسية ، مما يخلق مشكلة من محاولة استنباطها . وتحتاج تفسيرات التفكير الجماعي أيضاً الى ديباجة مسببة ، وإن كانت هذه الديباجة بالاستطاعة تنظيها بدرجة أدق مما يحدث في حالة نموذج السياسة البيروقراطية ، بفضل دقة جانيس في طرح النظرية . وتشابه طريقة التفكير الجماعي ونظرية السياسة البيروقراطية في كونها نظرية معقدة ، وإن كانت العلاقة فيها بين المتغيرات أكثر تحديداً مما تصادفه في نموذج السياسة البيروقراطية .

ومن الناحية الموجبة ، على جانيس عناية فائقة بالنهوض بالتفكير الجماعي كنظرية تجريبية ، وحاول أن يحدد كيف يستطيع اختبار النظرية (أو إثبات زيفها) بالإضافة الى أسواق العالم الفعلية ، وكرس جهوده لهذه الناحية ، فقام بتحديد تصور التفكير الجماعي ، وزودنا بالمراجع

التجريبية حتى يتسنى للباحثين الآخرين التعرف الى وجوده أو عدم وجوده ، وعلم أيضا الى تحديد الشروط اللازمة لظهور التفكير الجماعي والتزم بجمعها قابلة للملاحظة .

ورسمت النظرية طريقا واضحا مبررا بين وجود بعض الشروط المسبقة (من بينها شرط ضروري هو التماسك داخل المجموعة) والمتغيرات المستقلة (وجود أعراض للتفكير الجماعي يمكن ملاحظتها) ، وثبتت الصلات بين الشروط المسبقة والمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في صيغة احتمالية (اذا كان " ٠ اذن) " . ففي حالة تماسك المجموعة بدرجة متواضعة أو تولفها ستزداد أهمية وجود الشروط المسبقة ، وتزداد فرصة ممارسة المجموعة لتجربة التفكير الجماعي ، وكلما تعددت أعراض التفكير الجماعي ازداد احتمال اتصاف القرار بالنقص . واذا زادت أوجه النقص في عملية صنع القرار قل احتمال نجاح السياسة ، وطرحت القضايا في صيغة الدراسات لتأكيد وجود التفكير الجماعي في صنع السياسة الخارجية للحكومة الأمريكية ، وان كانت لم تثبت على أي نحو مدى شذويع ظاهرة التفكير الجماعي .

وفي وقت أحدث ، درس جانيس ومساعدوه الصلة بين مستوى اجراءات صنع القرار ومخرجات السياسة الخارجية ، وكشف الاستقصاء الخاص بصنع القرار الأمريكي في ١٩ أزمة من أزمات الحرب العالمية الثانية أن اجراءات القرارات ذات المستوى العالي قد ارتبطت بنتائج أفضل ، بينما ارتبطت اجراءات القرارات المتدنية بنتائج معاكسة للمصالح الأمريكية ، ويرجح أن تكون قد زادت من حدة الصراع الدولي (١٠٥) . ويمترف جانيس بالمشكلة المرتبطة بنظرية السلوك المستندة الى عامل واحد ، ومن ثم حرص على التنبيه باحتمال أحداث المتغيرات الأخرى - التي لاتعد من مكونات التفكير الجماعي - لشيء من النقص في صنع القرار . وكما أشار « ترجع الأخطاء الى جميع أنواع الأسباب » فينبضها مثل اكدام المعلومات الزائدة قد تعرضت للتضخيم من قبل التفكير الجماعي والبعض الآخر كالأصلاحية أو الجهل ليس له أدنى صلة بالتفكير الجماعي (١٠٦) . ويرجح جانيس أن تكون أعراض التفكير الجماعي من الأسباب التي تسهم في زيادة تأثير المصادر الأخرى للخطأ ، وان كانت أحيانا تعد السبب الأهم (١٠٧) .

مقارنة بين التفكير الجماعي ونموذج السياسة البيروقراطية :

لا بد أن نراعي أن كلا من التفكير الجماعي ونموذج السياسة البيروقراطية من النظريات التجريبية . وتحاول كل منهما تفسير ومثال

حتم القرار ، ولماذا تصنع على هذا النحو . ولا تدافع نظريات التفكير الجماعي أو نظريات نموذج السياسة البيروقراطية عن وجوب صنع السياسات اعتمادا على منهج التفكير الجماعي ، أو منهج السياسة البيروقراطية . وكل ما تفعلانه هو اثبات طريقة صنع السياسات في الواقع ، رغبنا عن ذلك أم لم نرض . وتصور كلتاهما صنع السياسة على أنها عملية لاعقلانية ، وتقران غلبة اخفاق الحكومات في اتباع أفضل القرارات في المسائل الدولية .

وتتناول النظريتان كلتاهما عملية صنع القرار عند المجموعة الصغيرة والمكاتب السياسية والجونتا (مثل مجالس قيادة الثورات) واللجان المشتركة للادارات والهيئات ، وهلم جرا . ونعتقد هاتان النظريتان على السواء أن لكل مجموعة من الديناميات اثرها السلبي على صنع القرار ، وأن رجع ذلك لأسباب مختلفة . ونعتقد نظرية التفكير الجماعي ونظرية السياسة البيروقراطية احتمال تشوب خلافا ومشاحنات حول السياسة داخل المجموعة ، وأن كانت سياسة أعراض صنع القرار في التفكير الجماعي تسعى لتجنب الصراع بالعسل على تحقيق التماسك الجماعي ، بينما يعالج الصراع في عملية السياسة البيروقراطية بالمساومة وغير ذلك من المناورات السياسية بين أطراف النزاع (١٠٨) .

ويرجع الاختلاف الرئيسي بين النظريتين الى أن التفكير الجماعي يتخيل عملية القرار كعملية يسيطر عليها التماسك الجماعي والوحدة والتناغم ، بينما يرى أصحاب نظرية السياسة البيروقراطية الخلاف الجماعي والافتقار للصراع كعناصر غالبية (ولما كان ذلك كذلك ، لذا بات من المستحيل حدوث العمليتين في ذات الوقت وفي نفس المجموعة) ويرجع تشارلز هرمان الخلاف المحوري الى أنه في التفكير الجماعي يتسبب الأفراد ولاهم الى المجموعة صانعة القرار ذاتها ، بينما يجتنب معظم ممارسي السياسة البيروقراطية الى جعل ولائهم الأولى لصالح المجموعات الخارجية التي يشلون (١٠٩) . ويبدو هذا العامل ذا أثر حاسم في تحديد هل السياسة المتبعة هي سياسة إجماع أم هي سياسة صراع .

وأخيرا فلا يصح اعتبار النظريتين متالفتي الذكر من نظريات الحرب . فكما تتبعان النظريات العامة لصنع القرار التي يمكن تطبيقها على قرارات الحرب . ولا تزعم النظريتان القدرة على تفسير جميع القرارات التي تتخذها الحكومات تاهيك بقرارات الحرب ، وبينما تتصف النوعيتان بتفريعا نوعا وبصعوبة التطبيق . وبينما لا يرجح تزويدهما بما هو أكثر من التفسيرات الثانوية لمعظم حالات الحرب ، إلا أنه يمكن الاستعانة بهما للتزويد باستبصارات عن مبادرات بعض الحروب بالذات .

حلول لهذا المازق

فاذا صبح أن عمليات صنع القرارات الحكومية تنصف بنظرتها ولا معقوليتها . رغم أنها تلعب الدور الرئيسي في وقوع الحرب ، فما هو الحل ؟ فالمفروض هو أن نتوكل لنا القدرة على العثور على وسائل أفضل لصنع القرار وتطبيقه . وسواء أكانت المشكلة هي السياسة البروقراطية أم التفكير الجماعي ، فإن الحل هو الاعتداء الى عملية صنع قرار تقترب بقدر المستطاع من نموذج الفاعلية العقلانية (١١٠) * ويعرض جاتيس عدة حلول لتناول المشكلات المرتبطة بأعراض التفكير الجماعي :

١ - على الزعيم أن يمنع كل عضو في المجموعة دورا في التقييم الانتقادي ، بأن يشجع جميع أعضاء المجموعة على الجهر باعتراضاتهم وشكوكهم .

٢ - يتعين على الزعماء الالتزام بعدم الانحياز والاحكام عن التثبيت بمفضلاتهم المبدئية حتى لايتأثر بها الآخرون من أعضاء المجموعة .

٣ - تطرح عدة مخططات مستقلة للسياسة ، ويؤخذ رأى جماعات التقييم في كل مسألة من مسائل السياسة .

٤ - لايد من تقسيم المجموعة من حين لآخر الى جماعتين فرعيتين أو أكثر تحت رئاسة رؤساء مختلفين للتخفيف من احتمال تركيز المجموعة كلها على البحث عن قاعدة متوافقة واحدة .

٥ - يتوجب على كل عضو في المجموعة مناقشة مشاورات المجموعة مع أقرانه وأن يكتب تقريرا يثبت فيه ردود فعله .

٦ - لايد من دعوة الخبراء الخارجيين من غير الأعضاء الأصليين لكثير اجتماع بالتعاقب ، ويراعى تشجيعهم على تحدى نظرات الأعضاء الأصليين .

٧ - يجب تعيين أحد أفراد المجموعة على الأقل ، وتكليفه بالقيام بدور المدافع عن الشيطان (صاحب الرأى المخالف) في كل اجتماع .

٨ - يخصص أعضاء المجموعة الوقت الكافي الذي يسمح بدراسة جميع علامات التحذير الصادرة من الدول المنافسة ، وأن يضعوا سيناريوعات بديلة لتوايا المنافس . وبالأستطاعة ضم أحد الخارجيين

لتمثيل دور المدافع عن كاسندرا (*) للتنبيه الى الامكانات المفزعة التي ربما تجوعلت لو لم تتبع هذه الخطوة .

٤ - بعد الاعتداء الى اجتماع مبدئي ، تعقد المجموعة اجتماعا آخر لاتاحة الفرصة للأعضاء لكي يعبروا عن شكوكهم الكاملة التي قد تكون لديهم ، ولكي يعيدوا النظر في المسألة برمتها .

وطرح الكسندر جورج أيضا مشروعا بعيد الارتقاء لصنع القرار ، مصمم لبحث طريقة معالجة المشكلات تبعا لنموذج السياسة البيروقراطية (١١١) . ويعد تناوله (الذي سماه دفاعا متعدد الجوانب) نظرية معيارية أو تشخيصية لصنع القرار قصد بها ارشاد أولئك الممارسين الذين يشتركون بالفعل في صنع القرارات الحكومية .

ويدرك جورج أنه بالرغم من عيوب نموذج السياسة البيروقراطية (التي أحسن توثيقها) إلا أنها لا تخلو من المكونات الموجبة ، فيجب ألا ننسى أن السياسة البيروقراطية تنصف بالتعددية ، ومن ثم فإنها تمتد من العمليات التي تطرح فيها مختلف المواقف ، والمقروض أن تؤخذ في الاعتبار ، ومن هنا يصبح القول بأنها تقادت مشكلة الاجماع المصطنع التي تصادفها في التفكير الجماعي . فيستدور الاجراءات التعددية التي تنافس فيها مختلف المجموعات التأثير - بالقوة - على السياسة ، وأن تكون اجراء صحيحا لعملية صنع القرار ، لأن وجود قدر ما من الصراع والخلاف مفيد في حل المشكلات ، لو أريد لم أطراف الصراع وحله حلا معوقا ، ولأسوء الحظ فإن الصراع يحدث على نحو غير بناء وغير منظم ، فنلاحظ أن ما يطرح فيه من خيارات للسياسة في هذه العملية محدود . ولا يوجه انتباه كاف للنظرات غير المستحبة التي لا تمثل التيار الرئيسي لرؤى أية وكالة بعينها أو ادارة بعينها .

وفضلا عن ذلك ، فإن أقوى العاملين ، أو المؤثرين - ولا يلزم أن يكونوا من بين المجادلين سعيًا وراء أفضل الحلول - هم الذين يكسبون معركة السياسة . إذ تقف المصالح المؤسسية والشخصية حجبًا عثرة أمام اتخاذ التحليل السياسي المنطقي المنزه للصدارة .

ويطلب دفاع جورج عن التعددية عقلية متزنة ومتفتحة وموجهة توجيها سليما للنقاش المتمحور حول دفاع منسّق بحيث يترافع كل مدافع

(*) Cassandra اسطورة يونانية عن ابنة بريم ملك شروادة التي كانت تتمتع بالقدرة على التنبؤ . ولكن لم يصدقها أحد . وتمثل مجازًا للتعبير عن ينظرون نظرة سذاجة للمستقبل

على خير وجه عن خيار بعينه ، حتى يتسنى للمجموعة الاخاطة بدائرة واسعة من الخيارات . وربما تقول أحد كبار المسؤولين في الحكومة (لعله مستشار الأمن القومي في الولايات المتحدة) دور القيم ، ولا بد أن يتصف هذا المسئول بصفات الوسيط الأمين للأفكار والنسق الذي يضمن حثوت تنافس نزيه . وعليه أن يتأكد من تمثيل جميع الخيارات ووجود مدافع عن كل منها ، وأن تتوافر لجميع المدافعين إمكانات متساوية كالتأثير والقُدرة والمعلومات والمصادر التحليلية والمهارة في المساومة والاتصال . وعليه أن يتأكد من وجود جدول زمني يسمح بقدر كاف من المجادلة والنقاش . وعليه أن يتسقى التحليل المستقل للخيارات والأهداف . وأن يراقب أو يرصد عملية صنع السياسة ، وما يحدث فيها من خلل عند تنفيذها ، ويتعين أن يحجم « القيم » عن أن يكون هو بالذات مدافعا أو مستشارا للرؤى أو المتحدث باسم الإدارة ، ويتوجب على الزعيم الانصات الى عروض الخيارات ، وما يعقبها من حوار . ومن واجبه أن يسأل الأسئلة ويقيم البدائل ثم يختار من بين الخيارات .

ولو بدا أن هذا العرض شديد الامتياز بحيث يصعب الاعتراف بمصاديقته ، فمن غير المستبعد أن يكون كذلك . ولا يخلو الدفاع عن التعددية - بفننا - من العيوب . فقد تخلق العملية قدرا أكبر من التنوع والتضارب والتعقيد يفوق ما يتطلبه أى قرار حسن . فعندما يواجه الزعيم بجميع المهارات التي تتفق عنها هذه الطريقة ، فإنه قد يصجر عن تحديد أى الخيارات هي الأفضل ، كما يحدث عندما يواجه بدائل قليلة يختار من بينها ولقد أشار أحد النقاد :

« في سياق الكلام عن تحليل البتنيات أكثر مما تحمل ، ووجود قيود زمنية وحالة عدم يقين ، قد يتسنى للمدافع في حالة التعددية اضفاء حالة من الاحترام التجريبي على مختلف النظرات ، تسمح للرؤى اختيار كل ما يتوافق مع اتجاهاته » (١١٢) .

وثمة تحذير لا بد من توجيهه قبل تطبيق العلاج الذي ارتآه الدكتور جانيس والدكتور جورج . فقد أدرك الاثنان مقاومة المجموعات الصغيرة للاجراءات العقلانية ، ثم أوصيا بكل ارتياح بوجود يدل للمجموعات قصارى جهدها حتى يزداد اتصافها بالعقلانية ، وكان هذه المسألة تنحصر في مجرد التعرف عن العيوب وتصحيحها . فبعد أن عرضا براهين مفصلة تفسر أسباب عدم فاعلية « رام » على الأرجح في العالم الواقعي ، وصفا تزيافهما اعتمادا على نفس هذا الرأى (١) . وكذا أشار ريتشارد ليو أن « روتشتنها » قد استندت على الزعم بأن الزعماء سيحبون ببدل جهد

جاد لإنشاء عملية صنع القرار ، تساعد على تشجيع التفكير النقدي والخلاف وتوسيع نطاقه . ولكن لعل هذا الرأي شديد الاعتماد على الواقعية ، لأن معظم الزعماء يكرهون النقد والخلاف في الرأي ، لأنه يهدد سلطانهم . (أو على الأقل قانهم يعتقدون ذلك) ويؤدي الى زيادة تراخي تحكمهم في عملية القرار . وربما نسرهم خصومهم على أنه علامة ضعف . ومن هنا يصح القول بأن الزعماء قد يكونون على غير استعداد سيكولوجي وسياسي لقبول حتى أخلص الانتقادات (١١٣) .

تنصف عواثق صنع القرار العقلاني بقوتها وشيوعها ، وعلى الرغم من أن عملية القرار منقطلة لاستبعاد القرارات الخاطئة ، إلا أن الأخطاء ستظل باقية على الأرجح . والظاهر أن صنع القرارات اللا عقلانية يمثل جانباً من نطاق صنع السياسة الحكومية .

خلاصة

فلنختتم هذا الفصل بملاحظة اتصال عمليات صنع القرار في مستوى المجموعة الصغيرة بموامل في المستوى الفردي ، كما أنها تتبادل الإرتباط بها ، سواء أتمت عملية القرار وفقاً للنموذج العقلاني (رام) أم نسوذج السياسة البيروقراطية أم التفكير الجماعي . وفي حالة اختيار السياسات الخطرة أو المتفائلة فإن مجموعة صنع القرار تعتمد جزئياً على الصلات الفردية للأعضاء الأساسيين .

وليس من شك أن السمات السيكلوجية لدى زعيم المجموعة تنصف بأهميتها . فمثلاً بوسعنا الزعم أن المجموعات التي يرأسها رؤساء تنفيذيون سلطويون ومتسلطون ، أو من أنصار مبدأ القوة من المحتمل أن تمارس عملها تبعاً لاتجاهات التفكير الجماعي أكثر من اتباعها لاتجاهات السياسة البيروقراطية (١١٤) ، ومن جهة أخرى ، فإن المجموعات التي يتزعمها زعماء لسلطويون ومتفتحون هم الأقرب الى اتباع عمليات سياسية أو تشاورية بيروقراطية المنزع .

بطبيعة الحال ، ليس بمقدور الزعيم وحده تحديد طابع العمليات الجماعية ، لأن الطابع الشخص لأعضاء المجموعة يتسم أيضاً بأهمية ، فمثلاً ما القول في حال المجموعة إذا كانت مؤلفة من شريحة من الزعماء السياسيين الشديدي الثقة بأنفسهم ممن يتصفون بصفات سيكلوجية

عدوانية وانسحابية (اكسترافوتية) ، ولديهم بواعث تابعة من حاجتهم للقوة والتسلط ، ليس من شك أن الميل في هذه الحال سيجمع الى احداث تفاعل كل عضو في المجموعة مع باقي الأعضاء ، طبقا لعمليات سياسية بيروقراطية تنصف بالخشونة والتغلب ، أكثر من الاتجاه نحو العمليات التعاونية والاجماعية التي تحدث عنها نموذج التفكير الجماعي ، وعلى عكس ذلك ، لو كانت المجموعة مؤلفة الى حد كبير من زعماء سياسيين يتسمون بصفات المهادنة والتفوق ، وتتركز دوافعهم على الانجاز والألفة ، في هذه الحالة باستطاعتنا المراهنة على احتمال ارتقاء التفكير الجماعي ، ولو راس هذه المجموعة الأخيرة شخصية متسلطة معززة بالسلطة كالتي تحدثنا عنها آنفا ، فسيكون التفكير الجماعي مؤكدا .

هوامش الفصل الرابع

- (١) انظر كتاب Graham T. Allison تأليف: *Essence of Decision* H.A.M. (١٩٧١) .
 عليه تفسير لنيلودج .
 (٢) انظر: Bruce Bueno de Mesquita في كتاب *The War Trap* .
 ويعتقد دي ميستويتا ان الخدمات تمثل وحدات من صناعات القرار تتعامل مع مشكلة الحرب والسلام على انها وسائل يتوقع ان تحقق الحد الأقصى من النفع .
 (٣) Charles W. Kegley و Eugene R. Wittkopf في كتاب *American Foreign Policy : Pattern and Process* (١٩٨٧) ص ٤٧٧ .
 (٤) McGeorge Bundy في كتاب *Danger and Survival* عن القتلة الذرية بعد المثلثا بخمسين سنة ١٩٨٨ ، ص ٤٠٩ .
 (٥) Glenn H. Synder و Paul Dising في كتاب *Conflict Among Nations* (١٩٧٧) (ص ٣١٩) .
 (٦) Paul A. Anderson *What Do Decision Makers Do When They Make Foreign Policy ?* ضمن كتاب من تأليف Hermann و Kegley .
 Rosenau يصفون *New Directions in the Study of Foreign Policy* ص ٣٠٥-٢٨٤ .
 (٧) على سبيل المثال كتاب Herbert Simon بعنوان *Administrative Behavior* .
 ١٩٤٩ وكتاب Models of Man تأليف March و Simon ١٩٥٨ .
 و Richard Cyert و James March في كتاب *A Behavioral Theory of the Firm* (١٩٦٢) .
 (٨) عندما لا يظهر أي بديل مقبول ، يعتمد صناعات القرار الى تخفيض مستوى التطلعات ويعيدون النظر في آرائهم . انظر Synder و Dising ص ٢٤٤ .
 (٩) انظر Synder و Dising ص ٢٤٢ .
 (١٠) Anderson ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .
 (١١) David Braybrooke و Charles Lindblom في كتاب *Types of Decision Making* ١٩٦٩ ص ٢٠٧ - ٢١١ .
 (١٢) Braybrooke و Lindblom ص ٢١٢ .
 (١٣) وفشلا عن ذلك نواصل أهداف صناعة السياسة التغير عندما تلقى التنبؤات الاقتصادية ضرورا جديدا على ما هو ممكن وعرفوب .
 (١٤) Leslie Gelb و Richard Betts *The Irony of Vietnam* ١٩٧٩ .
 (١٥) Gelb و Betts ص ٢٧٨ .
 (١٦) Gelb و Betts ص ٢٩٥ .
 (١٧) انظر Arthur Schlesinger في كتاب *The Hitler Heritage* (١٩٦٧) .
 ٢٨٦

- (١٨) Alison and Halprein نفس المرجع - ولقد أسماها الميأساة
الراهنة نموذجاً وليس نظرية في هذه المحاولة المتقنة .
- (٢٠) Essence of Decision - Allison ص ٦٧ .
- (٢١) Synder و Diesing ص ٢٧٢ .
- (٢٢) John Steinbruner في كتابه The Cybernetic Theory of Decision
- (١٩٧٧) - هذه الوسيلة السيبرنتيكية يستطيع عن طريقها أن تختلف التنتظيمات الكبرى عن
التنظيم القاسي لميأساتها البهيمية . ويختلف التمدد إلى ما هو أكثر من ذلك اعتماداً على
تفصيل المشكلات إلى « مشكلات منظمة » ، تبحث كل منها وحدات فرعية تنظيمية .
- (٢٣) Essence of Decision - Allison ص ١٢٠ .
- (٢٤) Organizational Routines the Cuyuses of War - Jack S. Levy
- مجلة الدراسات الدولية الفصلية . العدد ٣٠ (يونيو ١٩٨٦) ص ١٦٢ - ١٩٢ .
- (٢٥) Levy ص ٢١١ .
- (٢٦) انظر Jerel Rosati في مقال بعنوان Developing a Systematic
- Decision - Making Framework - مجلة World politics
- أغسطس ٢٣ (يناير ١٩٨١) ص ٢٢٤ - ٢٥٢ .
- (٢٧) كل هذا لا يعني أن الأنانيين التنظيميين لا يربون غير المصالح التنظيمية
وما تعرض له من خطر في القرارات السياسية . فليسهم أيضاً مصالح وأهداف شخصية
لها دورها . بعضها قد يتركز على الارتقاء الشخصي والسعي لبلوغ القمة عن طريق سلم
السياسة والسعي نحو احتلال مكانة في التاريخ ، واحترام الرملاء وتحقيق برنامج
أيديولوجي .
- (٢٨) الأمثلة التجريبية تناسب وجود علاقة سببية بين التوجهات والأدوار . انظر مقال
Kogley و Wittkopf في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية ، ص ٤٦٤ .
- (٢٩) Wittkopf و Kogley ص ٤٦٦ .
- (٣٠) طور Roger Hilsman صيغة من نموذج السياسة البيروقراطية سماها
نموذج العملية السياسية . ويتنمى يفترض Allison أن التنظيم هو المحدد
الأوحد المهم الذي ينفرد بتقرير السياسة التي يتبعها اللاعبون . وأن البيروقراطيات القوية
هي المحددة الأهم للتسائج السياسية . يرى Hilsman التنظيمات الحكومية كمجرد
عوامل ، ولا يلزم أن تكون أهم هذه العوامل . ويلاحظ أهمية الفجوة داخل التنظيمات
الحكومية . كما تمثل في مسابقة بعض الأقسام داخل الإدارات الحكومية مع أقسام
أخرى في إدارة الدفاع لمواجهة الأقسام المناهضة في هذه المؤسسات ذاتها . والأهم هو أن
نموذج Hilsman قد خصص دوراً أكبر لتأثيرات السياسة الداخلية على السياسة
الخارجية وأنه ضمن سياسات البرلمانات وأيضاً سياسات الفروع التنفيذية . وعلى
أيضا غاية خاصة بجمعيات المصالح الخاصة . رعاية الناس .
- انظر كتاب The Politics of Policy - Roger Hilsman Making
- (١٩٨٧) ص ٧٧ - ٧٨ .
- (٣١) في دراسة Synder و Diesing للآليات الدولية اكتشف أن
جميع الاستراتيجيات الموجهة للبحث يمكن أن تعمل السياسة البيروقراطية سبباً لها .
- ص ٤٠٧ .
- (٣٢) Charles F. Hermann - بحث بعنوان The Impact of Single
- Group Decision Units مقدم إلى مؤتمرات الدراسات الدولية في سانت لويس

في مارس ١٩٨٨ • انظر أيضا Hermann و Charles F. Hermann في مقال ينجله علم النفس السياسي والسياسة الدولية ١٩٨٢ •

(٢٣) Lindblom أصمى العنصرية . Partisan mutual adjustment

كتاب : The Intelligence of Democracy : Lindblynn ١٩٦٥ ، ص ٩٨ •

(٢٤) Allison — Essence of Decision ص ١٤٤ - ١٤٥ •

(٢٥) C. F. Hermann — The Impact of Single Units •

(٢٦) Kenneth Arrow في كتاب Social Choice and Individual Values

(١٩٥١) وايشا . The War Trap — Brace Bueno de Mesquita ص ١٢ - ١٨ •

(٢٧) انظر نقد Miriam Steiner : BPM تحت عنوان The Elusive

Essence of Decision مجلة الدراسات الدولية الفسلفة يونيو ١٩٧٧ ص ٢٨٩ -

• ٤٢٧

(٢٨) Synder و Diesing عرفا المؤلف الاعظم بأنه • جزء من مجموعة

صنع القرار من ٢٥٠ مقتوره تنفيذ استراتيجية بغير عون عن باقي اعضاء المجموعة •
واذا لزم الامر ضد معارضتهم الفعالة •

ويعتقد Synder و Diesing أن انشاء التحالفات العظيم جوهري الـ BPM

كما Charles Hermann فيبدو أنه يعترض على ذلك ويؤكد دور الحل الوسط •
(في كتاب The Impact of Single Group Decision Units)

(٢٩) Synder و Diesing ص ٢٥٢ •

(٤٠) Synder و Diesing ص ٥١٩ •

(٤١) نفس المصدر •

(٤٢) Danger and Survival Bundy ص ٤٤٦ •

(٤٣) Kegley و Wittkopf ص ٤٩٨ • انظر أيضا :

Soviet Policies and Kremlin Policies : Philip G. Roeder

مجلة الدراسات الدولية الفسلفة ٢٨ (يونيو ١٩٨٤) ، ص ١٧١ - ١٩٢ •

(٤٤) فانفس Philip Roeder ما يقال عن أن صنع القرار التعددي

والأوليباركي في الاتحاد السوفيتي قد انضم عادة بالمثل للعنصر للوسط والمزايدة
وتجنب المفاخرة • والطاعن أن التناقص السياسي يؤدي إلى المفاخرة ويمثل ذلك في
الاتحاد السوفيتي في الواقع التي يتعرض فيها الزعيم الفرد الذي عزز سيطرته على
السياسة الخارجية للتحدى من المنافسين •

انظر : Soviet Policies and Kremlin Policies Roger

(٤٥) The Politics of Policy in Defense — Roger Hilsman and

Foreign Affairs ص ٦١ •

(٤٦) A General Model of International Barbara Hill Conflict

بحث مقدم إلى مؤتمر جمعية الدراسات الدولية ، سان لويس في مارس ١٩٨٨ ، ص ٢٥ •

(٤٧) Bureaucratic Decision making In the Military — Robert Axelrod

Morton Halperin — Readings in American Assistance Program ضمن

(١٩٧٢ - ١٥٤) •

(٤٨) Some Correlates of Attitudes to Multilateral — Andrew Semmel

Diplomacy in United States Department

٢٠ (يوليو ١٩٧٦) • ص ٢٠١ - ٢٢٤ •

- Are Bureaucracies Important ? Stephen Krasner Foreign Policy (٤٩)
(صيف ١٩٧٢)
Anderson ص ٢٩٩ (٥٠)
Personality Effects on American — Graham H. Shepard (٥١)
Foreign Policy (١٩٦٩ - ١٩٨٤) مجلة للدراسات الدولية الفصلية ، عاين ١٩٨٨ ،
(ص ١٧٢)
Hilsman ص ٨٧ (٥٢)
Krasner نفس المصدر (٥٣)
Soviet Military Doctrine : Harriet Fast Scott انظر (٥٤)
بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للأمن الدولي في ٢٦ مايو ١٩٨٩
Soldiers, Statesmen and Cold War Crises — Richard Betts (٥٥)
(١٩٧٧) الصفحات ٢١٠ ، ٢١٦
Synder و Diesing ص ٥١٢ ، ص ٥٠٩ (٥٦)
Halperin و Kanter ص ٩ ، ص ١٠ (٥٧)
World Politics Are Bureaucracies Important ? Krasner (٥٨)
(٢) في يناير ١٩٨١
Perlmutter ص ٩٢ (٥٩)
Bureaucratic Foreign Policy Making — Dan Caldwell (٦٠)
مجلة الصلوك العلمي الأمريكي ، أكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٩٧
Rosati نفس المصدر (٦١)
The Divided Fen Oster Hanson Decision انظر في هذه النقط (٦٢)
Maker American Politics and Cuban Missiles (١٩٨٥)
Danger and Survival — Bundy ص ٤٠٠ - ٤٠١ (٦٣)
انظر Rosati ص ٦٦٤ و Krasner نفس المراجع (٦٤)
The Nixon-Kissinger Foreign Policy مقال Wilfred Ka... (٦٥)
System & US-European Relations مجلة السياسة العالمية ٧٨ (٦٨ أكتوبر ١٩٧٥)
(ب) يتضمن للنموذجان البيديلان لكل (أ) نموذج السياسة الديمقراطية لبيديلمان
(ب) النموذج الملكي (ويصفي أحياناً نموذج الرجل القوي) الذي يركز على دور الشخصية
والأسلوب الفعال لغة صناع القرار (ج) نموذج المصور والمشاركات المشاركة
(د) نموذج الدفاع المتعدد للأكسندر جولد و (هـ) نموذج التفكير الجماعي
لجانيفين
Synder و Diesing ص ٢٥٥ - ٢٥٦ (٦٦)
The Congress, the Executive Bayless Maunling مجلة (٦٧)
Three Proposals : and Inkremestic Affairs مجلة الشؤون الخارجية
Uslaner و John Spanier Eric (٢٢٤ - ٢٠٦) وايضا (١٩٧٨)
بجوان How American Foreign Policy is Made (٦٨)
The Impact of Single Decision Units on — C.F. Hermann
Foreign Policy وايضا Bruce Bueno de Mesquita في كتاب
The War Trap

The Impact of Single Decision Units on — C.F. Hermann (٦٦)
Foreign Policy

(٧٠) Dising و Synder من ١٩٦٢ • اعتبر ستيكر ونيزينج أيضا
BPM أكثر صلاحية للعمل الحديث • حيث تصبح هيئات أخرى غير وزارات
الشؤون الخارجية مسئلة بصناعة السياسة الخارجية •

Bureaucratic Politics and Westminster — Kim Richard Nossal (٧١)
Robert O Matthews ضمن كتاب اشرف على تحريره واخرون بعنوان
International Conflict & Conflict Management en 1.
(١٩٨٤) من ١٧٠ - ١٧٠)

(٧٢) انظر على سبيل المثال كيف ركن Franklin Griffith و H. Gorron skilling
على • مجموعات المصالح • في النظام السوفيتي في كتاب Interest Groups
in Soviet Politics (١٩٧١) واستعان Carl Linden بما سماه
Khrushchev • نموذج الصراع • عند بحثه لادارة خروتشوف في كتاب
Coalition and the Soviet Leadership • وشهد Denis Ross على
Coalition maintenance في مقال بعنوان
مجلة السياسة الدولية • (يناير ١٩٨٠) • من ٢٥٨ - ٢٨٠ • وانظر مقال
A Dissenting View on the Group بعنوان William Odum
Approach to Soviet Politics في مجلة السياسة العالمية (يوليو
١٩٧٦ • من ٥١٢ - ٥١٧) للنام براتو معارضين المخططور التعدي الاوليباركي • ويتضمن
نقاعا عن العودة للتفويض المسئولى في صناعة السياسة السوفيتية •

Soviet Intervention in Czechoslovakia — Jiri Valenta (٧٢)
١٩٦٨ Analysis of a Decision • من ٤ •

Coalition Maintenance in Soviet Union — Ross (٧٤)
انظر ايضا الى مقالة في كتاب اشرف عليه Jiri Valenta و William Potter
باعتوان Soviet Decision making for National Security (١٩٨٤) • من ٢٢٧ - ٢٥١ •

Risk Aversion in Soviet Decision Making Ross (٧٥)
• من ٢٤ •

Coalition Maintenance Ross (٧٦)
• من ٢٦٦ •

(٧٧) انظر Morton Halperin و Arnold Kanter في Readings
American Foreign Policy ١٩٧٢ • وايضا لمعرفة وجهة نظر في
انظر الدراسات التي وردت عن Dan Caldwell بعنوان
Bureaucratic Foreign Policy

Baltimore ١٩٧٩ • (٧٨)

The U.S.S.R. and Third World — Ding Bame Spechlen (٧٩)
وفي بحث في سياسة الاتحاد السوفياتي نحو الشرق الأوسط • مقال في
مجلة السياسة العالمية (أبريل ١٩٨٦) •

The Diplomacy of the Winter War — Max Jacobson (٨٠)
• ١٩٢٩ - ١٩٤٠ (١٩٦١) •
١٩٠

(٨٦) يتبين من دراسة Valenta لقرار السوفييت التدخل في أفغانستان احتمال وجود التحيز البيروقراطي واجتماعات مؤسسية عند لجنة السوفييت - انظر كتاب Soviet Decisionmaking on Afghanistan : Jiri Valenta ١٩٧٩ ضمن كتاب Soviet Decisionmaking for National Security : William Potter و Valenta وعلى الرغم من كون هذه الناحية خارجية عن مجال دراستنا إلا أنه من المثير للاهتمام تامل تطور تفسيرات مسلك روسيا القيصرية التي انتهت بها الامر الى الحرب الروسية اليابانية ، إذ مساعد وجود قيصر ضعيف (نيقولا الثاني) على اتباع الحكومة الروسية لسياسات متناقضة في الشرق الاقصى أدت الى وقوع الحرب بينها وبين اليابان .

(٨٦) Neither Peace nor Honor — Robert Gallucci ١٩٧٤ - وتحليل David Halberstam لتورط امريكا في فيتنام في كتاب The Best and the Brightest (١٩٧٢) ويتماشى مع اتجاه نموذج السياسة البيروقراطية . (٨٦) انظر : How Could Vietnam Happen ? James Thomson ص ٩٨ - ١١٠ ، Readings in American Foreign Policy ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٨٦) Thomson ص ١٠٢ .

(٨٦) Gallucci ص ٦٨ .

(٨٦) انظر في هذه النقطة Betts ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٨٧) Gallucci ص ٢٩ .

(٨٨) Hillman ص ٩٠٨٧ .

(٨٩) كتاب اشرف عليه Tanter و Ulmann Theory and Policy in International Relations

(٩٠) Caldwell ص ١٠٠ .

(٩١) انظر في هذه النقطة مقال David Dessler بعنوان Beyond Correlation - مجلة الدراسات الدولية الفصلية (سبتمبر ١٩٩١) ، ص ٣٢٧ - ٥٥ .

(٩٢) Groupthink — Irving Janis ١٩٨٢ ، ص ٩ .

(٩٣) نفس المصدر - ص ٦٤٧ - ٦٤٧ .

(٩٤) نفس المصدر ، ص ١٢ .

(٩٥) نفس المصدر ، ص ٢٥٦ .

(٩٦) نفس المصدر ، ص ٢٥٨ .

(٩٧) نفس المصدر ، ص ١٧٧ .

(٩٨) Richard Barnett في كتاب The Men) Roots of war and Institutions Behind U.S. Foreign Policy (١٩٨٩) ، ص ١٠٩ .

استشهد بها Kegley و Wittkopf ص ٥٠٢ .

(٩٩) انظر على سبيل المثال Choice Shifts in Group — Dean Pruitt

Discussion في مجلة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي ١٩٧١ ، ص ٢٢٩ - ٢٦٠ ، Risk-taking by Individuals and Groups — D. Cartwright (١٩٧١) ، ص ٢٦١ - ٢٧٨ .

The Polarizing Effect of — H. Lamm و D. G. Myers (١٠١)
 Group Discussion ضمن كتابه Current Trends in D, Psychology اشرف عليه
 Kaufmann و Altos ١٩٧٧ -

Small Group Dynamics in Foreign — Andrew K. Semmel انظر (١٠٢)
 Biopolitics, Political Psychology Polymaking (١٩٨٢) ص ٩٤ - ١١٢ -

(١٠٢) نفس المصدر .

Semmel انكشف .
 ان الجمود الميكروبي لاجزاء المجموعة عامل مهم اذا تجلج المجموعات المثلثة من اعضاء عرقيين في المرونة لان تكون اقل استعدادا لتحمل المخاطر من تلك المثلثة من شخصيات اصحاب عودا / ص ١٠٨ -

Decision : Paul Huth و Irving Janis و Gregory M. Herek (١٠٥)
 Making during International Crisis. مجلة حل النزاع (يونيو ١٩٨٧)
 ص ٢٠٢ - ٢٢٦ -

Janis (١٠٦) ص ١٩٦ -

(١٠٧) نفس المصدر .

The Impact of Single Decisionmakers Group — C. F. Hermann (١٠٨)

(١٠٩) نفس المصدر .

Janis (١١٠) ص - ٢٧١ -

The Case for Multiple Advocacy in — Alexander George (١١١)
 Making Foreign Policy. مجلة علم السياسة (سبتمبر ١٩٧٢) ص ٧٥١ - ٧٨٥ -

Analysis, War and Decision — Richard K. Belfs (١١٢)

السياسة العالمية (اكتوبر ١٩٧٨) ص ٧٦ -

Between peace and war — Richard Ned Lebow (١١٣)
 ص ٢١٦ - ٢٠٥ -

(١١٤) اثبات دراسة واحدة على اقل تقدير ان وجود الزعماء اصحاب القدرة على التحفيز القوي يشجع على ظهور التفكير الجماعي .

انظر : M. Fodor و T. Smith, E. - في كتاب The Power
 Motive as an Influence on Group Decision. الشخصية و علم النفس الاجتماعي . ١٩٨٢ (ص ١٧٨ - ١٨٥)

الفصل الخامس

الدولة والصراع الدولي

الأقوياء يفعلون ما يشقونهم فعله والضعفاء
يعانون مما ليس لهم يد *

توكويينيس

الأيام العنسية تولدت اتجاهات عنسية

سقروپ تالليوت

النيت هو المعلم الأول للسلام والجود

فراكتلين روزفلت

لما كان معظم علماء العلاقات الدولية ينسبون الدور الفعال الأول في
السياسة الدولية للدول ، فلا عجب إذا رأينا كثيرين من أصحاب نظريات
الدول يركزون الكلام على طبيعة الدولة باعتبارها المحرك الأول للدرج ،
والافتراض الكامن وراء أغلب النظريات في هذا المستوى من التحليل هو
وجود سمة قومية محددة (أو جمع من السمات) تؤثر على المسلك الذي
تسلكه الدول ، فالدول ذات الخصائص المتماثلة تتصرف على نحو متماثل .
ويعد اختلاف الشخصية والتكوين السيكولوجي للزعماء القوميين مسألة
عديدة الأهمية نسبيا بالنظر إلى أن صفات الدولة هي التي تدل على صناع
القرار التصرف بطريقة معينة (١) .

ومن بين أكثر الكشوف إثارة للاهتمام في أبحاث الحرب الاعتقاد
بعدم مساواة الدول في الميل للعنف . فهناك اختلاف كبير في مسلك
الصراع بين دول العالم . وأجملت دينا زينيس هذا الرأي بعد أن لخصت
العديد من الدراسات الإحصائية للحرب :

« العنف الدولي ظاهرة متفشية في شتى الأنحاء ، ولا تقتصر على
دول قليلة » ففي وقت أو آخر ، اشتبكت جميع الدول في هذه النوعية

من الأفعال - على أن بعض الأمم تبدو أكثر استعدادا من غيرها لاتباع هذا النوع من السلوك » (٢) .

واستنتج - بالمثل - دافيد سبنجر وملفين سمول من دراستيهما لحروب القرن التاسع عشر والقرن العشرين « أن معظم الحروب المتلاحقة كانت من صنع فئة صغيرة من الأمم » (٣) - والحق أن البيانات التي ذكرها المؤلفان في معامير ارتباط الحرب - قد أثبتت أن من بين ٧٦ من الحروب التي دارت بين الدول في الحقبة الواقعة بين ١٨١٦ و ١٩٨٠ لم تشترك قط في الحروب بين الدول ٦٤ دولة أي ٥٣٪ من مجموعة الدول .

فلو صح وجود اختلاف ملحوظ بين الدول في تجربتها للحرب - فلعل هناك اتصالا بين هذه الظاهرة وبعض الاختلافات الأساسية في الصفات التي تنصف بها كل دولة ، وعلى هذا سيكون السؤال المواجه لنا هو : « ما الذي جعل بعض الدول أكثر ميلا للحرب من الدول الأخرى ؟ » وكالعادة هناك اجابات كثيرة تتنافس للرد على هذا السؤال - فلقد شدد أصحاب النظريات الدولية على القول بوجود عوامل عابرة ربما كان لها اتصال بهذا السؤال : ١ - نوع الحكومة القائمة بالدولة - ٢ - نوع النظام الاقتصادي المتبع في الدولة ، أو وجود عوامل اقتصادية معينة في الدولة ٣ - خصائص ديموجرافية وثقافية ولغوية أو جغرافية للدولة ٤ - درجة عدم الاستقرار في الدولة ٥ - الحرب التي سبق أن تورطت فيها الدولة - ويهدف هذا الفصل الى تفهيد هذه النظريات .

نوع الحكومة

في أي عالم لا يحتاج فهمه الى ما هو أكثر من أبسط التفسيرات (وهو من أسف ليس عالما) بالاستطاعة تقسيم الدول الى فئتين : دول خيرة ومسألة ودول عدوانية شريرة - فمن هم الطيبون ، ومن هم الأشرار ؟ والحكم الشائع هو الزعم بأن الدول الديمقراطية هي الدول المسالمة ، والدول السلطوية تنقسم بالعدوانية ، وهذه نظرية ليبرالية أساسا تعتمد على الظن بأن البشر مسالمون بطبيعتهم وعقلانيون ومتعاونون ، ومن ثم يمكن القول بأن العلاقات بين الدول تنضم بوجه عام بتناغمها وتعاونها أيضا ويقال في معرض تأييد هذا الرأي أنه لما كانت البشرية مسالمة أساسا ، فإن هذه الرغبة في السلام ستعكس في سياسات الحكومات ، وبخاصة عندما تنصف بالديموقراطية ، إذ تمثل الحكومات الديمقراطية بحكم ديموقراطيتها رغبات مواطنيها المسالمين (أو على الأقل قانها تمثل ارادة الأغلبية المسالمة) وعندما يتطلع الجنود وعادلاتهم للمستقبل ، وما يتيح

من فرص للمشاركة في قرار الحرب ، فإن احتمال الحرب يتضاءل .
لأن قتال سيؤيدون تشوب أية حرب ضرورية قد تؤدي الى تدبير ممتلكاتهم
ونخفض مستوى معيشتهم وموتهم وحياتهم .

وقد تدفعنا أية قرارة ضيقة الأفق (وإن كانت صحيحة) لهذه النظرية
الى التنبؤ بأن الديمقراطيات ستكون أقل من غيرها ميلا للمبادىء
بإشعال الحروب ، وستكون الصراعات التي يثيرها الفجيج الشعبي
المصاحب للحرب أندر الى حد كبير (وإن كانت هذه الحجة كانت في
الواقع التفسير التقليدي لقرار الرئيس ماك كينلي بإطالة الكونجرس
بإعلان الحرب على أسبانيا ١٨٩٨) . ومن جهة أخرى ، فإن النظرية
لم تثبت بالضرورة احتمال أن تكون الديمقراطيات أقل عرضة لعدوان
الدول الأخرى . والواقع أن العكس هو الصحيح ، إذ أدى العزوف العام
عن استعمال القوة في الديمقراطيات الى إضعاف قدرتها على ردع عدوان
الآخرين .

ومن جهة أخرى ، ففي البلدان غير الديمقراطية يزعم عدم تقيد
الزعامة بالإرادة الشعبية ، أو بالقيود الدستورية على السلطة المركزية .
ومن ثم يمكن ترجيح القول بأن زعماء الحكومات الأوتوقراطية هم الذين
يشعلون الخصومات ، ويكون وجود الأنظمة الأوتوقراطية هو الخطر الذي
يهدد السلام . وباختصار فإن الحرب تحدث لوجود بعض حكومات
سيئة .

ولو صحت نظرية الليبراليين ، فكيف يستطيع الحيولة دون حدوث
الحرب ؟ غنى عن القول أنه الحل طويل الأجل يقتضى خلق عالم من الدول
الديموقراطية ، والسؤال الأهم هو هل يستطيع تحقيق ذلك ؟ وتختصر
الاجابة عليه بين نوعيتين : نوعية موجبة ونوعية سالبة (٤) .

وكان أنصار العزلة الأمريكان من المؤيدين التوسعيين للسياسة
الاسلمية . واعتبرت حجتهم على المساعدة بتزعم الولايات المتحدة للبلدان
الأخرى في طريق الاستنارة المؤدية للديموقراطية والسلام بأن تكون قنوة
يفتدى بها ، أى أن تضطلع الولايات المتحدة بدور المنار ، أو بدور
مدينة منيرة قائمة فوق الجبل ، لكل من يرغبون الاتباع . فلما كانت
الديمقراطية بلا مراء هي أفضل نظام للحكومة ، فإن العقل يميل على باقى
البلدان اتباع الديمقراطية وسيكون السلام هو الثمرة ، وبذلك يكون
التدخل المباشر بلا ضرورة .

وفي نظر الآخرين ، فإن التزام السلبية كنموذج لن يكون كافيا ،
 فلن تعلن قوة السلام عن نفسها باتباع موقف المتفرج ، بينما تهاجم الدول
 الشريرة الدول الخيرة أو الطيبة ، وينتهي الأمر بتعرض دولتنا للهجوم ! ،
 وهكذا انتهى أنصار الدور الأنشط سياسيا (أو أنصار مبدأ التدخل في
 شئون الآخرين) الى القول بأنه ربما تطلب الأمر من الدول الديمقراطية
 التدخل في شئون الدول السلطوية لدفعها الى اعتناق المزيد من
 الديمقراطية . وكما لاحظ ادغوتد يورك - وهو أحد مؤسسي الاتجاه
 المحافظ الجديد : « ان كل ما هو ضروري لانتصار الشر هو أن يكف جميع
 الاخيار عن فعل أي شيء » (٥) - وهكذا رأينا ودرو ويلسون (وهو ليبرالي)
 يرسل البشارة الأمريكان الى المكسيك « لتلقيها درس انتخاب الحكومة
 الخيرة » ، وأرسلت القوات الأمريكية الى أوروبا « للحرب من أجل
 الديمقراطية » ، بينما أرسل الرئيس ريجان والرئيس يوش (وكلاهما
 محافظ) القوات الى جرينادا وبنما لاستعادة الديمقراطية .

لا بد أن تكون مشكلة هذا الاتجاه ظاهرة للعيان . فقد اعتبرت
 الحرب وسيلة لتحقيق السلام - والأدعى من ذلك هو أن شئ الحروب وفقا
 لهذه المبادئ العالمية قد جنحت الى التحول الى حروب لم تتوقف عند حد ،
 فكما بين تيلور : « لقد حارب يسسبارك حروبا ضرورية وقتل الآلاف ،
 أما المثاليون في القرن العشرين فقد حاربوا حروبا عادلة وقتلوا
 الملايين » (٦) .

الحرب والديموقراطية : الأدلة التجريبية

هل هناك أي دليل يثبت صحة النظرية الليبرالية للحرب ؟ وهل
 تعد الديمقراطية أميل للسلام من الأوتوقراطيات ؟ - لو كانت هناك
 نظرية حسنة قد تعرضت للالتواء من تأثير ما تواجهه من حقائق لا حصر
 لها ، فأننى أزعج أنها هذه النظرية . فبهما بدا فيها من جوانب صائبة ،
 وبغض النظر عن تهيئة القيم الديمقراطية لمقولنا للترحيب بهذه
 النظرية ، الا أن هناك القليل من القرائن المؤيدة لها .

فلقد أنشأ بنى كوينسى رايت في كتابه المجهول « دراسة في الحرب »
 تفسيرات نظرية متفئة الصنع لتأييد ما يقال عن أن الديمقراطية تنقسم
 بصناعتها أكثر من الأوتوقراطيات المطلقة ، لأن سلطة حكوماتها المركزية
 عقيدة بقبود دستورية ، ولأن قوتها موزعة بحكم خضوعها لمبادئ
 الفيدرالية والفصل بين السلطات ، وعقيدة بالمشاركة السياسية على نطاق
 واسع ، وبالتالي في اتخاذ الاجراءات وحرية الانتقاء ، وخاضعة لحكم

الأغلبية في نهاية المطاف ، وتتطلب الحدية السياسية حفاظ النتيجة الحاكمة في الديمقراطيات على التأييد الشعبي العام لضمان الاستقرار في السلطة ، وسوف تتجنب السياسات غير المستحبة (كالحرب) خشية التعرض للجزاء عندما تجرى انتخابات جديدة . على أن رأيت عندما راجع ما كتب في التاريخ ، أزعج على استخلاص الرأي بأن الديمقراطيات قد تورطت الى درجة قصوى في الحرب . ولا يرجع ذلك فقط الى أنها أرغمت على الدفاع عن نفسها ضد هجوم الآخرين ، والظاهر أنه لا وجود لاختلاف كبير في عملية الحرب بين مختلف أنواع الأنظمة السياسية (٧) .

واعتمدت الى نتائج مماثلة مشروع البحث الذي أجراه ستجر وسول عن معامل ارتباط الحرب في جامعة ميتشيجان . فعندما بحثا الحروب التي نشبت بين ١٨٦١ و ١٩٦٥ اكتشفنا عدم وجود اختلاف بين الديمقراطيات واللاديمقراطيات ، لا في ناحية الاشتراك في الحرب أو ناحية المبادئ في أعمالها (٨) . فلا ترجع الحروب الثقيلة التي خاضتها الديمقراطيات الى اختيارها لا حول لها ولا قوة للأنظمة الأخرى ، وانضمح أنها تورطت في استعمال القوة على نفس النحو الذي حدث للدول اللاديموقراطية ، واكتشف راسيت ومورزن أيضا وعن الارتباط بين نوعية النظام السياسي الذي تتبعه الدولة وتزوعها الى الحرب ، فالظاهر أن حجم الدولة عامل أقوى وأهم في هذه الناحية . اذ تورطت البوليفاريات (الديمقراطيات التشييلية) الكبرى في عهده من الحروب يفوق عددا تورط البوليفاريات الصغرى أو اللابوليفاريات من أي حجم (٩) .

على أنه وكما رأينا ليس هناك شيء كامل التحديد والبساطة في بحث الصراع ، فلقد كشفت البحوث عن بعض دلائل ونتائج متباينة . وصنف ميكائيل هاس البلدان في ثلاث فئات : دستورية وسلطوية وشمولية . وعندما واجهت هذه النوعيات الثلاث للحكومات بنيت دالة على حدوث صراع خارجي ابتداء من أواخر الخمسينات . اكتشف هاس أن الأنظمة السلطوية قد أثبتت تربعها على عرش الملك الاصطناعي في المشاكل الخارجية ، وكشفت الحكومات الدستورية عن أدنى مسلك في هذا الشأن ، واحتلت الحكومات الشمولية موقعا وسطا بين الطرفين الآخرين . ومع ذلك ، فلم تكن أية صلة من الصلات الإحصائية قوية تماما (١٠) . وفضلا عن ذلك ، فقد عانت دراسة هاس من بعض القصور : أولا ، لأنها اكتفت بدراسة فترة محدودة من الزمان (١٩٥٥ - ١٩٦٠) بالمقارنة بدراسة كاو ، ثانيا - أنها لم تنتج انجاها مباشرا الى البحث في مسائل التورط في الحرب ، ولكنها بحثت - بدلا من ذلك - السلوك

الصراعى بوجه عام (والذى لا يتضمن الحرب وحدها ، ولكنه يضم أيضا مسالك صراعية خارج الحرب مثل الاحتجاجات الدبلوماسية والعقوبات .
٠٠ الخ) وثالثا - شرح نتائجها الاحصائية .

وثمة دراستان أخريان قام بهما ويلكنغفيلد وزيتيس وسالمور وجرمان اثبتتا أيضا وجود اختلاف فى افعال المشاركة فى الصراع بين الديمقراطيات والأوتوقراطيات (١١) ، وكما هو الحال فى دراسة هاس لم تكن النتائج الاحصائية قوية للغاية ، فقد ذكرت فيها الحرب ضمن أنواع أخرى من المسالك الاصطناعية . واتسمت كشوف هذه الدراسات الثلاث الأخيرة بتوافقها ، ولكنها اتسمت أيضا بضعفها وتضاربها . وهكذا تكون هذه الموجة الأولى من البحث فى هذه المشكلة ، قد فشلت فى الاحتذاء الى علاقة قوية بين الحكومة الديمقراطية والسلام ، ومع هذا فقد دفعت الجاذبية الأيدىولوجية للنظرية الى المزيد من البحث فى الارتباط بين الديمقراطية والسلام .

وعاد الجدل مرة أخرى فى الثمانينات عندما عثرت الدراسة التى أجراها ر . ج . راميل على تأييد جوهرى للنظرية (١٢) ، فقد اكتشف راميل بالنسبة للسنوات الواقعة بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ أنه كلما زاد نصيب الدولة من الليبرالية أو الحرية ، قل التجاؤها للعنف فى المسائل الخارجية ، أو كلما تضاعفت الحرية فى الدولة ازداد مقدار العنف ، واتضح صدق هذه النتيجة سواء أكان المتغير المستقل مقياسا لشدة الصراع الخارجى أم سيئات الحرب وحدها . وعندما امتد النطاق التقليدى لمجالات ممارسة الدول الحرة لحياتها ، ولم يعد يقتصر على وجود الحقوق السياسية والحرىات المدنية ، بل أصبح يضم أيضا الحرية الاقتصادية (حرية السوق) بدت العلاقة ربما أقوى .

وجنح علماء آخرون الى الاختلاف بعد أن لاحظوا عدة مشكلات فى بحث راميل . فلم يمتد مرة أخرى تحليل ستيف شان للحقبة الواقعة بين ١٨٦٦ و ١٩٨٠ فى عملية موسعة لدراسة سنجر وسمول الى علاقة قوية تربط بين نوعية الحكومة والتورط فى الحرب (١٣) . اذ لا تحرم الديمقراطية تحريما قاطعا الدول من شن الحرب أو من مساندة من يحاربون . والأهم من ذلك هو أن « شان » اكتشف اختلافا بينا فى سلوك الحرب بعد ١٩٧٣ . فلقد اكتشف علاقة موجبة بين الحرب والديموقراطية فى الفترة بين ١٨١٦ و ١٨٧٢ ، وتبين من وجود معامل ارتباط عال بين الديمقراطية والحرب ، أى عكس ما تنبأت به النظرية ١ ، ولكن هذه العلاقة انعكست

في الحقبة بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ ، وتمخضت دراسة عالم آخر للحقبة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ عن نتائج معاكسة نوعا . وبوجه عام يمكن القول بعدم وجود علاقة قوية بين التورط في الحروب ونوعية الحكومة الا أن هناك اختلاف الحقبة (من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٤) والحقبة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ . وتوضح هذه النتائج بأن اعتماد راميل في بحثه على الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ كان المسئول عما اعتدى اليه من نتائج " وتبدو الفترة الأحداث متنافرة بمقارنتها بالمعهود السابقة " ويستخلص العالم ويد من ذلك ، أن أدلة راميل المستحدثة - قد عززت الفكرة التي تعتقد أن الديموقراطيات أقل تورطا في الحرب في الأغلب في أواخر السبعينات (١٤) .

ويضيف تحليل مورجان وكاميل الى المشاحنات التي اتخذت طابعا عسكريا بين ١٨١٦ و ١٩٧٦ دليلا جديدا ، فبدلا من أن يركزا على الديموقراطيات في ذاتها ، فإنهما اعتبرا بوجود (أو عدم وجود) القيود البديوية وقدرة الحكومة على اتخاذ قرارات الحرب . وتتضمن مثل هذه القيود السياسية مسئولية الزعيم أمام هيئة منتخبة ووجود منافسة سياسية والاستشارك مع السلطة الحاكمة في قرارات الحرب والسلام . واكتشفا تعرض احتمال الحرب للنقصان الطفيف بعد ازدياد القيود على صنع القرار الحكومي ، ولكن العلاقة لم تكشف عن نتائج ذات بال ، واستنتجا عدم أهمية القيود أو الكوابح في البشيان السياسي في تقرير هل تساعد المشاحنات العسكرية على تصعيد الحرب (١٥) . وهكذا يكون عدد من الدراسات الحديثة قد دحض اعتقاد راميل ، وساند النظرة التقليدية التي تعتقد أن نوعية الحكومة ذات تأثير مهم على ميل البلد للحرب .

ومع هذا فإن أحد كمثوف راميل لم يتعرض للتحدي ، إن اقتراحه عن الحرية المشتركة (١٦) ، ويتضمن القول بأن الأنظمة الليبرالية (الديموقراطية) تستبعد استبعادا متبادلا العنف ، الذي لن يحدث إلا إذا كانت احدها محرومة من الحرية . واكتسب هذا الرأي - كما يبدو - تأييدا كامحا من العلماء (١٦) . ومن خلال السنوات الخمس الواقعة بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ لم يمتد راميل الى أي مثل للعنف بين أية دولتين تتمتعان بالحرية السياسية ، أو بين أية دولتين من الدول التي توصف بالحرية ، . يعني تتمتعان بالحرية السياسية والحرية الاقتصادية على السواء (١٧) .

وأثبت تحليله أيضاً عدم رد ذلك إلى التجاور الجغرافي بين الدولتين اللبيريتين . وبالمثل اكتشفت دراسة سنجر ومحول التي فحصت خمسين حالة من الحروب بين دولتين في الفترة بين ١٨١٦ و ١٩٦٥ مثلتي « هامقسيين » فحسب للحرب بين دولتين ديموقراطيتين : عندما انقسمت قنطنة إلى ألمانيا لمحاربة الاتحاد السوفيتي والحلفاء الديموقراطيين إبان الحرب العالمية الثانية ، وعندما عاجت فرنسا المتفخمة جمهورية روما التي لم تدم سوى أيام قليلة (١٩٤٩) (١٨) . وإذا غضضنا النظر عن الاستثناءات الهامشية، فسرى عدم حدوث حرب حقيقية بين الديموقراطيات فيما يتوف عن قرن ونصف من الزمان (١٩) ، والمحق أن أحدهم المحللين قد استنتج الاعتقاد بأن الافتقار إلى أي حرب بين الديموقراطيات يعد أقرب شيء بين أيدينا لما يعتبر قانوناً تجريبياً في ساحة العلاقات الدولية ! (٢٠) .

أما لماذا يحدث هذا ، فأمر غير واضح كلية ، إذ تكاد توقعات الحرب والتهديد بالحرب بين الديموقراطيات يقل أو يخف مؤكداً بفضل الاشتراك في ثقافة سياسية واحدة ، وبفضل الهوية والتعاطف المتبادلين بين شعبين متساويين في القوة وصلات النخبة بالنخبة ، وقدره جماعات المصالح داخل هذين البلدين على إقضاء ائتلاف بين الأمم ، وبفضل زيادة شيوع الاتصالات وزيادة الإدراك الموجب المتبادل .

على أية حال ، فإن صحة مبدأ الحرية المشتركة يسوقنا إلى الاعتماد بأن ما يكيح جناح الحرب أو يشعلها (إذ تتساوى الديموقراطيات واللاديموقراطيات) في الميل للعدوان ، لا يرتد إلى نوعية النظام السياسي في ذاته ، وبديلاً من ذلك ، ظهر لنا عامل مهم آخر هو الفاصل السياسي . قبل الاستطاعة ربط ميل أية دولة من الدولتين للقتال إلى اختلاف النظام السياسي . وهذا يتقلنا إلى مستوى مغاير من التحليل ، إذ يتكهن مبدأ الحرية المشتركة ، بما سيكون عليه السلوك المتبادل بين أية دولتين ، كما أن له دوراً فعالاً في المستوى الثنائي للتفاعل وليس في مستوى الدولة - الأمة .

النظام الاقتصادي - الرأسمالية والإمبريالية :

لقد انخدع جون هوبسون الاقتصادي البريطاني بنفس المشكلة التي فرغنا من مناقشتها . فلما كان من المؤتمين بالديموقراطية ، فلا غرو إذا رأى نفسه مضطراً إلى التحدث عن سبب تورط البلدان الديموقراطية - خصوصاً بلده بريطانيا - في الإمبريالية ، يعني التوسع العدواني الذي يهدف إلى إنشاء مستعمرات أجنبية . وجاءت أجابته بأنه بالرغم من اعتناق

النظام السياسي البريطاني للديموقراطية ، الا أن نظامه السياسي نظام رأسمالي (٢١) * فالمشكلة إذن غير موجودة في طبيعة النظام السياسي ولكنها قائمة في طبيعة النظام الاقتصادي .

فمن رايه أن الامبريالية قد جاءت نتيجة لسوء التوافق في النظام الرأسمالي فكان البلدان الرأسمالية تعاني من أعراض غير صحية مزمنة من تأثير الإفراط في الانتاج ، والتفاوت في توزيع الثروة الاقتصادية ، وانخفاض مستوى الاستهلاك وفائض رأس المال والكساد الموسمي . ففجلات الانتاج تدور بسرعة ، ولكن السواد الأعظم من الشعب ، يعد تخفيض أجورهم تمهيدا مع رغبة الرأسمالي في زيادة أرباحه يقتصر إلى القدرة على شراء السلع ، أي أن الانتاج يفوق الطلب ، ويمتلك أصحاب المصانع فائض رأس المال .

وبالمقدور معالجة هذه المشكلات باتباع جملة سبل * فيوسع النخبة الاقتصادية اختيار إعادة توزيع الثروة عن طريق الأجور المرتفعة ، أو بمقدور الحكومات إعادة توزيع الدخل اعتمادا على جباية الضرائب وسياسة الانفاق ، وبذلك يرتفع مستوى المعيشة ، وتزداد قدرة المستهلك على الطلب . ولكن الرأسمالية اختارت بدلا من ذلك استثمار فائض رأس مالها في الخارج ، وآثرت بذل الجهد في زيادة الكسب من الأسواق الأجنبية المستحدثة ، التي تبيع منها فائض الانتاج ، واختارت الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية الزهيدة الأجور لزيادة تخفيض تكاليف الانتاج ، واختارت السيطرة على الأراضي الأجنبية يساورها الأمل في تأمين المواد الخام الضرورية . ولما اكتشفت الحكومات صعوبة مساعدة النخبة في هذه المحاولات الاقتصادية ، ظهرت سياسة الامبريالية (٢٢) .

وقدم هوبسون بيانات تثبت عدم تحقيق الامبريالية لأي كسب للاقتصاد بوجه عام . فلقد جرت في ذيلها تكاليف كبيرة ومخاطر هائلة ، بينما لم تحقق أكثر من عائد متدن ، فالواقع أنها كانت سياسة تجارية سيئة . ولو صح ذلك ، فمن الذي جعلها « موضحة » العصر ؟ ويرد هوبسون على ذلك بالقول بأنها كانت مصدر نفع لقلّة من الجماعات القوية وأصحاب الحيثية كصناع السفن والمستغلين بصناعات التصدير وأصحاب البنوك الدولية ، والمستثمرين وتجار السلاح انهم أولئك الذين وصفتهم الرئيس إيزنهاور بعد عشرين سنة من موت هوبسون « بأنهم رابطة المستغلين من الصناعات الحربية » ، ويمكن هؤلاء النخبة عن استحداث الحكومة على اتباع سياسة استعمارية لتحقيق النفع للأقلية ، إذ كانت

السياسة الامبريالية أمما « سياسة توسعية للتفريغ عن الطبقة
أترابية خارج البلاد » (٢٣) ، وحولت الصفوة في الدول الرأسمالية
الديموقراطية الى خزي ، بعد أن سيطرت مصالح الأقلية على الارادة
العامة .

كل هذا يدعونا الى التساؤل عن علاقة الامبريالية والاستعمار
بالحرب بين الدول ؟ والاجابة هي لا شيء ، عندما يكون العالم مؤلفا من
قلة نسبية من الدول الرأسمالية التي تحسن التصرف ويملك كل منها
العديد من الفرص للاستثمار والتجارة خارج حدوده ، أما اذا كان العالم
مختلفا عن ذلك ، فإن هناك أشياء كثيرة يمكن أن تقال عن علاقة الامبريالية
بالحرب بين الدول ، ففي العالم الذي تكثر فيه البلدان الرأسمالية تعني
الامبريالية التنافس الاقتصادي بين الدول المتنافسة ، وتسعى كل دولة
للاتفراد بالسيطرة على الأسواق والمواد الخام ومصادر العمالة الرخيصة
والقواعد البحرية وفرص الاستثمار ، وفي بعض الحالات لن يكون
بمقدورها الحصول على ذلك الا على حساب دول رأسمالية أخرى ،
ويؤدي الصراع الاقتصادي في نهاية المطاف الى حدوث الصراع العسكري .

ولما كانت المشكلة وفقا لما يراه هوبسون تكمن في طبيعة النظام
الاقتصادي (وتاثيره على النظام السياسي) ، فإن الحل المنطقي يقتضي تغيير
النظام السياسي ، ويذكر هوبسون انه بعد ظهور الاشتراكية (التي ظهرت
لوجود من خلال عملية تطويرية برلمانية) قد ينتهي أمر الامبريالية ويستطاع
تفادي وقوع الحروب ، وبعد أن يزداد النظام الاقتصادي اقترابا من تحقيق
المساواة ، سيزداد النظام السياسي اتساما بالروح الديموقراطية ،
وننزع الى التقلص قدرة الصفوة الاقتصادية التي تحتل مواقع استراتيجية
معينة على السيطرة على السياسة الحكومية ، وتتضاءل الحاجة للاستثمار
الأجنبي بعد اتساع السوق المحلية أو الداخلية ، فبجهد تحقيق
الديموقراطية الحقبة سيفقد بالامكان اتباع العقل والتعاون السلمى .

واحتضن فلاديسلاف أوليانوف (المعروف أكثر من ذلك باسم
لينين) معتقدات هوبسون ، كما نقل أيضا من بعض الكتابات الماركسيين
أعمال هلفروينج وكاوتسكي وياكوفين ، ووضع نظريته في الصراع الدولي
في كتابه عن الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ١٩١٦ (٢٤) . وبينما
اعتقد هوبسون أن الامبريالية تترتب الى اساءة توافق في النظام
الرأسمالي ، وأنه بلامكان محاولة دون وقوع الحروب الامبريالية ، اعتقد
لينين أن الامبريالية نتيجة محتومة للمرحلة الأخيرة من تقدم الرأسمالية .

واعتقد لينين أن النظام الاقتصادي الرأسمالي محكوم عليه بالانقمار أو الموت ، لأن تدنى معدل الربح يتطلب التوسع الاقتصادي باتباع الطريق الذي وصفه هوبسون مما يجعله عاجلا أو آجلا في حاجة للحرب . فليس التوسع الاقتصادي الخارجى مسألة تخضع للاختيار ، إنها ضرورة ، وعندما تتبع الدولة سياسة امبريالية ، فانها تكون قد فعلت ما يتحتم عليها فعله لمواجهة الأزمات المحتومة التي تتولد عن الرأسمالية .

ولم يختلف تفسير لينين للحرب كثيرا عن تفسير هوبسون . فهناك توافق بين الاثنين في رد السبب الى أزمة النظام الرأسمالي : فاقضى الإنتاج ، وانخفاض الاستهلاك ، ويجادل لينين بالقول بأن السنوات الأخيرة للرأسمالية كمرحلة من مراحل التاريخ ستنتهي بظهور الرأسمالية المالية ، أو « الاحتكار الرأسمالي » . وفي هذا الموقف سيزداد تركيز التحكم في الاقتصاد في أيدي جماعة من الملاكين الذين سيتناقضون يوما بعد آخر ، وأهم هذه الأوليغاركيات المشتركة هي المؤسسات المالية والمصرفية . ويتواءم مع اعتقاد لينين باعتماد ازدياد النمو الاقتصادي على تصدير فائض رأس المال (يعني الاستثمار الأجنبي) وينتقل الرأسمالية الاحتكارية تبدأ الشركات العلاقة في تقاسم العالم ، وتصبح الحكومة أداة لخدمة الطبقة الرأسمالية نتيجة « لاختلاط الدولة برأس المال » .

إن أى شيء يسوق الى الشيء الآخر . فإذا سلمنا بالوجود المتأني لمعديدين من الدول في المراحل الأخيرة من الرأسمالية ، فسيصبح من الضروري في نهاية الأمر أن تقاتل الدول الرأسمالية بعضها البعض للسيطرة على الأسواق الخارجية الدائمة التناقص ، وعلى الموارد وفرض الاستثمار . لقد تحولت العلاقات الاقتصادية الدولية الى مباريات لا يكسب فيها الرابحون الا ما يخسره الخاسرون ، وغدا العالم أشبه بفطيرة ذات حجم محدود ، لا تحتوي على غير القليل من المساحات الصالحة للتوسع الاستعماري ، وبمجرد تقسيم الفطيرة بين المتنافسين فإن أية دولة ترغب في التوسع (أى في زيادة نصيبها من الفطيرة) لن يكون يسبقها ذلك الا على حساب نصيب أية دولة أخرى .

ولما كانت الدول الرأسمالية تتسع بعدلات مختلفة من النمو ومن نقاط بدء مختلفة ، فلا مفر من أن تتفوق بعضها اقتصاديا (وعسكريا بالتحية) على الدول الأخرى . إن هذا هو قانون التقدم الرأسمالي المتقطع أو التفاوت ، فالتنافس الاقتصادي يدفع - طبيعيا - الدول الرأسمالية الأقوى لاستغلال الدول الرأسمالية الأضعف - والنتيجة بالطبع هي

الحرب ، ولا عناصر من حدوث هذه النتيجة من وجهة نظر لينين ، فلا عناصر من أن يؤدي منطق الاحتكار الرأسمالي - ومؤداه حتم استمرار الدول الرأسمالية في التوسع أو التدهور - الى الامبريالية ، ومن ثم الى الحروب بين الامبرياليين .

وجاء حل لينين مختلفا اختلافا مهما عن حل هوبسون ، فمن المتعذر تأمين السلام الا بتصفية الدول الرأسمالية وخلق عالم من الدول الاشتراكية . ومع هذا فان النقلة من الرأسمالية الى الاشتراكية لن تتم بسلام عن طريق الانتخاب . فالأرجح هو أن تكون الثورات الاشتراكية أداة هـ التغيير . ومع هذا ، وكما بين كيبيت وولتس ، فهناك بعض البلبلة فيما يتعلق بما يحقق السلام بالفعل ، هل هو تصفية الرأسمالية أم القضاء على الدول (٢٥) ، فهناك اتصال بين الشيئين عند الماركسيين . لأن المرحلة الاقتصادية للتاريخ التي ستحل محل الرأسمالية مستتورة في نهاية الأمر ، وتتحول الى الشيوعية . وهي مرحلة من التطور ، تختفي فيها الدولة . كما أشار ميكائيل هاس :

« لقد افضح أن أكثر الأنظمة السياسية مسألة هي الأنظمة التي بلا حكومة مرتبة على الإطلاق . يعنى الغالبية من النخبة الذين يرغبون الآخرين على القتال ، وبذلك لا تكون هناك دول تهاجم أو يدافع عنها » (٢٦) .

نقد النظريات الامبريالية

فكيف استطاعت نظرية هوبسون ونظرية لينين توطيد اقدامهما ؟ وهل ثمة دليل يثبت نزوح البلدان الرأسمالية على الاقدام على الحرب بدرجة تعوق البلدان الاشتراكية ؟ لابد من ذكر عدة ملاحظات :

أولا - يتركز جوهر النظرية على القول بأن انخفاض الاستهلاك في الداخل والانهيار بالأرباح الهائلة عن طريق الاستثمار الأجنبي وراء الامبريالية (والحرب بالتبعية) ، ولكن هناك عدة سبيل أخرى لمعالجة المشكلات الاقتصادية ، كما أشار هوبسون . فمثلا بالاستطاعة فتح الطلب الداخل اعتمادا على إعادة توزيع الثروة حتى تتوافر لأبناء الشعب قوة شرائية أكبر ، ان القرار المتعلق بما يتبع في سياسة الجمار بين عدة اشياء مسألة تخص السياسة الحكومية ، وكما أشار كيبيت وولتس : ليست الأحوال الاقتصادية كافية لتحقيق النتيجة ، لأن الغلبة في هذه المسألة للمؤثرات السياسية وليست للمؤثرات الاقتصادية (٢٧) .

فانياً : يعكس ما ارتآه لينين فان الرأسمالية تحتاج الى سياسة سلام لأن الحرب تحدث اضطراباً في التخطيط الاقتصادي ، وتتلف الأرض ، وتضر العمالة ورأس المال مما يجعل تطبيق الربح غير مؤكد ، واضطراب تعوق التجارة وتستنفد المواد النادرة ، ومن ثم يصبح القول بتعارض الحرب مع الانتاج ولذا علينا أن نتوقع معارضة نخبة رجال الأعمال لها . فإذا كان سياق القول بأن (وتعني هنا الرأسمالية) تؤدي الى ب (يعني الحرب) وأن أ تؤدي أيضاً الى جـ (السلام) ، فسيصبح احتمال القول بعدم صحة العلاقتين لقاعدة عامة على السواء .

ثالثاً : على الرغم من أن معظم البلدان قد اتبعت سياسة إمبريالية في أواخر القرن التاسع عشر إلا أن بعضها لم ينتج أي فائض في رأس المال . وهناك الكثير من البلدان لم تصدر سوى القليل الى مستعمراتها . فكما أشار فيلهلم هاوس : « لقد أخطأ هوبسون ولينين عندما زعموا أن نسبة كبيرة من استثمارات إنجلترا وراء البحار ذهبت الى تلك الأجزاء المتخلفة من أفريقيا خلال فترة الاستثمار واغتصاب الأرض بعد ١٨٧٠ » (٢٨) . لقد استثمرت إنجلترا نصف رأس مالها خارج المستعمرات ، واتجهت معظم الاستثمارات الى الولايات المتحدة ، وجاء ترتيب فرنسا الثانية أو الثالثة بحسب في الاستثمار في مستعمراتها (٢٩) .

ولما كان أغلب الاستثمار الرأسمالي خلال فترة الاستثمار قد ذهب الى بلدان رأسمالية أخرى (كما هو الحال الآن) ، وليس الى المستعمرات ، ولما كانت معظم التجارة الرأسمالية قد تمت مع دول رأسمالية أخرى ، فيبدو من المناسب أن نستخلص من ذلك أن المستعمرات كانت قليلة الأهمية نسبياً في النمو الاقتصادي للبلد الرأسمالي الأم . ولو أصبح ذلك ، فسيكون من غير المنطقي أن تتفاعل القوى الكبرى من أجلها . وليس من شك ، أن التنافس الاستعماري لم ينته عادة بالحرب ، وإنما بالتعاضد والتفاوض بين مواطني التأثير . وإذا استثنينا حرب البوير تكاد جميع الصراعات حول المستعمرات أن تكون قد حسمت عن طريق الدبلوماسية (٣٠) .

رابعاً : على الرغم من انشغال معظم الدول الرأسمالية في الإمبريالية ، إلا أن بعضها لم يتورط فيها قط . فما الذي يمكن أن يقال عن الاتجاه المسالم لدول رأسمالية كالسويد وسويسرا ؟ ومن جهة أخرى ، فإن بعض الدول الإمبريالية المهمة لم تكن رأسمالية . ولم تكن تنتج فائضاً في الانتاج كالإيابان وروسيا على سبيل المثال (٣١) . فلدينا موقف

هنا نرى فيه عدم اتصاف جميع الدول الرأسمالية بالامبريالية ، وعدم اتصاف جميع الدول الامبريالية بالرأسمالية ، ومن هنا فان علينا أن نستخلص من هذا أن الرأسمالية ليست شرطا ضروريا للامبريالية ، أو أنها شرط كاف لذلك .

خامسا : لقد كشفت الدول الاشتراكية ذاتها عن ميول عدوانية . وشهد نصف القرن الأخير غزو السوفيت لبلدان البلقان ١٩٣٩ ولفنلند (١٩٣٩) والمجر ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ وأفغانستان ١٩٧٩ ، وحاجت الصين التبت ١٩٥٦ والهند ١٩٦٢ وفيتنام ١٩٧٩ ، وحاجت فيتنام كامبوديا ١٩٧٥ ، وحارب السوفيت والصينيون في اصطدامات حدودية جديدة ، وغزت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية ١٩٥٠ ، وتنازع الاثيوبيون والصوماليون حول أوجادين ١٩٧٧ . فمن بين ٦١ صراعا دوليا (في الفترة بين ١٩٤٥ - ١٩٦٧) شاركت الأنظمة الاشتراكية في ١٥ منها ، أي ٢٥٪ تقريبا . ويمكن مقارنة هذه الحالة بحقيقة كون ١٥٪ تقريبا من جميع البلدان تتبع الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية .

سادسا : لا بد أن يكون واضحا أن الامبريالية والحرب قد حدثتا قبل عصر الرأسمالية . وأن الأوضاع القطاعية والزراعية عند العديد من الدول في الماضي والحاضر لم تحل بينها وبين اتباع سياسات عدوانية توسعية . فالامبريالية أقدم من الرأسمالية ، وحدثت هذه الحالة ولتس على القول بأن لدينا موقفا قريدا (وغير مرض يتاتا) توجد فيه نظرية مسببها (الرأسمالية) التي هي أصغر سنا من نتائجها (الامبريالية والحرب) (٣٢) .

سابعاً : ليس من شك أن الدول الرأسمالية قد تورطت الى حد كبير في الحرب في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، ولكن انشغال مثل هذه الدول بالتوسع والحرب لا يعنى أنها اقدمت على ذلك بحكم اتباعها للنظام الرأسمالي ، فربما لاحتجاج الرأسمالية الى التوسع الاقتصادي أو النمو حتى يتسنى لها الاستثمار في البقاء . وما قد يكون الأرجح - كما ذكر وليم إيلمان ويليامز مؤسس المدرسة التصحيحية لتاريخ أمريكا هو أن الزعماء السياسيين والاقتصاديين في البلدان الرأسمالية قد اعتقدوا احتياج الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية للنمو ، وعملوا وفقا لذلك (٣٣) . على أن عليك أن تلاحظ أن هذا التفسير يعيدنا الى المستوى الفردي للتحليل .

وأيضا وكما يشير وولنس ، ولما كانت معظم البلدان المتقدمة قد مارست الرأسمالية ، فإن علينا أن نتساءل هل اتصفت الدول المتقدمة بالامبريالية لأنها رأسمالية ، أم أن الأصح أنها أصبحت كذلك بحكم تقدمها كقوى كبرى تكنولوجيا ؟ هل جاءت الامبريالية كنتيجة للرأسمالية المتقدمة ، أم أن الرأسمالية والامبريالية كليهما مجرد مظهرين للتطور المتقدم ؟ (٣٥) .

خودة الأعمال : فترات الرخاء والانتعاش وفترات الكساد :

هناك اعتقاد سائد بين الصوم عن ميل الشعوب لخوض الحرب إبان فترات الكساد الاقتصادي والشعور بالتوتر ، ويتخذ تفسير هذه الظاهرة المشهورة اشكالا شتى :

أولا : ترى بعض النظرات أن الشدائد الاقتصادية تحدث ضغوطا على الزعماء السياسيين للتوسع الاقتصادي عن طريق البحث عن أسواق أجنبية لمنتجاتهم وامتيازاتهم ، أو تدبير السبل لزيادة مصادر الإنتاج ، وهي عملية تسوق في نهاية المطاف الى الحرب . ولقد صدم العراق على الكويت حتى تمكن من السيطرة على احتياطياتها من النفط ، ولكي نتخلص من ديونها الى الكويت هو مجرد أحدث الأمثلة التي تتركز الى مثل هذه الدوافع .

ثانيا : يقال أيضا ان الزعماء القوميين يسعون للحرب اعتقادا منهم ان هذا الاجراء سيحرك الاقتصاد بفضل ما سينبعثه من زيادة في الموارد والوظائف . وبعبارة أخرى ، من المعتقد أن الحرب ذاتها لها أثر نافع على الاقتصاد .

ثالثا : أثناء الفترات الاقتصادية العصبية قد تسمى النتيجة السياسية للحرب كوسيلة لتحويل الانتباه عما تعانيه الجماهير من ويلات في الداخل . وما من شك أن الظروف الاقتصادية القاسية في الأرجنتين هي التي ساقطت الى صدور القراء يغزو جزر الفوكلاند / مالايفنا ١٩٨٢ (وستتناول هذا التفسير الأخير الذي سميناه نظرية كبش القداء فيما بعد في هذا الفصل) وأخيرا يحتمل أيضا أن يكون الزعماء السياسيون أكثر استعدادا للمخاطرة أثناء عهود التوتر الاقتصادي المفاجئة (٣٥) .

ربما قبل ان الديمقراطيات الصناعية قد تتأثر بصفة خاصة من المواقف الناجمة عن المحن الاقتصادية كتعرض الرؤساء الأمريكيين للمخطر

وللعقاب في الانتخابات عندما تكون الحالة الاقتصادية معاكسة . وهذا مثل معروف جيدا . ومن المفهوم أيضا أن شعبية الرئيس في الداخل قد ترتفع عندما يقدم على اتخاذ القوة في مواجهة الدول المنافسة . وأشار « أوستوم » و « جوب » إلى أنه إبان الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، شاع استصاال القوة في المسائل الدولية من قبل الرؤساء أثناء الفترات الاقتصادية الغثة (كما تبين في دليل اليانسين) الذي ربطت مصادته بين عدد المتعطلين والتضخم (٣٦) . ويتبين من بحث لبروس روسيت وجود بعض ما يبرر الاعتقاد بوجود علاقة في القرن التاسع عشر ، والقرن العشرين بين الانكماشات الاقتصادية ومشاركات أمريكا في « الخلافات ذات الطابع العسكري » . ولعل الجمع بين الأداء الاقتصادي الهزيل وسنوات الانتخابات في الولايات المتحدة مؤشر أفضل للتروط في المشاحنات الدولية . ومع هذا فلا يبدو أن هناك علاقة بين وهن الأموال الاقتصادية والحرب بين الدول في ذاتها (٣٧) .

ويؤيد عديد من العلماء وجهة النظر المخالفة بأن كوامن الدورة الاقتصادية لا تثير النزاع الدولي ، ولكنها تساعد بدلا من ذلك على كبح السعي نحو الحرب . وطرح بليسي هذه الفكرة كعامل أساسي في المحاولة دون محاولة النمسا إعادة الاستيلاء على شيليزيا ١٧٤٩ ولإهمال الغزو الياباني لكوريا (٣٨) . والواقع أن عددا كبيرا من المحللين لا يرون أن الكساد هو الذي يسوق للحرب ، وإنما يرجع ذلك إلى الانتعاش ! وبعبارة أخرى ، فإن الحركة الصاعدة للدورة العمل ، لا الحركة الهابطة هي التي ترتبط غالبا بالحرب . ولا يستبعد أن تكون أشهر حجة هي التي أوردتها ماكلي الذي نشر ١٩٣٨ دراسة عن آثار دورة العمل خلال ٦٢ سنة (من ١٨٥٠ إلى ١٩١٤) - ولم يتورط البريطانيون في أكثر من ثلاثة من هذه الحروب . ولكن يفترض أن التقلبات التي تعرض لها الاقتصاد الانجليزي قد عكست إحدى دورات العمل الحقة ، وبذلك بررت الاستعانة باحصائيات الاقتصاد الانجليزي لفهم المسلك الحربي للعديد من البلدان . فعند الموازنة بين الإحصاءات السنوية للعمل ونشوب الحرب ، استخلص القول بأن الحروب ترجح كفتها عندما تكون حالة الانتعاش الاقتصادي في آخر مراحلها (٣٩) .

واكتشفت دراسة حديثة المعهد للدورات الاقتصادية العالمية (سماها المؤلف « البورات الطويلة ») والحرب بين ١٤٩٥ و ١٩٧٥ لجونستون جولدستين وجود ارتباط قوى ومتوافق بين شدة الحرب وحركات الصعود الاقتصادي (٤٠) . فعلى الرغم من أن الحرب قد وقعت في عدد متساو على وجه التقريب خلال التاريخ في مراحل الصعود والهبوط إلا أن الحروب الشديدة وقعت في فترات الصعود - فبين ١٤٩٥ و ١٩١٨

كانت كل ذروة من ذرى شدة الحرب تقع عند الاقتراب من نهاية مرحلة صعود اقتصادي .

فلماذا يوجد ارتباط بين الانتعاشات الاقتصادية والحرب ؟ ربما يرجع ذلك الى أن الأسباب الكامنة للخصومة كانت قائمة لسنوات عدة ، غير أن الحكومات مارست عملية كبحها ايان فترات الانتكاس الاقتصادي ، ولم يحدث اقدام على الحرب الا عندما يندت حركة الصعود الاقتصادي أن الحرب ستكون مجدية غالبا مما يساعد على الاشتراك في عمل عسكري . ويرى جولدستين أن الحروب الكبرى لا تحدث الا عندما يكون بمقدور البلدان تحمل أعبائها ، يعني بعد فترة ممتدة من النمو الاقتصادي المستمر (٤١) . ويتضح أن يلاحظ أن هذه التفسيرات لم تطرح فيها التقلبات الاقتصادية كسبب فعلي للحرب . ولكنها طرحت كمعامل مساعد على نشوب الحرب . وربما أدى الربط التاريخي بين الحروب وحركات الصعود الاقتصادي الى تعميم الأسباب الحقيقية للحرب ، التي يمكن العثور عليها في الفترة السابقة للتدهور الاقتصادي (٤٢) .

وكثيرا ما تجرى أيضا تفسيرات سيكولوجية للعلاقة بين الحرب والتقلبات الاقتصادية . وليس من شك أن ماكلي وبليني ، وأيضا جولدستين قد اكتشفوا وجود ارتباط بين الانتعاشات الاقتصادية والمالة العامة للتفاؤل التي تعتبر السبب الحقيقي للحرب ويعتقد بليني :

« عندما تندهور التجارة وتزداد البطالة تجنح روح الحكومات الى الحذر والقلق وارتقاب الشر . ويؤدي تناقص الدخل وارتفاع المطالب بتقديم العون للدولة الى تمكيز صفو المزاج . ومن جهة أخرى ، عندما يسود الانتعاش ويزداد القواء - وتعد هذه الفترة أخطر الفترات التي تهدد السلام - يظهر احساس بالتسييل على البيئة (٤٣) » .

ويصف بليني في هذا الرأي المزاج القومي الجماعي ، وتتلون أحكام الزعما السياسيين والكافة بهذا الشعور المتفاؤل (٤٤) . ويعتقد بليني أن هذا الشعور المتفاؤل ، كان ملحوظا عند بدء حرب القرم والحرب الفرنسية البروسية وحرب البوير وغير ذلك (٤٥) .

ويكتشف دكستر بركينز وجود توافم بين التجربة الأمريكية وهذا النمط العام . ويعتقد أن هذه المشاعر المولعة بالقتال والناصرة للحرب في الولايات المتحدة قد تزامنت مع الانتعاش بعد تقلبات الهبوط الاقتصادي . اذ جاءت حرب ١٨١٢ في أعقاب التقلب الاقتصادي ، وحدثت لحرب المكسيكية بعد حالة الكساد في الفترة بين ١٨٣٧ و ١٨٤٢ . ووقعت الحرب الإسبانية الأمريكية بعد عودة الازدهار الذي أعقب كساد ١٨٩٣ . وجاءت الحرب العالمية الأولى بعد التدهور الاقتصادي (١٩١٣ - ١٩١٩) .

وقعت الحرب العالمية الثانية أثناء حالة الانتعاش الذى أعقب الكساد الكبير فى الثلاثينات (٤٦) .

وقد فحص وليام طومسون بيانات دورة العجل فى إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر ، والقرن العشرين فى محاولة لبرهنة افتراض ماكنى / بلينى بوجود الربط الإيجابى بين الحرب والانتعاش الاقتصادى (ويشير ماكنى الى أن هناك اتصالا خاصا بين الحرب والمرحلة الأخيرة من الانتعاش ، بينما يربط بلينى بين الحرب وأى طور من أطوار الانتعاش) . ويكتشف طومسون ما يؤيد افتراض ماكنى عن الحروب الاستعمارية لبريطانيا فى القرن التاسع عشر ، ولا يوجد ما يؤيد الفكرة الأهم لبلينى الا فى التجربة الأمريكية ، التى أثبتت صحة ملاحظات بريكينز ، وباستثناء حركة عصيان بوكسر نلاحظ أن جميع الحروب الأمريكية التى كانت موضع دراسة قد بدأت أثناء مرحلة توسعية (صعود فى دورة العجل) (٤٧) . وقد حدثت بعض الحروب لفرنسا وبريطانيا فى كل مرحلة من مراحل الدورة .

ويحتمل أن يكون كل ما يقدرنا قوله عن دورة العجل أنها قد تلعب دورا فى تقدم الحرب ، ولكن آثارها بعيدة عن الوصف بالوضوح . فقلد اندلعت بعض الحروب فى فترات الرخاء ، وشبنت حروب أخرى فى فترات الكساد . وليس هناك ما يثبت دور الضعف الاقتصادى والذراء فى الحيلولة دون وقوع الحرب .

القوة والحجم والتقدم :

ثمة حجة طالما رددتها الواقعيون مفادها جنوح الدول الضخمة القوية (بغض النظر عن نوعية أنظمتها السياسية أو الاقتصادية) الى ارتكاب جريمة الحرب أكثر من الدول الصغيرة (٤٨) . ويبدو هذا الحكم متجاوبا مع حلوسنا وأحاسيسنا ، لأننا نرجع القضاء الدول الكبرى على الدول الضخمة أكثر من ترجيحنا حدوث عكس ذلك . ففي عالم الحسابات العقلانية نرجع كفة الكسب للدول الأضخم والأقوى ، وتدخل هذه الحقيقة فى حسابات الزعماء عن تكاليف الحرب وأرباحها ، والنتيجة المحبلة لها . وأيضا يبدو رجحان كفة تورط الدول الأضخم فى المنازعات باعتبارها بوجه عام الأكثر تعرضا للتورط فى المسائل الدولية . فلديها مصالح أكثر وتشارك فى تنظييات وتحالفات دولية أكثر ، ولديها التزامات دولية أكثر ، ولها قدرة على التصرف فى المسائل الدولية تفوق قدرة الدول الأصغر . ويضاف الى ذلك أنها الأكثر احتمالا للشعور بالمسؤولية عند الاقدام على العمل فى حلبة المسائل الدولية كتعديل ميزان القوة

الدول على سبيل المثال . وزعماء الدول الكبرى يتمتعون بالأرجحية في اتباع الدور الدول في تصوراتهم التي تصور دولهم كهيئات مسئولة عن حماية التحالفات والدفاع عن الأمر. الواقع الدولي وتحقيق النظام الدولي . وهناك مقدار كبير من الأدلة التجريبية التي تنزع الى تأييد الفكرة المطروحة آنفا . فلقد اكتشف سنجر وسمول في معرض دراستهما للحروب بين ١٨١٥ و ١٩٦٥ أن البلدان الأكبر والأقوى هي الأكثر ميلا للحرب ، لأن تسعين في المائة من خسائر المعارك وقعت في بلدان مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا وتركيا والصين وأسبانيا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان والنمسا والمجر ، ودارت فيها معارك استمرت معظم سنوات الحرب . وعلى أقل تقدير ، لقد تورطت إحدى هذه الدول الاحدى عشرة في ٧١٪ من الحروب في الفترة موضع الدراسة (٤٩) . ولا يخفى أن القوى الكبرى قد تورطت في صورة غير متكافئة في الحرب . ففي نفس هذه الحقبة ، استطاعت ٧٧ من مجموعة القوى الصغرى (١٤٤) الإفلات من براثن الحرب كلية (٥٠) . وفي أية قائمة للدول التي تورطت تورطا كبيرا في الحرب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، سدرى أنها لن تتضمن فقط الأعضاء الخمسة للقوى الكبرى في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم ، ولكنها تضم أيضا لفيغا من المشتبهين في نزاعات في الشرق الأوسط وجنوب آسيا كاليهند وباكستان وإسرائيل ومصر وسوريا .

وصف ستيوارت بريمر المتعين للنظام الدولي من ١٦٢٠ حتى ١٩٦٤ في دليل مختلط يمثل تواحي القوى الديوجرافية والاقتصادية والعسكرية ، واكتشف وجود علاقة قوية اتخذت شكلا مستقيما بين درجة القوة والتورط في الحرب . فلقد تورطت الدول ذات الامكانيات الأكبر في أغلب الحروب ، كما كانت لها المبادرة في إشعال عدد من الحروب يفوق العدد الذي أشعلته الدول الأقل قوة . فكلما نقصت قوة الدولة وجمحت كفة عدم تورطها في الحرب ، والدول التي تشغل المراتب من ١ الى ٥ كان متوسط اشتراكها في الحرب مرة كل عشر سنوات ، بينما جاء ترتيب الدول التي تخوض غمار الحرب بمتوسط من كل سنة من ٤١ الى ٤٥ ، ومن ٤٦ الى ٥٠ (٥١) .

واستعان ميكائيل هاس بمستحققات هيئة الأمم المتحدة في تصنيف الدول في أربع فئات تبعا لدرجة الثراء (إذ ترتكن تقديرات الأمم المتحدة على قدرة الدولة على الدفع مما يمنحها ثريتها مقدما في تقدير مكانتها المالية) ، وبينت النتائج أن أغنى البلدان هي الأعلى مرتبة في الصراعات الدولية المهمة ، ويهبط مقدار الصراع الخارجي الذي يتعرض له البلد عموما متناسبا مع مستواه من الثراء . ولما كانت الدول الثرية غالبا

ما تكون أيضا الدول الأقوى عسكريا لذا يند هذا الدليل معيارا حسنا للعلاقة بين القوة والصراع (٥٣) .

ربما يبدو من غير المألوف في ميدان نظريات العلاقات الدولية العثور على نتائج أحادية الجانب بصفة كاملة ، ولا يند البحث في العلاقة بين القدرات القومية والحرب استثناء لهذه القاعدة (٥٤) . ومن يهتد مشروع وأميل الذي اعتمد فيه على حجم الدول (*) ، وفيه درس المسائل الدولية في الحقبة بين ١٩٥٥ و ١٩٥٧ على خصائص مثل حجم البلد وقدراته العسكرية من جهة ، ومسلكه في الصراع الدولي (أى في أنواع شتى من الأفعال الاصطناعية في الناعيتين العسكرية وغير العسكرية) ، من جهة أخرى ، وبينت دراسات عديدة أخرى لفترة الحرب العالمية الثانية ، أنه بينما توافر للبلدان الأكثر تقدما تصيب أكبر من عدد المسالك الصراعية (التي تضمنت حروبا كلامية وأيضا أفعالا غير كلامية) فاق البلدان الأخرى ، فإن هذا يرجع الى كونها أكثر عرضة بوجه عام للتورط في المسائل الدولية ، ولاشترائها في أفعال دولية أشمل . وعندما فحص المجموع الاجمالي للأفعال ، اتضح أن الدول الأكثر تقدما كانت لديها نسبة أعلى تحليلا من الإفعال التعاونية من الدول النامية الأصغر . واتضح أيضا أن الأفعال الصدمية في الدول المتقدمة قد اتجهت الى الانقصار في الأرجح على المشاحنات الكلامية وكانت أقل تهديدا من السلوك الصدمي للدول الأقل تقدما (٥٥) .

على أنه يبدو أن أغلبية الأدلة في هذا الجدل تؤيد الفريق المؤيد للوجود ارتباط بين القدرات المتعلقة بالقوة والحرب ، إذ جاء الكثير من الأدلة المضادة من الدراسات التي اقتصر بحثها على نطاق محدود للغاية من الزمان ، أو التي فحصت التصور الأكثر اتساما بالطابع العمومي للمسلك الصراعى عوضا عن دراستها للحرب في ذاتها .

إن قدرا كبيرا من المسلك المتعلق بالحرب في شتى أنحاء العالم قد فسر بالرجوع الى عدد صغير من الدول . والظاهر أن القوى الكبرى شديدة التورط مع وجود استثناء هو كونها نادرا ما تبتد متورطة بصفة مباشرة ضد بعضها البعض (على أقل تقدير في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية) فمن بين ١٨ حربا وقعت بين الدول على وجه التقريب من ١٩٤٥ الى ١٩٨٠ ، لم تتورط غير دولة واحدة (كوريا) في حرب واجهت فيها القوى الكبرى كل منها الأخرى .

فإذا افترضنا أن الدول الأكبر والأكثر تقدماً (والأقوى تبعاً لذلك) هي حقاً الأكثر ميلاً للحرب ، فكيف يستطيع تخفيف التهديد بالحرب المروض أن يجيء الرد على ذلك بخلق عالم مؤلف من دول صغيرة ضعيفة . على أنه من المؤكد عدم وجود حركة تدعو لإبطاء عملية التحديث والتقدم ولا منيماً في العالم النامي (المتخلف) . وبالرغم من أن المنظرين ابتداءً من افلاطون إلى روسو ثم « دول » قد ردوا فضائل المجتمعات الصغيرة . إلا أنه حتى وقت قريب لم تظهر إلا دلائل قليلة ، تبين استمداد الدول الحديثة لاقرار شطرها إلى مجتمعات صغيرة . وربما بشر التفكك القريب العهد للاتحاد السوفيتي وتقسيمة إلى دول مستقلة وتجزئة يوجوسلافيا إلى وحدات عرقية أصغر بيد اتجاه دولي ، وإن كان لا أحد يتفق على أن يرضى عن هذا الإجراء . بيد رؤيته للفظائع التي صاحبت هذه العملية ، وبخاصة فيما كان يدعى يوجوسلافيا . وأخيراً وحتى لو أمكن خلق مجتمع دولي مؤلف من دول صغيرة ، فإن تاريخ (الدول - المدن) ليس مشجعاً إطلاقاً ويكفي أن نتذكر ما حدث في الحروب البلوبونيزية أو حروب « دول المدينة » الإيطالية .

فأما المشكلة تكمن في كون تصورات السبلطة والثراء والتقدم ليست تصورات مطلقة ، ولكنها تصورات نسبية . فحتى في عالم الدول الصغيرة فإن بعضها سيكون أضخم وأثري وأقوى من باقي هذه الدول . ويمتد الاختلاف على المقارنة المتبادلة . ويتقلنا هذا الكشف إلى مستوى آخر من التحليل بعيداً عن طبيعة الدول ، ونحو الفروق بينها في القوة ، أو إلى المستوى الفردي للتحليل ومدركات التهديد المستمدة على المقارنات بين القوى النسبية .

فلو كان ممكن الخطأ هو القوة النسبية للبلدان ، أو إدراك فروق القوى ، في هذه الحالة سيبدو أن الحرب ستستمر مادامت هناك أنظمة للبشر تقسمهم إلى وحدات (دول أو مدن أو غير ذلك) بالإمكان أن يتسبب تفاوتها في القوة في أفزاع الآخرين .

السكان (١) - المجال الحيوي :

من بين خصائص الدولة المثيرة للاهتمام ، والتي طالما جاء ذكرها كسبب للحرب الإزدحام الذي حدث من أثر النمو السكاني . بطبيعة الحال ، هذا هو جوهر نظرية صلة المجال الحيوي بالحرب . ويرجع شيوع هذا المصطلح أو حاجة الدول « للمجال الحيوي » (*) إلى شدة ارتباطها في أواخر

القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ينشوء علم الجغرافيا السياسية (٥٦) . فخلد شبه علماء الجغرافيا السياسية من أمثال فردريش راتسيل الدول بالكائنات الحية وبسورات الحياة المائلة ، فهي تشغل حيزا أو فراغا وتنمو وتنقلص وينتهي أجلها بالوفاة . واعتقد راتسيل والعالم الجغرافي السويدي ودولف كيلين بأنشغال الدول شأنها شأن الأدميين بالكفاح المستمر من أجل المجال الحيوي والاستمرار في البقاء . وهكذا استعاروا تصورات من المارونية الاجتماعية وأدخلوها في نظرية الجغرافيا السياسية (*) . وكان المؤيد الأكبر لهذه الأفكار في فترة ما بين الحربين العالميتين هو الجنرال كارل هاوسهورر أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة ميونيخ ومنظوره ودولف هس الذي عرف هتلر بهذه الأفكار (٥٧) . وانتهى الأمر بأن نقل هتلر هذه الأفكار إلى حيز التنفيذ وأوردها في كتابه كفاحي .

واعتمدت القوة الدافعة للجغرافيا السياسية من راتسيل إلى هاوسهورر على القول بحاجة القوى العظمى إلى تحقيق نمو سكاني يدفعها إلى توسيع حدودها للحصول على مجال حيوي ، وتحتاج أيضا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي ، واستشهد بعملية التوسع الإمبريالي الناجحة لليابان في الثلاثينات كبرهان لاثبات الرغبة في اتباع مثل هذه الاستراتيجيات الجغرافية السياسية (٥٨) .

ومن المهم أن يلاحظ أن لنظرية المجال الحيوي جانبين : تجريبي ومعياري . وكان الجانب المعياري هو الذي ركز عليه هتلر . فإذا اعتقد أحد أن الدول مضطرة إلى زيادة سكانها وأراضيها والا تعرضت للفناء ، في هذه الحالة سيصبح من الأمور القومية الملحة نزوع سياسة الحكومة إلى تبني الاتجاه التوسعي . واعتقد هتلر في وجوب توسع العنصر الألماني أو الأري على حساب الشعوب السلافية في أوروبا الشرقية . وكما ذكر هتلر في كفاحي : « ان الطبيعة لم تحجز هذه الأرض (أوروبا) لكي يمتلكها مستقبلا أي بلد بعينه أو عنصر بعينه . والأمير عكس ذلك ، لأن هذه الأرض موجودة من أجل من يمتلكون القوة التي تساعدكم على الاستيلاء عليها (٥٩) » .

بطبيعة الحال ، علينا ألا ننظر إلى نظرية المجال الحيوي من منظور الخلفية الألمانية والفانستية والعنصرية وحسب . وللمزيد من التعميم نقول ان نظرية المجال الحيوي في الحرب تكتفي بالاعتقاد بأنه عندما تشتت الضغوط السكانية داخل أي بلد ، مبتصيح الحكومة إزاء عدد من

المشكلات المتواصلة ، كازدياد الطلب لأنواع عديدة من الموارد (بما في ذلك الأرض) نظرا لنمو السكان واستهلاك الموارد بمعدل أسرع ، وسيزداد طلب توفير الحكومة للخدمات كالمطالبة بالتخفيف من حالات اليأس بين الكفاة والفقر والبطالة ، أى الحالات المترتبة على الزيادة السكانية ، مما يدفع زعماء الحكومة الى الاستجابة لهذه المطالب بتوسيع الرقعة التى تحتلها على حساب جيرانها .

وما تجره ضجنا هذه النظرية على عالم الصراع فى العالم الحديث امر جلى وشديد الازعاج . فلا بد أن ينظر لارتفاع معدل النمو فى بلدان العالم الثالث على أنه تطور خطير فى العلاقات الدولية . فليس من شك أن النمو السكانى السريع قد أحدث بالفعل حالة من التوتر الاقتصادى الشديد (والسياسى بالتحديد) فى العديد من البلدان . ولعلها مجرد مسألة وقت ستبادر بعده الحكومات فى أشد البلدان تأثرا بهذه الحالة القاسية الى الشروع فى الصراع مع جيرانها كوسيلة للخروج من هذا المأزق . على أننا قبل أن نفساق وراء التكهن بما ينتظر العالم من محن قاسية ، نؤثر الانتقال الى الحديث عن بعض الدراسات التجريبية لنظرية المجال الحيوى .

ولقد حاول سنجر ومعاونوه فى مشروع معاملات الارتباط بالحرب الذى تركّز على الحروب بين ١٨١٦ و ١٩٦٥ تقرير هل أحدث الازدحام « كما تكشف من الكثافة السكانية والتغيرات التى طرأت على هذه الكثافة » أى أثر على أحداث الحرب . وبعد أن انتهى البحث ، انضح عدم إمكان العثور على مثل هذه العلاقة (٦٠) . وكمبدأ عام لا يبدو أن النمو السكانى له أى أثر على مسلك النزوع للحرب . وليس هناك من ينكر وجود أمثلة مهمة ساعد فيها على التمجيل بالصراع الدولى ، فى الدول التى تعرضت لتجربة التناقض النسبى فى السكان . ويذكر كوينس رايت أن من بين أسباب الروح المريبة الفرنسية فى أواخر القرن التاسع عشر ما طرأ على عدد السكان من نقصان نسبى بالمقارنة بألمانيا (٦١) .

السكان (٢) - الضغوط الجانبية :-

طرحت نازلى شكرى ودوبرت نورث صورة أعقد للنظرية القديمة للمجال الحيوى ، وحاولا تقييم قدرتها على تفسير أسباب حدوث الحرب العالمية الأولى (٦٢) . وفى محاولة لتبسيط حجتيهما اعتقدا أن نمو السكان وحده ليس السبب الجذرى للحرب ، ولكن سبب الصراع يرجع الى اشتراك عامل الزيادة السكانية وأيضا عامل تقدم التكنولوجيا . ولب المشكلة هو ما يترتب على زيادة السكان من إزدیاد فى طلب الموارد ، بينما تدلنا

الزيادة المصاحبة في تقدم التكنولوجيا على استنفاد الموارد بمعدل متزايد
فالموارد المطلوبة في أنواع أكثر ومقادير أكثر . ويؤدي اجتماع هاتين
الريادتين الى ارتفاع الطلب .

فنعلم لا تفي القدرات المتاحة داخليا للدولة بتلبية الطلب ، يعين
حدوث ازدياد في القدرات المستحدثة . اذ يؤدي الطلب الى حدوث ضغوط
جانبية مثل التوسع في الأعمال التي تتجاوز حدود الدولة وقدرات المواطنين
والهيئات والحكومات . وقد تتخذ هذه الظاهرة عدة مظاهر كالاستثمار
الأجنبي والتجارة واكتساب مجالات نفوذ او مستعمرات ، وإيقاد القوات
الى مناطق خارجية وانشاء قواعد عسكرية في بلدان أجنبية . وهكذا ،
وتتحول السياسة القومية للتوسع الى مؤسسة قائمة بذاتها ، وتدق الدولة
« خازوقا » في علاقتها بالخارج . ويتزايد النظر الى التوسع الجانبي
كصالح قومي يتطلب الحماية .

وتؤدي عملية التوسع الجانبي الناجمة عن النمو السكاني والتقدم
التكنولوجي الى الحرب عندما تتعارض المصالح الخارجية لقوتين عظميين او
أكثر مما يساعد على حدوث نزاع بينهما . وكلما ازداد ضغط الدولة قوة ،
ازداد احتمال اشتداد التنافس ، وكلما اشتد التنافس ، ازداد احتمال
الاندفاع لسباق التسلح والتعرض للأزمات والحرب . وتري نازلي شكري
وتورث ان الضغط الجانبي بالذات نادرا ما يفجر الحرب . ولا جدال انه
اذا اتخذ الضغط الجانبي شكلا واحدا كالتجارة ، فإن ما يترتب على ذلك
قد يكون حدوث تقارب بين البلدين وتوثق لعلاقتيهما بعضهما ببعض .
والأرجح هو أن يتحول التعاوض في المصالح الى الحرب عندما تنشأ علاقة
عدوانية حقة ، وعندما يدرك أحد الطرفين ان الاجراء الذي اتخذته الطرف
الأخر « تنافسي لدرجة خطيرة ومهدد أو عنيف سافر » (٦٣) .

ربما بدت نظرية نازلي شكري وتورث عن التوسع الجانبي قريبة
الشبه من نظريتي هوبسون ولينين . ولكن بينما تعزو جميع النظريات
سبب الحرب الى التنافس الاقتصادي بين القوى العظمى ، يلاحظ أن هوبسون
وليتنن بسلطان الضوء على وجود مؤسسات رأسمالية اقتصادية يرتد اليها
سبب هذا التنافس . أما نازلي شكري وتورث فيعتقدان أن نوع النظام
الاقتصادي ليس ذا بال ، فما يهم هو الوجود المشترك للنمو السكاني
والتقدم التكنولوجي بغض النظر عن نوع الاقتصاد .

وتخضع نازلي شكري وتورث نظريتهما للتحليل الإحصائي بالاستعانة
ببيانات عن الفترة الواقعة بين ١٨٠٧ و ١٩١٤ . وما اعتديا اليه يعزز
جزئيا لحسب نظريتهما . فبينما يبدو اشتراك النمو السكاني هو والتقدم

التكنولوجى قد أثار التوسع الاستعماري للقوى العظمى قبيل الحرب العالمية الأولى ، إلا أننا نرى أن التنافس الاستعماري وتشابك المصالح ليسا متصلين - قيسا يبدو - اتصالا قويا يندلاع العنف . وهكذا لا يكون قد تم الاعتدال إلى الطريق المباشر الموصل بين النمو الداخلي والضغط الجانبي والتنافس الاستعماري والحرب (٦٤) . وأثبتت محاولات تطبيق نظرية الضغط الجانبي على أفعال أحدث في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق وجمهورية الصين الشعبية أنها مخيبة بالمثل للأمال . إذ تبدو العلاقة واضحة بين خطوات الضغط الجانبي والصراع (٦٥) .

وتركز العمل الأحداث لنأخذ شكلي ونورث على « مظاهر التقدم في أي بلد » اعتمادا على نظرية الضغط الجانبي ، وومن بالرمز ألفا اليوناني للدول ذات الأعداد السكانية الكبيرة المتنامية والتي تستع بتكنولوجيا متقدمة وبالموقع من الموارد . وتعد البلدان « ألفا » دول ذات ضغط جانبي مرتفع . أما البلدان « بيتا » ففيها عدد كبير من السكان متناسب مع مساحة أرضها ، ولديها تكنولوجيا متقدمة ، ولكنها تعاني من بعض المعوقات في سبيل الحصول على الموارد . ويؤدي تزايد الطلب في هذه الدول إلى حدوث ضغط يدفعها للتوسع في زيادة مساحة أرضها أو حجم تجارتها . والدول « جاما » لديها قاعدة محدودة من الموارد ، ولكن عندها بدلات عظيمة الارتقاء للموارد عن طريق شبكة ممتدة الأطراف من العلاقات التجارية (كبريطانيا واليابان حاليا) . وتزعم نازي شكلي ونورث أن البلدان ذات الضغوط الجانبية العالية (ألفا - بيتا - جاما) تحارب حروبا أكثر ، تدور رحاها في المناطق النامية للعالم أكثر من نشوبها في الأجزاء المصنعة . والبلدان ذات التكنولوجيا الراقية وعدد سكان منخفض (الدول دلتا مثل النرويج) يبدو أنها تحارب بقدر أقل ، وعندما تتورط في الحرب ، تلعب فيها دور الضحية أكثر من دور المتهدي (٦٦) .

ويثبت تحليل نازي شكلي ونورث للطابع العام للبلد ، وأيضا الدراسات السابقة. التنويه لها وجود علاقة وثيقة بين قدرات القوة والحرب ، وتثبت نفس الظاهرة أن البلدان القوية والتي لديها احتياطات متنامية أميل للصراع الدولي . وتعد المصالح القومية موضع الخلاف هنا جانبا من التكوين الرئيسي للدولة . ويقدر أهمية هذه الصفات تكون التوقعات الضمنية للتخفيف من أعباء الصراع الدولي متشائمة . وكما تعترف نازي شكلي ونورث فإن أية محاولة واعية لتغيير المظهر كوسيلة للتخفيف من فرص الشخص في الصدام لا يحتمل في الأرجح أن تثبت فاعليتها . إذ تنقسم هذه الصفات بثلاثة مقاومتها للتغير في الأجل القصير ، ويصعب تعديلها حتى في الأجل الطويل . وعلى الرغم من كل ذلك ، نعتقد نازي

شكري وثبوت أن برامج التحكم في السكان قد تكون عاملا مساعدا في تخفيف الضغوط طويلة الأجل للتوسع ، إذا أمكن الجمع بينهما وبين توزيع عادل للتكنولوجيات وتيسير الحصول على موارد المعنوية بنسب متكافئة (٦٧) .

الحدود :

ثمة عامل جغرافي سياسي آخر طالما جاء ذكره كسبب للحرب هو النزاع الاقليمي (٦٨) . وبينما كانت المنازعات على الأرض في وقت من الأوقات أحد الأسباب الرئيسية للحرب ، إلا أن النزاعات الاقليمية تبدو أنها تضاعفت كسبب أساسي للحرب في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية (٦٩) . وبالرغم من كل هذا فإن الحروب مازالت تنشب بحكم الاختلافات الاقليمية في ادعاء الاحقية . وفي العصور الحديثة اتخذت هذه المنازعات شكل الخلاف حول الحد الدقيق بين الدولتين ، كما لاحظنا في النزاع الايراني العراقي حول شط العرب ، والنزاع السوفيتي الصيني حول الحدود على نهر أمور وأوسرى على سبيل المثال أكثر من النزاعات حول أواض برمتها . ومع هذا فحتى الحروب المنتهية الى الفئة الأخيرة ربما مازالت قائمة في العصور القريبة العهد كحرب الصومال واثيوبيا حول السيادة على منطقة أوجادين وحرب العراق للاستيلاء على الكويت .

ومن المثير أن يتصف البحث عن حروب الحدود بالحصار ، وأن تكون نتائج هذه المحاولات متناقضة نوعا . وكما نستطيع أن نتخيل تعد الدول التي لديها منازعات حدودية أقرب الى شن الحرب من تلك الدول التي ليس لديها مثل هذه المنازعات (٧٠) . فأي المشاحشات هي التي يرجح استعانتها بالحرب كوسيلة لحسمها ؟ لقد اكتشفت دراسة لمنازعات الحدود بين ١٩٤٥ و ١٩٧٤ أجراها هاندل أن الحروب التي دارت حول الحدود كانت تحدث في الأغلب بين دولتين متساويتين نسبيا في القوة ، ومن الدول الأقل تقدما في الناحية التكنولوجية (٧١) . ومن جهة أخرى ، يوحى تناول ديل وجودتر للتغيرات الاقليمية بين ١٨١٦ و ١٩٨٠ بأن اكتشاف مائدل لا تمثل حقيقة عريضة من التاريخ ، واستخلصا القول بأن العنف يكون اقرب لشيوع الاستعانة به في الاستيلاء على الأراضي عندما تكون الدولة المنتصرة قوة كبرى وتكون الدولة الخاسرة قوة صغرى . واكتشف ديل وجودتر أيضا أنه كلما زادت أهمية البقعة من حيث الحجم الجغرافي أو عبدة السكان ، ازيد احتمال استيعاب أرضها باعتبارها كانت موطنًا للعنف . واتصف نقل ملكية الأرض من دولة لأخرى ، عندما يكون من

«الواقع» التي يستوطنها مواطنون من الدولة المنتصرة». بشدة العنف، بينما كانت عملية الاستيلاء على الأراضي لتحويلها إلى مستعمرة أقل جنوباً إلى الأرجح إلى العنف. وأخيراً يزداد رجحان كلفة العنف عندما تكون الأرض موضع الخلاف مجاورة لكلا الطرفين أكثر من قربها لطرف دون الآخر، أو في حالة بعدها عن الطرفين المتشاجرين (٧٢).

وتركزت أغلب الأبحاث عن الصلة بين الأرض والحرب على الحدود كتغير خاضع للظروف أكثر من كونها مصدراً مباشراً أو سبباً للحرب. وبعبارة أخرى، لقد نظر للحدود كشيء ينسب للدول وقد تؤدي إلى زيادة استهدافها للحرب، وإن كانت الحروب لا يلزم أن تنشأ بسببها. والظاهر أن أبحاث علماء اجتماع في العلاقة بين الحدود والحرب قد جاءت بنتائج مختلفة. فبينما اكتشفت بعض الدراسات علاقة واضحة بين عدد ما للدولة من حدود وعدد ما خاضت من حروب، ظهر أن هذا الرأي يمثل رأى الأقلية (٧٣).

وبينت دراسة لويس ريتشاردسون لثلاث وثلاثين دولة في الحقبة الواقعة بين ١٨٢٥ و ١٩٤٦ وجود علاقة موجبة بين عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة وعدد الحدود المشتركة بينها وبين الدول الأخرى. وكلما ازداد ما لدى الدولة من حدود ازداد عدد الحروب التي شاركت فيها. وأكدت بحوث الآخرين هذه النتيجة (٧٤) العامة. وعندما نتجاوز مجرد حصر عدد الحدود المشتركة للبلد، وترامي إلى أهمية هذه الحدود للدولة (كما يبين عند قياس طول هذه الحدود وعدد كثافة السكان في كل جانب) سيبدو الارتباط بالحرب دليلاً مثيراً للدهشة (٧٥). وبالإضافة إلى ذلك، فلقد تأيد نزوح الحرب إلى التحول إلى عدوى تنتقل إلى الدول القريبة من وفرة من الأبحاث. وهناك ارتباط منطقي بينها وبين عدد الدول المتاخمة (٧٦).

وفي دراسة مثيرة للاهتمام «للملاحظات العسكرية المنزع» بين القوى العظمى الكبرى بين ١٨١٦ و ١٩٨٠، اكتشفت بول ديل علاقة احصائية ذات مغزى بين الحدود المتاخمة وتساعد مشاهدات القوى الكبرى للحرب (٧٧). فمن بين ثلاث عشرة حرباً تضمنتها العينة بلغت اثنتا عشرة منها (٩٢٪) بتناوشات على بقعة من الأرض متاخمة جغرافياً لأحدى الفولتين المتخاصمتين. ومن جهة أخرى، تصاعدت ٢٪ فقط $\frac{1}{10}$ من المناوشات التي لم تستمر حول أرض متاخمة وتحوّلت إلى حرب. وغنى عن البيان أنه عندما يكون النزاع متاخماً (من ناحية الأرض) لأحد الخصوم يزداد احتمال تصاعد الحرب، ويزداد الاحتمال حتى إذا وجدت أكثر من دولة متاخمة لموقع النزاع (٧٨). وبطبيعة الحال حتى في حالات متاخمة القوتين

الكثيرين ثوقع المواجهة ، لم ينته أكثر من ثلثي المطالاة بالحرب مما ثبتت عدم صلاحية الحدود للتزويد بتفسير شامل للحرب • وكل ما تحدثه هو زيادة ما تزوده من وقود يساعد على اشتعال الحرب • ومع هذا فإن البيانات قد أثبتت بكل قوة • أن عدم وجود متاخمة يعد عاملا مؤكدا بعدم حدوث تصاعد للحرب (٧٩) •

يتضح تماما من الشواهد الاحصائية وجود علاقة بين عدد حدود الدولة وغلبة الاتجاه للحرب • اما ما يقتصر الى الوضوح فهو « سبب » وجود العلاقة : هل تحارب الدول لأنها تشترك في حدود مع دول أخرى ؟ أم أن دور القرب الجغرافي يقتصر على تيسير الاشتباك في الحدود ؟ ويلخص بروس راسنيت رود فيما يلي :

« باستثناء وجود بعض الحساسيات من منازعات الحدود ، فإن الدول لا تشترك في القتال بمجرد قرباتها المادية • وكل ما هناك هو وجود فرصة للقتال ترجع الى قرباتها • وبذلك تكون القرابة مجرد عامل مساعد (٨٠) •

أن احتمال تقويم حروب بين الدول ذات الحدود المتاخمة يفوق حدوث ذلك بين دولتين غير متاخمتين ، أى أن الفرصة لتحقيق ذلك أكبر ، فمثلا أطلقنا نتوقع اندلاع الحرب بين الصين وتونس أو أوروغواي مثلا • ولكننا لن ندهش اذا وقعت هذه الحرب بينها وبين روسيا والهند وفيتنام • ويشرح ريتشاردسون هذه الحالة بأنها أشبه بأحداث العنف الداخلية (٨١) • فأبناء الوطن الواحد ينزعون للذبح كل منهم للآخر أكثر من نزوعهم للذبح الأجنبي • ويرجع ذلك ببساطة الى أن معظم الناس لا يحتكون بالأجانب الا قليلا • وبالتالي غالبا ما يرتكب الجرائم اصدقاء الضحية وأقرباؤه باعتبارهم الأكثر احتكاكا بالضححايا ، ومن ثم لديهم أفضل الفرص لقتلهم •

ومن المظاهر الأخرى للفرصة • ما يتعلق باللوجستيقا العسكرية • وكما يذكرنا تصور كينيث بولدنج لفقدان القدرة على الانحدار ، فإن قدرة الدولة على استعمال قواتها العسكرية تضمحل عندما تبعد جغرافيا عن قاعدتها في موطنها • فهناك حروب قليلة نسبيا تقاتل فيها بلدان غير متجاوئين لمجز كلا الطرفين عن سهولة تعبئة قدراته العسكرية وتحقيق أثر فعال • فالتغارب يحقق جدوى الاقتتال من الناحية اللوجستيقية (٨٢) -

على أن التقارب لا يخلق فرصا للعنف فحسب ، ولكنه يخلق أيضا فرصا للتعاون • إذ يؤدي الاشتراك في الحدود الى زيادة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري ، ويسير الاتصال والتبادل الثقافي والدبلوماسي •

والاشتراك في عضوية التنظيمات الاقليمية والدولية ، بل وتحقيق التحالف ، وكما اثبت الاتحاد الاوروبي ربما أدى الاشتراك في الحدود الى اتاحة الفرص لزيادة التكامل السياسي (٨٣) .

ولما كان التقارب وحده لا يكفي ، فما هي النظريات الاضافية التي قد تفسر العلاقة بين الحدود والحرب ؟ اقترح « ستار » و « موست » عدة مقترحات (٨٤) :

أولاً : لا يقتصر الأمر على تعرض البلدان ذات الحدود المتعددة على امتلاكها لعدة أهداف وقرص للمهاجمين (لو كانت مبالغة لذلك) ، ولكنها تتعرض للعديد من الأخطار والمشكلات المحتملة ، إذ تواجه الدولة ذات الحدود المتعددة أخطاراً جمة لاضطرابها لالتزام الدفاع عن نفسها ضد الكثير من المعتدين القريبين منها المحتلين ، الذين لا تتأثر قوتهم وفاعليتهم بها ابتعدوا عن خصومهم (٨٥) .

ان هذا يشبه استدلالات ميدلارسكي الذي يفترض اعتبار الحدود مصدر ترتيب الدول ، لأنها تمثل عوامل خارجة عن سيطرتها ، فلما كانت الدول تخوض الحروب للتخفيف من عامل اللاتيقن (تبعاً لما يقوله ميدلارسكي) ، ولما كانت وفرة ما لدى الدولة من حدود تصعب سيطرتها على بيئتها ، وتزيد من حالة عدم اليقين التي تواجهها لذا يبدو منطقياً أنه كلما زادت حدود الدولة ازدادت فرص خوضها للحرب (٨٦) .

ثانياً : التماس مرتبط « باستعداد » الدولة لخوض الحرب ، خلا جدد أن المنازعات المتصلة بمناطق تعتبر قريبة جغرافياً ، ويراهم الزعماء القوميون هي الأهم والأكثر تهديداً والتأخراً والأوفق اتصالاً بالصالح القومية الحيوية ، ومن ثم فهي الأجدر بالخطورة بالحرب أكثر من المشكلات المتصلة ببلاد بعيدة (٨٧) .

ثالثاً : هناك نوع معين من الحدود قد يدفع الى اقامة علاقات سلام ، بينما قد يثير نوع آخر من الحدود العنف ، وأثبتت هولستي أن الأراضي والحدود « الاستراتيجية » ، أي تلك المناطق التي تتميز بقيمتها الاقتصادية أو الاستراتيجية ، « مختلفة اختلافاً » ذا بال عن باقي الأراضي والحدود . وبينما تراجعتم المشكلات المتعلقة بالأراضي والحدود بوجه عام تراجعاً جوهرياً كاستقلال للحرب ، فقد استمرت الأراضي الاستراتيجية كسبب جدير للحرب (٨٨) .

لعله من المناسب أن نتشبه بستاند وموست ونختتم هذا القسم بالقول : « بأن الحدود قد لا تسبب الحرب ، ولكن يبدو من المقبول أن

تسير إلى أنها تخلق أوضاعاً من المخاطر والفرص التي يرجح جفعها للحرب (٨٩) .

الصراع الداخلي : نظرية كبش الفداء :

من بين النظريات الدائمة التردد عن الصراع نظرية مفادها وجود علاقة مهمة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي . وأطلق على تفسير هذه العلاقة اسم نظرية كبش الفداء ، أو اسم بدليل آخر هو النظرية التحويلية للحرب (٩٠) . وزيادة في التخصيص يعتقد أنه عندما تتعرض الدول لأحوال اقتصادية متدهورة وانقسامات عرقية أو معارضة سياسية شرسية أو نزاع مدني أو عصيان ، أثناء ينسحب زعمائها لانها هذه المحن الداخلية بشن نزاع مع أي عدو خارجي ، فالمقروض أن الحرب تضمن بعد الاعتقاد أنها ستساعد على التفاف الجاهل حول الراية لمواجهة « التهديد الخارجي » ، وأن أية حرية صحية للوطية هي أبجع دواء للمشكلات الداخلية التي تواجه الحكومة . وبذلك يتحول العدو الأجنبي إلى كبش فداء ، فلما أن ينحى باللائمة (بدون وجه حق) فيما حدث من مشكلات داخلية على الخصم الخارجي ، ويعمل الانتصار على كبش الفداء كسبالة ضرورية لعكس تيار الموقف الداخلي السيئ الحظ ، أو يستعان بالحرب كوسيلة لجلب انتباه المواطنين بعيداً عن تتبع أنباء الموقف الداخلي ، أما حل تنجح الاستعانة بالحرب كوسيلة لتخفيف الموقف الداخلي فمسألة أخرى بطبيعة الحال :

ومن الاستقهامات المفتوحة أيضاً التساؤل عن أيهما أكثر استعداداً للعمل كبشاً للفداء : الأنظمة الأوتوقراطية أم الأنظمة الديمقراطية ؟ فالحكومات الأوتوقراطية هي الأقل انصياعاً في قدرتها على المشاركة في الحرب ، ولكن الأنظمة الديمقراطية هي الأكثر اعتماداً على وجوب الحصول على التأييد الشعبي ، ومن ثم فلعلها الأميل لتسخير المفارقات الخارجة للتأثير على الموقف السياسي الداخلي ، ولقد سبق أن تحدثنا عن ميل الولايات المتحدة للانحسار في « المشاحنات الدولية ذات الطابع العسكري » أثناء سنوات الانتخاب ، ولا سيما إذا توافق توقبتها مع فترة الكساد الاقتصادي (٩٠) . واكتشفت الدراسة الكلاسيكية لريتشارد روز كرانس لحالة عدم الاستقرار الدولي في تسعة أنظمة أوروبية مختلفة بين ١٧٤٠ و ١٩٦٠ أن حالة عدم الاستقرار الداخلي للنتيجة السياسية كانت من أهم أسباب حرب القوى العظمى . ومن هذا فإن نوع النظام

السياسي لم يبد ذا اثر مهم . اذ لعبت النخبة في النظام الديمقراطي والنظام غير الديمقراطي على السواء للحرب سعيًا وراء الخلاص من المتاعب الداخلية (٩١) .

وأخيرا فقد شدد بحث ريتشارد ليو عن « أزمات حافة الهاوية » في القرن العشرين على الدور المهم لحالة الارتباك السياسي الداخلي . فلقد شنت عشر أزمات (من بين ١٣ أزمة) من قبل زعماء أدركوا تعرض حكيم للخطر من منافسيهم في الداخل . وفي أربع أزمات من هذه الأزمات العشر ، كان النظام السياسي نفسه يعاني من الضعف والاضطراب (٩٢) .

ولعلما عرض المؤرخون حجج كبش الفداء في معرض كلامهم عن القرارات الفرنسية للحرب ١٧٩٢ وحرب القرم والاستغزات الروسية التي أدت الى نشوب الحرب الروسية اليابانية وقرارات النمسا والمانيا التي أشعلت الحرب العالمية الأولى (٩٣) . وفي وقت أحدث شاعت حجج كبش الفداء في المحاولات الصغية لكشف النقاب عن قرار الحكومة الأرجنتينية الاستيلاء بالقوة على جزر فوكلاند من قبضة الانجليز (١٩٨٢) . فلقد أدت المشكلات الاقتصادية القاسية في الأرجنتين وبريطانيا الى زيادة المعارضة السياسية لكل من حكومة جاليري وحكومة تاتشر ، مما زود حكومة الأرجنتين بباطح قوى للاستيلاء على مالافينا بالقوة ، وزود حكومة تاتشر ببطور مماثل في قوته لعكس الموقف عن طريق الحرب (٩٤) .

الصراع الداخلي : « حروب ادكلهم وهم طرحى » :

ويبحث المؤرخ جوفري بلينى هذه العلاقة بين الصراع الداخلى والحرب في كتابه عن أسباب الحرب ، وبدا واضحا لبلينى أن الصراع الداخلى ليس وحده مفتاح معضلة أسباب الحرب . فلا تنسى أن النزاع المدنى لم يسبق جميع الحروب ، ولم يؤد دوما الى الحرب . واكتشف بلينى وجود ما لا يقل عن ٣١ حربا (تمثل أكثر من ٥٠٪ من حروب الحقبة) كانت مسبقة بصفة مباشرة بنزاع داخلى داخل أحد طرفي البلدين المتحاربين (٩٥) . ولا يخفى وجود علاقة مهمة بين النزاع الداخلى والنزاع الخارجى . ولكن هل هناك نظرية قادوة على تفسير هذه العلاقة ؟

ويحتاج بلينى بالقول بأن التفسير الذى جاءت به نظرية كبش الفداء لم تثبت صحته ، ويحتفل خطأه ، ويقصص الدليل الذى عرضه المؤرخون لاثبات انتماء حروب القرم والروسية اليابانية والحرب العالمية الأولى الى نوعية حروب كبش الفداء ، ويضعف هذا الدليل . فمثلا لقد جرت العادة

على اعتبار دليل بحث الروس عن كبش فداء في حرب ١٦٠٥ يستند الى تصريح لوزير الداخلية الروسي بليهييف في بواكير الحرب الروسية اليابانية قال فيه : « نحن بحاجة الى حرب صغيرة تنتصر فيها لكبح التيار الثوري » . وهو تصريح أعاد ترديده الخصم السياسي لبليهييف (وزير المالية) . وربما كان سبب اعتبار هذا القول مثيرا للاهتمام انه يلقي الضوء على نظرة بليهييف ، ولكنه لا يساعد على كشف علاقة نظريته بالقرارات التي اتخذت داخل الحكومة الروسية قبل اندلاع الحرب . ويلاحظ بلييى وجود تفسيرات تتبع نظرة كبش الفداء ، ويغلب عليها طابع مماثل : فليس هناك دخان بلا نار في معرض الكلام عن الربط بين النظرية والفعل . وبالإضافة الى ذلك ، فغالبا ما يكون عند تفسيرات « كبش الفداء » فؤوس جاهزة للحرق ، اذ تنحى تفسيراتهم عادة باللائمة على وقوع الحرب اما على الخصوم السياسيين في الداخل ، او على زعماء البلدان الخارجية (٩٦) .

والأهم هو ما قاله بلييى عن وجود نظرية أخرى مؤيدة من الوقائع على نحو أفضل ، وتزود بتفسير أكثر اتساما بالروح المنطقية للعلاقة بين الصراع الداخلى والصراع الخارجى . ففي هذه الحروب (٣٦ حربا) التي سبق فيها الصراع الأعلى الصراع الخارجى ، لم يكن من يادر بأشعال الحرب - عادة - هو الدولة التى مزقها الصراع . وبدلا من ذلك ، كانت المبادرة بشن معظم الحروب تجيء من قبل قوى خارجية ، ومثلت الدولة التى تماتى من المتاعب الداخلية دور الضحية .

ويرد بلييى على نحو مؤثر بالقول بأن البلدان لا تبدأ الحروب عادة كوسيلة لقمع ثوراتها الداخلية . فالأرجح هو أن الحروب تنشب لأن الصراعات الداخلية تغير ميزان القوى بين الدول ، ويترتب على الصراع الداخلى فى البلدان الأقوى هبوط فى هامش تفوقها مما يقرى البلدان الأخرى على الضرب فى الوقت المناسب . ويمكن وصف هذه الحالة بأنها نظرية الحرب التى تتبع مبدأ اركلهم عندما يكونون طرعى على الأرض ، وبشبهها بلييى بالمواقف التى يقع فيها الزعماء الخارجيون على نحو أشبه بوقفة النسور فوق الأشجار : « مترقبين موت الحكام المستهدين مما يساعد على شيوع حالة من البلبلة السياسية » . وبالتفدور يقينا إدراج قرار العراق بمهاجمة إيران أثناء حالة الاضطراب التى صحبت ثورتها ضمن هذه الفئة .

ومن جهة أخرى ، فإن الصراع الداخلى اذا وقع فى بلد ضعيف نسبيا مسترحج كفة الحفاظ على السلام : وكل ما سيفعله الصراع الداخلى آنئذ هو تأكيد حالة الضلالة ، وسيميل ميزان القوى بغير مساس (٩٧) .

ولا بد أن يلاحظ هنا أن نظرية « اركلهم عندما يكونون متعددين على الأرض » تستخلص بالضرورة الحكم بأنه عندما يشب صراع داخلي في الدولة فإنه يهيئ الفرصة للدولة بـ الهجوم ، ولكن هذه النظرية لم تعرض للسبب الكامن لهجوم الدولة أ على الدولة ب . وبعبارة أخرى ، فإن هذه النظرية لا تساعد على تفسير لماذا تهاجم « ب » « أ » ، وتكتفي بالكلام عن مهاجمة « ب » لـ « أ » الآن .

وعلى أية حال ، فإن نظرية اركلهم وهم طرحي تحمل معنى يمكن حسده . فالحكومات التي تعاني من صراعات داخلية لا يحتل أن تهاجم الدول الخارجية . وبدلاً من ذلك فإنها تهاجم القصة في الداخل . وإذا لم يكن الاضطراب خطيراً ، فلن تحتاج الحكومة الى السعي للحرب مع القوى الخارجية . وإذا تفاقم الوضع فسيزداد زعماء الحكومة ميلاً للبحث عن علاقات مسالمة مع الخارج حتى يركزوا الانتباه ومواردهم للتفرغ للمشكلات الداخلية . وبالإضافة الى ذلك ، فإن التقاطع الداخلي الخطير يقلل من امكانية الاعتماد السياسي على العسكريين باعتباره التماسك السياسي الداخلي أمراً ضرورياً لشن حرب خارجية - وغنى عن القول أن أغلب البلدان التي تورطت في الحرب وكانت مهددة في ذات الوقت بالاضطراب في الداخلي قد تطلعت الى البحث عن السلام الخارجي ، كما حدث في حالتى روسيا ١٩٠٥ و ١٩١٧ وفي ألمانيا عند نهاية الحرب العالمية الأولى والولايات المتحدة إبان المراحل الأخيرة من حرب فيتنام (٩٨) .

وتستوجب الحجج الواردة أعفا إجراء تعديلات لنظرية كيش الفاء . فربما اتخفت العلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي شكل خط منحني . فلا يحتل حدوث الحروب عندما يصل الصراع الداخلي الى أدنى مستوى له في المنحنى البياني ، وأيضاً عندما يصل الى أعلى مستوى له . على أن المستويات الوسطى من الصراع الداخلي قد تسوق الى شن هجوم مضلل . ومع هذا فلا يستبعد ، كما يرى جاك ليقى : لا يسلك أهل النخبة مسلكاً عقلانياً إبان المستويات العليا من الصراع الداخلي ، ولكنهم يتصرفون عوضاً عن ذلك . وفقاً لمقولة الحصون ، ويتحولون الى « مغامرین » ، باحثين عن المخاطر . فقد يؤدي التوتر المصاحب لمثل هذا الصراع الداخلي الى ظهور فرص أفضل لاسمالة الإدراك . وأيضاً الى الشهور بالحاجة السيكولوجية لاحتراز النجاح في السياسة الخارجية حتى لو جر ذلك مخاطر جمة (٩٩) .

لقد بينا أن أربح العلاقات المتوقعة بين الصراع الخارجي والصراع الداخلي . هي توقع تعرض البلدان التي تعرضت للضعف من جراء النزاع

الداخلي للهجوم من خصومها . وبينما أيضا أن حروب كبش الغداء قد تقع في بعض حالات بعينها . على أن حذين الاحتمالين ليسا التفسيرين الممكنين للصلة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجى . فهناك احتمال آخر وهو تحول الحروب الأهلية الى حروب دولية . فغالبا ما تعقد الجماعات الثورية المشتبكة في حرب أهلية روابط قوية مع الحكومات الأجنبية لمساعدتها في ثورتها ، كما أن الحكومات ذاتها تقيم روابط مع القوى الخارجية لمساعدتها في الداخل ضد العصاة . ولقد ظهرت مثل هذه الروابط بين الثوريين والحكومات الخارجية في ٢٦ حربا (من بين الحروب الاحدى والثلاثين التى درسها يلىنى . وثمة وفرة من الأمثلة للحروب الأهلية التى تحولت الى حروب دولية : فيتنام والسلفادور وتشاد وأفغانستان . وهكذا يمكن القول بأن الحروب الأهلية تكشف عن الميل للتحول الى حروب دولية باتباع طريقين مختلفين : الهجوم الخارجى المباشرة على حكومة تعرضت للضعف من جراء النزاع الخارجى ، أو عن طريق تقديم المساعدة للجماعات المتمردة التى تحارب ضد الحكومة .

الصراع الداخلى : الدولة الثورية :

قدمت دراسة شائعة لزيغ ماوز نظرة أخرى للصلة بين الصراع الداخلى والصراع الخارجى (١٠٠) . ويمتد ماوز في وجود مؤثر لهم على تفسير النزاع الدولى ، وهو اتصاله بنوعين من التفريعات الثورية : ظهور دول جديدة منبثقة من الصراعات الثورية أو الصراعات العنيفة ، والتحولات الثورية التى تطرأ على الأنظمة السياسية الأقدم .

ومن المحتمل أن تلقى الدول التى تولد بعد أحداث ثورية أو بعد تحولات تجبرى لها وهى فى منتصف الطريق ، ترحيبا فائرا فى منتدى الأمم . وقد تدرك النخبة السياسية فى هذه الحكومات الثورية وجود عداة لها فى الوسط الدولى . فربما توهم الأخيار السياسيون فى الحكومات الأقدم والإرسخ فى النظام الدولى أهداف وطموحات هذه الدول المستحدثة أو الصاعدة كتهديد لها وللنظام القوى الجارى . وليس من شك فى أن الحكومات التى مرت بتجربة ثورية فى بداية عهدها أو تعرضت لتحولات قد تقصر قصورات مختلفة الى النظام العالمى . وهكذا يخلق التحول السياسى للدول عن طريق الثورة شعورا متبادلا بعدم الثقة بين الدول العريقة والدول المستحدثة فى النظام العالمى ربما أدى الى نشوب صراع عنيف . ولما كانت عدم الثقة متبادلة . فقد تجنى المباداة بالعنوان اما من الدولة الحديثة التحول أو الظهور (كما حدث فى حروب الثورة الفرنسية وحرب روسيا ضد بولاندة ١٩١٩ - ١٩٢٠) أو من النظام القديم (حرب الائتلاف الأول ضد فرنسا من ١٧٩٢ - ١٧٩٨ . وهجوم العراق على الدولة الثورية بإيران ١٩٨٠ .

وبعد أن استعان ماوز بالبيانات المستقاة من مشاحنات الدولة ذات الصيغة العسكرية بين ١٨١٦ و ١٩٧٦ ، أكد تورط الدول الثورية الحديثة والقديمة في عدد كبير من المشاحنات ذات الصيغة العسكرية (كاستخدام القوة وعروض القوة والتهديد بالقوة) أكثر من الدول القديمة التي اتبعت في خطوات تقديمها السياسي أسلوبا أكثر ثورية . وهكذا رأى ماوز أن الثغرات الثورية داخل الدول تساعد على ترجيح منازعة هذه الدول للصراعات اللاحقة ذات الصيغة العسكرية : إما كمعتدين أو ضحايا (١٠١) .

دراسات تجريبية للصلة بين النزاع الداخلي والنزاع الخارجي :

قبل الامتسكان طويلا في هذا البحث ، علينا أن نلاحظ وجود بعض علماء ارتأوا في وجود أية صلة تجريبية على الإطلاق بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي . والواقع أن عدة دراسات قد ألقت ظلال الشك على هذا الحكم الجوهري .

وفحص ميكائيل حاس الصلة بين التوترات الاجتماعية والشذائد في المجتمع وكما تظهر في مستويات البطالة والتصنيع وعمليات الانتحار والقتل الجماعي والسياسة الخارجية العدوانية للدولة (كما تبين ما يتفق في النواحي العسكرية وشيوع ما تشمن من حروب) وبحث البيئات المستقاة عن الفترة ما بين ١٩٠٠ و ١٩٦٠ لثمانية بلدان كلها غربية على وجه التحريب أو بلدان تصنيفية ، واكتشف وجود صلة واعنة بين هذه العوامل المتصلة بالتوتر والصراع الخارجي للدولة (١٠٢) .

وبحث داميل البيئات المتمثلة لثمانين بلدا عن السنوات بين ١٩٥٥ و ١٩٥٧ ، لكي يرى هل ظهرت في البلدان ذات المستوى العالي حالات من الصراع الداخلي (كما تتمثل في عمليات الاغتيال والتطهير والأحزاب والعصيان والاضطرابات والتظاهرات .. الخ) وهل عرضت أيضا حالات من المستوى العالي للصراع الخارجي (كالحرب والمقوبات وتحركات الوحدات العسكرية والأبعاد والاحتجاجات الشفوية والتهديدات) . واستعان داميل بتقنيات تحليل المسامع ، واكتشف ثلاثة أبعاد للصراع الخارجي (الحرب والدبلوماسية والاعتداد) وثلاثة أبعاد مختلفة للصراع الداخلي (كالأضطرابات والقوة وأعمال التخريب) ، واكتشف بعد ذلك أن شتى العوامل المتصلة بالصراع الخارجي تكاد تنصف جميعا باستقلالها عن العوامل الداخلية . وبعبارة أخرى ، فإن البلد الذي سجل درجة عالية في أي عامل من العوامل الثلاثة للصراع الداخلي لم يسجل بالضرورة درجة عالية في أي عامل من عوامل الصراع الخارجي . فلا اتصال ضروري بين الاضطراب الداخلي والصراع الخارجي (١٠٣) .

وفي دراسة متأخرة ، اكتشف راميل وجود علاقة عكسية بين الصراع وأحد الأبعاد الثلاثة للصراع الداخلي - التخريب . إذ اتضح أن احتمال تورط الدول التي يمارس فيها التخريب في الداخل في أعمال الصراع مع الدول الأخرى (١٠٤) .

ولعل هذه النتيجة تمثل بعض دقوع حجة بليبي عن الصلة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي (١٠٥) . على أنه بوجه عام يمكن القول أن النتيجة التي توصل إليها راميل عن عدم وجود اتصال بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي قد تعززت بتحليلات العوامل المماثلة في الدراسات التي نهض بها آخرون عديدون (١٠٦) .

ويفترض جوانان ونكليفيلد بأن عدم وجود صلة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي في هذه الدراسات ، يرجع إلى أن راميل وإتباعه قد جمعوا أنواعا شتى من الأنظمة السياسية في تحليلاتهم . ولعلنا إذا نظرنا إلى أية أنظمة سياسية بمفردها ستظهر لنا أنماط أوضح . وأعاد تحليل البيانات ، ولكنه قسم البلدان إلى ثلاث فئات (شخصانية كدول أمريكا اللاتينية أساسا) وفئة مركزية (كالدول الشيوعية وبعض دول الشرق الأوسط) وديموقراطيات (ذات تعددية سياسية) ، واكتشف أنماطا مختلفة للعلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي . فشلا كشفت الدول المركزية عن وجود علاقة موجبة بين (الاضطراب أو القلق الثوري والحرب) وظهرت أيضا علاقة موجبة بين الاضطراب والصراع الدبلوماسي والصراع الحربي . الخ . وفيما يتعلق بالأنظمة التعددية ظهرت علاقة بين الاضطراب والحرب ، وظهرت أيضا علاقة بين القلق الثوري والتحصن للحرب (١٠٧) . وكما نستطيع أن نستخلص ، تمثل هذه النتائج خليطا متضاربا ، وفي أفضل الأحوال فإن تفسيرها بالغ الصعوبة .

خلاصة : صلة الصراع الداخلي بالصراع الخارجي :

بيضا يبين من الكم الهائل من الآراء التي أبداه راميل وحاس وآخرون أن الصراع الداخلي ليس مرتبطا ارتباطا قويا بالصراع الخارجي ، إلا أن هذه النتيجة تبدو متباينة هي والكومن سنس (المفهومية الدارجة) والأمثلة التاريخية . فبيضا لا يلزم أن تكون جميع الحروب مسبوبة بالاضطراب الداخلي ، ولا يلزم أن تسفر جميع الصراعات الداخلية عن حدوث حروب ، إلا أن هناك أمثلة تاريخية كافية لحالات تبين للمؤرخ استنتاج أشياء مهمة من هذه النتائج . وربما رجح التضارب بين الأدلة التاريخية والأدلة المستقاة من المشاهدات التي جمعها علماء الاجتماع من أمثال راميل إلى بعض اللزوميات المنهجية التي تسلطت على بحوثهم .

اذ اعتبرت معظم هذه الدراسات على بيانات تمثل عددا قليلا من السنوات (كالفترة الواقعة بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠ على سبيل المثال) ، والتي قد تحتوى على عينة لا تمثل فترتها . وفضلا عن ذلك ، فإن عنصر التفسير فى الصراع فى هذه الدراسة غالبا ما يكون سلا وسطا لأنواع شتى من الصراع الخارجى ، أكثر من كونه مسئلا للحرب . وتبعيا لذلك فإنه لا يسر مسائلتين أساسيتين فى مبدأ السببية : المبدأ الأول ما هو اتجاه العلاقة ؟ يعنى أى المتغيرات (الصراع الداخلى أم الخارجى) يفترض أنه قد أحدث أى المتغيرات ؟ وما هو توقعات مثل هذه العلاقة ؟ ونتيجة لذلك ، فمن الصعب اتباع هذه الدراسات كدليل مؤيد أو معارض للنظرية التى ترى أن الصراع الداخلى يحدث الصراع الخارجى (١٠٨) .

وبينما يمكن التسليم بوجود علاقة بين الصراع الداخلى والصراع الخارجى إلا أنها قد أصبحت بالتعميم نوعا من جراء الحاجة إلى آليات سببية شتى لتفسير هذا الارتباط : فوفقا لآلية كبش الفداء ، فإن الدول التى مزقتها الصراع الأهلى المعتدل ستلجأ للصراعات الخارجية لحل المشكلات الداخلية . واعتمادا على الآليات المخدرة من الموت ، فإن الدول التى تعاني من ضعف داخلى خطير ، أو صراع ، قد تتعرض للهجوم باعتبارها فريسة سهلة لحصومها ، وقد تسعى للاعتداء على حلفاء خارجيين عن طريق تدويل الحروب الأهلية والتمردات والحكومات على حد سواء ، مما يساعدها على تحويل الصراعات الداخلية إلى حروب دولية . وأخيرا قد يتعرض الصراع بين دولتين لتسريع من تأثير ظهور الأنظمة الثورية واحتدام الصدام بين انصار النظام الدولى القديم والدول الثورية الجديدة (١٠٩) .

الصراع الداخلى - الخارجى ، وما يترتب عليه :

يجر وجود علاقة مباشرة بين الصراع الداخلى والصراع الخارجى فى ذيله القول بأن العالم سوف يسوده سلام أكثر لو تزعت الدول ذاتها إلى زيادة التعلق بالسلام ، وأصبحت مكانا آمنا للعيش . وسوف يخف الصراع الدولى إلى حد كبير أو أمكن الحد من شدة الصراع ، أو تيسر استجماده . وطبيعة الحال ، تثير هذه الحالة التساؤل حول كيف يستطيع التخفيف من حدة الصراعات الداخلية ، وتثير أيضا التساؤل حول هل يتقدم زعماء المجتمع العالمى تحقيق الحد من الصراع الداخلى فى الدول المضطربة اعتمادا على السياسات والبرامج المطبقة فى الخارج ، أم أن هذه مسألة لا يمكن أن تحسم وتحل إلا بحلول داخلية .

والى حد ما كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تخضع لى تكتيكاتها لمثل هذه الصلة المزعومة بين

تخفيف الصراع الداخلي ودفع الصراع الخارجى - وكان الهدف العام من
 اعنونات الأمريكية الخارجية سواء اتخذت شكل مشروع مارشال أم معونة
 حوض البحر الكاريبى هو الحيولة دون حدوث اضطرابات داخلية فى
 البلدان المستفيدة من المعونة ، التى يخشى من تحولها الى ارض خصبة
 للثورة الشيوعية أو تصلح كاهداف جذابة للعدوان . والأساس المنطقى
 لبرامج المعونة الخارجية هو الاعتقاد بأن الاضطراب الاقتصادى يؤدى الى
 الاضطراب السياسى الداخلى ، الذى يؤدى بدوره الى أعمال التخريب
 الخارجية (الشيوعية) أو العدوان . وهناك - بطبيعة الحال - مجموعة
 ثانية من الافتراضات قوامها ما يترتب على المعونة الاقتصادية من نمو
 اقتصادى واذهار ، وسيتمخض هذا النمو عن خلق أحوال اجتماعية
 وسياسية مستقرة ، تحول دون بزوغ جماعات يسارية قوية متطرفة .
 على أن قلائل من علماء الاجتماع قد يرون أن النمو الاقتصادى وعملية
 التقدم - وبخاصة اذا حدث النمو بسرعة - باعث لحالة من عدم الاستقرار
 الاجتماعى والسياسى أكثر من كونه عامل استقرار . وربما كانت معونة
 التقدم أداة تساعد على تشجيع حالة عدم الاستقرار بالذات التى خططت
 المعونة للحيولة دون وقوعها ! . ولما كان الاهتمام الى قرار حاسم فى هذه
 القضية يتجاوز نطاق هذا البحث ، لذا فليتنا نتفق على ترك هذه المسألة
 بلا حل ، وننتقل الى نظريات أخرى للحرب فى مستوى الدولة
 الحديثة .

نظرية السام من الحرب :

فى الجزء التاسع من سفر أدولف توينبى : دراسة فى التاريخ ،
 زعم المؤرخ البريطانى أنه استطاع التعرف على دورة السلام والحرب .
 ورأى أن الدورة تستغرق مائة سنة ، وتكرر عبر القرون على التعاقب
 الآتى : الحرب العامة تتبعها فترة سلام ، ثم لفيف من الحروب الصغيرة ،
 تتلوه فترة سلام ثانية ، وينتهى الأمر بنشوب حرب عامة أخرى .

واجتهد توينبى فى تفسيره النظرى واستخلص ما يأتى : الحرب
 تترك انطبعا سيكولوجيا عميقا عنه من خاضوا غمارها ، مما يدفعهم الى
 التردد فى جعل أبنائهم يتعرضون للمنزق من اثر تجربة ماثلة ، ومن
 هنا يبنى جيل كامل من الرعاء من تشكلت حياتهم خلال فترة الحرب
 على الحفاظ على السلام طيلة فترة حكمهم ، وينتهى الأمر بانتقال السلطة
 الى جيل آخر . ولما كان هذا الجيل الجديد لم يكتو بنار الحرب على نحو
 مباشر ، فلا تجنب اذا أظهر ميلا أكبر من أسلافه لاختيار مقدار اكنوائه
 بنار القتال ، مما يسفر عن حدوث سلسلة من الحروب الصغيرة ، ويستمر

تجنب الحروب الكبرى بفضل التفوق منها والتي ورثه هذا الجيل من الجيل السابق له ، وتعرض فترة السلام التي تعقب هذه الحروب لصغيرة لتشتتت في نهاية الأمر بعد وقوع حرب كبرى أخرى ولن تنشب مثل هذه الحرب إلا بعد أن تحي ذكريات الحرب الكبرى الأولى بعد موت الجيل الذي عاصرها (١١٠) . وبطبيعة الحال ، تتجدد الدورة مرة أخرى ، وهكذا دواليك . وناسبت دورة المائة عام التي جأنا بها تويني على وجه التقريب الحقبة الفاصلة بين الحروب النابوليونية في بواكير القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى .

ويشار إلى التفسير الذي قفمه تويني للدورة الحرب والسلام ، بوجه عام ، بصطلح نظرية السام من الحرب . فهي تتنبأ بنبزوع البلدان التي خبرت الحرب في عهد قريب . وكانت حرباً طويلة ومكلفة ، إلى اتخاذ موقف شديد المسألة ، في المدى القصير على أقل تقدير . ويحدث عكس ذلك للدول التي هزت بجهود مسلام طويلة فمن المحتمل أن تغدو أكثر استعداداً لخوض الحرب في المستقبل القريب . ويلاحظ بليني كان هذه النظرية تدعونا إلى الاحتراس من السويد ونجرز الكاناديا (١١١) . وهذا أمر ربما أثار السخرية .

وزيادة في التخصص فإنا قد نتساءل ، ولماذا وكيف يفترض أن تؤدي الحرب إلى السلام . فإلى حد ما تعد نظرية السام من الحرب مستخلصة من حجج سيكولوجية ، لأنها تعتقد أن الزعماء السياسيين الذين خبروا أهوال الحرب بصفة مباشرة سيتأثرون تأثراً عميقاً بالتجربة . ويفترض حدوث ذلك في المستوى الواعي ، وفي المستوى اللاواعي أيضاً في أغلب الظن . وتتمخض تجربة الحرب عن حدوث نفور قوى من الحرب . ويؤثر هذا السام من الحرب في شخصيات الزعماء وفي أساليب التعامل التي يتبعونها وصورهم الخاصة بالعالم ومفصلاتهم في عالم القيم . فلعل هذا التفسير يصل في المستوى الفردي للتحليل .

وتتبع نظرية السام من الحرب أيضاً مستوى « دولة المدينة » . ففي هذا المستوى تتضمن النظرية القول بأن التجربة العامة للحرب للمرء البشعة تترك انطباعات على النفس الجماعية للأمة ، بعد أن غدا السام من الحرب جزءاً من الوعي الجماعي القومي . « أو من الطابع القومي » ، أو من الثقافة السياسية ، وبعبارة أخرى ، فإننا إزاء ظاهرة سيكولوجية جماعية يشترك فيها الكافة . ولا يعد السام من الحرب خاصية شخصية بقدر كونه صفة قومية .

يتعين على أية نظرية كاملة للسام من الحرب أن تتواءم بالصلة بين السام من الحرب في المجتمع عن بكرة أبيه (أو بالنسبة لمجموعات معينة

داخل المجتمع) وصانمى القرار السياسى * اذ يعنى وجود نفوذ شعبى من الحرب ، على الأقل فى أى نظام ديموقراطى ، تعريف الشعب للحكومة استعداده للسلام ، ووجوب أن تغدو سياسة الحكومة مرآة لرغبات الشعب . ومن غير المقنن أن تغفل حتى البلدان السلطوية هذا التأييد الجماعى للسلام اغفالا كاملا من حساباتها ، لأنه يتوجب على الديكتاتورين مراعاة مثل هذه المشاعر الشائعة ، وتبعا لذلك قد لا تهم الصفات الأخرى فى مستوى الدولة بدرجة كبيرة ، وعلى الدول ذات التاريخ المتماثل فى تجربة الحرب أن تتصرف تصرفا مماثلا فى المستقبل (١١٢) .

وثمة صلة بين السام من الحرب ومبادرات الحرب ، ولكن لا يلزم وجود مثل هذا الاتصال بينه وبين التطور فى الحرب . فهو يخص تأثير أية حرب سالفة مكلفة على رغبة أى بلد فى شن حرب جديدة . ومع هذا فإذا هوجم أى بلد ، لن يكون للسام من الحرب تأثير كبير . فلا يحتمل أن يحول السام من الحروب دون مشاركة البلد فى أية حرب ، لو أنه تعرض للهجوم . وربما أمكن للمرء أن يفترض ترجيح تعرض البلدان التى خبرت الحرب فى عهد قريب للهجوم أكثر من البلدان الأخرى . فقد يحس الخصوم بوجود روح السام من الحرب فى مثل هذه البلدان . ويعتبرون هذه الظاهرة علامة ضعف . وبالمثل فإن الدولة التى وهنت قوتها من أثر حرب سالفة مكلفة قد تنظر إليها الدول الأخرى على أنها هدف سهل .

وكما لاحظتم بالفعل ، فثمة الكثير من التشابه بين السام من الحرب وتصورات المرض والمناعة . وكما ذكر ريتشاردسون : الحرب شبيهة بالمرض . ومن بين الوسائل الممكنة للعلاج إعطاء جرعة قوية من الحرب ذاتها وبإلا له من حل مثير للسخرية . وتمثل التجربة الفعلية للحرب نوعا من المناعة ضد الحرب مستقبلا . ولسوء الحظ فإن تأثير التحصين لا يستمر طويلا . مثلما يحدث فى حالة تعاطى جرعة مضادة للتيتانوس - وتصاب مناعة البلد بالوهن (١١٣) .

ولو صحت نظرية السام من الحرب ، ستكون الحروب التى تولدت من أثر صراع سابق قضى تحيه من صنع دول فقدت مناعتها للحرب قوتها بمرور الزمان . وما تخبئه هذه النظرية - ضمنا - من آثار يثير التشاؤم . وهكذا توقعات تبشر بالخير وتوقعات أخرى سيئة . أما التوقعات المباشرة فهى إمكان منع الحروب . والتوقعات السبئية هى أن تكون انوسيلة الوحيدة لمنع الحروب فى المستقبل هى الاشتراك فيها فى الحاضر . وحتى إذا علمنا بهذه الوصية ، فإنها لن تمنع الحرب متعا قاطعا .

وقيل أن نسترسل في الحديث ، لابد أن ننوه ببعض المشكلات النظرية الفعلية .

أولا : لقد قامت نظرية السام من الحرب ببهمة مقبولة عندما فسرت اندلاع الحرب العالمية الثانية : تلك الحرب التي وقعت بعد عقدين من الزمان من انتهاء الحرب العالمية الأولى . إذ مثل زعماء بلدان أوروبا جميعا جانبا من الجيل الذي اشتركت في تكوينه أبشع حرب في التاريخ . وبالتأكيد لو صح وجود جيل سام الحرب ، لكان هذا الجيل هو الجدير بهذا الاسم (١١٤) . وليس من شك أن وثوقنا في نظرية السام من الحرب سيتزعزع من أثر هذا المثل المتوهج للأحداث التي جرت في اتجاه مآرض للنظرية .

ثانيا : على الرغم من صلاحية نظرية السام من الحرب للتطبيق على أي جانب مشارك في إحدى الحروب القوية المهد على الجانبين الغالب أو المغلوب على السواء ، إلا أن الواقع يقول إن انتصار أي بلد أو هزيمته له تأثير مهم على سياسته مستقبلا . وبمقدورنا أن نخمن أن النصر قد يرجع دفع المنتصر إلى شن حرب في المستقبل . ولا جدال أن هذه النتيجة ستتوافق هي ومنطق نظرية السام من الحرب . وفي معظم الأحيان ، تتعرض الدول المنتصرة لقدر أقل من الدمار والمعاينة مما تتعرض له الدول الخاسرة ، ومن ثم فمن المتوقع أن تكون أقل إحساسا بشمعة الحرب . وفي ذات الوقت ، لقد يعزز الانتصار في الحرب ميل الدولة للعنوان مستقبلا . فربما تضخمت القدرات المادية للدولة المنتصرة نتيجة للنصر ، وقد يرفع النصر من مستوى التحمس ويخلق جوا من التفاؤل عن الحرب ، ويمرر سلطة أي فريق سياسي متشدد فينسب إليه فضل النجاح في الحرب ، أو قد يوصله للسلطة ، أو قد يشجع أي تعلق تقائفي بالعنوان (١١٥) .

ربما قيل من قبيل الحاجة أن الانهزام في حرب طويلة مفسدة هو الأقرب احتمالا في خلق أعراض السام من الحرب . وكما أشرنا فإن بالمقدور القول إن النصيب الأكبر من دمار الحرب يقع عادة على المغلوب . فكلما زادت الخسارة والدمار والفضحايا ، وازدادت الحرب شراسة ، ازدادت حالة الاجهاد من الحرب ، والمناعة ضد المبادرة مستقبلا بشن حروب . كما يفترض . وهكذا يكون المتوقع منطقيا أن يحدث الانهزام في الحرب تأثيرا أعظم على البلدان المهزومة في الحرب السالفة يفوق تأثيرها على من حققوا النصر .

على أن هذه الحجة غير مقنعة مائة في المائة ، فمن السهل أيضا الاعتراض عليها والقول إن البلدان التي عانت في الجانب الخاسر يحتمل

في بعض الحالات أن تكون الأقرب إلى امتشاق السلاح في المستقبل القريب . فليس من شك أن الرغبة في الانتقام قد تكون دافعا قويا مشاعا تكون الرغبات المصاحبة لها لاستعادة ما فقد من أرض وأدعيين وموارد . فمثلا كثيرا ما ذكر أن رغبة ألمانيا في الانتقام عقب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى كانت سببا أساسيا لعدوانها في الحرب العالمية الثانية .

ويتماثل في الاستصواب القول أن أية هزيمة مكلفة (وسررمز إليها بالحرف أ) تحث الحرب (ب) . كما أن أ تحدث ج (المبادرة بقدر حروب مستقبلا) ومن ثم فلا يصح الاعتماد على كلا الاحتمالين كقاعدة عامة . فالجنتان النظريتان القائلتان بأن الحرب تستطيع منطقيا أن تؤدي إلى بزوغ عهد للسلام ، وأيضا إلى شن حروب في المستقبل تتساويان في معقوليتهما ، ولكنهما - بطبيعة الحال - غير متوافقتين . ومن هنا يمكن أكبر ضعف لنظرية السام من الحرب كنظرية عامة للحرب والسلام . فقد تكون الحروب السابقة مصدر عدوى سلبية أو مصدر عدوى موجبة أو مساهمة في إشعال حروب مستقبلية . وفي هذه الحالة ، ستجنح المؤثرات السالبة والمؤثرات الموجبة إلى إلغاء كل منهما للأخرى .

ثالثا : بصرف النظر عن اقتصر أي بلد في الحرب السابقة أو هزم ، فقد يقال أن تجربة الحرب وحلها عامل يساعد على زيادة إمكانية خلق مستقبل أميل للحرب ، أكثر من ميله للسلام . فمثلا يقول كارستن أن الحرب تعود الأفراد على اتباع اتجاهات عسكرية ، وعلى الإيمان بالقيم العسكرية . أنها الاتجاهات والقيم التي تنتشر بوساطة المحاربين القدماء العائدين . وبالطبع ليس كل المحاربين القدماء ذوي ميول عسكرية . ولكن المحاربين غالبا ما يعودون إلى ديارهم بعد اعتناقهم لاتجاهات مستحدثة أو معززة تجاه القضايا العسكرية أو الاعتماد على القوة (١١٧) . وعندما يسجد الأسلوب العسكري في الحياة ، ويحدث نوعا ما من « الشحور العكسي ضد السام من الحرب » . وقد تغدو منظمات المحاربين القدماء الذين قد تنفخ رتبهم بفضل الحرب عوامل مؤسسية مؤثرة في دفع الحكومات نحو اتباع سياسات أشد عدوانية . وبالإضافة إلى ما يحدث من زيادة في إنشاء منظمات تضم أعدادا أوفر من المحاربين القدماء ، فإن الحرب تساعد على خلق مؤسسات عسكرية أكبر مجهزة بالمعدات والأفراد والقواعد والميزانيات والبيروقراطيات والعاملين ، ناهيك عن مختلف الشركات الصناعية المشغولة بإنتاج الأسلحة . وسيكون من الصعب تخفيض حجم جميع هذه الأشياء والحد من سلطتها السياسية بعد انتهاء الحرب .

وبعبارة أخرى ، فإن الحروب تسوق إلى انقضاء « تجمعات عسكرية صناعية » ، ويرى كثيرون أن مثل هذه المؤسسات عوامل تزيد من احتمالات نشوب حرب في المستقبل أكثر من كونها عوامل تخفف من هذه الاحتمالات (١١٨) .

وأبما : وحتى لو صح القول بأن الحروب تتبعها فترات ممتدة من السلام ، فقد لا يكون إجهاد الحرب التفسير الأوحده لذلك ، فاهيك بالتفسير الأفضل ، فربما كانت النهاية الحاسمة للحرب هي التي حلت جميع المشكلات الجوهرية ، وأزالت الأسباب السياسية لحروب المستقبل . ولعل تعرض موارد البلد للضمو والاستنفاد هو الذي جعلها عاجزة ماديا عن مواصلة الحرب . وبالمثل فإن أي نصر حاسم يحققه أحد الجانبين قد يحقق توازنا في القوى غير متكافئ مما يساعد على ردع من يشعرون بالهين والحيولة دون اقدامهم على التار عن طريق القوة (١١٩) . ومن هنا يصبح الظن بأن أي ارتباط تجريبي بعد الحرب والفترات التالية من حالات السلام الممتدة لن تؤدي بالضرورة هذا الافتراض .

السام من الحرب : دراسات تجريبية :

ومرة أخرى نلاحظ أن الدراسات التجريبية لفرض السام من الحرب قد تمخضت عن مجموعة مختلفة من النتائج . فلقد أسفرت بعض الدراسات عن تأكيد محدود لهذا الفرض . إذ استنتج سنجر وسمول عدم احتمال اقدام المعتدين أو المدافعين على شن الحرب في غضون عقد من الزمان ، وأن كان المنتصرون هم الأرجح كفة من الخاسرين في المبادرة على شن الحرب التالية . والنتيجتان متوافقتان معا ونظرية السام من الحرب . ومع هذا فقد أكد العالمان الطبيعة التهديدية لاداستبهما بالقول بأن دليل تأكيد النظرية بعيد عن الاكتمال (١٢٠) .

ودكرت دراسة جاءت بعد ذلك لسنجر وكوساك على ناحية المشاركة في الحرب أكثر من تركيزها على المبادرة بشن الحرب ، واهتديا إلى نتيجة عامة مؤداها أن التجارب السابقة للحرب لم تؤثر تأثيرا كبيرا على اقدام الدول للتورط في حروب لاحقة . إذ لا تتوافر للنتصرين في أية حروب سابقة الرغبة القوية للتبكير في الرجوع للحرب . والأمر بالمثل فيما يتعلق بالدول المقلوبة . والواقع أن متوسط الفاصل الزمني للحرب التالية يكون أقصر بالنسبة للدول المقلوبة . وعلى الرغم من أن الاختلاف بين الدول المقلوبة والدول المنتصرة ليس ذا بال من الناحية الاحصائية ،

الا أن الكشوف قد أشارت الى دافع الناز أكثر من إشارتها الى نظرية السام من الحرب (١٢١) . ومن جهة أخرى يستنتج ستجر وصاحبه أن الدول المغلوبة التي حازت حروبا مكلفة (أى الحروب التي كثرت فيها الضحايا) يبدو أنها تكف عن الاشتراك القوي في الحروب بعد هزيمتها . والظاهر أن اشتراك عاملي الهزيمة وفداحة التكاليف أهم من أى عاملين من العوامل الأتفة المذكور يفردهما في تفسير سرعة عودة الدول بعد تجربتها في الحرب السالفة (١٢٢) .

ولم تعثر النظريات الأخرى على ما يؤيد افتراض السام من الحرب . اذ اكتشف دافيد جازنهام في معرض تحليله للحروب الكبرى بين ١٨١٦ و ١٩٦٥ عدم احتمال حدوث مبادرات لشن الحروب لا من قبل القوى الكبرى الظاهرة ، ولا من ناحية المظلومين في هذه الحروب ، كما لم يكتشف أية علاقة بين تكاليف الحرب والزمن الذي مر قبل حدوث الحرب التالية . ولقد بحث أيضا القضية الكلاسيكية التي سبق أن أثارها إيمانويل كانط عن احتمال أن تكون الدول الديقراطية أميل للشعور بظاهرة السام من الحرب أكثر من الدول اللاديقراطية . ولم يحضر على أى دليل بأن السام من الحرب قد كبح جماح مسلك الديقراطيات الكبرى في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، في فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة (١٢٣) .

وأخيرا درس ليفي ومورجان تورط القوى الكبرى في الحروب بين ١٥٠٠ و ١٩٧٥ . واكتشفا عدة أمثلة لبلدان عاودت شن الحروب بعد فترة قصيرة نسبيا أكثر مما كان متوقعا . والواقع أنه بين ١١٥ حالة من حالات الحرب ، اشتعلت بعد حرب عالمية كبرى ، يلاحظ أن ٩١ حربا خلال عشر سنوات قد حدثت من جراء نزاع بين القوى الكبرى ، واشتعلت ١٦ حربا بعد من ١٠ الى عشرين سنة ، واشتعلت خمس حروب بعد السنوات العشر التالية ، وحويان في العقد التالي وحرب واحدة لا غير في العقد الخامس التالي لحرب عالمية كبرى . ولا يتكهن افتراض السام من الحرب باقدام أكثر من حالات قليلة على الحرب في غضون العقد الأول . ويزداد احتمال الحرب بمرور الزمان ، بعد أن يبدأ بطلان مفعول مناعة تأثير السام من الحرب . وبين ليفي ومورجان ما يكاد يعكس عكس هذا الافتراض (١٢٤) .

وعنلما نقل ليفي ومورجان انتباههما الى الافتراض الذي يرى أنه كلما ازدادت خطورة الحرب ازدادت المدة الفاصلة بين الحربين ، جاءت

النتيجة مخيبة للآمال بالمثل . وبعد أن استعانا بمدى ديمومة الحرب وعدد البلدان المشاركة وحاصلات الدم المراقبة والنسبة بين عدد القتلى في المعركة وديمومة الحرب كمؤشر لخطورة الحرب ، اكتشفنا معاملا ارتباط واحد فحسب بين هذه الحدود الخاصة بالمتغير المستقل والمتغير التابع (ما انقضى من وقت حتى اشتعلت الحرب ثانية) . كما لم يستسن لهما تأكيد حدث كف عن الحرب عن طريق سلسلة من الحروب . ولا من تأتير حرب سابقة واحدة . وباختصار فإنهما لم يتمكننا من التوفيق بين افتراضات السام من الحرب أو العثور على أية أنماط متميزة أو متوافقة ، تتعلق بأثر الحروب المسالفة على الاشتراك في الحرب الذي أعقب ذلك (١٢٥) .

ويتعين أن يلاحظ أنه منذ بحث ليفي ومورجان ميل الدول التي شعرت بالسام من الحرب بمجرد أن تغلب متورطة في حروب تالية بدلا من أن تبادر بإشغالها لذا ، لا يبدو غريبا بوجه خاص عدم توقيفها في الاعتداء إلى تأييد للنظرية . لقد افترضنا اختبارا أشد صرامة مما يكفله منطق النظرية . ومع هذا فإن علينا أن نستخلص أن الدليل المؤيد لنظرية السام من الحرب أقل بدرجة ملحوظة من أن يكون محتوما .

خلاصة :

ما الذي نستخلص إليه من كل هذا البحث عن الصلة بين الخصائص القومية المميزة والحرب ؟ لا مفر من استخلاص القول بأن نظريات الصفات القومية لم تستطع أن توفق في تفسير واقعة الحرب . والحكم الوحيد الذي يبدو مؤيدا تأييدا موقفا هو الربط المباشر بين حجم البلد وقوته واحتمالية تورطه في الحرب . والظاهر أن وجود حدود متاخمة مع البلد المجاور محل الخصومة قد يكون من العوامل المساهمة ، ويبدو أن الصراع الداخلي مرتبط بالحرب بين أية دولتين ، وإن بدا أن هناك طرقا متعددة تفصل أو توصل بين الحد الأول والحد الأخير . وقيما يتجاوز هذه الكشف وبما كان من الصعب إنشاء رؤية شاملة للحرب التي تدور بين دولتين متجاورتين تعتمد على مجموعة أخرى من العوامل . وأغلب الظن أنه لا تخط الحكومة الذي تتبعه الدولة أو مؤسساتها الاقتصادية أو ما يسودها من رقابة اقتصادية ، ومعدل نمو سكانها أو سبق تورطها في الحرب من العوامل ذات الأثر .



وقبل أن ننتقل إلى الفصل الأول من الجزء الثاني من الكتاب فلنذكر هدية افتراض (الإنسان - والوسط) الذي جاءنا به هارولد وجرجريت

سبراوت ، وسبق أن ناقشناه - فلقد رفض سبراوت وقرينته فكرة إمكان تحديد مسلك اليلدان بصفة مباشرة اعتمادا على عوامل بيئية أو موضوعية مثل حجم الدولة والموقع الجغرافى أو نوع الحكومة . وبدلا من ذلك ، اعتقدا أن البيئة لا تؤثر فى مسلك الحكومات الا على نحوين :

اولا : ليس بمقدور العوامل البيئية أن تؤثر فى قرارات الزعماء الا اذا تيسر لهم ادراك مثل هذه العناصر بالفعل ، لأن البيئة لا تؤثر فى القرار الا على نحو غير مباشر - أى من خلال مدركات الأفراد .

ثانياً : بمقدور العوامل البيئية أن تحد وتقيّد وتحكم فى نتائج القرارات التى يتخذها زعماء الحكومة . وبعبارة أخرى ، فإن حقيقة بعض العوامل (كالجوار الجغرافى والضغط الاقتصادى) هى التى تؤثر تأثيراً مباشراً فى القرارات عند ممارستها (١٣٦) .

وتوحى نظرية سبراوت وقرينته بأن نظريات الصراع فى مستوى دولة - الأمة ، يجب أن ينظر إليها على ضوء آخر . فمثلا قد لا يكون من الصحيح الاعتقاد بأن الدول الرأسمالية تتصرف بالعدوانية بفطرتها ، لأن الاقتصاديات الرأسمالية بطبيعتها ذات منزع توسعى . وربما كانت النقطة الأهم هى أن زعماء الدول الرأسمالية يعتقدون أن النظام الرأسمالى يتطلب توسعا متواصلا . وبالمثل قد لا يصح القول ان الدول التى ينمو سكانها بسرعة ، والسريعة التقدم التكنولوجى تتبع سياسات توسعية على نحو يخضع لهذه الخاصية . فربما كان الأهم هو كون زعماء هذه الدول يدركون وجوب اتباعهم لسياسة خارجية توسعية بسبب نموهم . وبالمثل قد لا تكون قوة اليلدان هى التى تتصف بالأهمية فى ذاتها ولذا انها كتفسير للحرب . وما يحتمل أن يكون الأهم عوضا عن ذلك هو ادراك زعماء الدول القومية للجوانب المتعلقة بنا بمقدور القوى العظمى أن تفعله ، وما يجب أن تفعله ، والدور الصحيح للقوى العظمى فى النظام الدولى - بطبيعة الحال . ان كل هذا توحي به هذه الأشياء هو أن النظريات التى ركزت جهودها على مستوى دولة الأمة قد أخطأت الطريق الصحيح .

على أن موقف سبراوت وقرينته قد اتصف بالتطرف نوعا . فبدلا من القول بأن النظريات فى مستوى الدول قد تعرضت للنقص أو التحريف أو النقص من عوامل المدركات فى المستوى الفردى ، يفضل المؤلف أن يرى وجود اتصال بين هذه العوامل فى هذين المستويين . إذ تتطلب النظرية الشاملة للحرب متغيرات فى مختلف مستويات التحليل . وفى هذه الحالة فإن بعض المتغيرات فى مستوى دولة الأمة مثل الحجم والقوة قد يعتقد فى كونها شروطا كامنة مهمة فى أحداث الحرب ، ولكن متغيرات المستوى

الفردى مثل المدركات وتصورات الدور القومى تضطلع بدور الآليات التى
تجتازها هذه الشروط الكامنة عندما تؤدى الى الحرب .



ان غاية النظريات مشحونة بالأشجار . وقبل أن نصدو حكما عن
أى هذه الأشجار يحمل الفضل الشام . ربما كان من الأحكم ان نتوغل فى
عملية اكتشاف الغابات ، ومن ثم سننتقل الى مستوى أعلى من التحليل :
المستوى الذى يفحص العلاقات بين الدول بدلا من أن يتمنى فى صفات
دولة واحدة . وبعبارة أخرى ، لقد نظرنا حتى الآن الى الأشجار كأشياء
مفردة ، أو على أقل تقدير الى أنماط فردية من الأشجار - الأشجار
الرأسمالية والأشجار الديوقراطية والأشجار السلطوية والأشجار سريعة
النمو والأشجار المجهدة . وعلم جرا . وسينتقل انتباهنا الآن الى الغاية
(أو الى أبرزها من الغاية بمعنى أصح) وتبحث عن العلاقة المتبادلة بين
بعض الأشجار .

٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

هوامش الفصل الخامس

- (١) النظر International Relations Michael P. Sullivan Theories
١٩٧٦ ، ص ١٠٢ ، ١٠٣ - and Evidence
- (٢) Evidence on the Outbreak of International — Dina Zines
١٩٨٠ Ted Robert Gurr Handbook of Political Conflict
(ص ٢٢٥) -
- (٣) Wages of Ware Melvin Small J. David Singer
كانت البلدان المتورطة في أغلب حروب هذه الحقبة في بريطانيا وفرنسا ، وكان ترتيبا
تركيما التسمية عشرة وروميا السابعة عشرة ومرتيتيا الثانية عشرة واسيانيا التاسعة
(٤) النظر Man, the State and War — Kennel Walz
وانظر بوجه خاص الفصل الرابع منه اقتبست هذه للناتية :
(٥) Letter to William Smith — Edmund Burke في ٩ يناير
١٧٩٥ - من كتاب Famous — John Dartlett Quotations ص ٤٥٤ -
(٦) Humors of War — A.J.P. Taylor ١٩٥٢ ، ص ٤٤ ، مقتبسة
من Man State and War — Walz ، ص ١١٤ - ويتعين التنبؤ الى أن الليبراليين
قد اقترحوا عدة حلول أخرى للحد لذكر الليبراليون في مانشستر في القرن الثامن عشر
والقرن ١٩ أن سياسة التجارة الحرة تساعد على تدعيم روابط البلدان من الناحية
الاقتصادية بحيث تصبح الحرب أمرا مستبعدا ، فالصوب تعرض جميع العلاقات
الاقتصادية الدولية للخيار ، لأنها تتبادل السلع المهمة والخصبات - ويرى الليبراليون
الأحدث عبدا أن الحل هو إنشاء حكومة عالمية - بينما يرى الليبراليون في القرن العشرين
ضرورة اشتغال الخافعة المركزية بحل المشكلات الاقتصادية داخل الدول والتغلب عن
سياسة Laissez faire Laissez, Passes ، كما تكلف الحكومة العالمية بحل
المشكلات السياسية والاقتصادية بين الدول .
- (٧) A Study of War — Quincy Wright الجزء الثاني ١٩٦٤ ،
ص ٨٧٢ - ٨٨٢ -
- (٨) The War Proneness of — Melvin Small و David Singer
Democratic Regimes مجلة اورشليم للعلاقات الدولية ، ١٩٧٦ ،
ص ١٤ - ٦١ -
- (٩) Bureaucracy and — Bruce Russett و R. J. Monsen
Polyarchy as Predictors of Performance (الدراسات السياسية المقارنة)
(أبريل ١٩٧٥) ، ص ٥ - ٣١ -
- (١٠) Societal Approaches to the Study of War — Michael Haas
ضمن كتاب The War System تحت إشراف Kim و Falk (١٩٨٠)
ص ٢٥٤ - ٢٥٥ -

- An Analysis of Foreign — Jonathan Wilkenfeld, Dina Zinnes (١١)
 Comparative Foreign Policy شمن Conflict Behavior of Nations
 (١٩٧١) من ١٦٧ - ٢١٢
- Libertarianism & International Violence : R. J. Rummel (١٢)
 في مجلة Journal of Conflict Resolution ديسمبر ١٩٨٤ ، من ٦١٧ - ٦٤٨
- Mirror, Mirror on the Wall ... Are the Freer — Steve Chan (١٣)
 (ديسمبر ١٩٨٤) Conflict Resolution مجلة Countries more pacific
 من ٦١٧ - ٦٤٨
- مجلة Democracy and War Involvement — Frick Weede (١٤)
 Conflict Resolution ديسمبر ١٩٨٤ ، من ٦٥١ - ٦٥٢
- Domestic Structures — Sally H. Campbell, Clifton Morgan (١٥)
 Decisional Constraints بحث مقدم الى مؤتمر الدراسات الدولية في ابريل ١٩٩٠ -
 يرى ميجان وكامبل ايضا ان كوابح القرارات تنال من احتمالية الحرب للقوى الكبرى
 ولكنها تزيد هذه الاحتمالية في حالة القوى الصغرى -
- Understanding Conflict — R. J. Rummel (١٦)
 د/ت اصلا في كتاب and War (١٩٧٩) - من ٢٧٧ - ٧٧٩
- Libertarianism and International Violence — Rummel (١٧)
 من ٤٠ -
- The War Proneness of — Small و Singer (١٨)
 نفس المصدر وايضا Democratic Regi... من ٩٧ -
- Libertarianism and International Violence. — Rummel (١٩)
 من ٤٨ -
- Domestic Policy and War — Jack Levy (٢٠)
 شمن كتاب
- The Origin and Prevention of Major — T. Rabb و B. Rothberg
 ١٩٨٨ (من ٨٠)
- Imperialism — John A. Hobson (٢١)
 (من ٧١ - ٨٢) ١٩١٤ -
- Hobson (٢٢)
 من ٧١ - ٩٢
- Hobson (٢٣)
 من ٦٢ - ٤٦
- Imperialism the Highest Stage of Capitalism — V. I. Lenin (٢٤)
 ١٩٠٩ -
- Man, the State and War Wallz (٢٥)
 من ١٥٤ - ١٥٨
- Societal Approaches to the Study of War — Michael Haas (٢٦)
 Kim و Falk شمن
- Theory of International Politics — Kenneth N. walter (٢٧)
 (من ٧٠)
- Imperialism : An Historiographical — D.K. Field House (٢٨)
 Revision شمن كتابه اشرفت عليه Boulding و Tapan بعنوان
 Imperialism ١٩٧٢ ، من ١١٠ -

- ١٩١٤ - ١٨٧٠ Europe, the World Banker — Herbert Feis (٢٩)
 The Theory of International Politics — Waltz (١٩٣٢) من ٢٣ - ٢٤ كتاب
 U. S. Power and the Multinational Corporation — Robert Gilpin (٣٠) من ٧٤
 Theory of International Politics — Waltz (٣١) من ٧٤
 Tragedy of American Diplomacy — William Appleman (٣٢) نفس المصدر
 ١٩٦٦ Bettings on Ideas — Reuven Brenner (٣٥) انظر بوجه خاص ١٨ - ٥٠
 The President and Political use of Force — Job و Ostrom (٣٦) نفس المرجع
 Economic Decline, Electoral Pressures — Russet (٣٧) من ٥٤
 The Causes of War — Geoffrey Blainey Prosperity and Peace (٣٨) من ١٢٤ - ١٢٤
 The Outbreak of War in the Modern — Alec Laurence Macfie (٣٩) من ٢٤٨ - ٢٣٩
 Long Cycles — Joaquin Goldstein (٤٠) نفس المصدر ٣١٠ - ٣٦٢
 Prosperity & Peace — Russet (٤١) من ٢٨٦
 Macfie (٤٢) ليس مزاج الحاضر المتفائل وحده هو الذي يهم ، ولكن
 هناك ناحية مهمة أخرى وهي الخوف المعسوس من احتمال عدم دوام حالة الرخاء ،
 ولم ينكر Blainey ذلك ولكنه اکتفى بالتركيز على الجانب المتفائل
 The American Approach to Foreign Policy — Dexter Perkins (٤٦) من ٩٤
 Phases of Business Cycle and the — William R. Thompson (٤٧) من ١٢٦ - ١٥٥
 Outbreak of War (٤٨) من ٣١١ - ٣٠١ مجلة الدراسات الدولية ، يونيو ١٩٨٢
 السكان وجملة الانتاج ، والحديد والصلب ومنتاج الطاقة وميزانية المفاع وحجم القوات المسلحة
 Dielz و Goertz (٤٩) جاء ذكر نفس هذه البلدان في قائمة
 الأكثر تورطاً في أحداث تغيرات اقليمية في القرن الماضي (مع استبعاد النمسا - المجر)

- Patterns in International. — J. David Singer, Melvin Smart (٥١)
 War fare (١٨١٦ - ١٩٦٥) حواشي الأكاديمية الأمريكية في العلوم السياسية
 Lloyd Jensen (١٩٧٠) ص ١٥١ - ١٥٢ استشهد بها
 Explaining Foreign Policy (١٩٨٢) ص ٢٢٢ - ٢٢٣
 National Capabilities and War Proneness — Stuart Brahm (٥١)
 The Correlates of War II — J. David Singer (١٩٨٠)
 (ص ٥٧ - ٨٢)
 Social Approaches to the Study of War — Haas (٥٢)
 The War System اشرف عليه Boulder و Westview (٢٥٥ - ٢٥٦)
 (٥٣) انظر على سبيل المثال Maurice A. Phillip Gregg
 Factors Influencing Cooperation & Conflict في مجلة للدراسات الدولية
 الفصلية - سبتمبر ١٩٦٧ ص ٢٦٦
 Testing some Possible Predictors — R. J. Rummel (٥٤)
 The Relation Between — Rummel و of conflict Behavior
 National Attributes and Foreign Conflict. (١٩٦٨) ص ١٨٧ - ٢٤٤
 The Effect of — Hermann و Salmore (٥٥)
 Size, Development and Accountability. (ص ١٦ - ٢٠) وايضا
 Size — Maurice East and Foreign Conflict Behavior. (١٩٧٢)
 مجلة السياسة العالمية
 Robert L. Pfaltzgraff, James E. Dougherty Contending: (٥٦)
 Theories of International Relations (١٩٨١) (ص ٦٦ - ٦٨)
 The Rise and Fall of the Third Reich — William L. Shirer (٥٧)
 (١٩٦٠) ص ٧٧
 Pfaltzgraff و Dougherty (٥٨) ص ٦٧
 Shirer (٥٩) استشهد بها Mein Kampf — Adolf Hitler
 The Rise & Fall (١٢٢)
 Urs Luterbacher و Stuart Bremer (٦٠)
 The Population Density and War — Proneess of European Nations
 ١٨١٦ - ١٩٦٤ مجلة الدراسات السياسية المقارنة ١٩٧٢ ص ٢٢٩ - ٢٤٨ انظر
 The Correlates of War — J. David Singer (٦١) ص ٢١٧
 A Study of War — Quincy Wright (٦١) ص ١٩٢٢
 Robert North و Nazli Choucri — National Growth and (٦٢)
 International Violence (١٩٧٥) ص ١٤ - ٢٤
 Lateral Pressure in International — North و Nazli Choucri (٦٢)
 Relations (١٩٨٩) ص ٢٩٦ وقد استخلص القول بأن السبب الأكثر مباشرة
 للحرب انساني وذاتي
 Nations in Conflict — North و Choucri (٦٤) ص ٢٢٤ - ٢٥٤ راجع
 تنفيذ هذا البراء في الفصل التالي
 The Political Economy of War and Peace — Richard Asbley (٦٥)
 (١٩٨٥)

- Lateral Pressure : Concept and Theory — North و Choucri (١١)
 من ٢١ =
- (١٢) نفس المصدر ، من ٢١١ +
- (١٣) انظر البحث المنازع انظر عرشه Jensen لدور الحدود ، والذي
 اقتبسنا منه هذه الفقرات — Lloyd Jensen Explaining Foreign Policy
 من ٢٠٨ - ٢٠١ .
- (١٤) فيما يتعلق بهذه النقطة ، انظر Luard و Evan War in International
 Society (١٩٨٦) (الفصل الثالث) . ايد ما قاله Luard عن انحصار المنازعات
 الاقليمية K. J. Holsti في كتاب : Peace and War Armed Conflicts
 an International Order ١٩٨١ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩١ . من ٢٠٧ - ٢١١ .
- (١٥) — Environment Relations as — Erich Weede (٢٠)
 Determinants of Hostilities Among Nations (١٩٧٢) ، من ٦٧ - ٩٠
- (١٦) Robert Mandel Aobis of Modern Interstate Border
 Conflict Resolution (١٩٨٠) (٤٢٧ - ٤٤٤)
- (١٧) Disputes Diehl و Goertz Territorial Changes and Militarized Conflict
 The Dimensions of Nations R. J. Rummel (١٩٧٢) (٧٢)
- من ٢٧١ =
- (١٨) Statistics of Deadly Quarrels — Richardson (٧٤)
 Frequency of Wars and Geographical — Paul Wexley و James (٧٥)
 Conflict Resolution Opportunity- ديسمبر ١٩٦٢ ، من ٢٨٧ +
- (١٩) انظر Starr و Harvey و Benjamin Starr and Study of Borders in International Relation Research
 (مجلة الدراسات الدولية الفصلية ، ديسمبر ١٩٧٦) ، من ٥٨١ - ٦٢٠ وانظر ايضا
 Most و Starr Diffusion, Reinforcement Geopolitics and — Starr
 Spread of War (مجلة علم السياسة الامريكية ، ١٩٨٠) (من ٩٢٢ - ٩٤٦)
- (٢٠) Contiguity and Military Escalation in Major — Paul K. Diehl (٧٧)
 Power Rivalries (١٩٨٦ - ١٩٨٠) ، مجلة السياسة (١٩٨٤)
- من ١٢٠٣ - ١٢١١ =
- (٢١) هذا الرأي متوافق وآخر كشيوب Diehl و Goertz بان المنازعات
 الاقليمية العنيفة اكثر تعرضا للتفشي عندما تكون بقعة الارض متاخمة لكلا الطرفين
 المتنازعين اكثر من احتمال تفجيرها الا كانت متاخمة لطرف دون آخر +
- (٢٢) Configuity and Military Escalation — Diehl (٧٩)
 من ١٢٠٧ =
- (٢٣) International Regions and the International — Bruce Russett (٨٠)
 System (١٩٧٧) ، من ٢٠٠ +
- (٢٤) Statistics of Deadly Quarrels — Richardson (٨١)
 من ٢٨٨ =
- (٢٥) Diehl نفس المرجع ، من ١٢٠٧ . انظر ايضا Kennelth Boulding
 Loss of strength grandient في كتابه الشهير Conflict & Defense
 (١٩٦٢)

- International — Charles Eider و Roger W. Cobb (٨٢) انظر
- Community (١٩٧٠) *
- Slarr و Most A Return Journey — ١١١ - ١١٦ (٧٤)
- نفس المرجع ، ص ١١٥ *
- Manus Midlarsky Power, Uncertainty and the Onset of International Violence (٨٦)
- ١٩٧٤ ، ص ٢١٥ - مجلة Conflict Resolution
- ١٢١ - اكتشف Midlarsky صلة قوية بين عدد الجنود وشيوع الحرب عند القوى الكبرى
- “Opportunity” و Willingness كتصورات منفصلة في مبراسات الحرب (٨٧)
- International Interactions ضمن مجموعة أبحاث (١٩٧٨) ، ص ٢٦٢ - ٨٧ *
- Peace & War — K. J. Holsti (٨٨) ص ٢٠٧ - ٢١١
- A Return Journey — Most و Star (٨٩) ص ٤٤٥ *
- Ostraus و Job The President and the Use of Force (٩٠)
- Bruce Russett في Economic Decline, Electoral Pressures and the Initiation of Interstate Conflict, وايضا
- Richard Rosecrance Action and Reaction in World (٩٢)
- Politics — (١٩٦٢) - انظر بصفة خاصة ص ٢٠٦ *
- Richard Ned Lebow Between Peace and War — The Nature of International Crises (٩٢) ص ٥٧ - ٧٠ *
- Jack Levy The Diversionary Theory of War (٩٣) ضمن
- Handbook of War Studies ، ص ٢٥٩ - ٢٨٨ *
- (٩٤) في هذه الحالة اقدمت الحكومة الأرجنتينية على فعله لتحويل الانتباه ، لم يتوقعوا انها ستؤدي الى حدوث حرب مع انجلترا على نطاق واسع ، انظر :
The Battle for — S. Jenkins ، M. Hastings the Falklands Islands
- (١٩٦٢) *
- Blainey ص ٧١ (٩٥)
- Blainey (٧٢ - ٨١) *
- Blainey — الطاهر أن Michael Haas (٩٧)
- الماكسي ملقد ذكر انه عندما اندلعت الخلافات الداخلية في سويسرا ١٨١٢ (رسل تابلينز ٧٠٠٠ من جنوده - للحصول على وقف لاطلاق النار مما ساعد على اخضاع سويسرا للسيطرة الفرنسية ، ومن جهة اخرى ، ذكر ان البلدان الكبرى التي تجتاحها مشكلات عصبية ينتظر اليها الآخرون على انها بلدان يصعب السيطرة عليها ، ومن ثم فلنهم بربطون غزوها - انظر كتاب : System : Samuel Kim و Richard Falk
- The War ١٩٨٢ ، ص ٥٢٢ *
- Blainey ص ٨١ (٩٨)
- Levy انظر على سبيل المثال : The Diversionary Theory of war (٩٩)
- ١٧٢ - ١٧٤ *
- Joining the Club of Nations — Zeev Maoz (١٠٠) (١٩٧٦ - ١٨١٦) *
- ١٩٦٩ - ٢٢١ ، ص ١٩٨١ ، يونيو ١٩٨١ ، مجلة الدراسات الدولية العملية
- (١٠١) يؤدي وجود تغيير ثوري داخل الدول الى مؤثرات اخرى على المستوى الدولي ايضا ، واكتشف Maoz ان مستوى الاستقرار في النظام الدولي يتصل-

بالصناعية بالنسبة لكيفية انضمام الدول الجديدة للنظام وأيضا بالنسبة لطريقة تحولها
سياسيا في نظامه . فكلما ازداد التغيير الثوري في النظام ازداد عدد المشاغل ذات
الطابع العسكري في النظام ، وأيدت بطريقة غير مباشرة دراسة K. J. Holst
للحرب للتأثير التي أحدثها Moaz ، واكتشف Holsti أن إنشاء
"بول أمة" من أكبر خصائص الحرب ابتداء من القرن الثاني عشر . كما أنه كان من أهم
أسباب الآثار الحرب السائدة في الطبقة التالية للحرب ١٩٤٥ ، وهي حقيقة ارتباطها
بما يؤول نحو ٥٠٪ من الحروب بالظهور الدول . (انظر Peace War — Holsti
من ٢١١ - ٢١٢) ولا يصح اعتبار جميع الحروب المتصلة بهذه المشكلة حروباً
بين الدول interstate فبعضها يدرج ضمن الحروب الاستعمارية وحروب التحرر
الوطني .

Social Change and National Aggressiveness — Michael Haas (١٠٢)
Quantitative J. A. Singer شمعن كتاب اشرف عليه (١٩٦٠ - ١٩٦٠)
International Politics ١٩٦٠ ، (٢١٥ - ٢١٥)
Dimensions of Conflict Behavior within and — R. Rummel (١٠٣)
the Relation Between Nations (١٩٦٢) ١ - ٥٠ وأيضا
Between National Attribute Rummel and Foreign Conflict Behavior
Testing Some Possible Predictors of — R. J. Rummel (١٠٤)
Conflict Within and Between Nations ٧٩ - ١١١ .
(١٠٥) أيدت أيضا النتيجة القائلة بأن المستويات الاكثف من الصراع الداخلي
لا تمتد مستويات كبرى من الصراع الدولي ، كتاب Leo Hazelwood
Comparative Foreign in Policy Mechanism and Encapsulated
Process ١٩٧١ ، (١٦٧ - ٢١٢) .
Dimensions of Conflict Behavior Within — Raymond Tanter (١٠٦)
Conflict Resolution and مجلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦
من ٦٤ - ٦١ .

Domestic and Foreign Conflict — Johnathan wilkenfeld (١٠٧)
of Nations مجلة أبحاث السلام ١٩٦٨ (٥٩ - ٦٩)
The Diversivory Theory of War — Levy (١٠٨)
من ٢٧٢ - ٢٧٤ .
(١٠٩) ويستخلص من كل ط ١ أن المزايدات الداخلية تسبق الصراع الخارجي كما
أن العلاقة قد تبدأ من الصراع الخارجي إلى الصراع الداخلي أيضا . فهذا صلة متبادلة
بينهما . انظر Levy نفس المصدر ٢٥٩ - ٢٨٨ .
(١١٠) A Study of History Arnold Toynbee الجزء التاسع ، ١٩٥٤ .
٢٢٢ ، ٢٢٢ .

(١١١) على أن Morgan Levy يعتقد أن نمط النظام قد يكون سبباً
للأختلاف فمن غير المستبعد أن تؤدي الحرب إلى ظهور أنماط معينة من النظام .
The War Weariness Hypothesis ذلك قد تؤدي إلى ظهور أنظمة متغيرة . انظر
Clifton Morgan و Jacks, Levy مجلة على السياسة الأمريكية ١٩٨٩ .
(١١٢) Arms and Insecurity — Leur's Richardson (١٩٦٠)
من ٢٢٤ .

(١١٤) أجرى ريتشاردسون محاولة شاملة لإثبات ما يمكن إنقاذه من النظرية بالقول بأنها على الأقل تقدر زولت بتفسير حسن للاختفاء المريع للجيش الفرنسي وما أعقب ذلك من استسلام الحكومة للنازي • قال : « لقد نظر الفرنسيون حرباً أهلية وهم ينتشرون الهواء في حالة شعور بالاحباط تجسدت فيما حدث بعد ذلك من أحداث انتهت بالاتينار والاستسلام في يونيو ١٩٤٠ •

The War Weariness Hypothesis - An — Levy & Morgan (١١٥)
• ٢٨ من Empirical Test

Soldiers and Society — The Effects of Military — P. Karlsen (١١٦)
Peace a War في A. Beer Service and War in American Life
١٩٨١ ، من ٢٩٢

Home from the War : Vietnam Veterans — Robert J. Lifton (١١٧)
• ١٩٦٠ The Professional Soldier — M. Janowitz

The Rolts of War — Richard J. J. Barnett (١١٨) انظر على سبيل المثال
• ١٩٧٢

Levy & Morgan (١١٩) انظر Blainey ، من ١٧ و من ١٠٨ - ١٢٤ و
• ٢٩ ، ٢٨

• ٢٨٤ - ٢٨٢ Wages of War كتاب Small و Singer (١٢٠)
• ١٩٨٨ Periodicity, Inexorability and — Cusack و Singer (١٢١)

(من ٤١٢ - ٤١٥)
(١٢٢) نفس المرجع ، من ٤١٥ - ٤١٧ - العلاقة مهمة إحصائياً للحروب الدولية
ولكنها ليست كذلك بالنسبة للحروب الداخلية •

War Proneness, War-Weariness — David Garntain (١٢٣)
• (من ٢٧٩ - ٢٨٩) ، ١٩٨٦ ، مجلة أبحاث السلام ، ١٩٨٠ - ١٨١٦

• ٢٩ - ٢٥ نفس المرجع ، من ٢٥ - ٢٩ (١٢٤)
War - Weariness and Other Hypothesis — Morgan, Levy (١٢٥)
• ٤٧ - ٤٦ من

The Ecological Perspective — Harold and Margaret Sprout (١٢٦)
Human Affairs with Special Reference to International Politics
• ١١ ، ١٩٦٥

بيليو جرافيا

BIBLIOGRAPHY

- Achen, C. H. and D. Snidal (1989) « Rational Deterrence Theory and Comparative Case Studies. » *World Politics* 41 : 143-89.
- Adelman, J. and D. Palmieri (1989) *The Dynamics of Soviet Foreign Policy*. New York : Harper & Row.
- Adorno, T. W. (1960) *The Authoritarian Personality*. New York : Harper & Row.
- Alexandroff, A. and R. Rosecrance (1977) « Deterrence in 1939. » *World Politics* 29 : 404-24.
- Allison, G. (1969) « Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis. » *American Political Science Review* 63 : 689-718.
- (1971) *Essence of Decision : Explaining the Cuban Missile Crisis*. Boston : Little, Brown.
- Allison, G. and M. Halperin (1972) « Bureaucratic Politics : A Paradigm and Some Policy Implications », pp. 40-79 in B. Tanter and R. Ullman (eds.), *Theory and Policy in International Relations*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Altfield, M. (1983) « Arms Races ? -and Escalation ? : A Comment on Wallace. » *International Studies Quarterly* 27 (2) : 225-31.
- Anderson, P. A. (1987), « what Do Decision Markers Do When They Make Foreign Policy ? The Implications for the Comparative Study of Foreign Policy. » pp. 285-308 in C. F. Hermann, C. W. Kegley, and J. N. Rosenau (eds.), *New Directions in the Study of Foreign Policy*. Boston : Allen and Unwin.
- Angell, N. (1913) *The Great Illusion*. New York : Knickerbocker Press.
- Ardrey, R. (1961) *African Genesis*. New York : Atheneum.
- (1966) *The Territorial Imperative*. New York : Atheneum.
- (1970) *The Social Contract*. New York : Atheneum.

- Arrow, K. (1951) *Social Choice and Individual Values*. New York : Wiley.
- Art, R. (1974) « Bureaucratic Politics and American Foreign Policy : A Critique. » *Policy Sciences* (Summer).
- Ashley, R. (1980) *The Political Economy of War and Peace*. New York : Nichols.
- Axelrod, R. (1973) « Bureaucratic Decisionmaking in the Military Assistance Program : Some Empirical Findings, » pp. 154-72 in M. Halperin and A. Kantor (eds.), *Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic Perspective*. Boston : Little, Brown.
- (1980a) « Effective Choice in the Prisoners' Dilemma » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 3-25.
- (1980 b) « More Effective Choice in the Prisoners' Dilemma. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 379-403.
- (1984) *The Evolution of Cooperation*. New York : Basic Books.
- Bisot, D. V. (1972) « A Force for Peace » *Industrial Research* 14 : 55-58.
- Bandura, A. (1980) « The Social Learning Theory of Aggression », pp. 141-56 in R. Falk and S.S. Kim (eds.), *The War System*. Boulder, CO : Westview.
- Barber, J. B. (1972) *The Presidential Character*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Barua, W. J. (1972) *India, Pakistan and the Great Powers*. New York : Praeger.
- Barnet, R. (1973) *Roots of War : The Men and Institutions Behind U.S. Foreign Policy*. New York : Penguin.
- Beer, F. A. (1961) *Peace Against War*. San Francisco : W.H. Freeman.
- Behr, R. (1981) « Nice Guys Finish Last... Sometimes. » *Journal of Conflict Resolution* 25 : 289-300.
- Beltz, C. and T. Herman (1973) (eds.) *Peace and War*. San Francisco : W. H. Freeman.
- Bender, D. L. and B. Leone (1983) (eds.) *Are Humans Aggressive by Nature?* St., Paul, MN : Greenhagen Press.
- Bergeson, A. (1983) (ed.) *Crises in the World-System*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Berkowitz, L. (1962) *Aggression : A Social Psychological Analysis*. New York : McGraw-Hill.

- Beitz, R. K. (1977). *Soldiers, Statesmen and Cold War Crises*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- (1978) « Analysis, War, and Decision : why Intelligence Failures Are Inevitable », *World Politics* 31 (1) : 61-89.
- Blainey, G. (1973) *The Causes of War*. New York : Free Press.
- Boulding, K. (1956) *The Image*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- (1962) *Conflict and Defense : A General Theory*. New York : Harper & Row.
- (1967) « The Learning and Reality Testing Process in the International System », pp. 1-15 in J. C. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image and Reality in World Politics*. New York : Columbia University Press.
- Braybrooke, D. and C. Lindblom (1969) « Types of Decision-Making », pp. 207-16 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Brecher, M. (1975) *Decisions in Israel's Foreign Policy*. New Haven, CT : Yale University Press.
- (1988) « Stability and Polarity : New Paths for Inquiry. » *Journal of Peace Research* 25 : 31-42.
- Bremer, S. (1980) « National Capabilities and War Prone-ness » pp. 57-82 in J. D. Singer (ed.), *The Correlates of War II : Testing Some Realpolitik Models*. New York : Free Press.
- Brecher, M. (1975) *Decisions in Israel's Foreign Policy*. New Haven, CT : Yale University Press.
- (1988) « Stability and Polarity : New Paths for Inquiry. » *Journal of Peace Research* 25 : 31-42.
- Bremer, S. (1980) « National Capabilities and War Prone-ness », pp. 57-82 in J. D. Singer (ed.), *The Correlates of War Prone-ness*, pp. 57-82 in J. D. Singer (ed.), *The Correlates of War II : Testing Some Realpolitik Models*. New York : Free Press.
- (1982) « The Contagiousness of Coercion : The Spread of Serious International Disputes, 1900-1976. » *International Interaction* 9 : 29-55.
- (1991) « Dangerous Dyads : Conditions Affecting

- the Likelihood of Interstate War, 1816-1965 ». Revised version of paper presented at Peace Science Society Meeting, Rutgers University.
- Bremer, S., J. D. Singer, and U. Luterbacher (1973) « The Population Density and War Proneness of European Nations, 1816-1965. » *Comparative Political Studies* 6 : 329-48.
- Brodie, F. (1981) *Richard Nixon*. New York : Norton.
- Brown, S. (1987) *The Causes and Prevention of War*. New York : St. Martin's.
- Bueno de Mesquita, B. (1975) « Measuring Systemic Polarity. » *Journal of Conflict Resolution* 19 : 187-216.
- (1978) « Systemic Polarization and the Occurrence and Duration of War ». *Journal of Conflict Resolution* 22 : 241-57.
- (1981a) *The War Trap*. New Haven, CT : Yale University Press.
- (1981b) « Risk, Power Distribution and the Likelihood of War. » *International Studies Quarterly* 25 (4) : 541-68.
- Bueno de Mesquita, B. and W. Riker (1982) « An Assessment of the Merits of Selective Nuclear Proliferation. » *Journal of Conflict Resolution* 26 : 287-306.
- Bundy, McG. (1988) *Danger and Survival : Choices About the Bomb in the First Fifty Years*. New York : Random House.
- Burrows, R. and J. Gariga-Pico (1974) « The Road to the Six Day War : Relational Analysis of Conflict and Cooperation » *Peace Science Society (International) Papers* 22 : 47-74.
- Caldwell, D. (1977) « Bureaucratic Foreign Policy Making ». *American Behavioral Scientist* 21 (2) : 87-110.
- Cartwright, D. (1971) « Risk-taking by Individuals and Groups : An Assessment of Research Employing Choice Dilemmas ». *Journal of Personality and Social Psychology* 20 : 261-78.
- Chan, S. (1984) « Mirror, Mirror on the Wall ... Are the Freer Countries More Pacific ? » *Journal of Conflict Resolution* 28 (4) : 617-48.

- Chase-Dunn, C. (1979) « Comparative Research on World-System Characteristics. » *International Studies Quarterly* 23 (4) : 601-23.
- (1981) « Interstate System and Capitalist World-Economy : One Logic or Two ? » *International Studies Quarterly* 25 (1) : 119-42.
- FTVo,eIWY MeeE, 18Ti)oo-GâRê.B)-AFu7vc5—1efnoeR)ê-W
- (1989) *Global Formation : Structures of the World-Economy*. Cambridge, MA : Basil Blackwell.
- Chase-Dunn, C. and J. Sokolovsky (1983) « Interstate System, World-Empires and the Capitalist World-Economy : A Response to Thompson. » *International Studies Quarterly* 27 : 357-67.
- Cheser, E. (1973) *President Nixon's Psychiatric Profile*. New York : Peter Wyden.
- Choucri, N. and R. North (1975) *Nations in Conflict : National Growth and International Violence*. San Francisco : W. H. Freeman.
- (1989) « Lateral Pressure in International Relations : Concept and Theory, » pp. 289-326 in M. Midlaraky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Claude, I. (1962) *Power and International Relations*. New York : Random House.
- Cobb, R. W. and C. Elder (1970) *International Community*. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Cusack, T. R. and M. D. Ward (1981) « Military Spending in the United States, Soviet Union and the Peoples' Republic of China ». *Journal of Conflict Resolution* 25 : 429-87.
- Cyert, R. and J. March (1963) *A Behavioral Theory of the Firm*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Darcey, R. and N. Pandegraft (1988) « The C. (.)nality of TIT-FIR-TAT ». *International Interactions* 15 (1) : 45-57.
- Dart, R. (1953) « The Predatory Transition from Ape to Man » *International Anthropological and Linguistic Review* 1.
- Davies, J. (1970) « Violence and Aggression : Innate or Not ? » *Western Political Quarterly* 23.
- de Rivera, J. (1968) *The Psychological Dimension of Foreign Policy*. Columbus, OH : Charles Merrill.
- Demauss, L. (1984) « The Making of a Fearful Leader : «Where's the Rest of Me ? » *Journal of Psychohistory* 12 : 5-21.

- Dessler, D. (1991) « Beyond Correlations : Toward a Causal Theory of War ». *International Studies Quarterly* 35 : 337-55.
- Deutsch, K. and R. Merritt (1965) « Effects of Events on National and International Images », pp. 132-87 in H. Kelman (ed.) *International Behavior*. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Deutsch, K. and J. D. Singer (1964) « multipolar Power Systems and International Stability ». *World Politics* 16 (3) : 930-406.
- Diehl, P. E. (1983) « Arms Races and Escalation : A Closer Look » *Journal of Peace Research* 20 (3) : 205-12.
- (1985 a) « Contiguity and Military Escalation in Major Power Rivalries, 1816-1980 ». *Journal of Politics* 47 (4) : 1203-11.
- (1985 b) « Arms Races to War : An Analysis of Some Underlying Effects ». *Sociological Quarterly* 26 : 331-49.
- Diehl, P. E. and G. Goertz (1988) « Territorial Changes and Militarized Conflict ». *Journal of Conflict Resolution* 32 (1) 103-22.
- Diehl, P. F. and J. Kingston (1987) « Messenger or Message ? Military Build ups and the Initiation of Conflict ». *Journal of Politics* 49 : 769-99.
- Dixon, W. J. (1982) « Measuring Interstate Affect ». *American Journal of Political Science* 27 : 823-51.
- (1986) « Reciprocity in United States-Soviet Relations : Multiple Symmetry or Issue Linkage ? » *American Journal of Political Science* 30 : 421-51.
- Doran, C. F. (1983) « War and Power Dynamics : Economic Underpinnings ». *International Studies Quarterly* 27 : 419-44.
- (1989 a) « Systemic Disequilibrium, Foreign Policy Role, and the Power Cycle : Challenges for Research Design ». *Journal of Conflict Resolution* 33 (3) : 371-401.
- (1989 b) « Power Cycle Theory of Systems Structure and Stability : Commonalities and Complementarities », pp. 83-110 in M. Midlarsky (ed.) *Handbook of War Studies*. New York : Unwin Hyman.
- Doran, C. F. and W. Parsons (1980) « War and the Cycle of Relative Power ». *American Political Science Review* 74 : 947-85.

- Deugherty, Jr. E. and R. L. Pfaltzgraff, J. (1981) *Contending Theories of International Relations*, 2nd ed. New York : Harper & Row.
- Duncan, G. T. and R. M. Siverson (1975) « Markov Models for Conflict Analysis : Results from Sino-Indian Relations ». *International Studies Quarterly* 19 : 344-74.
- Dyer, G. (1985) *War*. New York : Dorsey.
- East, M. A. (1973) « Status Discrepancy and Violence in the International System : An Empirical Analysis », pp. 299-319 in J. N. Rosenau, V. Devis, and M. A. East (eds.), *The Analysis of International Politics*. New York : Free Press.
- East, M. A. and P. Gregg (1967) « Factors Influencing Cooperation and Conflict in the International System. » *International Studies Quarterly* 11 : 224-69.
- East, M. A. S. Salmore, and C. F. Hermann (1973) (eds.) *Why Nations Act : Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy*. Beverley Hills, CA : Sage.
- Etheridge, L. (1978) « Personality Effects on American Foreign Policy, 1898-1968 ». *American Political Science Review* 72 : 434-51.
- (1979) « Hard Ball Politics : A Model ». *Political Psychology*. Spring.
- Fabbro, D. (1980) « Peaceful Societies », pp. 189-203 in R. Falk and S. S. Kim (eds.) *The War System*. Boulder, CO : Westview.
- Falk, R. and S. S. Kim (1980) (eds.) *The War System*. Boulder, CO : Westview.
- Falk, R. and S. S. Kim (1980) (eds.) *The War System*. Boulder, CO : Westview.
- Falk, K. T. and D. C. Hodges (1977) (eds.) *Readings in U.S. Imperialism*. Boston : Porter Sargent.
- Ferris, W. (1973) *The Power Capability of Nations*. Lexington, MA : D. C. Heath.
- Festinger, L. (1957) *A Theory of Cognitive Dissonance*. Evanston, IL : Row Patterson.
- Fieldhouse, D. E. (1972) « Imperialism : An Historiographical Revision », in K. Boulding and T. Mukerjee (eds.), *Economic Imperialism*. Ann Arbor : University of Michigan Press.

- Fink, C. (1965) « More Calculations About Deterrence ». *Journal of Conflict Resolution* 9 : 54-66.
- Fischer, F. (1975) *War of Illusions : German Policies from 1911 to 1914*. Trans. M. Jackson, New York : Norton.
- Fodor, E. M. and T. Smith (1982) « The Power Motive as an Influence on Group Decision Making. » *Journal of Personality and Social Psychology* 42 : 178-54.
- Fossey, D. (1983) *Gorillas in the Mist*. Boston : Houghton Mifflin.
- Frank, J. (1987) *Sanity and Survival : Psychological Aspects of War and Peace*. New York : Vintage.
- Freud, S. (1985) « why war ? » pp. 158-63 in M. Small and J. D. Singer (eds.) *International War : An Anthology*. Homewood, IL : Dorsey Press.
- Gallucci, R. (1975) *Neither Peace nor Honor*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Galtung, J. (1964) « A Structural Theory of Aggression ». *Journal of Peace Research* 1 : 95 - 119.
- Garnson, W. A. and A. Modigliani (1971) *Untangling the Cold War : A Strategy for Testing Rival Theories*. Boston : Little, Brown.
- Garnham, D. (1976) « Dyadic International War, 1816-1965 : The Role of Power Parity and Geographic Proximity. » *Western Political Quarterly* 29 : 231-42.
- (1985) « The Causes of War : Systemic Findings », pp. 7-23 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- (1986) « War-Proneness, War-Weariness, and Regime Type : 1816-1980 ». *Journal of Peace Research* 23 (3) : 279-89.
- Gelb, L. and R. Betts (1979) *The Irony of Vietnam : the System Worked*. Washington, DC : Brookings Institution.
- Geller, D. (1990) « Toward a Unified Theory of War. » Paper presented to International Studies Association Conference, Washington, DC.
- George, A. L. (1972) « The Case for Multiple Advocacy in Making Foreign Policy ». *American Political Science Review* 66 : 751-85.
- (1980) « The Operational Code » : A Neglected Approach to the Study of Political Leaders and Decision

- Making, » pp. 165-90 in E. Hoffman and F. Fleron (eds.), *The Conduct of Soviet Foreign Policy*. New York : Aldine.
- George, A. L. and J. George (1964) *Woodrow Wilson and Colonel House — A Personality Study*. New York : Dover Publications.
- George, A. L. and R. Smoke (1974) *Deterrence in American Foreign Policy : Theory and Practice*. New York : Columbia University Press.
- Gilpin, R. (1981) *War and Change in World Politics*. Cambridge : Cambridge University Press.
- Glassop, R. J. (1987) *Confronting War : An Examination of Humanity's Most Pressing Problem*. Jefferson NC : McFarlane.
- Gochman, C. (1980) « Status, Capabilities, and Major Power Conflict, » pp. 83-123. in J. D. Singer (ed.), *The Correlates of War II*. New York : Free Press.
- (1990) « Capability-Driven Disputes, » pp. 141-59 in C. Gochman and A. N. Sabrosky (eds.), *Prisoners of War ? Nation-States in the Modern Era*. Lexington, MA : Lexington Books.
- Gochman, C. and Z. Maoz (1984) « Militarized Interstate Disputes, 1816-1876 : Procedures, Patterns and Insights » *Journal of Conflict Resolution* 28 : 585-616.
- Gochman, C. and A. N. Sabrosky (1990) (eds.) *Prisoners of War ? Nation-States in the Modern Era*. Lexington, MA : Lexington Books.
- Goldstein, J. (1985) « Kondratieff Waves as War Cycle » *International Studies Quarterly* 29 (4) : 411-44.
- (1987) « Long Waves in War, Production, Prices, and Wages » *Journal of Conflict Resolution* 31 (4) : 573-600.
- (1988) *Long Cycles : Prosperity and War in the Modern Era*. New Haven, CT : Yale University Press.
- (1991) « Reciprocity in Superpower Relations : An Empirical Analysis » *International Studies Quarterly* 35 (2) : 195-209.
- Goldstein, J. and J. R. Freeman (1990) *Three-Way Street : Strategic Reciprocity and World Politics*. Chicago : Chicago University Press.

- Goodall, J. (1990) *Through a Window : My Thirty Years with the Chimpanzees of Gombe*. Boston : Houghton Mifflin.
- Greenstein, F. (1975) *Personality and Politics*. New York : Norton.
- Gregg, P. and A. Banks (1965) « Dimensions of Political Systems : Factor Analysis of 'A Cross-Polity Survey' » *American Political Science Review* 59 : 802-14.
- Gruder, C. L. and R. J. Dulak (1973) « Elicitation of Cooperation by Retaliatory and Nonretaliatory Strategies in a Mixed-Motive Game » *Journal of Conflict Resolution* 17 : 162-74.
- Gurr, T. R. (1980) (ed.) *Handbook of Political Conflict*. New York : Free Press.
- Haas, M. (1968) « Social Change and National Aggressiveness, 1990-1960 », pp. 215-45 in J. D. Singer (ed.) *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- (1980) « Social Approaches to the Study of the War », pp. 437-68 in R. A. and S. S. Kim (eds.), *The War System : An Interdisciplinary Approach*. Boulder, CO : Westview.
- Halberstam, D. (1972) *The Best and the Brightest*. Greenwich, CT : Fawcett.
- Halperin, M. (1974) *Bureaucratic Politics and Foreign Policy*. Washington, DC : Brookings Institution.
- Halperin, M. and A. Kantor (1973) (eds.) *Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic Perspective*. Boston : Little, Brown.
- Hampson, F. O. (1985) « The Divided Decision-Maker : American Domestic Politics and the Cuban Crisis. » *International Security* 9 (3) : 130-65.
- Hart, J. (1974) « Symmetry and Polarization in the European International System, 1870-1879 : A Methodological Study. » *Journal of Peace Research* 11 : 229-44.
- (1985) « Power and Polarity in the International System », pp. 25-40 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War* Boulder, Westview.
- Hastings, M. and S. Jenkins (1983) *The Battle for the Falklands*. New York : Norton.
- Hazelwood L. (1975) « Dimension Mechanism and Encapsulated Processes : The Domestic Conflict — Foreign Con-

- lict Hypotheses Reconsidered. » *Sage Foreign Policy Yearbook* 3 : 213-43.
- Herek, M. I. L. Janis, and P. Huth (1987) « Decision Making During International Crises : Is Quality of Process Related to Outcome ? » *Journal of Conflict Resolution* 31 (2) : 203-26.
- Hermann, C. F. (1988) « The Impact of Single Group Decision Units on Foreign Policy. » Paper presented at International Studies Association conference, St. Louis..
- Hermann, C. F., C. W. Kegley, Jr., and J. N. Rosenau (1987) (eds.) *New Directions in the Study of Foreign Policy* Boston : Allen and Unwin.
- Hermann, M. (1978) « Effects of Personal Characteristics of Political Leaders on Foreign Policy », pp. 49-68 in M. East, S. Salmore, and C. F. Hermann (eds.), *Why Nations Act : Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Hermann, M. and C. F. Hermann (1982) « A Look Inside the « Black Box » : Building on a Decade of Research, » pp. 1-36 in Gerald Hopple (ed.), *Biopolitics, Political Psychology and International Politics* New York : St. Martin's.
- Hill, B. (1988) « A General Model of International Conflict : Dynamics, Problems and Prospects. » Paper presented to International Studies Association conference, St. Louis.
- Hilsman, R. (1987) *The Politics of Policy Making in Defense and Foreign Affairs*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Hilton, G. (1971) « A Closed and Open Model Analysis of Expressions of Hostility in Crisis ». *Journal of Peace Research* 8 : 249-62.
- Hobson, J. A. (1985) *Imperialism : A Study*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- Hollet, W. L. (1977a) « An Analysis of Arms Processes in the United States and Soviet Union. » *International Studies Quarterly* 21 : 508-28.
- (1977 b) « Alternative Explanations of Competitive Arms Processes : Tests on Four Pairs of Nations ». *American Journal of Political Science* 21 : 315-40.
- Holsti, K. J. (1970) « National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy ». *International Studies Quarterly* 14 (3) : 233-309.

- . (1991) *Peace and War : Armed Conflicts and International Order 1648-1989*. Cambridge : Cambridge University Press.
- Holsti, O. (1967) « Cognitive Dynamics and Images of the Enemy », pp. 16-39 in J. C. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image and Reality in World Politics*. New York : Columbia University Press.
- . (1969) « The Belief System and National Images : A Case Study », pp. 543-50 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- . (1972 a) « Foreign Policy Decision-Makers Viewed Psychologically : 'Cognitive Process' Approaches », pp. 130-44 in J. Rosenau (ed.), *In Search of Global Patterns*. New York : Free Press.
- . (1972 b) *Crisis, Escalation, War*. Montreal : McGill-Queens University Press.
- . (1987) « Theories of Crisis Decision Making », pp. 244-81 in P. Viotti and M. Kauppi (eds.), *International Relations Theory*. New York : Macmillan.
- Holsti, O., R. Brody, and R. North (1965) « Measuring Affect and Action in International Reaction Models : Empirical Materials from the 1962 Cuban Crisis », *Peace Research Society (International)* 2 : 170-90.
- Holsti, O. and R. North (1965) « History of Human Conflict », pp. 155-72 in E. B. McNeil (ed.) *Nature of Human Conflict*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Holsti, O., R. North, and R. Brody (1968) « Perception and Action in the 1914 Crisis », pp. 123-69 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- Holsti, O., R. Siverson, and A. George (1980) (eds.) *Change in the International System*. Boulder, CO : Westview.
- Horn, M. (1984) « Arms Races and the Likelihood of War ». Paper presented to International Studies Association conference, Atlanta.
- Houweling, H. and J. Siccama (1988) « Power Transitions as a Cause of War », *Journal of Conflict Resolution of Conflict Resolution* 32 (1) : 87-102.
- Howard, M. (1991) *The Lessons of History*. New Haven, CT : Yale University Press.

- Huntington, S. P. (1958) « Arms Races : Prerequisites and Results », pp. 41-86 in C. J. Friedrich and S. E. Harris (eds.), *Public Policy*. Vol. 8. Cambridge, MA : Graduate School of Public Administration, Harvard University.
- Huth, P. and B. Russett (1984) « What Makes Deterrence War. » *American Political Science Review* 82 : 423-43.
- Huth, P. and B. Russett (1984) « What Makes Deterrence Work ? Cases from 1900-1980. » *World Politics* 36 : 496-526.
- (1988) « Deterrence Failure and Crisis Escalation » *International Studies Quarterly* 32 : 29-45.
- (1990) « Testing Deterrence Theories : Rigor Makes and Difference ». *World Politics* 42 : 466-501.
- Isaac, R. (1981) *Individuals and World Politics* 2nd ed. Monterey, CA : Wadsworth-Duxbury.
- Jacobson, M. (1961) *The Diplomacy of the Winter War : An Account of the Russo-Finnish War, 1938-1940*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- James, W. (1968) « The Moral Equivalent of War », pp. 21-31 in L. Bramson and G. Goethals (eds.), *War : Studies from Psychology, Sociology, Anthropology*, rev. ed. New York : Basic Books.
- Janis, I. L. (1982) *Groupthink*, 2nd ed. Boston : Houghton Mifflin.
- Janis, I. L. and L. Mann (1977) *Decision-Making : A Psychological Analysis of Conflict, Choice and Commitment*. New York : Free Press.
- Jensen, L. (1982) *Explaining Foreign Policy*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Jervis, R. (1969) « Hypotheses on Misperception, » pp. 239-54 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1976) « Perception and Misperceptions : in *International Politics*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- (1983) « Perception and Misperceptions : The Spiral of International Insecurity », pp. 200-207 in W. Olson, D. McLellan, and F. Sonderrmann (eds.), *Theory and Practice of International Relations*, 6th ed. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.

- (1989) « Rational Deterrence : Theory and Evidence », *World Politics* 41 (2) : 183-207.
- Jervis, R., R. N. Lebow, and J. G. Stein (1985) *Psychology and Deterrence*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Kaplan, M. (1969) « Variants on Six Models of the International System », pp. 29-303 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Karsten, P. (1978) *Soldiers and Society : The Effects of Military Service and War in American Life*, Westport, CT : Greenwood.
- Kaysen, C. (1990) « Is War Obsolete ? *International Security* 14 (4) : 42-64.
- Kegley, C. W. (1991) *The Long Postwar Peace : Contending Explanations and Projections*. New York Harper Collins.
- Kegley, C. W. and G. Raymond (1982) « Alliance Norms and War : A New Piece in an Old Puzzle », *International Studies Quarterly* 26 : 572-95.
- Kegley, C. W. and E. R. Wittkopf (1987) *American Foreign Policy : Pattern and Process*, 3rd ed. New York : St. Martin's.
- Kelman, H. C. (1965) « Social-Psychological Approaches to the Study of International Relations », pp. 3-39 in H. Kelman (ed.) *International Behavior : A Social-Psychological Analysis*. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Kennedy, P. (1988) *The Rise and Fall of Great Powers : Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000*. New York : Random House.
- Keohane, R. O. (1980). « The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes, 1967-77 », pp. 317-147 in O. Holsti, R. Siverson, and A. George (eds.) *Change in the International System*. Boulder, CO : Westview.
- Keohane, R. O. and J. Nye (1977) *Power and Interdependence*. Boston : Little, Brown.
- Kim, S. S. (1980) « The Lorenzian Theory of Aggression and Peace Research : A Critique », pp. 82-115 in R. Falk and S. S. Kim (eds.), *The War System*. Boulder, CO : Westview.
- Kim, W. (1989) « Power Alliance, and Major Wars, 1816-1975 ». *Journal of Conflict Resolution* 32 (2) : 255-73.

- Kinder, D. and J. Weiss, (1978) « In Lieu of Rationality », *Journal of Conflict Resolution* 22 (4) : 707-35.
- Kissinger, H. (1964) *A World Restored : The Politics of Conservatism in a Revolutionary Age*. New York : Grosser & Dunlap.
- (1969) « Domestic Structure and Foreign Policy », pp. 261-75 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Kohl, W. (1975) « The Nixon-Kissinger Foreign Policy System and U.S.-European Relations : Patterns of Policy Making », *World Politics* 28 (1) : 1-43.
- Kondratieff, N.D. (1984) *The Long Wave Cycle*. New York : Richardson and Synder. (Original edition 1928).
- Kraemer, S. (1972) « Are Bureaucracies Important ? A Re-examination of Accounts of the Cuban Missile Crisis », *Foreign Policy* 7 : 159-79.
- (1976) « State Power and the Structure of International Trade », *World Politics* 28 : 317-47.
- Kugler, J. and A. F. K. Organaki (1989) « The Power Transition : A Retrospective and Prospective Evaluation », pp. 171-94 in M. Midlarsky (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Lambelet, J. (1975) « Do Arms Races Lead to War ? » *Journal of Peace Research* 12 (2).
- Lambeth, B. S. (1974) « The Sources of Soviet Military Doctrine », in B. Horton et al. (eds.), *Comparative Defense Policy*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Lenger, W. (1969) « The Origin of the Russo-Japanese War », pp. 3-45 in C. E. Schorske and E. Schorske (eds.), *Explorations in Crisis*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- Lasswell, H. (1980) *Psychopathology and Politics*. Chicago : University of Chicago Press.
- (1948) *Power and Personality*. New York : Norton.
- Leaky, R. (1981) *The Making of Mankind*. New York : Dutton.
- Lebow, R. N. (1981) *Between Peace and War : The Nature of International Crises*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.

- (1984) « Windows of Opportunity : Do States Jump Through Them ? » *International Security* 9 : 147-86.
- (1985) « Miscalculations in the South Atlantic : The Origins of the Falklands War », pp. 89-124 in R. Jervis, R. N. Lebow, and J. G. Stein, *Psychology and Deterrence*, Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Lebow, R. N. and J. G. Stein (1990) « Deterrence : the Elusive Dependent Variable ». *World Politics* 42 : 336-68.
- Leites, N. (1985) *A Study of Bolshevism*. Glencoe, IL : Free Press.
- Leng, R. J. (1980) « Influence Strategies and Interstate Conflict », pp. 124-57 in J. D. Slinger (ed.), *Correlates of War II : Testing Some Realpolitik Models*. New York : Free Press.
- (1983) « When Will They Ever Learn ? Coercive Bargaining in Recurrent Crises. » *Journal of Conflict Resolution* 27 : 379-419.
- (1984) « Reagan and the Russians : Crisis Bargaining Beliefs and the Historical Record. » *American Political Science Review* 78 : 338-55.
- (1988) « Crisis Learning Games. » *American Political Science Review* 82 : 179-94.
- Leng, R. J. and C. S. Gochman (1982) « Dangerous Disputes : A Study of Conflict Behavior and War. » *American Journal of Political Science* 26 : 664-87.
- Leng, R. J. and R. Goodsell (1974) « Behavioral Indicators of War Proneness in Bilateral Conflicts », pp. 191-226 in P. J. McGowan (ed.), *Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies*. Vol. II. Beverly Hills, CA : Sage.
- Leng, R. J. and H. B. Wheeler (1979) « Influence Strategies, Success and War ». *Journal of Conflict Resolution* 23 : 855-84.
- Lenin, V. I. (1929) *Imperialism : the Highest Stage of Capitalism*. New York : International Publishers.
- L'Etang, H. (1970) *The Pathology of Leadership*. New York : Hawthorne.
- Levi, W. (1966) « The Causes of War and the Conditions of Peace », in R. Falk and S. Mendlovitz (eds.), *Toward a*

Theory of War Prevention. New York : World Law Fund.

Levy, J. S. (1981) « Alliance Formation and War Behavior : And Analysis of the Great Powers, 1495-1975 ». *Journal of Conflict Resolution* 25 : 581-614.

————— (1983) « Misperception and the Causes of War : Theoretical Linkages and Analytical Problems. » *World Politics* 36 (1) : 76-99.

————— (1985 a) « Theories of General War ». *World Politics* 37 (3) : 344-74.

————— (1985 b) « The Polarity of the System and International Stability : An Empirical Analysis », pp. 41-66 in A.N. SaBroskt (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.

————— (1986) « Organisational Routines and the Causes of War ». *International Studies Quarterly* 30 (2) : 193-222.

————— (1987) « Declining Power and the Protective Motivation for War. » *World Politics* 40 (1) : 82-107.

————— (1988) « Domestic Politics and War », pp. 79-99 in R. Rotberg and A. Rabb (eds.), *The Origin and Prevention of Major Wars*. Cambridge : Cambridge University Press.

————— (1989) « The Diversionary Theory of War : A Critique », pp. 250-88 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.

————— (1990-1991) « Preference, Constraint, and Choices in July 1914 ». *International Security* 15 : 151-85.

————— (1991) « Long Cycles, Hegemonic Transitions and the Long Peace », pp. 147-76 in C. W. Kegley (ed.), *The Long Postwar Peace*. New York : Harper Collins.

Levy, J. S. and T. C. Morgan (1986) « The War Weariness Hypothesis : An Empirical Test. » *American Journal of Political Science* 30 : 28-50.

Lindblom, C. (1965) *The Intelligence of Democracy*. New York : Free Press.

Linden, C. (1966) *Khrushchev and the Soviet Leadership*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.

Linskold, S. (1978) « Trust Development, the GRIT Proposal, and the Effects of Conciliatory Acts on Conflict and Cooperation » *Psychological Bulletin* 85 (4) : 772-93.

- (1979) « Conciliation with Simultaneous or Sequential Interaction. » *Journal of Conflict Resolution* 23 : 704-14.
- Linskold, S. and M. Collins (1978) « Inducing Cooperation by Groups and Individuals ». *Journal of Conflict Resolution* 22 : 879-90.
- Linskold, S., P. S. Walters, and H. Koutsourais (1981) « Co operators, Competitors, and Responses to GRIT ». *Journal of Conflict Resolution* 27 : 521-32.
- Lockbert, C. (1977) « Problems in the Management and Resolution of International Conflicts. » *World Politics* 29 : 378-403.
- Lorenz, K. (1986) *On Aggression*. New York : Bantam.
- Luard, E. (1976) *Types of International Society*. New York : Free Press.
- (1986) *War in International Society*. New Haven, CT : Yale University Press.
- Macfie, A. L. (1938) « The Outbreak of War and the Trends Cycle. » *Economic History* 3 : 89-97.
- Majecki, S. J. and D. L. Jones (1981) (Arms Race Modelling : Causality Analysis and Model Specification ». *Journal of Conflict Resolution* 25 : 259-88.
- March, J. and H. Simon (1953) *Organizations*. New York : Wiley.
- Mandel, R. (1980) « Roots of Modern Interstate Border Disputes ». *Journal of Conflict Resolution* 24 : 427-54.
- Manning, B. (1977) « The Congress, the Executive and Intermestic Affairs : Three Proposals ». *Foreign Affairs* 55 (2) : 308-24.
- Maoz, Z. (1989) « Joining the Club of Nations : Political Development and International Conflict, 1816-1876 », *International Studies Quarterly* 32 (2) : 199-231.
- Maoz, Z. and N. Abdolali (1989) « Regime Type and International Conflict, 1816-1976 ». *Journal of Conflict Resolution* 33 (1) : 3-35.
- Maoz, Z. and B. Russett (1990) « Alliance, Contiguity, Wealth, and Political Stability : Is Lack of Conflict Among Democracies a Statistical Artifact ? » Paper presented at American Political Science Association conference, San Francisco.

- Malsow, A. (1943) « A Theory of Human Motivation, » *Psychological Review* 50 .
- (1954) *Motivation and Personality*. New York : Harper & Row.
- Mathews, R. O., A. Rubinoff, and J. G. Stein (1984) (eds.) *International Conflict and Conflict Management*. Scarborough, Ontario : Prentice-Hall.
- May, E. (1973) « Lessons » of the Past : *The Use and Misuse of History in American Foreign Policy*. New York : Oxford University Press.
- Mazlish, B. (1973) *In Search of Nixon*. Baltimore : Penguin.
- McCormick, J. M. (1975) « Evaluating Models of Crisis Behavior : Some Evidence from the Middle East ». *International Studies Quarterly* 19 : 17-45.
- McGowan, P. and H. Shapiro (1973) *The Comparative Study of Foreign Policy*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Mead, M. (1973) « Warfare Is Only an Invention — Not Biological Necessity », pp. 112-18 in C. Beitz and T. Herman (eds.), *Peace and War*. San Francisco : W. H. Freeman.
- Mearsheimer, J. (1990) « Back to the Future : Instability in Europe After the Cold War. » *International Security* 15 (1) : 5-56.
- Megargee, E. I. and J. E. Hokanson (1970) *The Dynamics of Aggression*. New York : Harper & Row.
- Midlarsky, M. (1974) « Power, Uncertainty and the Onset of International Violence ». *Journal of Conflict Resolution* 18 : 395-431.
- (1975) *On War*. New York : Free Press.
- (1989 a) (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- (1989 b) « Hierarchical Equilibria and the Long-Run Instability of Multipolar Systems », pp. 64-74 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Milstein, J. S. (1972) « American and Soviet Influence, Balance of Power and Arab-Israeli Violence, » pp. 139-62 in B. Russett, (ed.), *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Modelski, G. (1978) « The Long Cycle of Global Politics and the Nation-State ». *Comparative Studies in Society and History* 20 (2) : 214-35.

- Modelski, G. and P. Morgan (1985) « Understanding Global War », *Journal of Conflict Resolution* 29 (3) : 391-417.
- Modelski, G. and W. R. Thompson (1989) « Long Cycles and Global War », pp. 23-54 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Montagu, A. (1968) *Man and Aggression*. New York : Oxford University Press.
- (1980) (ed.) *Sociobiology Examined*. New York : Oxford University Press.
- Morgan, T. C. and S. Campbell (1990) « Domestic Structures, Decisional Constraints, and War : So Why Kant Democracies Fight ? » Paper presented at International Studies Association conference, Washington, DC.
- Morgan, P. (1977) *Deterrence : A Conceptual Analysis*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1981) *Theories and Approaches to International Politics*, 3rd ed. New Brunswick, NJ : Transaction Books.
- Morrow, J. D. (1989) « A Twist of Truth : A Reexamination of the Effects of Arms Races on the Occurrence of War. » *Journal of Conflict Resolution* 33 (3) : 500-29.
- Most, B., P. Schardt, R. Siverson, and H. Starr (1990) « Border and Alliance Effects in the Diffusion of Major Power Conflict, 1816-1965, » pp. 209-29 in C. Gochman and A. N. Sabrosky (eds.), *Prisoners of War ? Nations-States in the Modern Era*. Lexington, MA : Lexington Books.
- Most, B. and H. Starr (1980) « Diffusion, Reinforcement Geo-Politics and the Spread of War ». *American Political Science Review* 74 : 932-46.
- Mueller, J. (1989) *Retreat from Doomsday : The Obsolescence of Major War*. New York : Basic Books.
- (1991 a) « Changing Attitudes Towards War : The Impact of the First World War. » *British Journal of Political Science* 21 : 1-28.
- (1991 b) « Is War Still Becoming Obsolete ? » Paper presented to American Political Science Association conference, Washington, DC.
- Murnighan, J. K. and A. E. Roth (1983) « Expected Continued Play in Prisoner's Dilemma Games ». *Journal of Conflict Resolution* 27 : 279-300.
- Myers, D. G. and H. Lamm (1977) « The Polarizing Effect of Group Discussion », in I. Janis (ed.), *Current Trends in*

- Psychology : Readings from the American Scientist*. Los Altos, CA : Kaufmann.
- Naroll, R. (1969) « Deterrence in History », pp. 150-64 in D. G. Pruitt and R. C. Snyder (eds.) *Theory and Research on the Causes of War*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- North, R. C. (1967) « Perception and Action in the 1914 Crisis », pp. 103-22 in J. G. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image and Reality in World Politics*. New York : Columbia University Press.
- (1990) *War, Peace, Survival : Global Politics and Conceptual Synthesis*. Boulder, CO : Westview.
- North, R. C., R. Brody and G. Holsti (1964) « Some Empirical Data on the Conflict Spiral. » *Peace Research Society (international)* 1 : 1-15.
- Nossal, K. P. (1984) « Bureaucratic Politics and the Westminster Model », pp. 10-27 in R. O. Matthews, A. Rubinoff, and J. G. Stein (eds.) *International Conflict and Conflict Management*. Scarborough, Ontario : Prentice-Hall.
- Odum, W. (1976) « A Dissenting View on the Group Approach to Soviet Politics ». *World Politics* 28 (4) : 542-67.
- Organaki, A. F. K. (1958) *World Politics*. New York : Knopf.
- Organaki, A. F. K. and J. Kugler (1980) *The War Leader*. Chicago : University of Chicago Press.
- Orme, J. (1985-1987) « Deterrence Failures : A Second Look. » *International Security* 11 : 96-124.
- Osgood, C. E. (1962) *An Alternative to War or Surrender*. Urbana : University of Illinois Press.
- (1971) « Graduated Unilateral Initiatives for Peace » pp. 515-25 in C. G. Smith (ed.), *Conflict Resolution : Contributions from the Behavioral Science*. Notre Dame, IN : Notre Dame University Press.
- Oskamp, S. (1971) « Effects of Programmed Strategies on Cooperation in Prisoner's Dilemma and Other Mixed Motive Games ». *Journal of Conflict Resolution* 15 : 225-59.
- Ostrom, C. W. (1977) « Evaluating Alternative Foreign Policy Decision Making Models. » *Journal of Conflict Resolution* 21 : 235-66.
- Ostrom, C. W. and F. W. Hoole (1978) « Alliance and War Revisited : A Research Note. » *International Studies Quarterly* 22 : 215-36.

- Ostrom, C. W. and B. L. Job (1986) « The President and the Political Use of Force ». *American Political Science Review* 80 : 554-66.
- Ostrom, C. W. and R. F. Marra (1986) « U.S. Defense Spending and the Soviet Estimate ». *American Political Science Review* 80 : 819-42.
- Oye, K. (1985) « Explaining Cooperation Under Anarchy : Hypotheses and Strategies ». *World Politics* 38 (1) : 1-24.
- Patchen, M. (1987) « Strategies for Eliciting Cooperation from an Adversary : Laboratory and International Findings. » *Journal of Conflict Resolution* 31 : 164-85.
- Payne, J. L. (1970) *The American Threat : The Fear of War as an Instrument of Foreign Policy*. Chicago : Markham.
- (1981) *The American Threat : National Security and Foreign Policy*. College Station TX : Lytton.
- Perkins, D. (1986) *The American Approach to Foreign Policy* rev. ed. New York : Atheneum.
- Perlmutter, A. (1974) « The Presidential Political Center and Foreign Policy : A Critique of the Revisionist and Bureaucratic-Political Orientations ». *World Politics* 27 (1) : 87-106.
- Piliavik, M. and P. Sholnick (1968) « Inducing Trust : a Test of the Osgood Proposal ». *Journal of Personality and Social Psychology* 8 : 122-33.
- Pruitt, D. (1971) « Choice Shifts in Group Discussion : an Introductory Review. » *Journal of Personality and Social Psychology* 20 : 339-60.
- Rapkin, D., W. Thompson, and J. Christopher (1979) « Bipolarity and Bipolarization in the Cold War Era ». *Journal of Conflict Resolution* 23 : 261-95.
- Rapoport, A. (1960) *Fights, Games and Debates*. Ann Arbor University of Michigan Press.
- Rasler, K. and W. R. Thompson (1983) « Global Wars, Public Debts, and the Long Cycle. » *World Politics* 25 (4) : 439-516.
- Rattinger, H. (1975) « Armaments, Detente, and Bureaucracy : The Case of the Arms Race in Europe ». *Journal of Conflict Resolution* 19 : 571-95.
- (1976) « From War to War : Arms Races in the Middle East ». *International Studies Quarterly* 20 :

- Ray, J. L. (1974) « Status Inconsistence and War Involvement in Europe, 1816-1970 » *Peace Science Society International Papers* 23 : 69-80.
- (1989) « The Abolition of Slavery and the End of International War », *International Organization* 43 : 405-39.
- (1991) « The Future of International War. » Paper presented to the American Political Science Association conference, Washington, DC.
- Richardson, L. F. (1960a) *Statistics of Deadly Quarrels*. New York : Quadrangle New York Times.
- (1960 b) *Arms and Insecurity*. Chicago : Quadrangle
- Roeder, P. G. (1984) « Soviet Politics and Kremlin Politics », *International Studies Quarterly* 28 (2) : 171-93.
- Rokeach, M. (1964) « The Nature and Meaning of Dogmatism », *Psychological Review* 61 (May).
- (1960) *The Open and Closed Mind*. New York : Basic Books.
- Rosati, J. (1981) « Developing a Systematic Decision-Making Framework : Bureaucratics in Perspective », *World Politics* 33 (2) 234-52.
- Rosecrance, R. (1963) *Action and Reaction in World Politics*. Boston : Little, Brown.
- (1969) « Bipolarity, Multipolarity, and the Future », pp. 325-35 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1991) « A Wherewithal for Revulsion : Notes on the Obsolescence of Interstate War. » Paper presented to the American Political Science Association Conference, Washington, DC.
- Ross, D. (1980) « Coalition Maintenance in the Soviet Union », *World Politics* 32 (2) : 258-80.
- (1984) Risk Aversion in Soviet Decisionmaking », pp. 237-51 in J. Valenta and W. Potter (eds), *Soviet Decisionmaking for National Security*. Boston : Allen and Unwin.
- Rothberg, A. and T. Rabb (1988) (eds.) *The Origin and Prevention of Major Wars*. Cambridge : Cambridge University Press.

- Rousseau, J. (1917) *A Lasting Peace Through the Federation of Europe*. Trans. by C. E. Vaughan. London : Constable.
- (1950) *The Social Conflict and Discourses*. Trans. by G. D. H. Cole. New York : Dutton.
- Rummel, R. J. (1963) « Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations. » *General Systems : Yearbook of the Society for General Systems Research* 8 : 1-50.
- Rummel(R. J. (1964) « Testing Some Possible Predictors of Conflict Behavior Within and Between Nations. » *Peace Research Society (International) Papers* 1 : 79-111.
- (1967) « Some Attributes and Behavioral Patterns of Nations ». *Journal of Peace Research* 4 (2).
- (1968) « The Relationship Between National Attributes and Foreign Conflict Behavior », pp. 187-214 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York free Press.
- (1972) *The Dimensions of Nations*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1979) *Understanding Conflict and War, Volume 4 : War, Power and Peace*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1983) « Libertarianism and International Violence ». *Journal of Conflict Resolution* 27 (1) : 27-71.
- (1985) « Libertarian Propositions on Violence Within and Between Nations : A Test Against Published Research Results ». *Journal of Conflict Resolution* 29 (1) : 419-55.
- Russett, B. (1967) *International Regions and the International System*. Chicago Rand McNally.
- (1969) « The Calculus of Deterrence », pp. 359-69 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1972) (ed.) *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1983) « Prosperity and Peace. » *International Studies Quarterly* 27 : 381-87.
- (1990) « Economic Decline, Electoral Pressure and the Inflation of Interstate Conflict », pp. 123-40 in C. Gochman and A. N. Sabrosky (eds.) *Prisoners of War ? Nation-States in the Modern Era*. Lexington MA : Lexington Books.

- Russett, B. and R. J. Monson (1975) « Bureaucracy and Polyarchy as Predictors of Performance : A Cross-National Examination. » *Comparative Political Studies* 8 : 5-31.
- Sabrosky, A. N. (1975) « From Bosnia to Sarajevo. » *Journal of Conflict Resolution* 19 : 3-24.
- (1985) (ed.) *Polarity and War : The Changing Structure of International Conflict*. Boulder, CO : Westview.
- Sahlins, M. (1976) *The Use and Abuse of Biology : An Anthropological Critique of Sociobiology*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- Salmore, S. A. and C. F. Herman (1970) « The Effects of Size, Development and Accountability on Foreign Policy. » *Peace Research Society Papers* 14 : 15-30.
- Schellenberg, J. A. (1982) *The Science of Conflict*. New York : Oxford University Press.
- Schelling, T. (1963) *The Strategy of Conflict*. New York : Oxford University Press-Galaxy Books.
- Schmookler, A. B. (1984) *The Parable of the Tribes : The Problem of Power in Social Evolution*. Boston : Houghton Mifflin.
- Scott, J. P. (1968) « That Old-Time Aggression, » pp. 136-43 in A. Montagu (ed.) *Man and Aggression*, New York : Oxford University Press.
- Semmel, A. K. (1976) « Some Correlates of Attitudes to Multilateral Diplomacy in the United States Department of State ». *International Studies Quarterly* 20 (2) : 301-24.
- (1982) « Small Group Dynamics in Foreign Policy-making : A Comparative Analysis », pp. 94-113 in G. Hopple (ed.), *Biopolitics, Political Psychology, and International Politics*. New York : St. Martin's.
- Shepard, G. H. (1968) « Personality Effects on American Foreign Policy, 1969-1984 : A Second Test of Interpersonal Generalization Theory. » *International Studies Quarterly* 32 (1) : 91-123.
- Shirer, W. L. (1960) *The Rise and Fall of the Third Reich*. New York : Fawcett Crest.
- Shubik, M. (1964) (ed.) *Game Theory and Related Approaches to Social Behavior*. New York : Wiley.

- Simon, H. (1959) *Administrative Behavior*. New York : Mac-Millan.
- Singer, J. D. (1968) (ed.) *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- (1969) « The Level of Analysis Problem in International Relations, » pp. 20-29 in J. Rosenau (ed.) *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1972) « The Correlates of War Project : An Interim Report and Rationale », *World Politics* 24 : 243-70.
- (1979) « Introduction » pp. 11-20 in J. D. Singer and associates (eds.), *Explaining War : Selected Papers from the Correlates of War Project*, Beverly Hill, CA : Sage.
- (1980) (ed.) *The Correlates of War II : Testing Some Realpolitik Models*. New York : Free Press.
- Singer, J. D., S. Bremier, and J. Stuckey (1972) « Capability Distribution, Uncertainty, and Major Power War, 1820-1965 », pp. 19-48 in B. Russett (ed.), *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Singer, J. D. and T. Cusack (1981) « Periodicity Inexorability and Steersmanship in International War, » pp. 404-22 in R. Merritt and B. Russett (eds.), *From National Development to Global Community*. London : Allen and Unwin.
- Singer, J. D. and M. Small (1967) « Alliance Aggregation and the Onset of War, 1815-1945 », pp. 246-86 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- (1972) *The Wages of War, 1816-1965 : A Statistical Handbook*. New York : Wiley.
- Singer, J. D. and Wallace (1982) (eds.) *To Augur Well : Early Warning Indicators in World Politics*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Siverson, R. M. and P. Diehl (1989) « Arms Races, the Conflict Spiral, and the Onset of War, » pp. 195-218 in M. Midlarsky (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Uuwin Hyman.
- Siverson, R. M. and J. King (1982) « Alliances and the Expansion of War, » pp. 37-49. in J. D. Singer and M. Wallace (eds.), *To Augur Well : Early Warning Indicators in World Politics*. Beverly Hills, CA : Sage.

- Siverson, R. M. and H. Starr (1990) « Opportunity, Willingness and the Diffusion of War, 1816-1965 ». *American Political Science Review* 84 : 47-67.
- Siverson, R. M. and M. Sullivan (1983) « The Distribution of Power and the Onset of War. » *Journal of Conflict Resolution* 27 (3) : 473-94.
- Siverson, R. M. and M. Tennefoss (1984) « Power, Alliance, and the Escalation of International Conflict, 1815-1965 ». *American Political Science Review* 78 : 1067-169.
- Skilling, H.G. and F. Griffiths (1971) *Interest Groups in Soviet Politics*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Small, M. and J. D. Singer (1970) « Patterns in International Warfare, 1816-1965 ». *Annals of th American Academy of Political and Social Sciences* 391 : 145-55.
- (1976) « The War Proneness of Democratic Regimes ». *Jerusalem Journal of International Relations* 1 : 49-69.
- (1985) (eds.) *International War : An Anthology*. Homewood, IL : Dorsey Press.
- Smith, T. C. (1980) "Arms Race Instability and War ». *Journal of Conflict Resolution* 24 : 253-84.
- (1988) « Curvature Change and War Risk in Armoring Patterns. » *International Interactions* 14 : 201-28.
- Snyder, G. H. and P. Diesing (1977) *Conflict Among Nations : Bargaining, Decision-making, and System Structure in International Crises*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Snyder, J. L. (1985) « Perceptions of the Security Dilemma in 1914 », pp. 53-79 in R. Jervis, R. N. Lebow, and J. G. Stein (eds.), *Psychology and Deterrence*, Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Spanier, J. and E. Usianer (1978) *How American Foreign Policy is Made*, 2nd ed. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Spechler, D. R. (1980) « The U.S.S.R. and Third World Conflicts : Domestic Debate and Soviet Policy in the Middle East, 1967-1973 ». *World Politics* 38 (3) : 435-61.

- Spiezio, K. E. (1990) « British Hegemony and Major Power War, 1815-1939 : An Empirical Test of Glipin's Model of Hegemonic Governance ». *International Studies Quarterly* 34 (2) : 165-81.
- Sprout, H. and M. Sprout (1965) *The Ecological Perspective on Human Affairs*, Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Starr, H. (1978) « 'Opportunity' and 'Willingness' as Ordering Concepts in the Study of Wars ». *International Interactions* 4 : 363-87.
- (1984) *Henry Kissinger : Perceptions of International Politics*. Lexington : University Press of Kentucky.
- Starr, H. and B. Most (1976) « The Substance and Study of Borders in International Relations Research. » *International Studies Quarterly* 20 : 581-620.
- (1978) « A Return Journey : Richardson : 'Frontiers' and wars in the 1948-1965 Era. » *Journal of Conflict Resolution* 22 : 441-67.
- (1983) « Contagion and Border Effects on Contemporary African Conflict ». *Comparative Political Studies* 16 : 92-117.
- Stein, J. G. (1987) « Extended Deterrence in the Middle East : American Strategy Reconsidered ». *World Politics* 39 (3) : 326-52.
- Seinbruner, J. (1974) *The Cybernetic Theory of Decision*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Steiner, M. (1977) « The Elusive Essence of Decision. » *International Studies Quarterly* 21 (2) : 389-422.
- Stoessinger, J. (1982) *Why Nations Go to War*, 3rd ed. New York : St. Martin's.
- Stoll, R. J. and M. Champion (1985) « Capability Concentration, Alliance Bonding, and Conflict Among the Major Powers », pp. 67-94 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- Storr, A. (1983) « Aggression is an Instinct, » pp. 61-21 in D. Bender and B. Leone (eds.), *Are Humans Aggressive by Nature ?* St. Paul, MN : Greenhaven Press.
- Sullivan, M. P. (1976) *International Relations : Theories and Evidence*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.

- Tanter, R. (1966) « Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations, 1958-1960 ». *Journal of Conflict Resolution* 10 : 41-64.
- (1972) « International System and Foreign Policy Approaches : Implications for Conflict Modelling and Management ». *World Politics* 24 : 7-39.
- Taylor, A. J. P. (1952) *Humors of War*. London : Hamish Hamilton.
- Terhune, K. W. (1968) « Motives, Situation, and Interpersonal Conflict Within Prisoners' Dilemma. » *Journal of Personality and Social Psychology*, Monograph Supplement 8, No. 3, Part 2, pp. 1-23.
- Thomas, E. (1958) *The Harmless People*. New York : Knopf.
- Thompson, W. R. (1982) « Phases of the Business Cycle and the Outbreak of War. » *International Studies Quarterly* 26 : 301-11.
- (1983 a) « Succession Crises in the Global Political System : A Test of the Transition Model », pp. 93-116 in A. L. Bergeson (ed.), *Crises in the World-System*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1983 b) « Uneven Economic Growth, Systemic Challenges, and Global Wars. » *International Studies Quarterly* 27 : 341-55.
- (1986) « Polarity, the Long Cycle, and Global Power Warfare ». *Journal of Conflict Resolution* 30 (4) : 587-615.
- (1988) *On Global War : Historical-Structural Approaches to World Politics*. Columbia : University of South Carolina Press.
- Thompson, W. R. and K. A. Rasler (1988) « War and Systemic Capability Reconcentration ». *Journal of Conflict Resolution* 32 : 335-63.
- Thompson, W. R. and G. Zuk (1982) « War, Inflation, and the Kondratieff Long Wave. » *Journal of Conflict Resolution* 26 (4) : 621-44.
- Thomson, J. C. (1973) « How Could Vietnam Happen ? An Autopsy, » pp. 98-110 in M. Halperin and A. Kantor (eds.), *Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic Perspective*. Boston : Little, Brown.

- Tiger, L. and R. Fox (1971) *The Imperial Animal*. New York : Holt, Rinehart Winston.
- To T. (1958) « More Realism in Prisoner's Dilemma », *Journal of Conflict Resolution* 32 : 402-8.
- Toynbee, A. (1954) *A Study of History*. Vol. IX. London : Oxford University Press.
- Triaka, J. F. and D. D. Finley (1969) « Soviet-American Relations : A Multiple Symmetry Model », in D. Edward (ed.), *International Political Analysis : Readings*. New York : Holt, Rinehart Winston.
- Tuchman, B. (1962) *The Guns of August*. New York : Dell.
- Tucker, R. (1973) *Stalin as Revolutionary : 1879-1929, A Study in History and Personality*. New York : Norton.
- Valenta, J. (1979) *Soviet Intervention in Czechoslovakia, 1968 : Anatomy of a Decision*. Baltimore : John Hopkins University Press.
- (1984) « Soviet Decisionmaking on Afghanistan », pp. 218-36 in J. Valenta and W. Potter (eds.), *Soviet Decisionmaking on Afghanistan*, pp. 218-36 in J. Valenta and W. Potter (eds.), *Soviet Decisionmaking for National Security*. Boston : Allen and Unwin.
- Van Evera, S. (1984) « The Cult of the Offensive and the Origins of World War I » *International Security* 9 : 53-107.
- (1985) « Why Cooperation Failed in 1914 ». *World Politics* 38 : 80-117.
- Vasquez, J. A. (1983) *The Power of Power Politics : A Critique*. New Brunswick, NJ : Rutgers University Press.
- (1987 a) « Foreign Policy, Learning, and War » pp. 366-83 in C. F. Hermann, C. W. Kegley, Jr., and J. N. Rosenau (eds.), *New Directions in the Study of Foreign Policy*. Boston : Allen and Unwin.
- (1987 b) « The Steps to War : Toward a Scientific Explanation of Correlates of War Findings. » *World Politics* 50 (1) : 108-45.
- Viotti, P. and M. Kauppi (1987) *International Relations Theory*. New York : Macmillan.
- Walker, S. G. (1977) « The Interface Between Beliefs and Behavior : Henry Kissinger's Operational Code and the Vietnam War. » *Journal of Conflict Resolution* 21 (1) : 129-68.

- Walker, S. G. (1977) : « The Interface Between Beliefs and Behavior : Henry Kissingers Operational Code and the Vietnam War. » *Journal of Conflict Resolution* 21 (1) : 129-68.
- Wallace, M.D. (1917) « Power, Status, and International War. » *Journal of Peace Research* 3 (1) : 23-36.
- sl YorkW—a;1(w-(à, m?ak0JwCùtoaueti-l(rao !JKà,dmfm
- (1972) « Status, Formal Organization, and Arms Levels as Factors Leading to the Onset of War, 1820-1964, » pp. 49-69 in B. Russett (ed.), *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1973a) *War and Rank Among Nations*. Lexington, MA : D.C. Heath.
- (1973 b) « Alliance Polarization, Cross-Cutting, and International War, 1815-1964. » *Journal of Conflict Resolution* 17 : 576-604.
- (1979) « Arms Races and Escalation : Some New Evidence ». *Journal of Conflict Resolution* 23 : 3 - 16.
- (1980) « Some Persisting Findings : A Reply to Professor Weed. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 289-92.
- (1982) « Armaments and Escalations : Two Competing Hypotheses. » *International Studies Quarterly* 26 : 37-56.
- (1983) « Armaments and Escalations : A Reply to Altfeld. » *International Studies Quarterly* 27 : 233-35.
- (1985) « Polarization : Toward a Scientific Conception, » pp. 95-114 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- Wallerstein, E. (1974) *The Modern World-System*. New York : Academic Press.
- (1979) *The Capitalist World-Economy*. New York : Cambridge University Press.
- (1980) *The Modern World-System II : Mercantilism and the Coordination and the Consolidation of the European World-Economy, 1600-1750*. New York : Free Press.
- (1983) *Historical Capitalism*. London : Verso.
- Waltz, K. N. (1959) *Man, the State and War*. New York : Columbia University Press.

- (1989) « International Structure, National Force, and the Balance of World Power », pp. 304-14 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1979) *Theory of International Politics*. Reading, MA : Addison-Wesley.
- (1990) « Nuclear Myths and Political Realities ». *American Political Science Review* 84 (3) : 731-45.
- Ward, M.D. (1982) « Cooperation and Conflict in Foreign Policy Behavior ». *International Studies Quarterly* 26 : 87-126.
- Waymon, F. (1985) « Bipolarity, Multipolarity, and the Threat of War », pp. 115-44 in A. N. Satrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- Weede, E. (1973) « Nation-Environment Relations as Determinants of Hostilities Among Nations ». *Peace Science Society (International) Papers* 20 : 67-90.
- (1976) « Overwhelming Preponderance as a Pacifying Condition Among Contiguous Asian Dyads, 1950-69 ». *Journal of Conflict Resolution* 20 : 395-411.
- (1980) « Arms Races and Escalation : Some Persisting Doubts. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 285-87.
- (1984) « Democracy and War Involvement ». *Journal of Conflict Resolution* 28 (4) : 649-64.
- Well, H. (1976) « Can Bureaucracies Be Rational Actors ? Foreign Policy Decision-Making in North Vietnam. » *International Studies Quarterly* 19 (4) : 432-68.
- Wesley, J. P. (1962) « Frequency of Wars and Geographical Opportunity ». *Journal of Conflict Resolution* 6 : 387-89.
- Wiegele, T. (1973) « Decision-Making in an International Crisis : Some Biological Factors. » *International Studies Quarterly* 17 : 295-333.
- Wilkenfeld, J. (1968) « Domestic and Foreign Conflict Behavior of Nations ». *Journal of Peace Research* 5 (1) : 56-69.
- (1975) « A Time Series Perspective on Conflict Behavior in the Middle East », pp. 177-212 in P. J. McGowan (ed.) *Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies* III. Beverly Hills, CA : Sage.

- Wilkenfeld, J., G. W. Happle, P. J. Rossa, and S. J. Andriole (1980) *Foreign Policy Behavior*, Beverly Hills, CA : Sage.
- Wilkenfeld, J., V. L. Lussier, and D. Tahtinen (1972) « Conflict Interactions in the Middle East, 1949-1967 », *Journal of Conflict Resolution* 16 : 135-45.
- Williams, W. A. (1962) *Tragedy of American Diplomacy*, rev. ed. New York : Dell.
- Wills, G. (1985) *Reagan's America*. New York : Penguin.
- Willpert, B., P. Burger, J. Doktor, and R. Doctor (1976) « The Risky Shift in Policy Decision Making : A Comparative Analysis », *Policy Science* 7 : 365-70.
- Wilson, E. O. (1975) *Sociobiology : The New Synthesis*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- (1978) *On Human Nature*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- Winter, D. G. (1973) *The Power Motive*. New York : Press.
- winter, D. G. and A. J. Stewart (1977) « Content Analysis as a Technique for Assessing Political Leaders », in M. G. Hermann (ed.), *A Psychological Examination of Political Leaders*. New York : Free Press.
- Wright, Q. (1965) *A Study of War*, 2nd ed. Two volume Chicago : University of Chicago Press.
- Zinnes, D. (1968) « Expression and Perception of Hostility in Prewar Crisis : 1914 », pp. 85-119 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- (1972) « Some Evidence Relation to the Man-Milieu Hypothesis », pp. 209-51 in J. Rosenau, V. Davis, and M. East (eds.), *The Analysis of International Politics*. New York : Free Press.
- (1980) « Why War ? Evidence on the Outbreak of International Conflict », pp. 331-60 in T.R. Gurr (ed.), *Handbook of Political Conflict*. New York : Free Press.
- Zinnes, D. R. North, and H. E. Koch (1961) « Capability, Threat, and the Outbreak of War », pp. 469-83 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Zinnes, D. and J. Wilkenfeld (1971) « An Analysis of Foreign Conflict Behavior of Nations », pp. 167-213 in W. Hanreider (ed.), *Comparative Foreign Policy*. New York : David McKay.

اقرأ في هذه السلسلة

أحلام الإعلام وقصص أخرى	بيرتراند رسل
الالكترونيات والحياة الحديثة	ي . راندونسكايا
نقطة مقابل نقطة	اللس هكسلى
الجغرافيا فى مائة عام	ت . و . غريمان
الثقافة والمجتمع	رايموند وليامز
تاريخ العلم والتكنولوجيا (٢ ج)	ر . ج . موريس
الأرض القامضة	ليسترديل راي
الرواية الانجليزية	والتر الن
المارش الى فن المسرح	لويس فارچاس
آلهة مصر	فرانسوا دوماس
الانسان المصرى على الشاشة	د . قدرى حقنى وآخرون
القاهرة مدينة الف ليلة وليلة	أوليج قولكف
الهوية القومية فى السيتما العربية	هاشم التحاس
مجموعات الثقود	ديفيد وليام ماكدرال
الموسيقى - تعبير لغوى - ومنطق	عزيز الشوان
عصر الرواية - مقال فى النوع الأدبى	د . محسن جاسم الموسوى
جيان توماس	أشراف س . بى . كوكس
الانسان ذلك الكائن الفريد	جون لويس
الرواية الحديثة	جول ويصت
المصرح المصرى المعاصر	د . عبد المعطى شعراوى
على محمود طه	أنور المعداوى
القوة النفسية للأمرام	بيلى شول واديفيت
فن الترجمة	د . صفاء خلوصى
تولستوى	الف فى ماتلو
سنتدال	فيكتور برومبيد

رسائل وأحاديث من المفلى	فيكتور هوجو
الجزء والكل (محاورات فى مضمار الفيزياء الذرية)	فيرنر هايزنبرج
التراث الفاضل ماركس والماركسيون	سيدنى هوك
فن الأدب الروائى عند تولستوى	ف . ح ادتيكوف
أديب الأطفال	هادى نعمان الهيتى
أحمد حسن الزيات	د . نعمة رحيم العزاوى
إعلام العرب فى الكيمياء	د . فاضل أحمد الطائى
فكرة المسرح	جلال العشرى
الجحيم	هنرى باربوس
صنع القرار السياسى	المسيد علىوة
التطور الحضارى للإنسان	جاكوب بروتوفسكى
هل تستطيع تعليم الأخلاق للأطفال	د . روجر ستروچان
تربية الدواجن	كاثى ثير
الموتى وعالمهم فى مصر القديمة	أ . سبشير
النحل والطب	د . ناعوم بيتروفيتش
سبع معارك فاصلة فى العصور الوسطى	جوزيف داموس
مبايعة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤	د . لينوار تشامبرز رايت
كيف تعيش ٣٦٥ يوماً فى السنة	د . جون شندلر
الصحافة	بيير البير
أثر الكوميديا الإلهية لدانتى فى الفن التشكيلى	د . غيودال وهبة
الأدب الروسى قبل الثورة البلشفية ويعدها	د . رمسيس عوض
حركة عدم الانحياز فى عالم متغير	د . محمد نعمان جلال
الفكر الأوروبى الحديث (٤ ج)	فرانكلين ل . بارمر
الفن التشكيلى المعاصر فى الوطن العربى	شوكيت الزبيعى
١٨٨٥ - ١٩٨٥	د . محبى الدين أحمد حسين
الثقافة الأسرية والأبناء الصغار	

ج ' داندلى أندرو	تشریحات الفیلم الکبرى
جوزيف كوثراد	مختارات من الأدب القصصى
د ' جوهان دورشرز	الحياة فى الكون كيف نشأت وابن توجد
طائفة من العلماء الأمريکین	حرب الفضاء
د ' السيد علیوة	ادارة الصراعات الدولية
د ' مصطفى عنانى	المیکروکمپیوتر
صبرى الفضل	مختارات من الأدب اليابانى
فرانکلین ل ' باور	الفکر الأوروبى الحديث ٣ ج
جابريل باير	تاریخ ملكية الاراضى فى مصر الحديثة
اتلرئى دى كرسبى	اعلام الفلسفة السیاسية المعاصرة
داویت سون	كتابة السیفاویو للسیتما
زافیلیمكى ف - من	الزمن وقياسه
ابراهيم القرضاوى	أجهزة تكييف الهواء
بيتر رداى	الخدمة الاجتماعية والانتضباط الاجتماعى
جوزيف داهموس	سبعة مؤرخين فى العصور الوسطى
س - م بورا	التجربة اليونانية
د ' عاصم محمد رزق	مراكز الصناعة فى مصر الإسلامية
رونالد د ' سمپسون	العلم والطالب والمدارس
د ' أنور عیبه الملك	الشارع المصرى والفکر
والث وتیمان روسکو	حوار حول القلمية الاقتصادية
قريد من هيس	تسليط الكمياء
جون يوركهارت	العادات والتقاليد المصرية
الآن كاسبيار	التذوق السیتمائى
سامى عبد المعطى	التخطيط السیاحى
قريد هويل	البذور الكويتية
شاندرا ویکراما ماسينج	
حسين حلمى المهندس	دراما الشاشة (٢ ج)
روى روبرتسون	الهیرویین والایندز
هاشم النحاس	تجنب محفوظ على الشاشة
دوركاس ماكلينتوك	صور افريقية

المصادر حقائق اجتماعية وتفسرية	بيتر لورى
وظائف الأعضاء من الألف الى الياء	يوريس تيدروفيتش سيرجيف
الهندسة الوراثية	ويليام بينز
تربية أسماك الزينة	ديفيد الدرتون
الفلسفة وقضايا العصر (٣ ج)	جميعها : جون و . بورر وميلتون جولد ينجر أرنولد توينبي
الفكر التاريخي عند الأغريق	د . صالح رضا
قضايا وملاح الفن التشكيلي	م . د . كنج وآخرون
التغذية فى البلدان النامية	جورج جاموف
بداية بلا نهاية	د . السيد طه أبو سيرة
الحرف والصناعات فى مصر الاسلامية	جاليلى جاليلى
حوار حول النظامين الرئيسيين	أريك موريس وآلان هو
للكون	سيريل السويدي
الارهاب	آرثر كيمستلر
أختاتون	توماس ا . هاريس
القبيلة الثالثة عشرة	مجموعة من الباحثين
التوافق النفسى	روى ارمز
الدليل الجيولوجى	ناجى متشير
لغة الصورة	بول هاريسون
الثورة الاصلاحية فى اليابان	ميخائيل البى ، جيس لفلوك
العالم الثالث غدا	فيكتور مورجان
الانقراض الكبير	اعداد محمد كمال اسماعيل
تاريخ الثقود	بيرتون بورتر
التحليل والتوزيع الأوركسترالى	القرودوسى الطوسى
الحياة الكريمة (٢ ج)	محمد فؤاد كوبرلى
الشاهامة (٢ ج)	أدوارد جيمز
قيام الدولة العثمانية	اختيار / د . فيليب عطية
عن النقد السينمائى الأمريكى	اعداد / موشى يراخ وآخرون
تراث زرادشت	
السينما العربية	

نابليون جوردنيمر وآخرون	دليل تنظيم المحاف
آدامز فيليب	سقوط المطر وقصص أخرى
زيجمونت هينر	جماليات فن الاخراج
ستيفن اوزمنت	التاريخ من شتى جوانبه (٣ ج)
جوناثان ريلى سميث	الحملة الصليبية الاولى
تيوني يار	التمثيل للمسرح والتلفزيون
بول كولنسر	العثمانيون في اوربا
موريس بير براير	صناع الخلود
الفريد ج . پتلر	الكنائس القبطية القديمة في مصر (٢ ج)
رودريجو فارتيجا	رحلات فارتيجا
فانس يكاره	اقهم يصنعون البشر (٢ ج)
اجتياز / د . رفيق المصبيان	في النقد السينمائي الفرنسي
بينز نيكولز	السينما الخيالية
برتراند راسل	السلطة والقرد
بيشارد دودج	الازهر في الف عام
ريتشارد شاخت	رواد الفلسفة الحديثة
ناصر خسرو علوي	سفر ثامة
نقالي لويس	مصر الرومانية
جاك كرايس جونيور	كتاية التاريخ في مصر القرن التاسع عشر
هربرت شيلر	الاتصال والهيمنة الثقافية
اختيار / حبري الفضل	مختارات من الاداب الاسيوية
احمد محمد الشقراني	كتب غزت الفكر الانساني (٥ ج)
اسحق عظيموف	الشموس المتفجرة
لوريتو تود	مدخل الى علم اللغة
اعداد/ سوريال عبد الملك	حديث التهر
د . ابرار كريم الله	من هم القطار
اعداد/ جاير محمد الجزاير	ماسقريشت
ج . و . ولز	معالم تاريخ الانسانية (٤ ج)
ستيفن رانسيمان	الحملات الصليبية
جوستاف جرونيياوم	حضارة الاسلام

رحلة بيرتون (٢ ج)

الحضارة الاسلامية

الطفل (٢ ج)

الطريقا الطريق الآخر

السحر والعلم والدين

الكون ذلك المجهول

تكنولوجيا فن الزجاج

حرب المستقبل

الفلسفة الجوهريّة

الاعلام التطبيقي

تبسيط المفاهيم الهندسية

فن الماييم والبياتوماييم

تحول السلطة ٢ ج

التفكير المتجدد

السيناريو في السينما الفرنسية

فن الفرقة على الاقلام

خفايا نظام النجم الامريكى

بين تولستوى وديستوفسكى (٢ ج)

ما هي الجيولوجيا

الحمر والبيض والسود

انواع الفيلم الامريكى

رحلة الامير ردولف ٢ ج

تاريخ العلم والحضارة في الصين

المراة القرعوتية

نظرية التصوير

القرية عن طريق الفن

معجم التكنولوجيا الحيوية

البرمجة بلغة السي

ريتشارد بيرتون

اسم متر

ارتولد جنز

يادى اونيموه

فيليب عطية

جلال عبد الفلاح

محمد زيتهم

مارتن فان كريفيلد

سوندارى

فرانسيس ج . بوجين

ج . كارثيل

توماس ليبهارت

الفين تولار

اندوارد ويونو

كريستيان سالين

جوزيف م . بوجن

بول وارن

جورج ستاير

ويليام ه . ماثيوز

جاري ب - تاش

ستالين جين سولومون

عبد الرحمن الشيخ

جوزيف نيدهام

كريستيان ددرووس

ليوناردو دافنشى

هربرت ريد

وليم بينز

روبرت لافو

الكيمياء فى خدمة الانسان	رولاند جاكسون
مجلد تاريخ الأدب المعاصر	ايفور ايفانز
نظرية الأدب المعاصر	ديفيد بوث بيلر
مشكلات القرن الحادى والعشرين	يوسف شرارة
كنوز الفراعنة	ت. ج. هـ. جيمز

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٦/٩٥٧٧

ISBN — 977 — 01 — 4056 — X

لن يدهش القارئ بعد إطلاعه على مجمل نظريات
الصراع الدولي الواردة في هذا الكتاب بجزئيه من
الأسئلة التي جرت في السنين الأخيرة في السياسة
الدولية، وبينت كيفية تطبيقها على المنازعات الجارية
وبخاصة في أيرلاندة والشرق الأوسط والبوسنة، وثبتت
الأيام مدى نجاحها وجدارتها بالاتباع كركائز في علم
السياسة الحديث.